جامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاجتماعية
أكدال - الرباط

شعبة القانون العام
وحدة علم السياسة
والقانون الدستوري

الحركة النقابية والنزاعات العمالية الكبرى في المغرب ما بين 1956-1996

أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام

مقدمة من طرف الباحث :

علاء الدين راجي

تحت إشراف:

الدكتور أحمد بوجداد

أعضاء لجنة المناقشة :

- الدكتور أحمد بوجداد : رئيسا
- الدكتور عبد الله ساعف عضوا
- الدكتور امحمد الداسر عضوا
- الدكتور عبد الرحيم المصلوحي عضوا
- الأستاذ أحمد بنكيران عضوا

السنة الجامعية 2009-2010

جامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاجتماعية
أكدال - الرباط

شعبة القانون العام
وحدة علم السياسة
والقانون الدستوري

الحركة النقابية والنزاعات العمالية الكبرى في المغرب ما بين 1956-1996

أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام

مقدمة من طرف الباحث :

علاء الدين راجي

تحت إشراف:

الدكتور أحمد بوجداد

أعضاء لجنة المناقشة :

- الدكتور أحمد بوجداد : رئيسا
- الدكتور عبد الله ساعف عضوا
- الدكتور امحمد الداسر عضوا
- الدكتور عبد الرحيم المصلوحي عضوا
- الأستاذ أحمد بنكيران عضوا

السنة الجامعية 2009-2010

بسم الله الرحمان الرحيم

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر وبالغ الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور أحمد بوجداد على ما أسداه لي من حسن الإشراف والتأطير وتقديم توجيهاته النيرة، لتجاوز مختلف الصعوبات التي واجهتها أثناء إنجاز هذا البحث، فله مني خالص الشكر والتقدير والإحترام.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع :

- إلى روح والدي
- إلى والدتي العزيزة
- إلى إخواني وأخواتي وكافة الأهل والأصدقاء
- إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود ، وإلى كل من يسهر على خدمة طلبة العلم والبحث العلمي .

قائمة الرموز المستخدمة:

- إ.م.ش: الاتحاد المغربي للشغل
- إ.ع.ش.م: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
- ك.د.ش: الكنفدرالية الديمقراطية للشغل
- م.س: مصدر سابق
- ص: الصفحة

Liste des abréviations utilisées:

- C.G.E.M: Confédération Générale des Entreprises du Maroc.
- A.A.N: Annuaire de l'Afrique du Nord.
- C.N.R.S: Centre National de recherches scientifiques
- o.p: Ouvrage précité.
- LGDJ : Librairie général de droit et de jurisprudence.
- PUF : Presses Universitaires de France
- p: page.
- C.E.D.I.E.S : Centre d'Etudes de Documentation et d'Informations Economiques et Sociales.

مقدمة عامة

I- أهمية الموضوع:

تدخل هذه الدراسة في إطار التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الحديث بالمغرب وذلك من خلال رصد نشاط الشغيلة المغربية، بوصفها فئة اجتماعية-اقتصادية طبعت تاريخ المغرب الحديث بتنظيماتها ومواقفها. وكان لنشاطها وديناميتها أثرا بالغا على تطور المجتمع المغربي، وعلى صياغة المشهد النقابي والسياسي بالمغرب.

وقد مارست الشغيلة المغربية سواء في عهد الحماية أو في عهد الاستقلال[1] أنشطة متعددة عرفت امتدادات تفاوت مداها،واتخذ بعضها طابعا مطلبيا صرفا، وبعضها الآخر تحول إلى نزاعات عمالية، أفضت أحيانا إلى تحقيق مكاسب قانونية واجتماعية للفئات العاملة.

ويعود أول النزاعات العمالية الكبرى في عهد الحماية إلى إضرابات يونيو 1936 بحيث ساهمت في إرساء أولى لبنات التشريع الاجتماعي، من خلال صدور ظهير 18 يونيو 1936 الذي ينص على مجموعة من التدابير، تتمثل في تحديد مدة العمل اليومي في ثماني ساعات وتحديد الحد الأدنى للأجور و طريقة أداء الأجور و الرخصة المؤدى عنها، إضافة إلى حوادث الشغل.[2]

وتعتبر إضرابات يونيو1936 التي خاضها عمال القطاع الخاص و المنجميون بالمغرب،قصد الحصول على بعض الامتيازات التي حصلت عليها الطبقة العاملة

---

[1] أشير بالخصوص إلى دراسات حول الحركة النقابية في المغرب أثناء فترة الحماية.

- Albert Ayache : « le mouvement syndical au Maroc »Tome 1, 1919-1942 -.Editions l'harmatan, Paris, 1982.
- Albert Ayache : « le mouvement syndical au Maroc » Tome 2 :la marocanisation 1943-1948, édition walada, casablanca, 1990.
- Fouad Bensedik : « syndicalisme et politique au Maroc » Tome I, 1930-1956, éditions l'Harmatan, 1990.

[2] أنظر - Albert Ayache : « le mouvement syndical au Maroc ».Tome I, op.cit. p144.
- René Gallissot: « le patronat européen au Maroc,action social,action politique,1931-1942», Eddif casablanca ,1990,p:130.

الفرنسية، المؤسس الحقيقي للحركة النقابية في المغرب. وترتب عنها ارتفاع مستوى التنقيب واستقطاب الشغيلة المغربية.[1]

إلا أنه رغم المشاركة المكثفة للعمال المغاربة أثناء الإضرابات المندلعة خلال يونيو 1936، و فبراير– مارس 1937 و يونيو 1938، فان الحق النقابي منح للأوربيين فقط بمقتضى ظهير 24 دجنبر 1936، و رفض منحه للمغاربة، بل صدر ظهير بتاريخ 24 يونيو 1938 لمنع تنقيبهم.[2]

وفي نفس السياق يعود سبب إحياء الحركة النقابية في المغرب سنتي 1944 و1945، بعد تعليق نشاطها إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية بتاريخ 3 شتنبر 1939،إلى كون بعض خلايا الشغيلة المغربية احتفظوا بذكريات النضال والنتائج الإيجابية المحصل عليها سنتي 1936 و 1938.[3] بحيث أدت مشاركة العمال المغاربة في النزاعات التي عرفتها مرحلة الحماية، إلى تدعيم مطالبتهم بالاستفادة من النتائج التي أحرزت عليها الطبقة العاملة الأوروبية.وتحقيق رغبتها في إنشاء مركزية نقابية مغربية مستقلة عن النقابات الفرنسية، وتساعد على تحقيق الاستقلال الوطني[4].

و يرى أحد الباحثين أن الحركات الاجتماعية التي عرفها المغرب خلال سنوات 1930، 1940 و 1950. تمثل مؤشرا على وجود و تجذر "المجتمع المدني" بالمغرب. فبخلاف سنوات الثلاثينات، أصبحت الإضرابات منذ الحرب العالمية الثانية عاملا منتظما تغذيه نسبة متوسطة من عشرات النزاعات في السنة. و مع نهاية سنة 1955 عرفت النزاعات العمالية ارتفاعا مفاجئا.و في نفس الوقت كانت الحركة النقابية أثناء حصول المغرب على استقلاله، مهيكلة وفي موقع القيام بالمفاوضات.[5]

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول إندلاع إضرابات يونيو 1936 وتطوراتها.

أنظر : René Gallissot : « le patronat européen au Maroc »,op.cit; p:125 .

[2] أنظر ALBERT AYACHE : « Le mouvement syndical au Maroc » Tome 1, op.cit.p :306.

[3] أنظر: ALBERT AYACHE: « Le mouvement syndical au Maroc » Tome 2, op.cit.p :97.

[4] أنظر: مصطفي خيدري : « حول الحركة العمالية المغاربية » مجلة الأبحاث،العدد:15-16، 1987.ص:90.

[5] بخصوص تجذر المجتمع المدني بالمغرب

أنظر: ABDELLAH SAAF : « l'hypothèse de la société civile au Maroc »in (la société civile auMaroc) ouvrage collectif, sous la direction de Nour Eddine El Aoufi : signes de présent – approches, édition SEMR. Rabat, 1992.

عبد الله ساعف : « المجتمع المغربي والانتقال الديمقراطي » مجلة الشعلة،العدد:2، يونيو 1998.ص: (8-11).

واستطاعت الحركة النقابية منذ السنوات الأولى لمرحلة الاستقلال، الحصول على مكتسبات قانونية تدعم ممارسة العمل النقابي. إلا أنه منذ مطلع الستينات، و أمام تراكم مشاكل الطبقة العاملة و ضعف الاستجابة لمطالب المركزيات النقابية سواء من طرف السلطات العمومية وأرباب العمل، اضطرت الفئات العاملة إلى خوض سلسلة من الإضرابات الكبرى.

و شكلت هذه الأخيرة محطات بارزة في بعض القطاعات، كإضراب الموظفين في 20 دجنبر 1961، و إضرابات رجال التعليم و الصحة خلال 10-11 أبريل 1979 إضافة إلى مجموعة من النزاعات الكبرى في كل من قطاع الطيران يوم 16 ماي 1978، و نزاع عمال منجم جبل عوام يوم 27 يوليوز 1993 و السككيين في شهر ماي 1995.وامتدت أحيانا بعض الإضرابات العامة، لتتحول إلى هزات اجتماعية كإضراب 20 يونيو 1981 و 14 دجنبر 1990.[1]

و رغم محدودية النتائج المطلبية التي حققتها كل من هذه النزاعات و اختلاف مواقف الفاعلين في تحديد طبيعتها، فقد استطاعت بصفة عامة تسجيل تراكمات في مجال العمل النقابي، وإبراز مطالب الفئات العاملة و التصدي أحيانا لهيمنة أرباب العمل وتعسفاتهم. إضافة إلى الوقوف في وجه التدابير الزجرية للسلطات العمومية الهادفة إلى كسر الحركات الإضرابية، ودفعها إلى مراجعة سياستها الاجتماعية[2].

كما لعبت هذه النزاعات دورا أساسيا، رغم طابعها الدفاعي طيلة ثلاثة عقود منذ دخول المغرب مرحلة الاستقلال، في الدفع مع بداية عقد التسعينات، إلى اقتناع أرباب العمل والسلطات العمومية بضرورة فتح المجال لمرحلة جديدة تمهد لتجاوز أسلوب المواجهة والصراع، والتمهيد لتوقيع التصريح المشترك في فاتح غشت 1996 بين الدولة و أرباب العمل و النقابات. ثم لجوء الحكومات المتعاقبة في إطار متابعة عملية إرساء

---

[1] تمثل هذه النزاعات محطات بارزة في سجل الحركة النقابية المغربية، و لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى القسم الثاني من هذا البحث المخصص لدراسة دينامية النزاعات العمالية الكبرى.

[2] يمكن الاطلاع على النتائج المطلبية التي حققتها النزاعات العمالية الكبرى ضمن القسم الثاني من هذه الدراسة.

أسس الحوار الاجتماعي، إلى إبرام اتفاق 23 ابريل 2003 والاتفاق الاجتماعي بتاريخ 30 أبريل 2003، وصدور مدونة جديدة للشغل بتاريخ 11 شتنبر 2003.[1]

و يدخل اتفاق (الحوار الاجتماعي) في إطار سلسلة التحولات التي ظهرت خلال عقد التسعينات بالمغرب،الشيء الذي فتح المجال ليس لعلاقات شغل جديدة ومأسسة الحوار الاجتمــاعي فقط، بل مهد لمرحلة سياسية جديدة. فاعتبر هذا الاتفاق بين الدولة والفاعلين السوسيواقتصاديين، مدخلا أساسيــا لانطلاق أوراش الإصلاحات السيــاسية والاقتصادية و الاجتماعية.[2]

و يتضح البعد السياسي لاتفاق غشت 1996 من خلال تشجيعه لنموذج التراضي الاجتماعي و السياسي، الذي تحث عليه ملكية باتت أسس شرعيتها تتآكل. ويدل على ذلك سلسلة الاتفاقات الاجتماعية و السياسية التي تبلورت خلال عقد التسعينات.[3]

ويمكن استحضار اتفاق الحوارالاجتماعي كأحد مؤشرات الانتقال الديمقراطي بحيث يتم تحويل المشاكل الاجتماعية إلى مجال للحوار الاجتماعي بين مختلف الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين. فيصبح أسلوب الحوار و التفاهم مهيمنا على أسلوب المواجهة و الصراع.

وفي نفس السياق شكل توافق الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين مؤشرا على بروز علاقات مهنية جديدة، و أرضية صلبة لتطوير هاته العلاقات، في أفق تحقيق شروط حكامة جيدة للشأن الاجتماعي والنقابي.

خصوصا ان العلاقات الأجرية في المغرب منذ مرحلة الحماية، و مع تعاقب الحكومات خلال مرحلة الاستقلال، تم تدبيرها و تسويتها من خلال المواجهة بين السلطات

---

[1] شكلت الاتفــاقيات المبــرمة بين (الحــكومة- أرباب العمل- المركزيات النقابية) لأول مرة في تاريخ المغرب وثائق يمكن الرجوع إليها في عملية الحوار الاجتماعي.

[2] يعتبر ميثاق (الحوار الاجتماعي) أول اتفاق في تاريخ المغرب حول العلاقة الاجرية، و يتضمن محاور تهم تحسين الأجور والشغل والرعاية الاجتماعية والتغطية الصحية والسكن الاجتماعي وغير ذلك من الأمور التي ظلت محط تجاذب بين الفئات العاملة والمشغلين.

أنظر: نور الدين العوفي: الإصلاح الاقتصادي، الإستراتيجية و المؤسسات و الفاعلون. ضمن كتاب "التحولات الاجتماعية بالمغرب" الصادر عن مركز طارق ابن زياد للدراسات و الأبحاث، الطبعة الأولى، الرباط 2000، ص: 100 و ما بعدها.

[3] أنظر: Myriam catusse : « de la lutte des classes au dialogue social : la recomposition des relations professionnelles au Maroc». Monde Arabe, Maghreb Machrek, n°162 octobre-décembre1998 ;p :21.

العمومية والنقابات، فأرباب العمل لم يكونوا يساهمون في المفاوضات إلا عن طريق السلطات العمومية.ورغم أن الحوار الاجتماعي بدأت إرهاصاته الأولى في النصف الثاني من عقد التسعينات، فهو يضع للسياسات الاجتماعية مجموعة قواعد ترمي إلى تسوية النزاعات العمالية، وتحديد مبادئ مشروع وطني متجانس يقره كل الأطراف في النزاعات الجماعية.و بالتالي فالذين كانوا يتصارعون في الأمس بدأوا يقبلون بوحدة المصالح داخل المقاولة أو داخل المجتمع.[1]

وتجدر الاشارة أن الحركة النقابية استفادت منذ مطلع التسعينات من تنامي الاهتمام بحقوق الإنسان على المستوى الدولي، و بروز إكراهات خارجية تمثلت أساسا في صدور تقارير عن منظمة العفو الدولية و كتابة الدولة في الخارجية الأمريكية، تهم وضعية حقوق الإنسان في المغرب. الشيء الذي دفع النظام السياسي المغربي إلى ضرورة احتوائها ومحاولة إعادة إدماجها، بهدف تدعيم مشروعيته الدولية. كما استطاعت الطبقة العاملة خلال عقد التسعينات البروز بصفة أكثر نضالية في العالم الثالث، و قدمت دليلا على حجم مجال الحرية و الاستقلال التي اكتسبتها.[2]

إن الاهتمام برصد أهم محطات الصراع الاجتماعي ومساءلتها، يرجع إلى ندرة الكتابات العلمية والأبحاث الأكاديمية في هذا المجال.[3] و هو الوضع الذي نتج عن ضعف

---

[1] أنظر: Myriam catusse : « de la lutte des classes au dialogue social : la recomposition des relations professionnelles au Maroc ».op.cit.; p :23.

[2] أنظر: ABDELLAH SAAF : « l'hypothèse de la société civile au Maroc »In (la société civile au Maroc) op.cit.; p:20.

اشير بالمناسبة لأحد بحوث الدكتوراة حول السياسة الحقوقية، و التي استفدت منها كثيرا و هي للباحث سعيد بنيس تحت عنوان:"مساهمة في دراسة السياسة الحقوقية في المغرب خلال عقد التسعينات" و التي أشرف عليها الدكتور عبد الله ساعف أحد الأساتذة المغاربة البارزين في علم السياسة.

[3] ومع ذلك هناك رصيد مهم من المراجع التي تناولت بكيفية مباشرة أو غير مباشرة موضوع النزاعات العمالية و الحركة النقابية في المغرب نذكر منها على الخصوص:

أنظر: - Albert Ayache : « le mouvement syndical au Maroc » tome 1, 1919-1942 Edition l'harmatan, Paris, 1982.

- Albert Ayache : « le mouvement syndical au Maroc » tome 2 : la marocanisation 1943-1948, édition walada, casablanca, 1990
- Albert Ayache : « le mouvement syndical au Maroc » tome 3 :vers l'indépendance 1949-1956 .Edition l'harmatan, Paris, 1993.
- Fouad Benseddik : « syndicalisme et politique au Maroc »tome1 (1930-1956), édition l'harmatan, Paris, 1990.
- Abdelatif Menouni : « le syndicalisme ouvrier au Maroc » éditions maghrébines casablanca 1979:
- احمد تفاسكا: "تطور الحركة العمالية في المغرب" بيروت: دار ابن خلدون، 1980.

مستوى التأريخ و دراسة و حفظ ذاكرة ما قدمته الشغيلة في بناء صرح الحركة النقابية المغربية.

لذا فإن الحاجة أصبحت ملحة لاسترجاع التاريخ الاجتماعي والتأريخ للفئة العمالية. فهناك حركة للتأريخ لكنها لا تعكس حركية المجتمع بكيفية متخصصة ودقيقة،خصوصا أن الحاضر هو امتداد للماضي، وأن تاريخ الطبقة العاملة هو جزء من التاريخ الاجتماعي وبالتالي جزء من تاريخ الوطن.[1]

ومن هذا المنطلق فإن التركيز على رصد النزاعات العمالية الكبرى وتحليلها،يساهم من جهة في فهم أفضل للتاريخ الاجتماعي المغربي و رصد تطور الحركة الاجتماعية.[2] إضـــافة إلى فهم طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولة والمجتمع وتوثيقهـــا و إعادة بنائها واستنطاقها. ومن جهة أخرى ملامسة كيفية تدبير النزاعات خلال مراحل التوتر التي تنشأ بين الفئات العاملة و المشغلين.

واستنادا إلى ما سبق يهدف هذا العمل إلى تقديم دراسة لحركة اجتماعية ورصد وصفي تحليلي و توثيقي لأهم صراعاتها، خلال مرحلة تـــاريخية واجتمـــاعية و سياسية من تاريخ المغرب الحديث[3].

- عبد اللطيف المنوني و عياد محمد: "الحركة العمالية المغربية: صراعات و تحولات". دار توبقال، مطبعة فضالة، المحمدية، 1985.

[1] أشير إلى تجربة لباحثة أكاديمية ومؤرخة فرنسية " Madléne Rébérioux " اهتمت مع مجموعة من الأساتذة والباحثين بالتأريخ للطبقة العاملة الفرنسية،وذلك باعتماد أساليب متعددة كالرجوع إلى الصحافة وإجراء استجوابات ومقابلات مع المناضلين النقابيين وغير ذاك من تقنيات البحث العلمي، بهدف المحافظة على تاريخ هذه الشريحة من المجتمع الفرنسي، ومراكمة دراسات أكاديمية حول الحركة العمالية وفي هذا الإطار تم إعداد ما يسمى:
« Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier »

[2] يشير عبد الله ساعف ان رصد نمو النزاعات العمالية منذ الاستقلال يساهم في توضيح تطور الحركة الاجتماعية بالمغرب أنظر: عبد الله ساعف: تصورات عن "السياسي" في المغرب، ترجمة محمد معتصم، دار الكلام، الرباط، 1990، ص: 99.

3 أشير بالمناسبة أن أحد الدوافع للبحث في موضوع النزاعات العمالية، ارتبطت بالنقاشات المعمقة مع الأستاذ المشرف و التي دامت لمدة طويلة.

II- ضبط الموضوع و تحديده:

إن عملية ضبط الموضوع، تقتضي مراعاة مجموعة من المعطيات الموضوعية والمنهجية، تحتم تحديد الدراسة في إطار الفترة الفاصلة مابين 1956 و1996،على أساس أن أهم المعطيات التي ارتبطت ببداية هذه الفترة تعود إلى انطلاق عملية مغربة الحركة النقابية سنة 1948، إثر توافد أعداد كبيرة من العمال المغاربة على "الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب"، ثم بلورة المؤتمر السادس لهذا الاتحاد يومي 11 و 12 نونبر 1950 لفكرة تأسيس مركزية نقابية مغربية مستقلة. و تأسس بالفعل في جو من السرية بتاريخ 20 مارس 1955 أول تنظيم نقابي كبير ليس في المغرب فحسب، بل اعتبر في شمال إفريقيا ألا وهو منظمة "الاتحاد المغربي الشغل".

فالتركيز على سنة 1956 كتاريخ لبداية الدراسة يرجع إلى دخول المغرب مرحلة جديدة من تاريخه السياسي والنقابي على حد سواء. فضلا عن تركيز المنظمة النقابية الجديدة منذ بداية عهد الاستقلال على التوسع الجغرافي والقطاعي لهياكلها، وارتفاع عدد منخرطيها.

كما أن توقف هذه الدراسة عند حدود سنة 1996 فرضته اعتبارات منهجية وأخرى موضوعية، فبخصوص الأولى ترتبط بوجوب احتفاظ الباحث بمسافة زمنية كافية، تسمح بتناول موضوعي وهادئ لمجريات النزاعات التي واكبت تاريخ الحركة النقابية في المغرب، كما تكون ملامح هذه النزاعات قد اتضحت بشكل أكثر دقة.

أما الاعتبارات الموضوعية فترجع أساسا إلى إطلاق السلطات العمومية منذ بداية التسعينات لدينامية الحوار الاجتماعي، و توجت لأول مرة في تاريخ الحركة الاجتماعية المغربية في فاتح غشت 1996، بتوقيع النقابات وأرباب العمل والسلطات العمومية لاتفاق "الحوار الاجتماعي".

III الإشكالية:

إن السؤال المركزي الذي يؤطر هذا العمل هو رصد دينامية الحركة النقابية في أوج حركيتها و توتراتها، من خلال التركيز على دراسة وتحليل النزاعات العمالية الكبرى بالمغرب، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع المغربي التي تجمع بين الإرث الثقافي و السياسي القديم منه و الحديث.

وبدون شك فإن النزاعات العمالية الكبرى تشكل محطات بارزة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للمغرب الحديث، ومعبرا لمحاولة ضبط موازين القوة بين مختلف الفاعلين. فإلى أي حد ساهمت النزاعات العمالية في تشكيل آلية للتوازن سواء داخل الحقل النقابي من خلال دفع القوى الاجتماعية إلى تجاوز الصراع و التصادم و فتح المجال للتكيف و الحوار. أو داخل الحقل السياسي بتهييئ المناخ لإجراء إصلاحات سياسية وبلورة التوافق بين الفاعلين ؟

إن محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية، يقتضي التعرض لعناصر أخرى مكملة لإشكالية البحث.ومن هذا المنطلق تتطلب عملية استرجاع الوقائع بتفاصيلها وحيويتها وتفاعلاتها وأبعادها، الوقوف عند كل محطة من النزاعات العمالية الكبرى، بهدف توضيح السياق العام لعملية اتخاذ قرار الإضراب و رصد النتائج المترتبة عنه.

فما هو المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي اندلعت في إطاره النزاعات العمالية ؟ و كيف استطاع الشركـاء داخل الحقل النقـابي تكييف تصوراتهم ومواقفهم اتجاه النزاعات العمالية ؟ و هل تعتبر النزاعات العمالية رد فعل على قرارات ترتبط بمصالح الفئات العاملة، أم أنها مجرد تعبير سياسي للقوى السياسية المعارضة ؟

ومن جانب آخر هل ساهمت النزاعات العمالية في تقوية النقابة و تحسين الوضعية المعيشية و المهنية للفئات العاملة، و رفعت درجة الوعي النقابي لديها، أم أدت إلى تراجع يضعف النقابة ويقلص من حجم المكتسبات التي سبق الإحراز عليها، وبالتالي تقوية الدولة وأجهزتها؟

إن النزاعات العمالية سواء أفضت إلى إضرابات واحتجاجات أو إلى مفاوضات فهي تعبر عن تغيير في علاقات القوة بين الفاعلين، كما تعكس عدم قدرة الفرقاء الاجتماعيين على إيجاد قنوات لتصريف النزاعات. وبالتالي كيف يتم تصريف التناقضات والمواجهات؟ و كيف يتم التخلص والخروج من مأزق إيجاد آليات للتوفيق والإدماج؟

إن صيغة طرح الإشكالية تتطلب ضبط وتحديد مفاهيمها المحورية والمتعلقة أساسا بمفهومي النقابة والنزاعات العمالية.

فبخصوص تحليل ظاهرة النقابة، يتم التمييز بين مقاربتين: الأولى تتناول الظاهرة استنادا إلى مفهوم "الجماعة الضاغطة" وفي إطار هذا التوجه، تعتبر النقابة كجماعة ضاغطة تتواجه أثناء أداء نشاطها مع مجموعات أخرى. وتهدف إلى كسب امتيازات مادية لمنخرطيها، والدفاع عن مكتسباتهم. الشيء الذي يجعل بعض الباحثين يركزون على دراسة عناصر قوة هذه المنظمات المهنية (عدد المنخرطين، القدرات المالية مؤهلات المسيرين)، وطريقة عملها(طبيعة وحدة التدخلات اتجاه السلطات العمومية والرأي العام). وهذا التوجه يبدو قاصرا عن الإحاطة بأبعاد الحركة النقابية بالمغرب،حيث يتداخل ليس فقط السياسي و النقابي بل قد يشكل الحزب أداة لتحقيق مطالب نقابية.[1]

أما المقاربة الثانية فهي تستند إلى مفهوم "الحركة الاجتماعية" حيث تعتبر الحركة النقابية حركة اجتماعية، تقيم علاقات مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني، وبالتالي فالنقابة في ظل هذا المفهوم تتبادل التأثير مع محيطها العام وتكون أكثر قدرة على الإحاطة بالواقع المغربي.[2]

أما بالنسبة لاستخدام مفهوم النزاعات العمالية، فإن المقصود به هو النزاعات التي تهم الفئات العمالية المنتمية إلى القطاع الخاص. ورغم ذلك ولضرورة التحليل،فقد تم استحضار بعض النزاعات التي تم خوضها في ظل القطاع العام،لأهميتها على مستوى دلالتها وعلى مستوى إجراء عملية مقارنة بين مختلف محطات الصراع الكبرى في تاريخ

---

[1] استخدم مفهوم الجماعة الضاغطة من طرف JEAN MEYNAUD

أنظر: JEAN MEYNAUD:« les groupes de pressions »collection« que sais –je? »Paris, puf,1965.

[2] استخدم مفهوم الحركة الاجتماعية من طرف ALAIN TOURAINE, GUY ROCHER

أنظر: ALAIN TOURAINE : «sociologie de l'action» ; éditions du seuil, Paris ,1965 .

GUY Rocher : « introduction à la sociologie générale »tome3, le changement social, éditions HMH.1968.

الحركة النقابية المغربية،فضلا عن هيمنة العاملين في االقطاع العام وشبه العمومي على أعلى المناصب داخلها[1].إضافة إلى أن تاريخ هذه الحركة، شهد وقوع إضرابات عامة تميزت بمشاركة الفئات العمالية إلى جانب فئات من الموظفين، بل إن بعض النزاعات تحولت إلى إضرابات مفتوحة وتوجت بانتفاضات شعبية.[2]

وتجدر الإشارة أن الدولة بالمغرب خلال عقد الستينات و السبعينات ظلت تحتل دور المشغل الأول بدون منازع، قبل الإقرار القانوني لبرنامج الخوصصة سنة 1989 وانطلاقها خلال سنة 1993. ورغم ذلك بقيت الدولة تحتفظ بالقطاعات الإستراتيجية داخل النسيج الاقتصادي المغربي.[3]

وللتدقيق لابد من الرجوع إلى ميدان الشغل قصد التمييز بين النزاعات الفردية والنزاعات الجماعية. فالأولى تقع بين عامل ومشغله، نتيجة رفض هذا الأخير تلبية مطلب أو مطالب يتقدم له بها العامل .أما الثانية فتنشأ بين المشغل ومجموع العمال أو جزء منهم حول مطالب معينة، وتفضي هذه النزاعات في حالة عدم التوصل إلى حلها إما إلى توقيف العمل وهذا يطلق عليه الإضراب الذي يشنه العمال، أو إلى الإغلاق نتيجة إغلاق المعمل من طرف المشغل.

ولتعريف نزاعات الشغل الجماعية هناك عنصران أساسيان،أحدهما يتعلق بأهداف النزاعات والآخر يتعلق بالأطراف المتنازعة. فبخصوص العنصر الأول فالنزاع الجماعي هو خلاف يمس بمصلحة جماعية، هذه الأخيرة لم تحظ بتعريف في مختلف التشريعات الاجتماعية، إلا أنه لقيامها ينبغي أن تهم العمال بكيفية محايدة ومجردة.

---

[1] أنظر : عبد الناصر جابي: « مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية الجزائرية » مجلة نقد، العدد 6، 1994،ص:7.

[2] يتعلق الأمر بأحداث 20 يونيو 1981 و 14 دجنبر 1990

[3] بلغ المعدل السنوي لمناصب الشغل التي كانت توفرها الدولة ما بين 1979 و 1982 إلى ما يزيد عن 40000 منصب شغل وتراجع إلى 15000 ما بين 1983 و 1994 ، ليصل الى 16854 ما بين 1995 و 2001

أنظر: AHMED KHACHANI : « les conflits sociaux collectifs » bulletin économique et social du Maroc rapport du social, édition OKADS, 2002, p :14.

أما بخصوص العنصر الثاني المرتبط بأطراف النزاع، فمن جانب العمال يقتضي أن يكون هناك مجموعة من العمال، و يؤدي توقفهم عن العمل إلى اضطراب في سير المقاولة.[1]

لذا فتناول هذا الموضوع سيعتمد مقاربة ظاهرة النقابة كحركة اجتماعية من خلال وضعها وسط سياق محيطها العام مع التركيز على النزاعات العمالية الكبرى، ونقصد بها نزاعات الشغل الجماعية التي تتحول أساسا إلى شكل إضرابات سواء داخل القطاعين الخاص والعام على حد سواء.

وبخصوص المعايير المعتمدة لاختيار نماذج النزاعات العمالية الكبرى فقد تحكمت فيها جملة من العناصر:

1- حجم التفاعلات التي ولدها النزاع عبر مختلف مراحله، سواء على مستوى المؤسسات الوطنية أو الدولية.

2- أهمية الملف المطلبي وممارسته لتعبئة عدد كبير من العمال أثناء النزاعات.

3-حجم النتائج المترتبة عن النزاع، و تأثيرها على التوازنات القائمة بين المشغلين والفئات العاملة.

إلا أنه ينبغي أن أعترف منذ البداية، أنه رغم بدل مجهودات لعدة سنوات من البحث والتنقيب لدى الإدارات والتنظيمات النقابية ومنظمات أرباب العمل، إضافة إلى مؤسسات البحث العلمي الوطنية و الأجنبية، وإجراء لقاءات واتصالات شخصية مع مجموعة من الممارسين والمناضلين النقابيين وأساتذة و باحثين. فإن النماذج المدروسة لا تمثل إحاطة كاملة بمختلف النزاعات العمالية الكبرى، لاعتبارات ترتبط أساسا بغياب المعطيات والوثائق اللازمة لرصدها و تتبعها في كافة المراحل منذ اندلاعها.

---

[1] أنظر: AHMED BOUHARROU : « les conflits collectifs du travail »bulletin économique et social du Maroc » ; rapport du social, édition OKADS, 2002, p :45.

IV صعوبات وعوائق

لا يخفى أن الباحث في العلوم الاجتماعية، وفي العلوم السياسية خاصة يواجه عوائق عديدة في البلدان النامية، و هذا يؤثر بكيفية سلبية على مستوى البحث العلمي عامة وعلى إنتاج المعرفة السياسية.

فبعد أن كان تصور الدولة في مجال التكوين الجامعي الحقوقي والسياسي متميزا وواضحا غداة فجر الاستقلال، إلا أنه بعد مرور بضعة أشهر بدأت تظهر ملامح التعثر والتراجع، عبر سلسلة من الإصلاحات. ترتب عنها ميل برامج التكوين إلى توجه قانوني أكثر منه سياسي. وانتهت إلى تحويل "معهد الدراسات السياسية"، إلى مجرد شعبة للعلوم السياسية داخل كلية الحقوق، و التي ستفرغ من محتواها.[1]

وتؤدي محدودية التمويل المخصص للبحث العلمي وتدهور المؤسسات وضعف مستوى تأهيلها المادي والبشري، إضافة لغياب تصور دقيق لدى المسؤولين عن البحث العلمي، إلى استمرارية أزمة البحث العلمي السياسي التي ترتبط بأزمة الجامعة المغربية إضافة إلى أن الحدود التي يضعها المجتمع السياسي للمعرفة السياسية بالمغرب يكتنفها الغموض وليست دائما واضحة.[2]

وبالرجوع إلى موضوع النزاعات العمالية، تبرز جملة من العوائق تتعلق أساسا بالمصادر اللازمة لهذا النوع من البحوث.فهناك مجموعة من العراقيل تحول دون الحصول على المعطيات والوثائق اللازمة لتحقيق معرفة عميقة وحقيقية للأحداث. فالمركزيات النقابية تهمل الاعتناء بأرشيفها وتحتفظ بالوثائق المهمة وتحيطها بالسرية والكتمان، خصوصا ما يتعلق بالجانب المالي.[3] إضافة إلى تخوف بعض المناضلين

---

[1] أنظر : أحمد بوجداد : "الجامعة المغربية و حصيلة البحث العلمي السياسي" مؤلف جماعي بتنسيق أحمد بوجداد، مطبعة النجاح الجديدة أبريل 2005، ص:(208-209).

[2] لمزيد من الاطلاع حول علاقة السلطة بالمعرفة بالمغرب يمكن الرجوع الى دراسة لعبد الله ساعف حول حصيلة السوسيولوجيّة بالمغرب

أنظر: Abdalah saaf:«politique et savoir au maroc», S.M.E.R ,Rabat,1991.p:128.

Abdalah saaf: « Bilan et perspectives de la recherche en sciences politiques dans les facultés de droit marocaines (1968-1986) ». In: la sociologie marocanie contemporaine:Bilan et perspectives, Pupblications de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat,1988,p:85-94

[3] يفسر بعض النقابيين ظاهرة السرية والكتمان للتقرير المالي، بالاحتراز من إظهار نقط الضعف للمنظمات النقابية المنافسة. ورد ذلك في مقابلة أجريتها بالدار البيضاء في شهر يوليوز 2005 مع أحد المناضلين النقابيين داخل ك.د.ش. الذي يفضل عدم ذكر اسمه.

النقابيين من الكشف عن أسمائهم. و تقديم تصريحات حول عدد من الجوانب، والتي قد يشوبها نوع من التحيز والغموض.

أما بالنسبة للحصول على المعلومات والوثائق لدى الإدارات العمومية، فمن المفارقات الغريبة أن دراسات لباحثين غربيين، أنجزت خلال عقود سابقة وتضمنت الإشارة إلى ولوج أرشيف بعض الوزارات، والحصول على وثائق ومعطيات تهم الحركة النقابية. في حين يبرر عدم تسليم بعض الوثائق حاليا، إما بالمحافظة على السر المهني تفاديا لهروب بعض الشركات الأجنبية ! أو اللجوء إلى إغلاق الأرشيف في وجه الباحثين بصفة نهائية.[1]

ويجدر التساؤل هنا حول إمكانية الوصول إلى حلول إذا كان الباحث يتعذر عليه الحصول على المعطيات الحقيقية والعميقة للأحداث؟

وقد لعبت العلاقات الشخصية و المساعدات التي قدمها بعض المسؤولين الأشخاص، سواء داخل الإدارة أو في المركزيات النقابية أو في " الاتحاد العام للمقاولين المغاربة"، عاملا محفزا لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

إن ضرورة تجاوز الصعوبات المطروحة، حتمت علينا الاعتماد على الصحافة الوطنية التي واكبت و أرخت للحياة اليومية، خصوصا أن الصحافة النقابية ظلت تعاني تجزء المنشورات وغياب الاستمرارية، فضلا عن المعلومات التي غالبا ما تكون شحيحة وجزئية أو غير موضوعية ومتحيزة.[2]

والصحافة الوطنية نفسها رغم أهميتها تكتنفهــا عيوب ذاتية وأخرى موضوعية.وتتعلق الأولى أساسا بالميول لحزب معين أو تكون حكومية. وهذا يؤدي أحيانا إلى التكتم عن بعض النزاعات أو شن حملات دعائية لتمويه الحقائق وتشويهها. أما العيوب الموضوعية فترتبط بالرقابة التي تفرضها السلطات العمومية على الصحافة

---

1 أشير بالخصوص الى دراسات أنجزها Albert Ayache و René Gallisot اعتمدا فيها على وثائق من أرشيف وزارة الشغل، في حين تم اغلاق هذا الأرشيف حاليا في وجه الباحثين.

2 يفسر بعض النقابيين عدم استمرارية الصحافة النقابية بالافتقار إلى مصادر التمويل أو برغبة قيادة بعض المركزيات في إضفاء نوع من الغموض على مواقفها اتجاه بعض القضايا الوطنية.

وترتب عنها أحيانا توقيف صدور بعض الجرائد. فضلا عن الوضعية المتدهورة للصحف داخل المكتبات العمومية، وعدم استشعار أهمية هذه الثروة الوطنية.[1]

ولتجاوز النقائص التي تعتري الصحافة الوطنية أوالنقابية، حاولت تتبع النزاعات العمالية الكبرى لدى جرائد ذات توجهات مختلفة، بهدف معرفة قراءة كل طرف للنزاع وكيفية عرضه لأسبابه وخلفياته.

ويرى أحد الباحثين أنه لدراسة النزاعات العمالية ينبغي التركيز على الفاعليين الاجتماعيين الموضوعيين (أي الفئات العاملة) عوض الاكتفاء بالفاعليين المؤسساتيين (المركزيات النقابية- منظمات أرباب العمل والدولة)، وبالتالي ينبغي أن يهتم البحث العلمي بدراسة المسافة الفاصلة بين الواقع وتمثيل ذلك الواقع، خصوصا أن عملية تمثيل الواقع تؤدي إلى إنشاء تصور عام ورمزي ووهمي حول النزاعات العمالية.[2]

ونظرا لصعوبة اعتماد الفئات العاملة ضمن هذه الدراسة، لأسباب ترتبط من جهة ببعد الفترة الزمنية لبعض النزاعات، ومن جهة أخرى لغياب وثائق يمكن اعتمادها للوصول إلى الأطراف المعنية في كل نزاع من النزاعات المدروسة. فإنني اقتصرت على ماأنتجه الفاعلون المؤسساتيون من وثائق وأدبيات تتضمن أحيانا شهادات لأشخاص فاعلة بكيفية مباشرة في النزاع.

---

[1] للتأكيد على أهمية الصحافة وضرورة صيانتها والمحافظة عليها والاستفادة منها، حسبنا أن نذكر بما عرفه تاريخ استعمار الشعوب، من رقابة ومصادرة للصحافة الوطنية من طرف المستعمر الأجنبي، ونشير إلى قولة في متحف بكوبا
« Prenez soin de cette presse ; elle est plus précieuse que 12 métrailleuses »
أنظر: بعض النمادج للجرائد ضمن الملاحق المدرجة في نهاية هذا البحث

[2] ورد ذلك في لقاء أجريته مع الدكتور فؤاد بن الصديق بتاريخ 24 يونيو 2005 بالدارالبيضاء.

V- المنهجية:

تفرض طبيعة الموضوع اعتماد المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، في ظل الاستعانة بمنهج المقارنة وتقنيات تحليل المضمون. فعلى مستوى استخدام المنهج التاريخي الوصفي سيتم تتبع مختلف محطات النزاعات العمالية الكبرى، مع ربطها بمحيطها الاقتصادي والسياسي والقانوني، و ذلك من خلال تمحيص ودراسة مختلف الوثائق والمواقف التي أنتجها الفاعلون والمتعلقة بالنزاعات العمالية.

أما بالنسبة لاستخدام منهج المقارنة والتحليل، فيتعلق بمقارنة وتحليل مضمون الخطابات والتصريحات والكتابات وكذا المعطيات والإحصائيات الصادرة عن مؤسسات دولية أو وطنية، ومحاولة تفريغها في جداول ورسوم بيانية فضلا عن مقارنة النزاعات العمالية الكبرى، بهدف توضيح تصورات و مواقف الفاعلين من هذه النزاعات، و تحديد آثارها على الحركة المطلبية.

في هذا السياق، ورغم التركيز على دراسة النزاعات العمالية الكبرى، حاولت تعزيزها بتقديم جدول لإحصائيات حول تطور النزاعات العمالية طيلة الفترة المدروسة إضافة إلى جرد مختلف النزاعات الواردة ضمن الصحافة الوطنية التي اعتمدتها في البحث، واستخراج جدول تحليلي لضبط الحركة الاجتماعية النقابية وإيقاعها.

VI – التصميم

استنادا إلى إشكالية الموضوع وما تفرع عنها من تساؤلات، فإنها تستلزم اعتماد أسلوب محدد في التحليل والدراسة انطلاقا من تقسيم الموضوع إلى قسمين اثنين:

يتعلق *الأول* بالفاعلين المؤسساتيين الرئيسيين في علاقات الشغل عامة و النزاعات العمالية بصفة خاصة. أما القسم *الثاني* فيتناول تحليل صيرورة النزاعات العمالية ومضمونها وآثارها.

فبالنسبة للقسم الأول يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

فعلى مستوى الفصل الأول سنتطرق للمركزيات النقابية باعتبارها أحد الفاعلين الرئيسيين داخل الحقل النقابي، وسنعمل على رصد مراحل نشأة هذه المنظمات النقابية وتوضيح أسس تنظيمها. إضافة إلى إبراز المحددات التي تتحكم في بلورة مواقفها. و تحديد طبيعة الوظائف التمثيلية و التفاوضية التي تمارسها بهدف الدفاع عن اللوائح المطلبية للفئات العاملة.

أما على مستوى الفصل الثاني فسنتناول ضمنه أرباب العمل كثاني طرف رئيسي في النزاعات العمالية. و سنركز على توضيح مراحل تكوين النخبة الاقتصادية المغربية. و تحديد طبيعة سلوكها اتجاه الشغيلة، إضافة إلى رصد المحددات التي تتحكم في توجيه مواقف "الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب" كأهم تنظيم لتمثيل أرباب العمال المغاربة منذ مطلع التسعينات. فضلا عن إبراز المواقف الاجتماعية والاقتصادية التي حملتها مختلف الوثائق و الأدبيات التي أنتجتها كونفدرالية أرباب العمل.

أما الفصل الثالث سيخصص للدولة، لاستكمال الأطراف الرئيسية في علاقات الشغل، من خلال تحديد الإطار القانوني الذي يحكم تدخل مختلف الفاعلين (المركزيات النقابية – أرباب العمل – الدولة) داخل الحقل النقابي، و إبراز المسألة النقابية ضمن الخطب والتصريحات الملكية. إضافة لرصد المواقف الرسمية اتجاه الحركة النقابية والتي أصبح يغلب عليها منذ مطلع عقد التسعينات طابع التكيف والحوار عوض الصراع والمواجهة.

أما بالنسبة للقسم الثاني المتعلق بدينامية النزاعات العمالية فيمكن تقسيمه كذلك إلى ثلاثة فصول:

فبخصوص الفصل الأول سنرصد ضمنه تطور النزاعات التي خاضتها المركزيات النقابية، و اتخذت شكل إضرابات كبرى في مجال القطاع العمومي وشبه العمومي،إضافة إلى تلك الإضرابات التي اندلعت تحت المظلة النقابية و تحولت إلى انتفاضة شعبية.

أما بخصوص الفصل الثاني و نظرا لما يميز النزاعات العمالية من مواجهة مباشرة بين الرأسمال و العمل، فسوف نضطر إلى تخصيصه للنزاعات العمالية الكبرى داخل القطاع الخاص مع التركيز على أهمية بعض القطاعات داخل النسيج الاقتصادي المغربي.

وفيما يخص الفصل الثالث فسنتطرق ضمنه إلى مقارنة مراحل التوتر الكبرى للحركة النقابية المغربية،و توضيح طبيعة التفاعل بين النقابي والسياسي ضمن مواقف وتصورات الفاعلين في النزاعات العمالية،إضافة لإبراز مضمون المطالب النقابية ومدى تحقيقها لطموح الحركة النقابية، و مساهمتها في حل مشاكل الفئات العاملة، و في بلورة علاقات شغل جديدة و متطورة.

القسم الأول:

الفاعلون المؤسساتيون والنزاعات العمالية : الانتقال من الصراع إلى محاولة إيجاد صيغ للتسوية و الحوار

تمثل الفئات العاملة في مختلف القطاعات، الأطراف الفاعلة المباشرة في النزاعات التي تندلع بينها و بين المشغلين.إلا أنه يمكن التمييز ضمن الفاعلين المؤسساتيين بين ثلاثة أطراف رئيسية في علاقة الشغل (المركزيات النقابية- منظمات أرباب العمل-الدولة).

ورغم أهمية اعتماد الفئات العاملة بشكل مباشر في دراسة و تحليل النزاعات العمالية الكبرى ، فإنه تم التركيز خلال هذا البحث على ما أنتجه الفاعلون المؤسسا تيون من وثائق وأدبيات ، تعكس المحددات التي تتحكم في بلورة مواقفهم اتجاه علاقات الشغل عامة و النزاعات العمالية بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق سيتضمن هذا القسم ثلاثة فصول، سيخصص الفصل الأول للمركزيات النقابية التي تمارس وظيفة التمثيل والتفاوض باسم الفئات العاملة. أما الفصل الثاني فسيتطرق إلى أرباب العمل الذين يوجدون في مواجهة مباشرة مع الفئات العاملة وسيتناول الفصل الثالث الدولة كثالث طرف رئيسي، ظل يجمع بين دوره كمشغل وبين ممارسة التدخل لتنظيم وضبط علاقات الشغل.

الفصل الأول: المركزيات النقابية: من الوحدة إلى التعددية

شهد تاريخ الحركة العمالية المغربية نشأة تنظيمات نقابية، اكتست شرعية النطـق باسم الطبقة العاملة،فبعد أن كان "الاتحاد المغربي للشغل" التنظيم النقـابي الوحيـد منـذ تأسيسه بتاريخ 20 مارس1955،وبعد ظهور اختلافات وتبـاين الاتجاهـات والرهانـات حدثت انشقاقات داخل صفوفه، أدت إلى تأسيس "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب"بتـاريخ 20 مارس 1960، ثم بعد ذلك تأسيس "الكنفدرالية الديمقراطية للشغل" بتاريخ 26 نـونبر 1978.[1]

---

[1] يمكن تقديم لائحة تضم خمس مركزيات رئيسية (CDT ,UNTM ,UMT, UGTM, FDT)، إضافة إلى نقابات أخرى قلما يسمع صيتها وهي كما يلي:

1- الاتحاد المغربي للشغل (UMT ، 20 مارس 1955)
2- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM ، 20 مارس 1960)
3- اتحاد نقابات العمال الأحرار (USOL، 23 مارس 1963)
4- القوات العمالية المغربية (FOM،يناير 1970)
5- اتحاد العمال المغاربة(UTM ،7 ماي 1970)
6- النقابة الديمقراطية للشغالين بالمغرب (SDTM ، 3 مارس 1973)
7- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (UNTM،1973)
8- الاتحاد المغربي العمالي (UMA ، 1974)
9- الاتحاد الوطني لنقابات العمال الأحرار (UNSTL ، 20 دجنبر1977)
10- الكنفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT، 26 نونبر 1978)
11- اتحاد النقابات الشعبية (USP، 23 أبريل 1983)
12- النقابة الوطنية الشعبية (SNP،01 دجنبر 1991)
13- الاتحاد الوطني للعمل (UNT،7 فبراير 1993)
14- الكنفدرالية العامة للشغالين بالمغرب (9CGTM أبريل 1994)
15- النقابات المستقلة للشغالين (SAT، 1995)
16- النقابات المتحدة (SC، 26 ماي 1995)
17- الاتحاد الديمقراطي للشغالين (UDT ،30 يونيو 1996)
18- اتحاد النقابات الديمقراطية (USD ،8 دجنبر 1996)
19- النقابة الوطنية الديمقراطية (SND،1997)
20- اللجان العمالية المغربية (COM ، 15 ماي 1997)
21- اتحاد نقابات المركز (USC ،7 يناير 2002)
22- الفيدرالية الديمقراطية للشغل (FDT ،6 أبريل 2003)
23 – المنظمة الديمقراطية للشغل (ODT ، 5 غشت 2006)

باعتبار هذه المركزيات أهم التنظيمات النقابية خلال الأربعة عقود الموالية لحصول المغرب على استقلاله، سيتم اعتمادها كنماذج لدراسة موضوع الحركة النقابية والنزاعات العمالية الكبرى بالمغرب.

إن اكتساب المركزيات النقابية شرعية تمثيل الفئات العاملة، يدفعنا إلى التعرف على ظروف اكتساب تلك الشرعية، وسبل تصريفها عبر عملية اتخاذ القرار.

وبحكم موقع المركزيات النقابية داخل الحقل النقابي وتفاعلاتها مع باقي الشركاء والفاعلين، فهي تحاول القيام بأداء وظائفها وبلورة مواقفها اتجاه قضايا الشغيلة بصفة خاصة والقضايا الوطنية بصفة عامة، انطلاقا من محددات تتعلق من جهة بالمرجعية الإيدلوجية/التاريخية التي تستند إليها، ومن جهة أخرى بمدى وحجم استقلاليتها اتجاه الأحزاب السياسية والدولة.

وبناءا على ما سبق، يمكن معالجة هذا الفصل في مبحثين:

التأسيس والتنظيم (المبحث I)

المحددات والوظائف (المبحث II)

المبحث الأول : التأسيس والتنظيم

لعبت المركزيات النقابية دورا أساسيا في تبني مطالب و مشاكل الفئات العـاملة والتعبير عنها، خصوصا أثناء مراحل التوترات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب منذ استقلاله.

وتتطلب عملية تحليل و دراسة دور المنظمات النقابية، في ممارسة وظيفة التمثيل والدفاع عن الملفـات المطلبية، ورصد مختلف مراحل تأسيس هذه المنظمـات،وتفحص دواليب أجهزتها القيادية.

فبخصوص مراحل تأسيس المركزيات النقابية، أدت الانشقاقات المتتالية التي عرفتها، إلى تعدد الفاعلين النقابيين الممثلين للطبقة العاملة المغربية. و يمكن التمييز بخصوص تباين المواقف من هذا الوضع بين تيارين أساسيين: التيار الأول يتشبث بضرورة الرجوع إلى الوحدة النقابية، و يعتبرها مصدر قوة للعمل النقابي. أما التيار الثاني فيؤيد التعددية النقابية و يراها مظهرا للديمقراطية، و عاملا جوهريا لمنع سلبيات البيروقراطية وانحراف قيادات الهيئات النقابية.

أما فيما يخص تنظيم الأجهزة القيادية وكيفية اشتغالها، سيتم التعرض إلى الأجهزة التي تشرف على تدبير القضايا / الملفات النقابية عامة والنزاعات العمالية بصفة خاصة داخلها.وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذا المبحث إلى محورين:

- مرحلة التأسيس (الفرع I)
- أجهزة القيادة المركزية (الفرع II)

الفرع الأول: مرحلة التأسيس

شهد تطور الحركة النقابية بالمغرب، عبر مختلف محطاته منذ عهد الحماية تضافر جملة من الجهود وتعاقب أحداث، مهدت لتأسيس أول مركزية نقابية مغربية مستقلة.

وفي هذا الإطار يرى أحد الباحثين أن الدعوة إلى الحركة النقابية كان موازيا للدعوة إلى الحركة الوطنية،و أن هذه الأخيرة ظلت تطالب منذ نشأتها بالحقوق النقابية من خلال(كتلة العمل الوطني) التي تأسست منذ الثلاثينات.[1]

وترجع البوادر الأولى لتشكل حركة نقابية مستقلة إلى منتصف سنوات الأربعينات بحيث ساهم الحضور المكثف للعمال المغاربة داخل "الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب "« UGSCM » منذ سنة 1944 في مغربة الحركة النقابية و تعزيز حضور المغاربة داخل هذا التنظيم الأجنبي التابع للمركزية النقابية الفرنسية " الكنفدرالية العامة للشغل". إذ كانوا يشكلون حوالي 60% من نسبة المنخرطين. و بعد اقتناع قادة حزب الاستقلال سنة 1948 بضرورة الاهتمام بالمجال النقابي عمدوا إلى حث مناضليهم على تكثيف انخراطهم داخل النقابات، بهدف الحصول على تأييد جماهيري وقوة إستراتيجية للعمال في المدن.[2]

وتبلورت فكرة تأسيس مركزية نقابية مغربية مستقلة، أثناء انعقاد المؤتمر السادس "للإتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب" بتاريخ 11 و12 نونبر 1950. وفي هذا السياق برزت مساهمة المحجوب بن الصديق بتنسيق مع النقابي التونسي" فرحات حشاد"، في بلورة العناصر الأساسية لتحويل "الاتحاد العام" إلى مركزية وطنية، ترتكز على خمس مبادئ[3]:

1- الاستقلال النقابي عن أية تبعية لأرباب العمل والحكومة أو الأحزاب أو غيرها.

---

[1] أنظر: علال الفاسي:« النقد الذاتي» ، مطبعة الرسالة، الرباط، 1979، ص: (322-323).

[2] أنظر: Albert Ayache : « le mouvement syndical au Maroc» ,tome 1..op.cit.p : 308- 309

[3] أنظر: FOUAD BENSEDDIK : « syndicalisme et politique au Maroc.. op.cit. p: (458-459)

2- الحياد اتجاه الأحزاب السياسية لا يعني عدم الاهتمام بالأمور التي تهدد الحريات العامة.

3- التعددية السياسية في إطار الوحدة العضوية، الشيء الذي يعني أن احتفاظ المناضلين بحرية الرأي لا يسمح بتكوين تنظيمات فرعية.

4- الحفاظ على الوحدة العضوية من خلال القوانين الأساسية.

5- وضع شروط للانخراط دون تمييز حسب الأصل أو التوجه السياسي.

إلا أن اندلاع أحداث 8 دجنبر 1952 الدامية، عقب اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، أدى إلى إجهاض مشروع إحداث مركزية نقابية مغربية مستقلة، بسبب حملة القمع والاعتقالات التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد عناصر الحركة الوطنية والمناضلين النقابين.[1]

فتوقف النشاط النقابي مابين صيف 1952 وخريف 1954 إلى غاية إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين بتاريخ 28 شتنبر 1954. وتضم هذه المجموعة ثمانين شخصا من بينهم حوالي عشرون فردا كانوا أعضاء داخل اللجنة التنفيذية أو مكتب "الاتحاد العام للنقابات"، فقاموا بتكوين لجنة تحضيرية بهدف إحياء مشروع إحداث مركزية نقابية مغربية مستقلة.[2]

وتجسدت جهود المناضلين النقابيين الذين أطلق سراحهم، في تكوين لجنة تحضيرية بتاريخ 5 يناير 1955. إضافة إلى القيام بمجموعة من المبادرات والاتصالات، دعمتها أوساط مغاربية وأوربية، كما ساندتها الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL).[3]

---

[1] تعتبر المظاهرات التي إندلعت بمدينة الدارالبيضاء يومي 7 و8 دجنبر 1952 عقب مقتل الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد مؤشرا على درجة النضج التي اكتسبها العمال المغاربة.

أنظر : Albert Ayache : « Etudes d'histoire sociale marocaine »,Edition okad,Rabat 1997,p:28.

[2] تشكلت اللجنة التحضيرية من مجموعة من العناصر، من بينهم الأسماء التالية، الذين كونوا نواة إحداث منظمة "الاتحاد المغربي للشغل" وهي كمايلي- مبارك بن عمر، محجوب بن الصديق، صادق محمد بن سماعين، طيب بن بوعزة، خيزوة عبد الله، محمد التباري، ولمزيد من التفاصيل حول المجهودات المتظافرة لمجموعة من النقابيين المغاربة لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل.

أنظر :
- FOUAD BEN SEDIK: « syndicalisme et politique au Maroc »…. op.cit p: (509-510).
-TAIEB BEN BOUAZZA: « la naissance du syndicalisme ouvrier libre au maroc»,édition maghrébines casablanca,1992,p:102.
- Jean et Simon Lacouture: « le Maroc à l'epreuve »,édition du seuil,Paris,1958,p:300

[3] يشير فؤاد بن الصديق إلى قيام المحجوب بن الصديق بمجموعة من اللقاءات مع قادة نقابيين بفرنسا، وحصوله على دعم الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة من أجل إنشاء مركزية نقابية مغربية مستقلة

وفي يوم 20 مارس 1955 ،عقب اجتماع سري بمدينة الدار البيضاء بدرب بوشنتوف رقم المنزل 42 تم إرساء الأجهزة القيادية،التي ستسهر على تكوين خلايا المركزية النقابية الجديدة.ونشر بلاغ في اليوم الموالي عبر الصحافة يعلن عن تأسيس منظمة " الإتحاد المغربي للشغل "[1].

وظلت هذه المركزية رغم بعض التوترات الداخلية، التنظيم النقابي الوحيد حتى أواخر سنة 1958، اذ ظهرت منذ وقت مبكر بعض التوترات داخل الاتحاد المغربي للشغل، تجسدت في محاولة الكاتب المساعد للاتحاد المحلي بالرباط ل"المعطي جوريو" وأمين المال للمكتب الوطني " هاشم أمين" خلال نونبر 1956 إحداث "الكنفدرالية الحرة للشغيلة المغاربة"، إلا أن محاولتهما باءت بالفشل.[2]

وإثر وقوع إضرابات بين عمال ميناء الدارالبيضاء، حصل أول انشقاق أصاب "الاتحاد المغربي للشغل"، بحيث بدأ النزاع حول خلاف بسيط متعلق بطرد أحد العمال في شتنبر 1958، وخلال الشهرين التاليين تطور النزاع وتحول إلى معركة بين الجيل الأول من حزب الاستقلال والقوى التقدمية فيه.

فاندلع الإضراب الأول بتاريخ 25 شتنبر1958 صباحا، بسبب انتقاد مجموعة من العمال المكتب النقابي المحلي ومطالبتهم بتجديده. فأصدر"الاتحاد المغربي للشغل" أوامره لاستئناف العمل، إلا أن العمال رفضوا الامتثال، واستمر الإضراب لمدة ثلاثة أيام. فتوجه المحجوب بن الصديق إلى الميناء مساء يوم 27 شتنبر، ووعد العمال بأنه ستجرى انتخابات جديدة، فانتهى الإضراب والتحق العمال في اليوم الموالي بمراكز عملهم.

إلا أنه رغم تقديم العمال لنواب لهم خلال شهر أكتوبر رفضت إدارة "الاتحاد المغربي للشغل" قبولهم، فتم يوم الاثنين 3 نونبر شن الإضراب من جديد بميناء

أنظر: FOUAD BEN SEDIK: « syndicalisme et politique au Maroc » …. op.cit p: (501)

[1] أنظر: « Maroc Presse » du 21/3/1955 .

[2] بخصوص محاولة المعطي جوريو إحداث (الكنفيدرالية الحرة للشغيلة المغاربة) بهدف الانشقاق عن الاتحاد المغربي للشغل

أنظر - Jean et Simon Lacouture: «le Maroc à l'epreuve». op .cit ; p :306

Abdellatif Menouni : « le syndicalisme ouvrier au Maroc » …op.cit. p : 68-69.

دوجلاس اي أشفورد "التطورات السياسية في المملكة المغربية"ترجمه عن الانجليزية عائدة سليمان واحمد مصطفى أبوحاكمة دار الكتاب الدارالبيضاء،1963.ص: (354-355) .

الدار البيضاء. فطلب الإتحاد من إدارة الميناء، ضرورة فرض احترام حرية الشغل وإبعاد المضربين.

وفي يوم 22 نونبر عمد "الاتحاد المغربي للشغل" إلى شن هجوم على المنشقين في الميناء، فأدى ذلك إلى نشوب شجار بين ما يقرب من 500 عامل استقدمهم الاتحاد من مؤسسات أخرى وبين حوالي 2/3 عمال الأرصفة البالغ تقريبا 2700 عامل،وانتهى الاشتباك بين الفريقين إلى جرح العديد من العمال.[1]

ويرى أحد الباحثين، أن بروز هذا النزاع وخروجه من طي الكتمان ناتج عن الاختلافات داخل صفوف حزب الاستقلال، مما يدل على أن الأحوال التي تكون الأمور فيها عادية، قد تؤدي إلى إخفاء التصرفات السيئة عن مراقبة الرأي العام.[2]

وترتب عن هذا النزاع، الإعلان خلال منتصف شهر دجنبر عن تأسيس إتحاد مستقل لعمال الأرصفة. ومباشرة بعد انشقاق حزب الاستقلال يوم 25 يناير 1959 بدأت علامات الانشقاق تظهر علانية داخل صفوف أول منظمة نقابية بالمغرب.[3]

فخلال الأسبوع الأول من الانشقاق الحزبي، أعلن اتحاد المعلمين بالرباط التابع للاتحاد المغربي للشغل، قرار تأسيس نقابة مستقلة. و يرجع ذلك إلى أن المدارس كانت في الأصل تمول وتزود بالمدرسين من قبل حزب الاستقلال.

وتحدثت جريدة العلم الناطقة بلسان حزب الاستقلال، عن انسحاب نقابة التعليم الرسمي بالرباط. وأكدت نفس الجريدة أن الجمع العام للنقابة المنعقد بالرباط يوم فاتح

---

[1] صدرت تقارير مفصلة حول هذا النزاع النقابي المحض في أعداد من جريدة العلم.

انظر: جريدة العلم عدد: 3163 الصادر بتاريخ (4-11-58)

3164 الصادر بتاريخ (5-11-58)

3194 الصادر بتاريخ (4-12-58)

[2] أنظر: دوجلاس اي اشفورد : "لتطورات السياسية في المملكة المغربية "م.س..ص 624.

[3] ذكر بعض الباحثين أن الاتحاد المغربي للشغل ساهم في انشقاق حزب الاستقلال سنة 1959 ثم تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كما أن حزب الاستقلال بادر بدوره إلى إحداث انشقاق في صفوف العمال من خلال إنشاء نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

أنظر: محمد عابد الجابري: « مواقف: إضاءات وشهادات: الأزمة بين الحزب والنقابة: المعركة من أجل الديمقراطية أم سياسة الخبز »، دار النشر المغربية، الدار البيضاء،2002،ص:9.

Rémy,leveau :" le fellah marocain défenseur du trône" fondation national des sciences politiques,Paris,1985,p:209

فبراير 1959 قرر الانسحاب من الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل وأنه سوف يعلن عن تأسيس نقابة مجردة من كل لون سياسي. كما رحب هذا الجمع العام بإحداث لجنة الأربعة عشر بالرباط يوم 25 يناير 1959، و التي ستعمل على تأسيس نقابات حرة في مجموع المغرب.[1]

واستمرت عملية انسحاب النقابات التي تنتمي إما إلى قطاع التعدين أو التدريس أو بعض المصانع بمدينة الدار البيضاء. و رغم صعوبة تقديم تقدير دقيق لعدد أعضاء النقابات الذين خسرهم الاتحاد المغربي للشغل آنذاك. فانه مع ذلك يقدر عدد المنسحبين بحوالي 1/10 أعضاء المنظمة.[2]

وقد عمل حزب الاستقلال على دعم النقابات المستقلة وتشجيعها طوال سنة 1959 عن طريق تكوين لجنة اتصال للتنسيق بين النقابات الجديدة المستقلة. وأسفرت هذه الجهود عن تأسيس مركزية نقابية جديدة تحت اسم "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" بتاريخ 20 مارس 1960.[3]

ومن ناحية أخرى برزت توترات بين الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هذا الأخير اعتبر مناضليه تراجع الاتحاد عن إضراب 19 يونيو 1961، وصمته أمام اعتقالات الأطر الحزبية بتاريخ 16 يوليوز1963 بمثابة خيانة. فعمدوا وعلى رأسهم الشهيد (عمر بنجلون) إلى ممارسة التنظيم الحزبي داخل النقابات من خلال إنشاء خلايا حزبية في صفوف الطبقة العاملة، ممأدى إلى احتجاج الاتحاد المغربي للشغل واعتبر ذلك مخلا بالاستقلال النقابي.[4]

إن الخلاف حول تحديد العلاقة بين الحزب والنقابة، أدى إلى رفض الاتحاد المغربي للشغل لهيمنة الحزب، خصوصا أن هذه النقابة كانت تستفيد من الامتيازات التي تقدمها لها الحكومة من موظفين ملحقين ومقرات وغيرها.

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 3253 الصادرة بتاريخ (2- 2- 59)، ص: (1-7).

[2] أنظر دوجلاس اي اشفورد: "التطورات السياسية في المملكة المغربية".م.س. ص: 383.

[3] يرجع قادة حزب الاستقلال تأسيس هذه المركزية لاعتبارات موضوعية ونقابية محضة، ترتبط بتعسفات قادة الاتحاد المغربي للشغل ومحاولة انقاذ العمل النقابي.

[4] محمد عابد الجابري:« مواقف: إضاءات وشهادات: الأزمة بين الحزب والنقابة» : م.س.ص:95.

وترتب عن بروز نزاع مفتوح منذ سنة 1972 بين الإتحاد المغربي للشغل وحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية،ظهور تيارين: التيار الأول يتمثل في مجموعة الرباط التي يتزعمها عبد الرحيم بوعبيد، والتيار الثاني يتعلق بمجموعة الدارالبيضاء التي تضم المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم.

وقد عمدت المجموعة الأولى إلى الانشقاق عن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1972. واندلعت منذ سنة 1977 إضرابات في قطاعات مهمة كقطاع الفوسفاط والتعليم وأدت إلى إحداث نقابات جديدة وتوحيدها فيما بعد داخل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.[1]

وفي هذا الإطار يشير أحد الباحثين إلى أن الصراع بين قيادة الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، خصوصا بعد اغتيال المناضل النقابي عمر بنجلون سنة 1975، أدى إلى عمل حزب الاتحاد الاشتراكي على تأسيس مركزية نقابية جديدة (الكونفدرالية الديموقراطية للشغل)، تحد من زعامة الاتحاد المغربي للشغل وتعمل على تأطير العمال الرافضين لتوجهات قيادته.[2]

وفي ظل التوترات القائمة بين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل، برزت صراعات بين قيادة (ا.م.ش) والتنظيمات النقابية الخاصة بقطاع البريد والتعليم،وأدت إلى حدوث انشقاقات أخرى داخل صفوف المنظمة.

فجامعة البريد، ظلت تشكل مصدر إزعاج لقيادة الاتحاد المغربي للشغل. فبعد إلغاء إضراب 19 يونيو 1961، أعلنت الجامعة إصرارها على شن إضراب جديد.

وأثناء انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل سنة 1963 طرحت مسألة اختيار المؤتمرين، فاعترضت الجامعة على مبدأ التعيين الذي اعتمدته المنظمة بهدف إبعاد مندوبين منتخبين ومعارضين للمكتب الوطني.

---

[1] أنظر: Abdelghani,Abouhani: " mouvements syndicaux,émeutes urbaines et luttes politiques au Maroc " In l'Etat et les quartiers populaires au Maroc de la marginalisation à l'émeute : habitat spontané et mouvements sociaux,Codesria,Dakar, 1995, p : 168.

[2] أنظر: Najib benSbia: " pouvoir et politique au Maroc : du rejet à l'alternance " Ed.média statégie Rabat, 1996,p:97.

وقبل انعقاد المؤتمر تم طرد أعضاء جامعة البريد، فترتب عن فشل محاولات تجاوز هذه الخلافات عقد مؤتمر في 23 و 24 ماي سنة 1964، وأعلنت الجامعة عن استقلالها عن الاتحاد المغربي للشغل[1].

أما بالنسبة لقطاع التعليم، فترتب عن احتجاجات بعض الموظفين من وزارة التربية الوطنية، وأغلبهم من أساتذة التعليم الثانوي، على تصرفات أحد مسؤولي المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل واتهامه بالإخلال بمسؤولياته. تأسيس نقابة مستقلة بتاريخ 20 فبراير من سنة 1966 وسميت "بالنقابة الوطنية للتعليم".والتي شكلت فيما بعد العمود الفقري لحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وتعزز انسحاب كل من نقابة البريد والتعليم من الاتحاد المغربي للشغل بإصدار عمال قطاع الفوسفاط بخريبكة يوم 28 نونبر 1976، قرار تأسيس إطار نقابي مستقل عن الاتحاد المغربي للشغل أطلق عليه اسم "النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط".

واستمرت عملية تأسيس نقابات جديدة خلال سنة 1978، انطلقت مع ميلاد "النقابة الوطنية للشاي والسكر" خلال المؤتمر التأسيسي بمدينة بني ملال في مارس 1978.ثم تأسيس "النقابة الوطنية للسككيين" بالدارالبيضاء يومي 1 و2 يوليوز 1978، و أخيرا 'النقابة الوطنية للصحة العمومية'، التي عقد مؤتمرها التأسيسي بمدينة بني ملال بتاريخ (1-2) يوليوز 1978.

ويرى بعض الباحثين أن ولادة (ك.د.ش) شكل ضرورة تاريخية فرضتها التناقضات الداخلية للحركة العمالية المغربية،وبسبب الحاجة لإيجاد إطار لتنظيم النضال العمالي بعد الانسحابات المتتالية من الاتحاد المغربي للشغل.فضلا عن المطالبة بإصلاحه من الداخل.[2]

---

[1] تشير جريدة العلم إلى أن جامعة البريد طالبت بالحصول على 32 مقعد داخل مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل، فتم منحهم ثمانية مقاعد فرفضوها، وهذا حسب تصريح المتحدث الرسمي باسم المنظمة.

أنظر: العلم عدد 4813 الصادر بتاريخ (10 يناير 1963) ، ص:(1-2).

[2] أنظر : – عبد اللطيف المنوني : « التحولات الراهنة داخل الحركة العمالية أبعادها ومغزاها».مجلة المشروع، العدد2، 1980،ص:187.

– الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية: « بصدد نشأة الظاهرة النقابية بالمغرب » وجهة نظر، العدد 6، 2000،ص:33-34.

وتوج تأسيس هذه النقابات المستقلة بعقد أول اجتماع لهم بتاريخ 15 و 16 يوليوز 1978، أطلق عليه ندوة الدارالبيضاء. وأسفر عن تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر التأسيسي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، الذي انعقد بالدارالبيضاء يومي 25و26 نونبر 1978.

وعموما ارتبطت ظاهرة الانشقاقات النقابية بالصراعات والانشقاقات الحزبية. فمساهمة "الاتحاد المغربي للشغل" في تأسيس ودعم "حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" أدى إلى لجوء حزب الاستقلال إلى تأسيس "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب".

فهناك من يرى أن انشقاق حزب الاستقلال خلال يناير 1959 وتأسيس في نفس السنة حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية هي نتيجة العمل المشترك للمهدي بن بركة والمحجوب بن الصديق.[1]

كما أن الصراع داخل حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية " أدى إلى ميلاد حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" وبالتالي تأسيس "الكنفدرالية الديمقراطية للشغل" اعتمادا على نقابة البريد والتعليم المنشقتان خلال عقد الستينات عن الاتحاد المغربي للشغل.[2]

ويرى أحد المناضلين النقابيين أن طول المدة التي استغرقتها عملية تأسيس "الكنفدرالية الديمقراطية للشغل" ترجع إلى أن بعض العناصر اليساريين ظلت لديهم قناعة بضرورة التغيير و إصلاح "منظمة الاتحاد المغربي للشغل" من الداخل. و هذا يفسر تردد هؤلاء النقابيين خلال عقد السبعينات في الخروج من الاتحاد ثم العودة إليه.إلا أنه يرى كذلك أن التبريرات للمنشقين والمعتمدة على القول بغياب الديموقراطية داخل الإتحاد المغربي للشغل هي حق أريد به باطل،بحيث أن الإنسحاب لا يساهم في عملية الإصلاح،كما أن نفس الممارسات التي يتم انتقادها يعاد إنتاجها،وأن المنسحبين من الإتحاد المغربي للشغل هم أعضاء في الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية،ولاحظوا ضعف تأثيرهم

- خالد عليوة: « الحركة التصحيحية النقابية بين المقتضيات التحليلية والخصوصيات» في: المشروع:من أجل توطيد الفكر الاشتراكي،عدد 1-1986،ص:51.

[1] أنظر : Abraham,Serfaty : " mehdi Benbarka et le syndicalisme."
In: Mehdi Benbarka : de l'indépendance marocaine à la tricontinentale, Eddif,Casablanca.1997,P : 98

[2] أنـظر : محمد بولعيش: " إشكالية العمل النقابي في المغرب" مجلة نوافذ،عدد 2- 1998 ، ص: 54.

داخل الإتحاد المغربي للشغل،ويبحثون عن توظيف النقابة لأغراض سياسية وهو نفس ما قام به حزب الإستقلال من خلال إحداث الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.[1]

وبالرجوع إلى تبرير الانشقاقات الأولى التي أدت إلى تأسيس "الإتحاد العام للشغالين بالمغرب"، يعتبر علال الفاسي أن تأخر انعقاد المؤتمر الوطني للاتحاد المغربي للشغل إضافة إلى الطريقة التي كانت تدار بها الشؤون الداخلية، أدت إلى الانسحاب من المنظمة. كما يركز تبرير القادة المؤسسين "للكنفدرالية الديمقراطية للشغل"، والذين كانوا أعضاء داخل "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، على أن انشقاق الكنفدرالية أدى إليه انحراف الاتحاد المغربي للشغل عن المبادئ التي تأسس عليها، وتخليه عن الارتباط بالحركة الوطنية والتوجه الديمقراطي[2].

وتحيلنا إشكالية التأسيس إلى طرح تساؤل حول علاقة الانشقاقات النقابية بتصاعد وثيرة النزاعات العمالية خلال مراحل معينة من تاريخ الحركة النقابية المغربية واتخاذها طابعا سياسيا متزايدا.

فبالنسبة للاتحاد المغربي للشغل ارتفعت نسبة الإضرابات واتخذت طابعا سياسيا بعد تأسيس" الإتحاد العام للشغالين بالمغرب"، فابتداءا من ماي 1960 وخلال سنة 1961 اتخذت الإضرابات طابعا سياسيا رغم تقديم مطالب اقتصادية.

فالاتحاد المغربي للشغل ضاعف من الإضرابات احتجاجا على التخلي عن السياسة الاجتماعية لحكومة عبد الله إبراهيم. ولكن أساسا ضد قيام نقابة منافسة وضعت حدا للطابع "الشبه عمومي" للمنظمة.

---

[1] ورد ذلك في مقابلة أجريتها بالرباط مع أحد القياديين داخل الاتحاد المغربي للشغل في شهر يونيو 2005 و الذي يفضل عدم ذكر اسمه.

[2] يؤكد أحد القياديين داخل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أثناء مقابلة أجريتها معه بالدار البيضاء في شهر يوليوز 2005، والذي فضل عدم ذكر اسمه" أن تأسيس الكنفدراليةدفعت إليه أسباب موضوعية ترتبط بابتعاد إ.م.ش عن النضال الساسي والدليل على ذلك أن عملية التأسيس، لم تكن سهلة بحكم ما عرفته سنوات 60 و 70 من قمع للحركة الوطنية. وتعرض الأعضاء الذين أسسوا هذه المنظمة للاعتقالات والسجون، وذلك راجع إلى رفض السلطات الرسمية وجود حركة نقابية قوية تدعم الحركة السياسية.

فعدد الأيام الضائعة ارتفع من 230.000 سنة 1960 إلى 617.000 سنة 1961 لينخفض بعد ذلك إلى 278.000 سنة 1962. كما أن أكثر من نصف النزاعات خلال سنة 1961 يرجع إلى صراعات نقابية.[1]

أما بالنسبة "للكنفدرالية الديمقراطية للشغل" فصرح كاتبها العام (نوبير الأموي) أثناء فاتح ماي لسنة 1979 أن عملية التأسيس اكتملت مع خوض إضرابات ربيع 1979 ومكنت المنظمة من انتزاع شهادة ميلادها، رغم ضغوطات السلطات العمومية ومحاولاتها إجهاض هذه التجربة وإيقافها في مهد ولادتها.

وإذا كانت إشكالية التأسيس تطرح كذلك صعوبة الإقرار بمبدأ الاستقلالية منذ ولادة التنظيمات النقابية، فإلى أي حد استطاعت من خلال بنيتها التنظيمية وأجهزتها القيادية فسح المجال لمشاركة مختلف الأجهزة والفعاليات النقابية، تحقيقا لرغبة الطبقة العاملة في الدفاع عن ملفاتها المطلبية ؟

---

[1] أنظر : Habib Belaid :«Observations sur les conflits du travail en tunisie et au Maroc pendant les années 60 et70»
In:النقابة والمجتمع، المطبعة العصرية، تونس، 1989 p:(198-199).

الفرع الثاني: الأجهزة المركزية.

إن دراسة البنية التنظيمية للمركزيات النقابية يظهر تأثر 'الاتحاد المغربي للشغل' كأول مركزية نقابية مغربية مستقلة، "بالاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب" (U.G.S.C.M). التابع "للكونفدرالية العامة للشغل" الفرنسية.[1]

فوضع الاتحاد المغربي للشغل لهياكله، كان مستوحى من الشكل التنظيمي للتنظيمات النقابية المتواجدة أثناء عهد الحماية. كما تشترك باقي المركزيات النقابية في اتباع نفس النموذج لإقامة هياكلها وتنظيمها، رغم وجود بعض الاختلافات في التسميات وتغييرها أحيانا داخل نفس المنظمة.

إن التطرق إلى أجهزة القيادة المركزية لا تقتصر على التعرض للجوانب التقنية المحضة المرتبطة بالتنظيم الداخلي، بقدر ما تهدف توضيح طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف هياكلها ورصد مراكز القرار داخلها.

فالمنظمات النقابية المعتمدة ضمن هذه الدراسة تشترك في وضع إطار تنظيمي يميز بين هياكل تقوم على أساس مهني أو محلي، وهياكل مركزية تتولى وظيفة التنسيق والتوجيه العام، واتخاذ القرارات الإستراتيجية وتولى الحوار مع السلطات العلياوالفاعلين الاقتصاديين.

فعلى مستوى الهياكل القائمة على أساس مهني أو محلي، والتي تستجيب لمتطلبات التضامن الأفقي والعمودي، تبرز ثلاث هيئات أساسية.

1- النقابة:

تشكل الخلية الأساسية للبناء التنظيمي، ورغم إحداثها على مستوى المدينة أو الجهة أو الوطن ظلت محاولات إنشائها على مستوى المقاولة تلقى اعتراض أرباب العمل.

وامتد تأسيس النقابات إلى قطاعات مختلفة بداية الاستقلال مع تطور النشاط الاقتصادي، إلا أن صدور نصوص قانونية لاحقا سيقلص مجال التنظيم النقابي.

---

[1] انظر: FOUAD BENSEDDIK : «syndicalisme et politique au Maroc :1930-1956 », Edition l'Harmattan,,Paris,1990 ,p:518.

ففي بداية سنة 1957 أثناء دراسة قانون النقابات المهنية أثيرت مسألة الحق في تأسيس النقابات للموظفين، وطالب الاتحاد المغربي للشغل بتكوين اتحاد واحد لجميع موظفي الدولة. إلا أن صدور الظهير جاء مخالفا لرغبات الاتحاد المغربي للشغل.

فقد نص الفصل الثاني من ظهير 16 يوليوز 1957 على أنه: [1]

" يجوز أن تتأسس بكل حرية النقابات المهنية من طرف أشخاص يتعاطون مهنة واحدة تشبه بعضها بعضا أو حرفا يرتبط بعضها ببعض.... ويمكن أن تحدث نقابات فيما بين موظفين."

إلا أن الفقرة الثانية من هذا الفصل استثنت **" الأعوان المكلفين بالسهر على سلامة الدولة والأمن العام، و خاصة حملة السلاح والبذلة المخزنية كالعسكريين ورجال الشرطة وحراس الغابات والقضاة."**

ففي الوقت الذي منع ظهير النقابات المهنية تنقب رجال الأمن، كان الاتحاد المغربي للشغل قد نظم نقابة لهم، وكانت نقابتهم واحدة من أقوى نقابات المنظمة. ويفسر إيقاف تكوين نقابة لقوات الأمن الوطني، برفض الاعتراف بولاء هذه الفئة للطبقة العاملة.[2]

2- الاتحاد الجهوي:

تدرج تشكيل البنية التنظيمية للاتحاد المغربي للشغل كأول مركزية نقابية مغربية من خلال إحداث نقابات واتحادات محلية وصولا إلى إقامة فيدراليات.

وأمام توافد المنخرطين وتعدد الاتحادات المحلية تم إحداث اتحادات جهوية. وتعتبر هذه الأخيرة أداة للتضامن الأفقي، كما تشكل إطارا للتكوين والإعلام والدعاية النقابية. وتتوفر عامة على أجهزة مماثلة لتلك الموجودة على المستوى الوطني، وتتعلق أساسا بانعقاد مؤتمراتها التي ينبثق عنها إحداث مجلس جهوي، ومكتب الاتحاد الجهوي.

---

[1] ظ.ش رقم 1.57.199 بتاريخ 18 ذي الحجة 1376(16 يوليوز1957) بشأن النقابات المهنية- ج ر عدد 2340- 3 صفر 1377(30 غشت 1957) ص: (1937-1939).

[2] أنظر دوجلاس أى،اشفورد:"التطورات السياسية في المملكة المغربية".م.س، ص: 367.

3- الفيدرالية:

ينتظم داخل هذا الشكل من التنظيم على المستوى الوطني عمال نفس القطاع محققين بذلك تضامنا عموديا وتعقد الفيدرالية مؤتمراتها، كما تتوفر على أجهزة نقابية خاصة بها.

أما على مستوى الهياكل المركزية التي تقوم بوظيفة التنسيق والتوجيه العام لكل منظمة نقابية فيتم التمييز بين الأجهزة التالية:

أ - المؤتمر الوطني:

يمثل المؤتمر الوطني تبعا للقوانين الأساسية للمنظمات النقابية أعلى هيئة تقريرية ويتولى مهام تتعلق أساسا بتحديد التوجهات والاختيارات العامة.[1]

ورغم تأكيد القوانين الأساسية للمركزيات النقابية على سمو المؤتمر الوطني، إلا أن قوته تظل نظرية أكثر منها واقعية، فتاريخ المركزيات النقابية يعكس عدم احترام مواعيد انعقاد مؤتمراتها الوطنية، بل يتم تبرير بعض الانشقاقات النقابية بتأخير انعقاد المؤتمرات والرغبة في استمرار الأوضاع القائمة و حفاظ نفس الأشخاص على مناصب المسؤولية.ويمكن تقديم جدول لتتبع مدى التزام المنظمات النقابية بمواعيد انعقاد مؤتمراتها،خصوصا إذا علمنا أنه رغم إجراء تعديلات لتمديد مدة انعقاد المؤتمرات فإنه في غالب الأحيان إن لم يكن جلها، لا يتم احترام مواعيد انعقادها.

ويلاحظ أنه رغم تغيير الكاتب العام أثناء انعقاد المؤتمر الوطني للإتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإن عملية التجديد للقيادة ظلت تخضع لثوابت تتعلق بارتباط المنظمة بحزب الإستقلال أو الحفاظ على سمعتها.

---

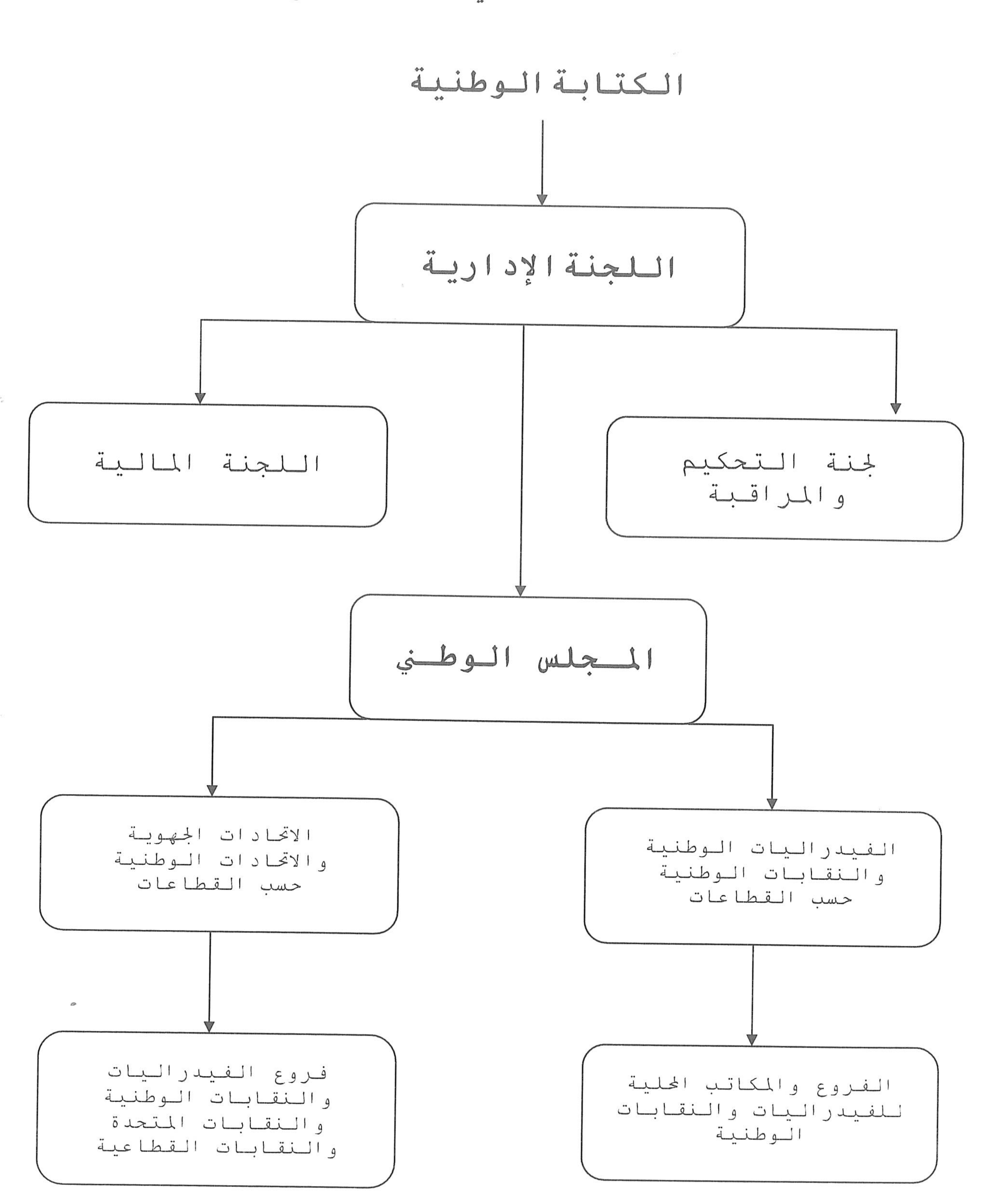
[1] بخصوص القانون الأساسي لمنظمة الاتحاد المغربي للشغل يتم الحديث عنه والإشارة إلى بعض فصوله ضمن بعض الوثائق النقابية والدراسات بل وتعديله من طرف المنظمة. إلا أنه لا توجد وثيقة، يمكن للباحثين الاطلاع عليها لدى هذه المنظمة. وفي مقابلة مع أحد القادة النقابيين للاتحاد المغربي للشغل بالرباط خلال شهر يونيو 2005 . ذكر لي أن وجود هذه المنظمة كان سابقا على صدور ظهير 16 يوليو 1957 المتعلق بالنقابات المهنية، ولما صدر هذا الظهير، طلب من الاتحاد المغربي للشغل وضع قانونه الأساسي لدى السلطات العمومية، ووقع خلاف حول إدراج ضمن أهداف النقابة، الدفاع عن المطالب المادية والمعنوية . وبقيت الأمور معلقة حسب علمه. وشخصيا لم أتمكن من الحصول على الوثيقة التأسيسية أو الاطلاع عليها رغم المجهودات المتكررة لطلبها من النقابيين القياديين و حتى من بعض الأعضاء المنخرطين.

وتجدر الإشارة أنه من بين التبريرات التي يقدمها المناضلين النقابيين داخل الكونفدرالية الديموقراطية للشغل مثلا،لعدم تغيير كاتبها العام،إلى توفره على رصيد نضالي وتجربة طويلة في العمل النقابي تخوله مكانة متميزة وتجعله ثروة تدخل في ملك الحركة النقابية المغربية.

جدول يتعلق بانعقاد المؤتمرات الوطنية للمركزيات النقابية.

المركزيات النقابية	تاريخ التأسيس و اسم الكاتب العام	مواعيد انعقاد المؤتمر حسب القانون الأساسي	عدد المؤتمرات المنعقدة منذ تاريخ التأسيس إلى غاية كتابة هذا البحث
- الاتحاد المغربي للشغل	-20 مارس 1955 - ظل المحجوب بن الصديق يشغل منصب الكاتب العام منذ تأسيس المنظمة لحد كتابة هذا البحث	- أثناء تأسيس المنظمة، تم تحديد سنتين لانعقاد المؤتمر - وقع تعديل مدة انعقاد المؤتمر فأصبحت 4 سنوات	1) دجنبر 1955 2) ابريل 1959 3) يناير 1963 4) يوليوز 1967 5) مارس 1972 6) مارس 1985 7) دجنبر 1989 8) ابريل 1995
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	- 20 مارس 1960 الكاتب العام (محمد هاشم أمين) منذ التأسيس إلى سنة 1962 - الكاتب العام منذ 1962 إلى غاية 2007 (عبد الرزاق أفيلال) - 29 يناير 2006 مؤتمر استثنائي أقيل فيه عبد الرزاق أفيلال وانتخب محمد بن جلون الأندلسي - عبد الحميد شباط انتخب كاتبا عاما في 30-31 يناير 2009	- أثناء التأسيس تم تحديد سنتين - أصبحت 4 سنوات - حاليا 8 سنوات	1) 20 مارس 1960 2) فبراير 1966 3) دجنبر 1970 4) مارس 1974 5) أبريل1978 6) - 1989 7) - 1994 8) - 1999 9) 30 - 31 يناير 2004
الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	الكاتب العام نوبير الأموي منذ التأسيس في 26 نونبر 1978 إلى حد كتابة هذا البحث	ينعقد كل أربع سنوات	1) 27-28 نونبر 1978 2)28-29 -30 نونبر 1986 3) 14-15-16 مارس1997 4) 14-15-16 مارس 2001

الهيكل التنظيمي للمركزيات النقابية :
الاتحاد المغربي للشغل كنموذج



ب – المجلس الوطني

يعتبر المجلس الوطني تبعا للقوانين الأساسية للمنظمات النقابية، الجهاز الثاني بعد المؤتمر، نظرا لطبيعة تكوينه وأهمية الاختصاصات المسندة إليه.

فبالنسبة "الإتحاد المغربي للشغل" ينص قانونه الأساسي على كون المجلس الوطني هو أعلى هيئة قيادية بعد المؤتمر الوطني ويتم تشكيله من أعضاء اللجنة الإدارية ومن الكتاب العامين وأمناء المال للجامعات الوطنية والاتحادات المحلية والجهوية.

ويتم انعقاده كل ستة أشهر، ويتولى إدارة الاتحاد بين المؤتمرين، واتخاد التدابير اللازمة لتطبيق قرارات المؤتمر ومواجهة الأحداث الطارئة.

أما بالنسبة "للاتحاد العام للشغالين بالمغرب" فينص قانونه الأساسي على تكوين المجلس الوطني من أعضاء اللجنة الإدارية والكتاب العامين للنقابات الجهوية. و يجتمع اعتياديا مرة في كل ستة أشهر، ويبحث جميع المشاكل ذات الصبغة العامة، كما يقوم بتوجيه اللجنة الإدارية في اتجاه الملتمسات المصادق عليها من لدن المؤتمر.[1]

وبخصوص "**الكنفدرالية الديمقراطية للشغل**" تنص وثيقتها التأسيسية على كون المجلس الوطني يمثل أعلى هيئة للمنظمة مابين المؤتمرين. ويتكون من أعضاء اللجنة الإدارية ومن الكتاب العامين والأمناء. و يجتمع مرتين كل سنة، ويبث في القضايا الأساسية والقرارات الهامة. كما يناقش ويحاسب أعضاء اللجنة الإدارية وأعضاء المكتب التنفيذي.[2]

عامة تكوين هذا المجلس يسمح بمشاركة مختلف الهيآت المكونة للمنظمات النقابية ويسند إليه خارج فترات انعقاد المؤتمرات،البث في القضايا الأساسية والقرارات الهامة،واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق قرارات المؤتمرات الوطنية.

---

[1] للاطلاع على تكوين واختصاصات المجلس الوطني لمنظمة" الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" يمكن الرجوع إلى الفصل السادس من الباب الثالث للقانون الأساسي المقدم أثناء تأسيس هذه المنظمة.

[2] لمزيد من التوضيحات يمكن الرجوع إلى المواد 19-20-21 و 22 من القانون الأساسي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

ج - اللجنة الإدارية

يدخل دور اللجنة الإدارية طبقا للقوانين الأساسية للمنظمات النقابية، في سياق العمل على تنفيذ القرارات والتوجهات العامة. إلا أن الاختصاصات المسندة إلى هذه اللجنة تظل نظرية ومخالفة للواقع الذي يعكس هيمنة الجهاز التنفيذي الذي يباشر التسيير اليومي لشؤون المنظمات النقابية.

بالرجوع إلى القانون الأساسي "للكنفدرالية الديمقراطية للشغل" ينص على كون اللجنة الإدارية، الجهاز الإداري المسؤول عن قيادة و تسيير المنظمة والساهر على تنفيذ قراراتها وتوجهاتها. أما بالنسبة للقانون الأساسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب فيشير إلى اهتمام اللجنة بتحديد معنى الملتمسات المصادق عليها من لدن المؤتمر قصد تطبيقها كما تتخذ جميع المقررات التي تراها مفيدة في دائرة اختصاصاتها. وبخصوص "الاتحاد المغربي للشغل" تسهر اللجنة الإدارية على تنفيذ قرارات المؤتمر، الذي ينتخب أعضاءها. و تشترك القوانين الأساسية للمركزيات النقابية في إسناد دور تنفيذ القرارات والتوجهات العامة إلى اللجنة الإدارية.[1]

وتجدر الإشارة أن القوانين الأساسية للمنظمات النقابية تطلق على جهازها التنفيذي تسميات مختلفة، ويتم أحيانا تغييرها داخل القانون الأساسي لنفس المنظمة.

فبالنسبة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر مكتبها التنفيذي أعلى جهاز تنظيمي تسييري وتنفيذي على مستوى المركزية ويعهد إلى هذا المكتب القيام بجميع الإجراءات التي تقتضيها سير المنظمة.[2]

أما بالنسبة "للإتحاد العام للشغالين بالمغرب" فينص قانونه الأساسي على انتخاب أعضاء المكتب المركزي من طرف المؤتمر الوطني. و يمارس المكتب نشاطه اليومي على ضوء توصيات اللجنة الإدارية في دائرة الملتمسات المصادق عليها من لدن المؤتمر الوطني.[3]

---

[1] يمكن الرجوع الى المواد 32- 33- 34 - 35 من القانون الأساسي" للكنفدرالية الديمقراطية للشغل" و الى الفصل السابع من الباب الثالث من للقانون الاساسي " للاتحاد العام للشغالين بالمغرب"

[2] أنظر المواد 36-37-38 -40 و 49 من القانون الأساسي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

[3] يمكن الرجوع إلى الفصل الثامن من الباب الثالث من القانون الأساسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

إلا أن واقع الممارسة النقابية يبرز تجاوز الجهاز التنفيذي سلطاته التنفيذية، من خلال ممارسة السلطة الإشرافية على باقي الأجهزة النقابية وتحكمه في عملية اتخاذ القرار.

فقيادة المركزيات النقابية تعمل على مراقبة انتخاب كافة أعضاء لجان باقي الأجهزة، عن طريق حضور ممثلين عنها ووجوب إخبارها بذلك.

فالقانون الأساسي للاتحاد المغربي للشغل ينص على ضرورة إخبار كل منظمة عضو، الأمانة الوطنية ثمانية أيام قبل انعقاد المؤتمر، بهدف حضور ممثل عن الاتحاد. أما القانون الأساسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب فينص على أن مؤتمرات الجامعات والاتحادات الجهوية يترأسها لزوما ممثلا للجنة الإدارية. كما تنص الوثيقة التأسيسية للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، على أن انتخاب المكتب المحلي للمركز الكنفدرالي أو الاتحاد المحلي يتم تحت إشراف المكتب التنفيذي أو من ينتدبه لهذا الغرض.[1]

وبناء على ما سبق تتضح هيمنة القيادة الوطنية وبروز ظاهرة شخصنة و تمركز السلطة، مما يثير مسألة البيروقراطية النقابية التي تحول دون مشاركة هيآت القاعدة في تحديد التوجهات العامة للمنظمات النقابية. وفي نفس السياق يبرز رفض القيادات الوطنية للمركزيات النقابية وجود تيارات معارضة داخل تنظيماتها، وتعمل على قمع المبادرات الهادفة إلى تغييرها أو مجرد إزعاجها.

ويرى أحد المناضلين النقابيين في الإتحاد المغربي للشغل ، أن القانون الأساسي والتنظيم الهيكلي للمنظمة لا يعرف صرامة في التطبيق وعملية التسيير تتم بشكل براغماتي،بحيث يتم الحديث عن لجنة المراقبة والتحكيم مثلا،إلا أنها على المستوى الفعلي لا تعقد أية اجتماعات [2].

إن أهم الاستنتاجات المستخلصة هو أن الإشكاليات التي تطرحها البنية التنظيمية للمركزيات النقابية، تثير من جهة التباعد الحاصل بين الممارسة والنصوص.

---

[1] يمكن الإطلاع على المادة 135 من القانون الأساسي للاتحاد المغربي للشغل (المشارإلى بعض مواده ضمن مؤلف عبد اللطيف المنوني حول الحركة النقابية). والفصل 21 من الباب الرابع للوثيقة التأسيسية للاتحاد العام للشغالين بالمغرب إضافة للمادتين 7 و10 من القانون الأساسي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

[2] ورد ذلك في مقابلة مع أحد القياديين لمنظمة الإتحاد المغربي للشغل بالرباط في شهر يونيو 2005 (فضل عدم ذكر اسمه)

ومن جهة أخرى يعكس تمركز السلطة في دائرة القيادة الوطنية،محدودية مشاركة الفعاليات النقابية في عملية اتخاذ القرارات خاصة الإستراتيجية منها.

لذا فتأثير الجوانب السلبية لعملية التأسيس والتنظيم على الممارسة النقابية، أدى إلى تراجع مستوى التنقيب داخل صفوف الطبقة العاملة المغربية. فبعد أن كان عدد المنخرطين يصل داخل منظمة "الاتحاد المغربي للشغل" لوحدها غداة الاستقلال حوالي 600.000 منخرط.[1]

أصبح عدد منخرطيها يقدر سنة 2004 حسب البنك الدولي حوالي 411.000 والكنفدرالية الديمقراطية للشغل حوالي 350.000 أما الاتحاد العام للشغالين بالمغرب فيبلغ عدد المنخرطين فيه حوالي 300.000. إلا أن تقديرات أحد القياديين النقابيين تميل إلى تأكيد عدم تجاوز عدد المنخرطين داخل النقابات بمختلف توجهاتها عدد 300.000 منخرط.[2]

ويؤدي هذا الوضع إلى ضعف تمثيلية النقابات العمالية، وجعلها غير قادرة على ضمان تطبيق القرارات التي قد تتخذها. ولعل هذا ما يفسر عجزها أحيانا عن ضبط بعض النزاعات والتحكم فيها. خصوصا أن الوضعية التي تعيشها الطبقة العاملة المغربية تعكس عمق المشاكل التي تتخبط فيها، والتي تمتد إلى كافة شرائح المجتمع المغربي وتتعلق أساس بارتفاع نسبة الفقر والأمية والبطالة.

فبالنسبة لظاهرة الفقر، تشير معطيات تضمنتها دراسة لمركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية التابع لوزارة التخطيط، أن مغربيا من بين اثنين يعيش بمبلغ يتراوح مابين 209 إلى 501 درهم شهريا، ومغربيا من بين خمسة أي حوالي 19 % من السكان يعيش تحت عتبة الفقر، التي تحدد ب 313 درهم شهريا. بينما كانت هذه النسبة سنة91-92 لا تتجاوز 13.1% .[3]

---

[1] يرى بعض المناضلين النقابيين أن إقبال العمال المغاربة على الإنخراط داخل الاتحاد المغربي للشغل غداة الاستقلال كان بمثابة واجب وطني. فضلا عن الرغبة في الاستفادة أنذاك من القوة والنفوذ اللذان كانت تتوفر عليهما هذه المركزية.

[2] في مقابلة أجريتها شهر يوليوز 2005 يرى احد القياديين النقابيين (يفضل عدم ذكر اسمه)أن هذه الأرقام تبقى بعيدة عن رصد دقيق لنسبة المنخرطين داخل النقابات خصوصا أن المركزيات النقابية تتكتم عن الأرقام الحقيقية بل هناك من يطرح صعوبة ضبطها ،علما بأن توزيع البطائق أحيانا يتم مجانا ولأهداف انتخابية.

[3] أنظر : CERED.Enquête «population vulnérables profil socio-démographique et répartition spatiale»1997

وفي نفس السياق احتل المغرب سنة 2008/2007 المرتبة 68 بخصوص مؤشر الفقر من بين 108 دولة نامية، كما بلغت نسبة الأمية 47.7 % ما بين سنة 2005/1995 للأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.[1]

أما بالنسبة لظاهرة البطالة، فتشير معطيات قدمتها مديرية الإحصاء،أن22.9 % من السكان النشيطين بالمدن عرفت البطالة سنة 1995 و 18.1% سنة 1996. كما أن نسبة العاطلين بالمدن مابين1992 و1994 تضاعفت.وفي الوقت الذي تنتشرظاهرة البطالة يعرف الاقتصاد غيرالمنظم تطورا.ورغم صعوبة قياس حجم هذا النشاط الاقتصادي فإنه يمتد إلى كافة قطاعات الإنتاج. فظاهرة البطالة تهدد النقابات تهديدا قويا ومباشرا. فقبول العمل خصوصا لتلك اليد العاملة غيرالمؤهلة،يتم بأجر أقل أو مساو للحد الأدنى للأجور بل يتم أحيانا تشغيل اليد العاملة بأجور جد زهيدة.[2]

وفي هذا الاطار جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي وضعت برامج تستند على ثلاثة محاور:[3]

- التصدي للعجز الاجتماعي
- تشجيع الانشطة المنتجة للدخل القار و المدر لفرص الشغل
- الاستجابة للحاجيات الضرورية للاشخاص في وضعية صعبة، او لدوي الاحتياجات الخاصة

ولتسليط مزيد من الأضواء على الخلفية الإيديولوجية وممارسة الفاعل النقابي سنتطرق إلى بعض محددات ووظائف المركزيات النقابية.

---

1 أنظر: Rapport mondial sur le développement humain 2007/2008 .Edité par le programme des Nations Unis pour le développement- Editions la découverte – Paris,2007.p: 239-240

2 حسب الإحصاء العام لسنة 1994 تضاعفت نسبة البطالة بالمدن مابين 1991-1994 .

3 الخطاب الملكي حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لتاريخ 18 مايو 2005.

المبحث الثاني: المحددات والوظائف

إن اكتساب المركزيات النقابية شرعية النطق باسم الفئات العاملة، يضعها في قلب النزاعات التي قد تنشأ بينها وبين فئات المشغلين وأرباب العمل.

وبناءا على ذلك، فان دراسة وتحليل دور هذه المنظمات في تطوير الحركة النقابية، يقتضي الإحاطة من جهة بالمحددات التي تستند إليها، ومن جهة أخرى بطبيعة الوظائف التي تؤديها.

بالنسبة للمحددات التي تحكم المركزيات النقابية نميز بين محدد المرجعيةالذي يطرح الخلفية الإيديولوجية لخطاب ومواقف هذه المنظمات، وبين محدد الاستقلالية اتجاه الأحزاب السياسية أو الدولة.

أما بخصوص الوظائف، فهي ترتبط بدور المركزيات النقابية في بلورة مواقف اتجاه السلطات العمومية وأرباب العمل، سواء من خلال ممارسة الوظيفة التمثيلية أو ممارسة الوظيفة التفاوضية، بهدف مراقبة وحماية مصالح الشغيلة.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى فرعين اثنين:

- المركزيات النقابية بين محدد المرجعية والاستقلالية (الفرع الأول).
- ممارسة المركزيات النقابية لوظيفة التمثيل والتفاوض (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المركزيات النقابية بين محدد المرجعية والاستقلالية.

إن دراسة أداء المنظمات النقابية، يمر عبر استحضـــار من جهة، محدد المرجعية الذي يرتبط بالأسس الفكرية و النظرية المتحكمة في بلورة خطابها ومواقفها، وتشكيل تصوراتها حول طبيعة العمل النقابي وعلاقته بالسياسة. و من جهة أخرى محدد الاستقلالية الذي يعكس طبيعة علاقتها بمختلف الفاعلين داخل الحقل النقابي.

فبالنسبة لمحدد المرجعية، يقصد به كيفية تعاطي المنظمات النقابية،من خلال خطاباتها والوثائق التي تنتجها مع ثُنائية التقليد والحداثة،التي تظهر أنها تهيمن على المجتمع المغربي ومؤسساته[1].

فالتطرق إلى "الاتحاد المغربي للشغل" كمنظمة تتحدر عن النقابة الفرنسية "الكنفدرالية العامة للشغل" (C.G.T)، يميز أدبياته بخطاب كلاسيكي لنقابة عمالية مرتبطة باليسار وبمفهوم الصراع الطبقي، إضافة إلى خطاب وطني مناهض للإستعمار لكون الإتحاد المغربي للشغل تشكل في البداية من أشخاص ساهموا في الحركة الوطنية، لذا فادبيات هذا التنظيم يطبعها حضور التقليد بأبعاده الوطنية التاريخية والدينية.

وورد ضمن ديباجة الوثيقة التأسيسية لهذه المنظمة بأنه "....**انبثق الاتحاد المغربي للشغل من صميم إرادة العمال وعزمهم على التنظيم والنضال داخل منظمة وطنية مستقلة. وكان قيامه يوم 20 مارس 1955 في خضم المعركة ضد الاستعمار...... وكمكسب انتزعه العمال قاد الاتحاد المغربي للشغل نضالهم ضد الاستعمار. فكان بذلك عنصرا أساسيا فعالا من العناصر المكونة لحركة التحرير الوطنية.....**

إن أصالته(الاتحاد المغربي للشغل) نابعة من تاريخ نضاله النقابي المتواصل وهو يدافع عن هذه الأصالة بقوة وحدة الصف وفعالية التضامن بين أعضائه، واستقلالية تنظيميه....".[2]

---

1 أنظر: عبد الله ساعف : « النخب المغربية الحالية وإشكالية الإصلاح » مجلة دفاتر الشمال،العدد الأول،1996،ص:51.

2 وردت الإشارة إلى ديباجة القانون الأساسي لمنظمة "الاتحاد المغربي للشغل"بكيفية مستقلة عن باقي فصول هذه الوثيقة، بمناسبة الإشارة إلى مصادقة المؤتمر الوطني الثامن على نص د يباجة القانون الأساسي استنادا إلى مقتضيات ظهير 16 يوليوز 1957 المتعلق بتأسيس النقابات المهنية.

أنظر: الاتحاد" نشرة داخلية يصدرها الاتحاد المغربي للشغل العدد السادس – مارس 1990- ص: 14.

* تجدر الإشارة أن العبارات الموضوعة داخل قوسين، تمت إضافتها من قبيل التوضيح فقط، ولا توجد ضمن النص الأصلي.

إن استحضار ديباجة القانون الأساسي للاتحاد المغربي للشغل لمجموعة من العناصر ترتبط بتاريخ الحركة الوطنية والنضال ضد الاستعمار، يهدف إلى إضفاء شرعية تاريخية على وجود هذه المنظمة، والتأكيد على أصالتها وارتباطها بالقضايا الوطنية.

وفي نفس السياق يبرز البعد الديني داخل أدبيات الاتحاد المغربي للشغل من خلال محاولته مسايرة السياق السوسيو ثقافي المغربي. خصوصا أن مؤسسي "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" وجهوا حملة ضد قيادة المنظمة مركزين في اتهامهم على الإلحاد واللادينية.

ونقرأ ضمن رد الاتحاد المغربي للشغل على الحملة الموجهة ضده على صعيد الدين،في إحدى فقرات التقرير المذهبي المقدم أمام المؤتمر الوطني الخامس أن **"....العناصر الأساسية التي يدور حولها الصراع العقائدي مع الاتحاد المغربي للشغل والتي تطبع بوضوح منذ الاستقلال المعركة القائمة بطابعها الأساسي هي نفس العناصر التي كانت ومازالت تسيطر على مختلف أشكال العلائق الطبقية وتلهب تناقضاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**

وكل هذه العناصر تهدف إلى خلق جو من اللبس والمشاغبات والتشكيك حول الطبقة العاملة المغربية، من أجل عرقلتها بأي ثمن، عن القيام بمهمتها الأساسية الرامية إلى تحقيق تغيير عميق في هياكل المجتمع......

ونجد جانبا من هذه العناصر ينظم حملته الجدلية ضد الطبقة العاملة على صعيد الدين، دفاعا عن بقاء الوضع كما هو في مجتمع إقطاعي ومتخلف يسوده الظلم الاجتماعي....إن خوض معركة طبقية حقيقية، وتكسير سلاسل الرأسمالية والإمبريالية والاستعمار الجديد والإقطاعية في مساواة كاملة مع جميع الثوريين، لا يتطلب مطلقا الإدلاء مسبقا بشهادة الإلحاد، من أجل الارتقاء إلى مقام الوعي الاشتراكي الثوري.

ومن جهة أخرى فإن الثورة ليست بمسلسل يؤدي إلى مسخ شخصية المناضل الثوري ونفيه من بيئته، كما أنها ليست استعمارا نفسيا واحتلالا إيديولوجيا لباطنه

الداخلي....وهكذا فان الثوري المغربي بوصفه جزءا لا يتجزأ من الجماهير المغربية يتطور وينموفي محيط وطني عربي إسلامي...وسواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، فإن علينا أن نميز بين ما هو حق و ما هو باطل، لكي نعيد للإسلام في ضمير الجماهير الشعبية ديناميته الثورية."[1]

إن اقتباس هذا النص من التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الخامس لمنظمة "الاتحاد المغربي للشغل"، يعكس من جهة التأكيد على التوجه الاشتراكي الثوري كامتداد للإيديولوجية التي تحملها النقابة الفرنسية "الكنفدرالية العامة للشغل"، ومن جهة أخرى يبرز محاولة ضمان تسوية مع العمق التقليدي للثقافة السياسية السائدة، من خلال تأكيد عدم تناقض التوجه الثوري الاشتراكي مع الدين.

ويترجم "الاتحاد المغربي للشغل" تصوره لعلاقة العمل النقابي بالسياسة، من خلال تأكيده على أن دوره السياسي يتعلق فقط بتحسين مصالح الطبقة العاملة. وبالرجوع إلى المبادئ التي وضعها المحجوب بن الصديق أثناء إعداد مشروع القانون الأساسي لمنظمة مغربية مستقلة، وردت الإشارة إلى كون حياد النقابة اتجاه الأحزاب لا يؤدي إلى عدم الاهتمام بالأمور التي قد تهدد الحريات العامة.[2]

إلا أن ممارسة "الاتحاد المغربي للشغل" خلال السنوات الأولى لعهد الاستقلال تؤكد انشغاله بالمشاكل السياسية، وتعبيره بكل حرية عن أرائه بخصوص المشكلات الوطنية الرئيسية. فقد كان ممثلا في المفاوضات مع فرنسا. وكثيرا ما أستشير في الأمور الداخلية كتعيين كبار المسؤولين في البادية، وكثيرا ما كان يهاجم أشخاصا بعينهم في الحكومة.[3]

ورغم أن المحجوب بن الصديق الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل، صرح خلال المؤتمر الثالث المنعقد بالدار البيضاء أيام4-5 و6 يناير 1963،في كلمة جاء فيها : **« نحن لا نبتعد عن السياسة،لأننا نناضل من أجل مبادىء وأهداف تهم العمال.فالنقابات لا يمكنها عدم الاهتمام بالسياسة... ما نود التأكيد عنه هو استقلال الحركة النقابية، لأن**

---

[1] أنظر: التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الخامس المنعقد بالدارالبيضاء 19 مارس 1972

[2] أنظر: Fouad Bensedik : « syndicalisme et politique au Marocop « . cit.,p : 458.

[3] يعتبر أشفورد أن التعاطي مع المسائل السياسية والاقتصادية لم يكن يعرف نوعا من التخصص من لدن التنظيمات المتواجدة في بداية الاستقلال .

أنظر: دوجلاس اي اشفورد:"التطورات السياسية في المملكة المغربية".م.س. ص: 369.

هذه الأخيرة لا يمكنها أن تكون فعالة إلا حينما تناضل في ضل الاستقلال اتجاه التنظيمات الساسية.» [1]

إلا أن المواقف التي اتخذهـا الاتحـاد المغربـي للشغل خلال عقد الستـينـات و السبعينات دفعت بعض المناضلين النقابيين إلى اتهام الاتحاد بالابتعاد عن العمل السياسي، و نذكر على سبيل المثال المحطات التالية:[2]

- إعلان الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة استفتاء دجنبر 1962 على الدستور أن الطبقة العاملة لا تشتغل بالسياسة وأنها تريد الخبز فقط

- تبرأ المنظمة من مناضلي الحركة التقدمية بما فيهم العمال و تعرضهم للاعتقال والتعذيب أثناء مؤامرة1963. [3]

ويرى أحد القياديين في "الاتحاد المغربي للشغل" أن ما يمكن مؤاخذته بصفة عامة على مواقف الاتحاد من الأمور السياسية،أنه يميل أحيانا إلى التعبير عن مواقفه من قضايا وطنية، و أحيـانا أخرى يلجأ إلى الصمت و الغمـوض. و يفسر هذا الوضع في جانب منه توقف جريدة الطليعة الناطقة بلسانه عن الصدور خلال عقد الستينات والسبعينات.

وصرح نفس المناضل النقابي أن مبررات الانشقاق التي يرتكز عليها مؤسسوا الكنفدرالية الديموقراطية للشغل هي حق أريد به باطل، فاتهام الاتحاد المغربي للشغل بالابتعاد عن السياسة (نقابة خبزية). هي اتهامات لتغطية حقيقية الصراع الذي يرمي إلى السيطرة على النقابة. و أن ما يمكن مؤاخذته على الاتحاد هو تغليبه أحيانا لما هو سياسي على ما هو نقابي و العكس صحيح.[4]

وبالرجوع إلى منظمة "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" فإن ارتباطها منذ النشأة بحزب الاستقلال جعل مرجعيتها تشترك مع مرجعية هذا الحزب في كونهما منبثقين

---

[1] أنظر : André Adam :« chronique sociale et culturelle» A.A.N,tome II,1963.Editions du C.N.R.S. Paris p:578

[2] أنظر: جريدة المحرر الصادرة بتاريخ 28/4/1981 .

[3] بخصوص مؤامرة يوليوز 1963 المتعلقة بمحاولة اغتيال الملك الراحل الحسن الثاني.
أنظر : Roger Le Tourneau:« chronique politique».A.A.N,Tome III.1964,Edition du C.N.R.S .Paris, p:109.

[4] مقابلة مع أحد القياديين(الذي فضل عدم ذكر اسمه) بمقر "الاتحاد المغربي للشغل"بالرباط في شهر يونيو 2005

عن الفكر الذي مثله علال الفاسي،والذي يركز على سيادة الحزب وعلاقته الأبوية بالحركة العمالية.

ويسجل ضمن أدبيات هذه المنظمة حضور التقليد بأبعاده الوطنية التاريخية والدينية، من خلال التركيز على السوابق التاريخية للحزب في تنظيميه للحركة النقابية ونقرأ ضمن التقرير الأدبي المقدم بمناسبة انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب "..**إن هذا يوم تاريخي يجمع الطبقة الكادحة التي كافحت، وهو يوم تاريخي لأنه يذكرنا بخمس سنوات مضت، وجد خلالها إخوان في صفوف حزب الاستقلال وقاموا بأمر من حزب الاستقلال فأسسوا الاتحاد المغربي للشغل....**".[1]

كما أكد "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" أن إحدى غايات تأسيسه تكمن في محاربة الإلحاد واللادينية وتنكر مسؤولي الاتحاد المغربي للشغل للتعاليم الإسلامية.[2]

وورد ضمن عرض لأعمال المؤتمر التأسيسي لهذه المنظمة أن " **... الإتحاد سوف يكون إتحادا للبناء، وسيكون اتحادا ضد الإلحاد و اللادينية والفجور يعمل من أجل مجتمع طاهر صالح يسوده الصفاء والإخاء، وتلك بعض أهداف النقابات..**".[3]

ويتضح تصور "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" لعلاقة العمل النقابي بالسياسة، من خلال تأكيد وثيقته التأسيسية على استبعاد الاشتراك في السياسة كعمل من أعمال النقابة.

ويشير الفصل الأول من القانون الأساسي أنه " **يشمل نشاطها النقابي جميع القضايا ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، ويمتنع "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب "عن أي مناقشة سياسية أو دينية في اجتماعاته.**"[4]

ويبرز بكيفية واضحة أن استخدام المرجعية الوطنية والتاريخية والبعد الديني من طرف مؤسسي هذه المنظمة، يهدف إضفاء الشرعية التاريخية على نشأتها ومحاولة توظيف الدين كمورد أساسي للعمل النقابي، وهذا يؤكد حضور التقليد بأبعاده التاريخية والدينية على حد سواء.

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 4045 الصادرة بتاريخ 23 مارس 1960، (ص:4)

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 4044 الصادرة بتاريخ 21 مارس 1960، (ص:1)

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 4045 الصادرة بتاريخ 23 مارس 1960، (ص:4)

[4] أنظر: جريدة العلم عدد 4044 الصادرة بتاريخ 21 مارس 1960، (ص:1)

وبخصوص علاقة العمل السياسي بالنقابي يشير علال الفاسي ضمن كتابه النقد الذاتي إلى أن "...**النقابة يجب أن تعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدون في المهنة. من أجل مبدأ واحد اجتماعي، هو الاحتفاظ بالحرية وبطيب الحياة لجميع العمال كيفما كان لونهم السياسي. فالعمل يكون هو الرابطة فلا ينبغي أن يتعدى الدفاع عن حق العامل كإنسان ذي كرامة يجب أن تحفظ له، أما أن يصبح وسلية لتأييد نظرية سياسية دون أخرى فذلك ما يخرج به عن العمل النقابي إلى عمل الحزب السياسي**".[1]

إن الإشارة إلى دور النقابة في المحافظة على مصالح الطبقة العاملة. و ابتعادها عن الخوض في الأمور السياسية التي تدخل ضمن العمل الحزبي، لا تفهم في ظل العلاقة الأبوية التي يفرضها حزب الاستقلال على منظمة "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب".

كما أن بعض المواقف التي عبرت عنها المنظمة خلال بعض النزاعات العمالية أثناء تواجد حزب الاستقلال داخل الحكومة أو على رأسها، يطرح مجموعة من التساؤلات حول الحدود الفاصلة بين العمل النقابي والسياسي.[2]

أما بالنسبة لمنظمة "**الكنفدرالية الديمقراطية للشغل**"، فتركز ضمن وثيقتها التأسيسية على جملة من المبادئ التي تحمل نبرة تحديثية وتجسد النزعة الفكرية والسياسية لمختلف تيارات الجناح اليساري بالمغرب، كما تؤكد المرجعية التحديثية من خلال الدفاع عن تطبيق المواثيق والاتفاقات الدولية.

وورد ضمن الباب الثاني المتعلق بالمبادئ وأهداف الكنفدرالية أن: " **الكنفدرالية الديمقراطية للشغل مركزية عمالية مستقلة، ديمقراطية جماهيرية وحدوية، تقدمية**".

ومن بين أهدافها "...**الدفاع عن تطبيق المواثيق والاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بالعمال والعاملات في كل مجالات الشغل والعمل النقابي والطفولة وحقوق الإنسان والتي صادقت عليها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وكذا منظمة العمل الدولية والمكتب الدولي للشغل والمنظمات العربية والإفريقية**."[3]

---

[1] أنظرعلال الفاسي : " النقد الذاتي " م.س ،ص: 319.

[2] يبرز في محطات كثيرة دعم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لحزب الاستقلال أثناء تواجده في السلطة. انظر ما كتب ضمن القسم الثاني من هذا البحث حول مواقف هذه المنظمة الرافضة لاندلاع اضرابات أبريل 1979.

[3] أنظر: المادة 3 و4 من القانون الأساسي "للكنفدرالية الديمقراطية للشغل".

ورغم ما تحمله الوثيقة التأسيسية لهذه المنظمة من موارد تحديثية ومرجعية يسارية اشتراكية، فإن استحضار التقليد ببعده الديني يظل حاضرا بكيفية أو بأخرى ضمن أدبيات هذه المركزية التي تظل عاجزة عن تشكيل خطاب راديكالي يتجاوز حدود الثقافة السياسية السائدة .

ويرى أحد الباحثين أن نمو الحركات الإسلامية منذ أواخر السبعينات، أدى إلى قيام التيار اليساري في العالم العربي بما فيه المغرب، بإنتاج خطاب "متدين" يتحدث عن فعالية الدين في التغيير، الشيء الذي يمنح للجماعات الدينية مشروعية للحضور المكثف ويعرقل بلورة الوعي الطبقي.[1]

وفي هذا السياق فإن لجوء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة فاتح ماي سنة 1987، إلى توزيع برنامجها المتضمن إضافة إلى الاستعراض السنوي، إقامة صلاة جماعية بالعمال في ساحة حديقة الجامعة العربية بالدارالبيضاء. بمثابة مساهمة لليسار في تكريس المشروعية الدينية.

ويندرج تصور هذه المركزية لعلاقة العمل النقابي بالسياسة في إطار التأكيد على جدلية النقابي والسياسي، بحيث يتم الرجوع إلى مجموعة من الأمثلة من تاريخ الحركة النقابية المغربية بهدف توضيح تأثير ما هو سياسي على ما هو نقابي.

فحسب الكاتب العام (نوبير الأموي) أن النضال من أجل الحق النقابي كان في المغرب مطلبا سياسيا، فالمغاربة لما انخرطوا في العمل النقابي كان همهم تحرير البلاد وليس الزيادة في الأجور. كما أن الخلافات الأولى لما بعد الاستقلال كانت نتيجة توجهات سياسية ترتبت عن اختلاف مواقف العمال وبعض الوطنيين وعن اختلاف حول أساليب العمل، و عن تواجد بعض التيارات داخل الحركة الوطنية، إضافة إلى أن تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كان كرد فعل على الانشقاق داخل حزب الاستقلال.[2]

أما فيما يخص محدد الاستقلالية،فهو يساهم في قياس مستوى تأثير بعض الفاعلين داخل الحقل النقابي على فعالية أداء المنظمات النقابية وبلورة مواقفها.خصوصا أن طبيعة الحقل السياسي المغربي تتميز بقيام صراعات خفية يعززها تباعد بين الخطاب والممارسة

---

[1]أنظر: ضريف محمد: إشكالية المشروعية في المغرب"عناصرمن أجل بحث"م.م.ع.ا.ج.س عدد: 4 ،1987،ص:(48-49).

[2] عبد القادر الحيمر "جدلية النقابي والسياسي" جريدة الإتحاد الإشتراكي الصادرة بتاريخ 1990/05/21 (ص:3)

وهذا الوضع يجعل عملية ضبط تطور الحركة النقابية أمرا صعبا يتجاذبه هاجس السيطرة على هذه الحركة، وتوجيهها من طرف السلطة أو الأحزاب السياسية.

واستنادا إلى ما سبق، فإن فعالية أداء المنظمات النقابية، ترتبط بمدى استقلاليتها من جهة اتجاه السلطة ومن جهة أخرى اتجاه الأحزاب السياسية.

فعلى مستوى استقلالية المنظمات النقابية اتجاه السلطة، يبرز حرص الإدارة الرسمية على منع تسييس العمل النقابي، من خلال رفض تجاوز إطار المطالب الاجتماعية وممارسة التحريض السياسي.

ويترتب عن هذا التوجه الذي يدخل ضمن إستراتيجية السلطة الهادفة إلى مراقبة المجتمع وتقوية موارد مشروعيتها وتحديثها، التصدي لكل المحاولات الرامية إلى إعادة هيكلة السلطة داخل الحقل النقابي.

ويرتبط ترسخ إستراتيجية المراقبة بتخوف السلطة من استخدام النقابة من طرف التيارات السياسية التي تعمل على بلورة إنتاج سياسي ورمزي مضاد.[1]

ويزيد ارتهان الحركة النقابية في إطار البحث عن موارد مالية لتغطية العجز المتولد في ميزانيتها، من هشاشة مستوى استقلالية المنظمات النقابية عن السلطة خصوصا أن هذه المنظمات باتت ترفض كشف تقاريرها المالية أثناء انعقاد مؤتمراتها الوطنية.[2]

أما على مستوى استقلالية المنظمات النقابية اتجاه الأحزاب السياسية فتخضع لاستراتيجيه حزبية تهدف إلى تشكيل مجالات نقابية، تساعدها على تقوية وجودها وتمرير تصوراتها و مواقفها. و يتضح ذلك من خلال مساهمة التنظيمات الحزبية في تأسيس منظمات نقابية و الدعم المتبادل فيما بينها.[3]

---

[1] يمكن الإشارة إلى كل من التيار اليساري والإسلامي اللذان يمثلان مصدرا لبلورة إنتاج رمزي وسياسي مضاد

[2] تتلقى المركزيات النقابية دعما من الخزينة العامة بهدف مواجهة متطلباتها المالية الباهظة نتيجة توسع مهامها و علاقاتها مما يثير تساؤلات حول المنح الحكومية خصوصا أن عملية الدعم لا تشمل المنظمات النقابية و السياسية، التي لا تشاطرالحكومة والمعارضة البرلمانية مواقفها.

أنظر: محمد بولعش"إشكالية العمل النقابي في المغرب"مجلة نوافذ عدد 2- 1998،ص: 57.

[3] أنظر: خالد عبد الرحمان العسري:« العمل النقابي بالمغرب بين رهان التحزيب والتحييد » مجلة نوافذ،العدد 9، 2003،ص:61

وفي هذا الإطار يرى أحد الباحثين أن الأحزاب السياسية تعتمد في تكوينها على الأسلوب التقليدي للبنية المباشرة، إضافة إلى وضع بنية غير مباشرة متمثلة في النقابات،وبالتالي يؤدي انقطاع العلاقة العضوية بين الحزب والنقابة إلى الإنشقاق وإحداث منظمات نقابية مستقلة.[1]

وبالرجوع إلى الإتحاد المغربي للشغل ورغم تأكيده ضمن ديباجة القانون الأساسي على استقلاليته، وجعلها أحد مبادئه الأساسية، فإن واقع نشأة وتطور هذا التنظيم تبرز تقاربا و دعما متبادلا بينه و بين بعض التنظيمات الحزبية لاعتبارات متعددة.

فولادة " الاتحاد المغربي للشغل" تمت في أحضان الحركة الوطنية داخل حزب الاستقلال في مرحلة الحماية، و استطاع بعض الزعماء النقابيين "**كالمحجوب بن الصديق والطيب بن بوعزة** " اللذان كانا عضوين في اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، توجيه سياسة الحزب و استجواب وزرائه.

إلا أن هؤلاء الزعماء غادروا اللجنة السياسية لحزب الاستقلال- في ماي 1958 وعمدوا إلى المساهمة في تكوين ودعم حزب الاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية وتميزت علاقة الاتحـــاد المغربـــي للشغل مع الحزب الجديـــد بالتعـــاون والتشاور.

وعقب إبعاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن السلطة و توالي مجموعة من الأحداث بداية الستينيات " **إضراب دجنبر1961 بالقطاع العام- مؤامرة 1963**". إضافة لتأكيد المؤتمر الوطني الثاني للحزب المعارض على فكرة أولوية الحزب. عمد "الاتحاد المغربي للشغل" إلى الابتعاد عن العمل الحزبي، ورفض كل تحالف عملي مع (ا.و.ق.ش) فأعلن الاتحاد خلال المؤتمر الوطني الثالث للحزب، استقلال المنظمة النقابية عن جميع التنظيمات السياسية.

ويلاحظ قيام الاتحاد المغربي للشغل بعد قطيعته مع ا.و.ق.ش بمحاولات لإحداث تقارب مع حزب للاستقلال بعد سنوات من الخصومة و تبادل الشتائم، كما تم التقاء الاتحاد مع حزب الاستقلال وحزب ا.و.ق .ش داخل الكتلة الوطنية لسنة 1970 بل يسجل أحيانا مفارقة تحالف ا.م.ش كنقابة عمالية مع حزب أو أحزاب يمينية.

---

[1] أنظر : Maurice duverger: " les partis politiques" Ed.colin,Paris,1976,p:57.

أما بالنسبة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب فبحكم ارتباطه منذ تأسيسه بحزب الاستقلال، و عدم إخفائه لتبعيته لهذا الحزب. فان مواقف و خطاب هذه المنظمة تكون مساندة للحزب أثناء تواجده داخل الحكومة أو خارجها.

فمواقف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب طيلة فترة دخول حزب الاستقلال إلى صف المعارضة ما بين 1963 – 1977. تميزت عامة بدعمها لمطالب الفئات العاملة وخوض إضرابات في مجموعة من القطاعات ضد المشغلين وأرباب العمل.[1]

أما بعد عودة الحزب إلى الحكومة، و تولي أعضائه مسؤولية الإشراف على بعض القطاعات. برزت مواقف معارضة لاندلاع إضرابات في تلك القطاعات، نذكر على سبيل المثال مواقف المركزية الرافضة للإضرابات المندلعة في قطاع التعليم أواخر السبعينات أثناء تواجد عضو اللجنة التنفيدية للحزب (عز الدين العراقي) على رأس هذا القطاع.

إضافة الى لجوء (ا.ع.ش.م) بعد أن كان يدعو إلى الإضراب و تأييده، إلى المناداة بنبذ فكرة الإضراب و معارضته أثناء إضرابات 9 و 10 أبريل 1979، و هذا رغم الاعتراف بموضوعية المطالب النقابية المقدمة.

وبخصوص (ك.د.ش) ارتبطت أثناء تأسيسها ارتباطا عضويا بحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية،فأغلب العناصر المساهمة في التأسيس كانوا أعضاء في هذا الحزب.

وفي هذا الإطار يرى أحد القياديين في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل،أنه منذ التأسيس تمتعت الكونفدرالية باستقلالية تامة، والدليل على ذلك تأكيد الكاتب العام نوبير

---

[1] يمكن الرجوع إلى الجدول رقم 1 المتضمن في الملاحق، للاطلاع على حجم تأييد ا.ع.ش. م لمختلف مطالب الفئآت العاملة وشن مجموعة من الإضرابات تحت غطائه ما بين سنة 1963 و977 1.

كما أشير إلى مجموعة من المقالات صدرت في جريدة العلم الناطقة بلسان حزب الاستقلال، تؤكد على معارضة الإضراب في قطاع التعليم و الدفاع عن عضو المكتب التنفيدي للحزب (عز الدين العراقي) أثناء تواجده على رأس هذا القطاع.

أنظر: جريدة العلم عدد 10086 (11 فبراير 1978)

عدد 10087 (12 فبراير 978)

عدد 10088 (13 فبراير 1978)

عدد 10093 (18 فبراير 1978)

الأموي على مبدأ الإستقلالية منذ بداية التأسيس. إلا أنه يرى كذلك أن الكنفدرالية لها توجه سياسي قد تلتقي فيه مع حزب أو أكثر من حزب.[1]

ويلاحظ أنه خلال عقد التسعينات برز تيار من المناضلين النقابيين معارض لبعض توجهات قادة حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، المتعلقة بالانتخابات والمشاركة التوافقية في الحكومة سنة 1998. مما أدى إلى انشقاق الكنفدرالية و تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لنقابة جديدة تحت اسم "**الفيدرالية الديمقراطية للشغل**".

وبالرجوع الى اعتقاد مجموعة من المناضلين النقابيين داخل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، بضرورة توفير غطاء حزبي للنشاط و المطالب النقابية. اتضح أحيانا أنه أمر لا يمكن تحقيقه. و نذكر على سبيل المثال فشل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في حماية النقابيين من التدابير التعسفية التي اتخذتها السلطات العمومية ضدهم عقب الإضراب العام ل 14 دجنبر 1990.

يستنتج أن هناك صعوبة لفك ارتباط الأحزاب السياسية بالمركزيات النقابية وهذا يكشف عن بعض العوائق البنيوية الذاتية للحركة النقابية و التي تحول دون تفعيل أدائها و تطوير أدوات اشتغالها داخل الحقل النقابي.

ورغم صعوبة تحقيق استقلالية تامة للمنظمات النقابية،فقد استطاعت الحركة النقابية مراكمة ممارسات نضالية،وحاولت أحيانا ولو نسبيا زعزعة موازين القوى لفائدة الطبقة العاملة، من خلال الاضطلاع بمجموعة من الوظائف.

---

[1] ورد ذلك في مقابلة أجريتها مع أحد القياديين (فضل عدم ذكر اسمه) خلال شهر يوليوز 2005 في مقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء.

الفرع الثاني: وظائف المركزيات النقابية: التمثيل والتفاوض

تباشر المركزيات النقابية جملة من الوظائف، بهدف تجسيد مشروعية تمثيلها للفئات العاملة و الدفاع عن مطالبها. و تتعلق أساسا بوظيفة التمثيل والتفاوض.

ويمكن التركيز أثناء الفترة التي شملتها الدراسة،على ممـــارسة وظيفة التمثيل والتفاوض،داخل بعض الأجهزة و آليات الحوار الاجتماعي، التي وضعها المشرع المغربي قبل دخول مدونة الشغل حيز التطبيق بتاريخ 8 يونيو 2004.

فالمغرب عرف منذ عهد الاستقلال صدور مجموعة من النصوص القانونية لإقامة أجهزة و آليات لتنظيم الحوار الاجتماعي، إلا أن هذه الأجهزة ظلت تفتقر للاستقلالية أو ذات صبغة استشارية، بل هناك من هذه الأجهزة من ظل جامدا منذ تأسيسه.

وبالرجوع إلى الترسانة القانونية المتعلقة بأجهزة و آليات الحوار الاجتماعي يمكن استعراض المجالس و اللجان التي لها علاقة مباشرة بالحوار والتفاوض، سواء في القطاع العام أو الخاص، و تمثل قنوات لتصريف النزاعات:

1- المجلس الأعلى للوظيفة العمومية:

ينص الفصل 10 من ظهير فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية على تأسيس مجلس أعلى تستشيره الحكومة في كل مسالة تهم الوظيفة العمومية.

ويترأس هذا المجلس وزير الوظيفة العمومية، و يضم أعدادا متساوية من ممثلي الإدارة و ممثلي الموظفين. إلا أن هذا المجلس ظل جامدا ولم يتم تفعيله، رغم محاولات رسمية لإحيائه، و إعطاء الحكومة أثناء بعض النزاعات وعودا لتفعيله، كما وقع مثلا أثناء إضراب الموظفين في دجنبر 1961.[1]

وتنتقد بعض المركزيات النقابية هذا المجلس، بكونه استشاريا و يعمل على تهميش التمثيلية النقابية و تكريس مؤسسة "مناديب المأجورين"، الذين يفتقدون إلى الصفة النقابية

[1] يمثل عدم التزام الحكومة بوعدها لتفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية من بين الأسباب المعلنة لاندلاع إضراب 20 دجنبر 1961

وانعدام أهلية التداول في القضايا و الملفات الكبرى التي قد تطرح على المجلس[1].

2- اللجنة المركزية للأجور والأسعار: (أو نظام السلم المتحرك للأجور)

ينص الفصل الأول من ظهير 31 أكتوبر 1959 بشأن رفع عام للأجور كلما وقعت زيادة في سعر المعيشة على:"**أن أجور المستخدمين المشغلين في المؤسسات الصناعية و التجارية و الاستغلالات الفلاحية و كذا في المهن الحرة...كيفما كانت الكيفية التي حددت بها هذه الأجور يمكن رفعها بموجب مرسوم يتخذ باقتراح وزير الشغل بعد استشارة اللجنة المركزية**".

وينص كذلك هذا الظهير على أن هذه اللجنة يرأسها وزير الشغل، وتتكون من ممثلين عن الوزارات المعنية و من 6 ممثلين عن الأجراء و 6 من أرباب العمل. وتجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر، وإذا ما لاحظت أن معدل الزيادة في سعر المعيشة قد ارتفع بمقدار 5% على الأقل،فإن وزير الشغل يعلم الوزير الأول برفع الأجور بنفس النسبة.[2]

ورغم أهمية هذه اللجنة في المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة، فإنها ظلت مجمدة،و تم إلغاؤها في ظل مدونة الشغل الجديدة لسنة 2003.

3- المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية:

عمدت الحركة النقابية في بداية الاستقلال إلى إبرام عدة اتفاقيات جماعية امتدت إلى القطاع الفلاحي. قبل صدور ظهير 17 أبريل 1957 المنظم للاتفاقيات الجماعية وقبل صدور ظهير 16 يوليوز 1957 المتعلق بالنقابات المهنية.[3]

---

1 يتم التمييز بين الممثل النقابي ومندوب الأجراء. هذا الأخير يمكنه تقديم مطالب ومشاكل العمال إلا أنه يفتقد لصلاحية التفاوض بشأنها، للمزيد من التفاصيل :

أنظر:امحمد الأمراني زنطار: « التشريع الإجتماعي بالمغرب وفق آخرالتعديلات 1913-1917»،دار النشر الأحمدية،الدار البيضاء 1997-1998

محمد سعيد بناني: « قانون الشغل بالمغرب» ،دار النشرالمغربية،الدار البيضاء،1985

2 أنظر:الفصل الثاني والثالث من ظهير 31 أكتوبر 1959 المتعلق برفع الأجور كلما وقعت الزيادة في الأسعار.

3 قدمت دراسة للمجلس الوطني للشباب والمستقبل حول الحوار الإجتماعي بالمغرب حصيلة تجربة الاتفاقيات الجماعية، ففي سنة 1956 تم إبرام حوالي 90 إتفاقية في القطاع الفلاحي و5 اتفاقيات في القطاع الصناعي.

واجتمع هذا المجلس لأول مرة بتاريخ 12 نونبر 1957 ، و استمرت مداولاته 15 اجتماعا،آخرها تم بتاريخ 12 ابريل 1958 و شمل ممثلين عن الحركة النقابية وأرباب العمل و الحكومة. و ذلك قصد إنجاز اتفاقية جماعية إطارية، تضع المبادئ والقواعد العامة لإبرام الاتفاقيات الجماعية. و أسفرت الاجتماعات عن اتفاقية نموذجية وإطارية، أطلق عليها توصيات المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية.[1]

وبعد اجتماعات المجلس صدر ظهير 29 نونبر 1960 لتنظيم تكوينه وصلاحياته ، إلا أنه منذ صدور قانونه التأسيسي لسنة 1960 تم توقيف اجتماعات هذا المجلس و ألغي في ظل مدونة الشغل لسنة 2003.

إن تعطيل آليات وأجهزة الحوار الاجتماعي[2] فضلا عن طابعها الاستشاري وافتقادها للاستقلالية اللازمة لتمثيل الفئات العاملة، يؤدي إلى محدودية أداء المركزيات النقابية لوظيفة التمثيل والتفاوض. وبالتالي فتح المجال لتعقيد مشاكل العاملين في القطاع العام أو الخاص، إضافة لتقليص إمكانيات تفادي أو تسوية النزاعات قبل حصولها بشكل معقلن و فعال.[3]

وفي هذا الإطار فإن ممارسة المركزيات النقابية لوظيفة التمثيل و التفاوض ظلت تحكمها طيلة أربعة عقود منذ الاستقلال، مسطرة لا تستند إلى أي نص قانوني. و هذا في الوقت الذي عمل فيه المشرع المغربي منذ مرحلة الحماية على وضع مسطرة المصالحة والتحكيم لحل نزاعات الشغل الجماعية، طبقا لظهير 19 فبراير 1946 (ج.ر.12 أبريل 1946). و صدرت عدة قرارات وزارية (23 أكتوبر 1948-2 ماي 1949-14 نونبر 1949) لبيان كيفية تطبيق المسطرة، وتتعلق هذه النصوص بالقطاع الصناعي والتجاري والمهن الحرة.

أنظر: conseil national de la jeunesse et de l'avenir,le dialogue social au Maroc. Publications du CNJA,Rabat,1996,p:117-122.

[1] أنظر: عبد العزيز العتيقي: "إحياء و تنشيط أجهزة و آليات المفاوضة و الحوار" جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1990/05/01 ، ص:5.

[2] أنظر : عبد العزيز العتيقي : « المفاوضة الجماعية حصيلة وآفاق » المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية.عدد22 ،1990،ص:(101-110).

[3] ومع ذلك بدأت السلطات العمومية منذ مطلع التسعينات تميل إلى التمهيد لمأسسة الحوار الاجتماعي، من خلال اللجوء إلى سياسة إحداث المجالس الاستشارية، كإحداث مجلس الشباب و المستقبل سنة 1991، و المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي سنة 1994. إضافة لإبرام التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 بين (المركزيات النقابية و أرباب العمل و الدولة) فضلا عن صدور مدونة الشغل الجديدة بتاريخ 11 شتنبر 2003 .

وترتب عن هذا الوضع خضوع واقع تسوية نزاعات الشغل الجماعية لمسطرة تبتدىء لدى مفتشية الشغل ثم العمالة، و في بعض الحالات تتدخل الوزارات المعنية بالنزاع، فإذا فشلت محاولات الصلح في إطار مفتشية الشغل، يتم اللجوء إلى السلطة المحلية التي تستدعي أطراف النزاع،وتقوم بمحاولة الصلح بحضور مفتش الشغل ومندوب العمال بصفة مستشار.

وبالرجوع إلى مدونة الشغل الجديدة،[1] فقد عمدت إلى إحياء مسطرة التحكيم والمصالحة.وتضمنت نصوصا خاصة بالمفاوضة الجماعية، فالاهتمام التشريعي لم يعد يقتصرعلى الظهائر المتعلقة بالمصالحة والتحكيم أو تلك الخاصة بالاتفاقيات الجماعية،بل يتم منح حق المفاوضة الجماعية إلى النقابات الأكثر تمثيلا.الشيء الذي قد يساهم في ترسيخ ثقافة الحوار وتحقيق سلم إجتماعي والتقليص من حدة الإضرابات.

وفي نفس السياق نصت مدونة الشغل على إحداث اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة على صعيد كل إقليم وعمالة يرأسها عامل الإقليم، وتتكون بالتساوي من ممثلين عن الإدارة والمنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا.ويتولى كتابتها المندوب الإقليمي المكلف بالشغل.إضافة إلى إحداث لجنة وطنية للبحث والمصالحة،يترأسها الوزير المكلف بالشغل أو من ينوب عنه،وتتكون بالتساوي من ممثلين عن الإدارة والمنظمات المهنية للمشغلين والنقابة الأكثر تمثيلا، ويتولى كتابتها رئيس مصلحة تفتيش الشغل.[2]

إن إسناد وظيفة التفاوض داخل المركزيات النقابية يتخذ بعدا محليا و آخر وطنيا. فعلى الصعيد المحلي، إذا لم يتجاوز النزاع حدود المقاولة. يضم الجانب النقابي ممثلين عن المعمل و ممثلا عن الاتحاد المحلي. أما إذا تعلق النزاع بقطاع معين، فيتم تدخل الفدرالية المعنية بالقطاع إلى جانب المكتب الوطني.

---

[1] ظهير شريف رقم 194 -03-1 صادر في 14 رجب 1424 (11 شتنبر 2003) بتنفيد القنون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل والصادر بالجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 8 دجنبر 2003.

[2] مولاي البشير الشرفي: "النظام القانوني لنزاعات الشغل الجماعية وفق مدونة الشغل المغربية" أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون الخاص،جامعة محمد الخامس،كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية ،أكدال ،الرباط،2009، ص:216 وما بعدها.

إلا أن سلطة المفاوضين تتقيد بضرورة الرجوع إلى الأجهزة المركزية لاعتبارات لا تتعلق بطبيعة و حجم النزاع فقط، بل كذلك لاعتبارات ترتبط بشدة تمركز السلطة داخل هذه التنظيمات.

إن المركزيات النقابية كفاعل مؤسساتي، تحمل إرثا ثقيلا يفرز من جهة مشاكل بنيوية ذاتية، ترتبط أساسا بجوانب التأسيس و التنظيم، إضافة إلى محددات تحكم مواقفها وعلاقاتها مع باقي الفاعلين داخل الحقل النقابي.ومن جهة أخرى تبرز معوقات موضوعية تتعلق بهيمنة بنيات تقليدية على سلوك و مواقف مختلف الفاعلين.

إلا أن إكراهات التحولات الداخلية و الدولية، بدأت تفرض منذ مطلع التسعينات على الحركة النقابية المغربية إعادة تأهيل نفسها، بهدف تفعيل وظيفتها التمثيلية والتفاوضية بصفة عامة وأثناء النزاعات العمالية بصفة خاصة ،واسترجاع مصداقيتها لدى الشغيلة المغربية التي باتت تتعمق قطيعتها مع الممارسة النقابية، وتأكيد قدرتها على النهوض بمسؤولية الشراكة اتجاه الفاعلين الإقتصاديين.

الفصل الثاني : أرباب العمل المغاربة: من العائلة إلى المؤسسة

إن محاولة رصد الفاعل النقابي ضمن الفصل السابق، تساعد على تهييئ أرضية لفهم تصورات وسلوك أحد الفاعلين المؤسساتيين في النزاعات العمالية. إلا أن استكمال تجميع الأدوات اللازمة لرسم صورة واضحة عن باقي الأطراف الرئيسية في علاقة الشغل بصفة عامة والنزاعات العمالية بصفة خاصة، يمر عبر التطرق إلى الفاعل الاقتصادي.[1]

إن تتبع مختلف مسارات تشكل مجموعة أرباب العمل المغاربة، منذ حصول المغرب على استقلاله السياسي يؤدي إلى التمييز عامة بين فئتين أساسيتين،الأولى تمثل امتدادا للنخب البورجوازية التقليدية، وتفرز طرق تفكيرها وأساليب عملها ارتباطا بالبنيات الاجتماعية التقليدية. فهذه الفئة من المقاولين ترفض التغيير وتتشبث بتكريس الممارسات والقيم التقليدية المتوارثة. أما الثانية فتمثلها فئة صاعدة من المقاولين الجدد، انطلقت بوادرها الأولى خلال عقد الثمانينات، وتتميز برفضها لنموذج المجتمع الذي تقوم أسسه على الأبوية و الزبونية، وتركز على ضرورة تحديث المجتمع والاقتصاد والسلطة.

إن عدم تجانس تكوين مختلف فئات أرباب العمل المغاربة[2]. واختلاف تاريخهم ونظرتهم إلى المجتمع، ارتبط خلال العقود الموالية لمرحلة الاستقلال بتعدد بنيات تمثيلهم المؤسساتي. وتنقسم هذه البنيات عامة إلى شبكة وطنية من الغرف المهنية، إضافة إلى العديد من الجمعيات المهنية التي بدأ تشكل بعضها منذ سنوات الأربعينيات.

---

[1] تطلب استمرار تواجد أرباب عمل أجانب، بعد حصول المغرب على استقلاله السياسي، محاولة تكيفهم اتجاه مسلسل القطيعة مع العلاقات والممارسات التي تم إرساءها في مرحلة الحماية.

[2] يشير Simon Perrin إلى ضرورة تفادي التعاطي مع المقاولين المغاربة كمجموعة متجانسة وخاضعة لتقلبات السلطة السياسية، لأن هذا يجعلها فاقدة لإمكانية اتخاذ المبادرة والتأثير في المجال العمومي، فهو يري أن تأثير مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين(المقاولين المثقفين)، حقيقة بارزة في مجالات متعددة وتتميز عن نشاط شرائح أخرى من المقاولين أشد ارتباطا بالبنيات الاجتماعية التقليدية.

أنظر:

Perrin Simon:« les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique face moire de dipôme d'études éau Mkhzen ?» Institut universitaire d'études du devéloppement, Genéve,m approfondie (DEA) présenté en janvier 2002,Octobre 2002, p : 47 -48

واستطاعت "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية" التي أحدثت بتاريخ 20 أكتوبر 1947، أن تمارس عبر مختلف مراحل تطورها، دورا بارزا داخل شبكة الجمعيات المهنية في الدفاع عن مصالح المقاولة والمقاولين، خصوصا بعد إصلاح هياكلها وتوسيع بنيتها التمثيلية خلال سنوات التسعينات.

إن صعود فئة من المقاولين الجدد داخل الفيدرالية وتميزها عن الفئة البورجوازية التقليدية التي يطبعها الجمود والتبعية للمخزن،[1] أدى إلى المساهمة في تطوير نسبي لنظرة جديدة، تهدف إلى تكريس سلوكات جديدة تطبعها العقلانية والشفافية اتجاه السلطة أوالفرقاء الاجتماعيين.

إلا أن هذه المساهمة لا تصل إلى مستوى رسم حدود وطبيعة تدخل الفاعلين، لأن ذلك يدخل ضمن صلاحيات المؤسسة الملكية باعتبارها الفاعل المركزي داخل النظام السياسي المغربي.[2]

لذا يمكن تناول تعاطي أرباب العمل مع الحركة النقابية عامة والنزاعات العمالية بصفة خاصة. أولا من خلال التعرض إلى مراحل تكوينهم الاجتماعي، وتصوراتهم حول علاقات الشغل. وثانيا من خلال دراسة خطاب وممارسة "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية"، كأهم منظمة لتمثيل مصالح المقاولين استطاعت بناء شرعيتها، اتجاه السلطات العمومية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

فبالنسبة لرصد تكوين أرباب العمل وتصوراتهم حول علاقات الشغل، يتطلب في البداية التطرق إلى التكوين الاجتماعي لهؤلاء الفاعلين، ثم توضيح مدى تأثير الاختلافات بين فئات المقاولين على تصوراتهم وسلوكهم اتجاه الشغيلة.

أما بالنسبة لدراسة خطاب وممارسة الفيدرالية اتجاه قضايا الشغيلة، فيتطلب من جهة الكشف عن المحددات التي تتحكم في إنتاج الفيدرالية وعلاقاتها، وترتبط بمحدد

---

[1] تشير "مريم كاتيس" إلى مقارنة بين "عبد الرحيم الحجوجي وعبد الكريم العمراني" الأول باعتباره رمز لرجل الأعمال الوطني ويتميز باستقلاله عن المخزن، بل مواجهته لأجهزته وأساليبه، قصد خلق مناخ سليم للمعاملات.أما عبد الكريم العمراني، فيتم تقديمه كرجل الجمود والممثل للفئة الخائفة على مصالحها الضيقة.

أنظر: مريم كاتيس: المقاولون المغاربة: الحماة الجدد للعرش العلوي وجهة نظر، عدد 16 ،2002، ص: 22 .

[2] يتضمن هذا البحث في الفصل الثالث من القسم الأول توضيحا حول مركزية المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي المغربي ودورها في رسم حدود و طبيعة تدخل الفاعلين.

المرجعية ومحدد الاستقلالية. ومن جهة أخرى محاولة إبراز مواقف الفيدرالية اتجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- أرباب العمل المغاربة: التكوين والسلوك
- الاتحاد العام للمقاولات المغربية: المحددات والمواقف.

المبحث الأول: أرباب العمل: التكوين و السلوك

إن اعتماد البعد التاريخي والسوسيولوجي لمسلسل تشكل النخب البورجوازية بالمغرب، يساعد على إبراز الجذور الاجتماعية والعائلية لتلك النخب وامتداداتها إلى الحاضر.[1]

فبالرجوع إلى تكوين النخبة الاقتصادية المغربية، يمكن تصنيفها عامة الى مجموعتين، الأولى وتضم النخب البورجوازية التقليدية، التي استطاعت أن تحافظ على إعادة إنتاجها الاجتماعي. معتمدة من جهة على جذورها العائلية ومن جهة أخرى على تبعيتها، وأحيانا تعاونها مع السلطة المخزنية. أما الثانية فتهم أرباب العمل الذين اكتسبوا تجارب ومهارات تقنية، وحققوا نجاحا نتيجة تجريب قدراتهم مباشرة داخل السوق بدل الاعتماد على الدولة.

أما بخصوص سلوك أرباب العمل اتجاه الشغيلة وعلاقات الشغل، فيمكن التمييز بين فئة المقاولين التقليديين التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم وترفض التغيير مخافة فقدان امتيازاتها، وبين فئة المقاولين الجدد التي تحاول تجاوز القيم التقليدية وتكريس سلوك يهدف إلى تحديث بنيات المجتمع المغربي.

واستنادا إلى ما سبق، يمكن التطرق الى محورين رئيسيين في هذا المبحث:

- تكوين النخبة الاقتصادية المغربية (الفرع الأول).
- أرباب العمل و الشغيلة (الفرع الثاني).

[1] ينبغي الرجوع إلى مرحلة ما قبل الحماية، لضبط مثلا أسباب ظهور فئة التكنوقراط المغاربة والامتيازات الاجتماعية التي تمتعوا بها لفترة طويلة وفهم جذورهم الاجتماعية.

الفرع الأول: تكوين النخبة الاقتصادية المغربية

إن رصد مسارات تشكل النخب التقليدية المغربية لمرحلة ما قبل الحماية يبرز امتدادها إلى المجتمع المغربي المعاصر. فهناك ثلاث مجموعات ذكرها أحد الباحثين[1] وتمثل نوعا من الشرعية، وتحمل معنى داخل تنظيم السلطة في المغرب.

1 - العلماء: يمثل العلماء نخبة علمية ودينية ظلت تلعب دورا اجتماعيا وأخلاقيا داخل المجتمع المغربي فهم يشكلون ارستقراطية على أساس عائلي، وعملوا على تزويد السلطة بأعضائها. إلا أنه رغم شرعيتهم التاريخية تراجع دورهم مع مرور الوقت.

2 - الشرفاء: وهي نخبة أرستقراطية ومقدسة، يعلن أعضاء هاته الفئة إنحدراهم من السلالة النبوية، ويعتبرون أنهم " أهل الفضل" وينبغي على "العامة" احترامهم .[2]

فأعضاء المجموعة الأولى والثانية، يعتبرون أنهم محظوظون للاختيار الإلهي لهم واصطفائهم. ويدعون أنهم ساهموا في تشكيل الأمة والحضارة، فهم يخلطون تاريخ مجموعتهم بتاريخ البلاد، و يتماهون مع الدولة بإضفاءهم على شخصهم المكانة والسلطة الخاصة بها.[3]

3 - التجار: وتضم هذه المجموعة فئة التجار المرتبطين بالتجارة المحلية، وفئة المفاوضين المنفتحين على التجارة الخارجية. وظلت هذه المجموعة تحتكر المصادر الاقتصادية للبلاد منذ القرن 19.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العائلات البورجوازية والتجارية، انحدرت في أغلبها من مدينة فاس، قبل أن تهاجر إلى الساحل الأطلسي لتستقر بمدينة الرباط والدار البيضاء.

---

1 أنظر : Ali Benhaddou:« Maroc;les élites du Royaume: essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc» l'harmatan ; Paris 1997.p: 21.

2 أنظر: Abdellatif Agnouche , « les chorafas face à l'Etat de droit dans le maroc contemporin »In : Santucci jean claude (Le Maroc Actuel, une modernisation au miroir la tradition) Ed. CNRS ; Paris , 1992 p : 275.

عبد اللطيف أكنوش:« تاريخ المؤسسات و الوقائع الإجتماعية بالمغرب»،إفريقيا الشرق،الدار البيضاء،1987 ،ص: 102-104 .

3 أنظر: Ali BENhaddou : « Maroc ;les élites du royaume … »op. cit. ; *p :21.*

وتميزت علاقة السلطة التقليدية بالتجار الأغنياء، خلال الفترة ما قبل الحماية بالتبعية والتعاون. فكان أعضاء هذه العائلات الفاسية الغنية، في خدمة السلطة المركزية وتسند إليهم مهام مالية و ديبلوماسية أو إدارية. وتستمر اليوم العائلات البورجوازية الكبرى التجارية في تزويد الطبقة القيادية بأعضائها ذوي التكوين العالي.

واستفادت النخبة الاقتصادية المغربية، أثناء مرحلة الحماية من خلال تجميع بعض العائلات لثروات ضخمة، عن طريق الاستثمار في قطاعات ترتبط بالاقتصاد العصري كالنقل والصناعات الغذائية وغيرها. إلا أن موجة الرساميل الأجنبية التي وفدت إلى المغرب خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى استبعاد مشاركة الطبقة البورجوازية المغربية من المشاريع الكبرى.[1]

إن الرجوع إلى الماضي يساعد على فهم مسارات تشكل النخبة الاقتصادية المغربية، ويسلط الضوء على المنطق الذي يحكم إعادة الإنتاج الاجتماعي وامتدادات النخب التقليدية إلى الحاضر.

وفي هذا السياق يمكن تصنيف أرباب العمل المغاربة إلى ثلاث فئات أساسية تتضمن البورجوازية التقليدية و التكنوقراط ثم المقاولين "المثقفين"، وتختلف هذه الفئات حسب معايير متعددة تتعلق بجذورهم الاجتماعية وسنهم وتكوينهم المدرسي والجامعي ووسطهم المهني، إلى غير ذلك من الاختلافات التي تنعكس بالضرورة على ممارستهم وإيديولوجياتهم.[2]

فبالنسبة لفئة البورجوازية التقليدية فتنقسم إلى مجموعتين، الأولى تضم كبار المقاولين المنحدرين من عائلات بورجوازية تجارية كبرى، وكان نشاطهم يتركز حول العلاقات التجارية الخارجية، و يطلق عليهم إسم "ورثة التفاوض الدولي".

---

[1] أنظر: Said Tangeaoui :«Les entrepreneurs marocains:pouvoir,société et modérnité» Edition Karthala,Paris, , 1993, p : (136-138).

[2] يؤكد Simon Perrin على دينامية فاعلين اجتماعيين جدد، يختلفون عن النخب البورجوازية التقليدية المتمسكة بالبنيات الاجتماعية التقليدية.

أنظر: Perrin Simon :« les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique …»op. cit,p:54

أما المجموعة الثانية فتضم أصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة، الذين ينحدرون من عائلات بورجوازية، والتي لا تحمل بالضرورة إسما مرموقا، بل كان نشاطهم يقتصر على التجارة المحلية، ويطلق عليهم اسم " ورثة التجارة".[1]

وبدأت تبرز تفرقة أساسية بين هاتين المجموعتين من النخب التقليدية، ورثة التجارة من جهة وورثة التفاوض الدولي من جهة أخرى، منذ سنوات الستينات خصوصا مع الأخذ بسياسة المغربة.

وتتعلق هذه التفرقة بالفرص التي منحتها الدولة انطلاقا من سنة 1973 لقدماء المفاوضين، الأكثر دراية بالواقع الاقتصادي الدولي من ورثة التجارة،بهدف تطوير مشاريعهم.

واستطاع المقاولون الصغار والمتوسطون القادمون من الصناعة التقليدية أو التجارة،الاستفادة بدورهم من التوجهات الاقتصادية الليبرالية لسنوات السبعينات لكن بدرجة أقل.[2]

أما بالنسبة لفئة التكنوقراط، فهي تنحدر من أصول البورجوازية التجارية والأرستقراطية، وهي مجموعة قليلة عدديا، إلا أن دورها السياسي والاقتصادي توسع مع بناء الدولة. فهذه الأخيرة عملت على تشجيع هذه الفئة، رغم استحضار النظام الملكي لخطورة تآكل أسس شرعيته، واستناده في تدعيم هذه الشرعية على فاعلين آخرين من المجتمع المدني ومن بينهم المقاولون الجدد.[3]

فالدولة لعبت دورا هاما في ظهور فئة التكنوقراط، وتوسعها على حساب الفاعلين الأكثر تمثيلية للحياة السياسية والاجتماعية (النقابات، الأحزاب، الجمعيات المهنية المنظمات الطلابية، المجموعات الدينية...). فمنذ أواسط الستينات تضمنت إستراتيجية الدولة دعما وتقوية للتكنوقراط كطبقة اقتصادية قيادية.

---

[1] يميز الاستاذ علي بن حدو ضمن فئة البورجوازية التقليدية بين "ورثة التفاوض الدولي" و "ورثة التجارة"

أنظر:

Ali Benhaddou « :« Maroc;les élites du Royaume…»op.cit.p: 87.

[2] لمزيد من التفاصيل حول مضمون المغربة وانعكاساتها على التطور الإقتصادي.

أنظر:

Nourreddine EL AOUFI: «La marocanisation » ,édition Toubkal,casablanca,1990 .

[3] يمكن الاشارة الى تحليل Remy Levau خلال سنوات الستينات، و اعتباره التحالف بين المخزن و النخبة القروية شكل ركيزة أساسية للنظام السياسي المغربي آنذاك.

أنظر:.

Rémy Levau : « le fellah marocain défenseur du trône » ; Paris, f.n.s.p. 1985.

وتضم مجموعة التكنوقراط أشخاصا تلقوا تكوينا عاليا بمدارس وجامعات غربية فرنسية بالخصوص، و تم منحهم مناصب عليا داخل الوظيفة العمومية،ويتميزون بكونهم زبناء للدولة غير مسيسيين وبراغماتيين بشكل كبير.[1]

فالتكنوقراط باشتراك مع العائلات البورجوازية الكبرى تسند إليهم المناصب العليا كما هو الشأن مثلا في المكتب الشريف للفوسفاط ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية فهذه الأجهزة الموروثة عن الرأسمال الاستعماري،تمثل معبرا لتقييم الكفاءات الشخصية وقطبا مركزيا لتوظيف نخبة النخب.[2]

فالعائلات المثقفة في المغرب فهموا منذ زمن بعيد، أن الوصول بسهولة إلى السلطة يمر عبر الدخول إلى دائرة التكنوقراط، من خلال اكتساب رأسمال مدرسي وجامعي، وانعدام أي نظرة سياسية أو مشروع اقتصادي.

ومقابل استمرارية وإعادة إنتاج النخب البورجوازية التقليدية، ظهرت منذ عقد الثمانينات فئة من المقاولين الخواص، لا ينتمون بالضرورة إلى العائلات التجارية التقليدية، ويطلق عليهم اسم "المقاولين المثقفين".[3] ورغم أنهم لا ينحدرون كلهم من الأوساط الارستقراطية، فهم ميسورون لدرجة أنهم قادرون على تلقي تكوين جامعي بدول صناعية كبرى كفرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية و كندا.

وتتميز هذه الفئة من المقاولين "المثقفين" عن فئة التكنوقراط "التقليديين"، الحاملين كذلك لشواهد عليا، بكونهم يحاولون نبذ عادات الماضي، وممارسة ضغط على البنيات الاجتماعية والسياسية، هذه الأخيرة التي تتميز بالجمود وقدرتها للحفاظ على طبيعتها ومقاومة كل محاولة للاستكشاف والتجديد.[4]

---

[1] أنظر: Perrin Simon : :« les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique …» op.cit p: (58-59)

[2] أنظر: Ali BenHaddou : « Maroc:les élites du Royaume»….op.cit. p : 73

[3] يطلق الاستاذ سعيد الطنجاوي على فئة المقاولين الجدد اسم "المقاولين المثقفين"

أنظر: Said Tangeaoui: « les entrepreneurs marocains …» op.cit…p:181

[4] أنظر: Said Tangaoui: « les entrepreneurs marocains …» .op.cit. *p : 181*

فالمقاولون المثقفون حاولوا تجاوز الدور التقليدي كأطراف سياسية وحكومية تابعة للمخزن، عكس البورجوازية الأرستقراطية المرتبطة بالدولة،بحيث ساهموا في الاضطلاع بدور التحديث، والبروز بصورة فعالة من خلال "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية" التي أصبحت إحدى أهم البنيات التمثيلية لأرباب العمل المغاربة.[1]

ويمكن التمييز عامة ضمن مسار تشكل النخبة الاقتصادية بالمغرب، من جهة بين فئة تتكون من بعض العائلات البورجوازية التي تمارس احتكارا ملموسا، ويملك أعضاؤها سلطة اجتماعية وسياسية. ومن جهة أخرى بين فئات المقاولين "المثقفين وغيرهم" والذين يشكلون النسيج الحقيقي للاقتصاد المغربي، واستطاعوا اكتساب تجارب وتحقيق نجاحات عبر توظيف إمكاناتهم ومؤهلاتهم، بدل الاعتماد على العائلة أو الدولة. وفي ظل هذا النظام الاجتماعي القائم وظهور فئة من المقاولين الجدد "المثقفين"، يمكن التساؤل حول مدى مساهمة تصورات وأساليب عمل هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين الجدد في تجاوز البنيات الاجتماعية التقليدية، وبالتالي التأسيس لعلاقات تطبعها روح العقلانية والحوار بين أرباب العمل و الشغيلة المغربية.

[1] استطاعت«الفيدرالية العامة للمقاولات بالمغرب» أن تبرزكمحاور ضروري ومتميز للسلطة بالمغرب خصوصا منذ منتصف عقد التسعينات.

الفرع الثاني: أرباب العمل و الشغيلة

إن السعي إلى تجاوز التعاطي مع المقاولين كفاعل سلبي، يساعد على تعميق فهم طبيعة علاقة الدولة بأرباب العمل المغاربة، وتفادي الاستناد إلى الفرضيات التي ظلت تركز على الطابع التقليدي لتبعية البورجوازية المغربية للسلطة السياسية.[1]

لذا فتناول السلوك والقيم التي يستند إليها المقاولون المغاربة، يساعد على فهم كيفية وأسباب ولوج واستثمار بعض المقاولين، عن وعي وبشكل إرادي لقطاعات ترتبط بالسلطة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

وبالرجوع إلى الصنف الأول من المقاولين المغاربة المتعلق بورثة البورجوازية التقليدية، والذي ينقسم إلى مجموعتين: مجموعة كبار المقاولين ومجموعة المقاولين المتوسطين والصغار فالمجموعتان معا تشتركان في حمل ثقافة اقتصادية تفضل العلاقات المهنية العائلية و الزبونية، ونادرا ما يبدون انتقادات لشرعية النظام الاجتماعي والسياسي.

فأرباب العمل لهاتين المجموعتين يشتركون في تمثيل رأسمالية عائلية محافظة يسودها نظام قيم تفضل الانتماء بدل الكفاءة. والانخراط التعاضدي بدل الاندماج الاجتماعي، ويتم تدبير المقاولة كملك خاص، وتسيير العمال يمارس بشكل سلطوي وأبوي كأطراف أقل شأنا.[2]

ورغم التطور الملموس في سلوك المقاولين الكبار، فإن الطبيعة التقليدية للقيم التي يستندون إليها، تبرز كذلك خلال المناقشات التي تدور بين بعض المقاولين. فهم نادرا ما يناقشون بينهم إستراتيجية أو سياسة اقتصادية، بل يثيرون داخل الساحة العمومية النزاعات بين الأجيال والنزاعات العائلية، مما يوحي أحيانا بالتفكير في نوع من التنظيم القبلي للسلطات الاقتصادية المغربية.

---

[1] أنظر: Perrin Simon, :« les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique …» op.cit, p: 54.

[2] أنظر : Said Tangeaoui :« les entrepreneurs marocains …» op.cit,p:153.

ويمكن الاستدلال على هذا التفكك داخل النسيج الاقتصادي، ببعض النزاعات الخفية التي كانت تدور بين الفاسيين والسوسيين،لقيادة أهم هيآت أرباب العمل كما هو الشأن مثلا في الكنفدرالية العامة للمقاولات في المغرب،التي ظل يهيمن عليها تقليديا الفاسيون.[1]

ويتميز المقاولون المتوسطون والصغار الذين يمثلون النسيج الحقيقي للاقتصاد المغربي، عن البورجوازية الكبرى من خلال مجموعة من العناصر:[2]

- توفرهم على خبرات تقنية مهمة
- اكتسابهم لتجارب اجتماعية ومهنية تؤهلهم لمعرفة قيمة الأشخاص والأشياء.
- ارتباط نجاحهم بإتباع عقلية المغامرة بدل تلقي الدعم الاجتماعي والسياسي.

وبخصوص الصنف الثاني من أرباب العمل المغاربة فيشمل فئة التكنوقراط المنحدرين من أصول البورجوازية التجارية والأرستقراطية، فبمجرد ما أن يصبحوا على رأس إحدى المجموعات الاقتصادية أو المالية، يمارسون نفس التقاليد البيروقراطية التي اكتسبوها أثناء تجربتهم داخل جهاز الدولة. ويشترك التكنوقراط مع النخب الاقتصادية البورجوازية في تسيير الثروات الوطنية، عن طريق المزج بين الأبوية السلطوية والتحكم التعسفي.

وفي نفس السياق تؤكد شهادات المقاولين المستجوبين من طرف الباحثين "الطنجاوي" و"بنحدو"، تركيز المقاولين المغاربة على أولوية احترام سلطة رب العمل على الفعالية الاقتصادية، وتؤكد "مريم كاتيس" نفس هذا الموقف ضمن إحدى أبحاثها من خلال العبارات التالية:[3]

"فالمقاول داخل معمله أو شركته، يوجد على قمة الهرم يقرر بمفرده، ويربط مع عماله علاقات زبونية".

---

[1] أنظر: Perrin Simon :« les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique …» op.cit, p : 56.

[2] أنظر: Said Tangeaoui:« les entrepreneurs marocains …» ,op.cit *p*:204.

[3] انظر: Myrian Catusse :« acteurs privés et action publiques: patronat et politique auMaroc » In les cahiers de l'orient, revue d'études et de réflexion sur le monde arabe et musilman, N°:55 (1999),p:19-20.

إن التكنوقراط يصلون إلى السلطة محملين بأفكار مسبقة ومخططات تنظيمية جاهزة، وباسم الوراثة والتعيين المسبق يتحكمون في الثروات الوطنية، ويعملون على تسيير أعمال جاهزة بدون مغامرة أو بذل مجهود يذكر، فقط لمجرد خدمتهم المصالح العليا للدولة ومصالح عائلتهم. ورغم وصولهم إلى مراكز مهمة في المجتمع، لم يتغير شيئا من عقليتهم البيروقراطية أو من مناهجهم في الاشتغال.

إلا أن الفئة الصاعدة من المقاولين الجدد "المثقفين" تتميز بقدرتها على تصور حلول جديدة، وتحقيقها لبعض النجاحات. وهي تحاول فرض قيم اقتصادية وسياسية جديدة على المجتمع المغربي، والتخلص من الرقابات التقليدية وهيمنة الدولة.

فهذه الفئة ترفض نموذج مجتمع تقوم أسسه على علاقات الزبونية والأبوية ويلحون على ضرورة تحديث المجتمع والاقتصاد والسلطة. فضلا عن انتقادهم لعقلية السلطة ونظام القيم القائمة عليها. إلا أن انتقاد المقاولين "المثقفين"هذا، لا يتعلق بمواجهة مع السلطة، بقدر ما هو انتقاد عقلاني وملموس للمشاكل اليومية المطروحة بهدف حلها. وهذا يدخل كذلك ضمن وعيهم بالطابع النسبي لتدخلهم في المجال العمومي.[1]

فالمقاولون "المثقفون" يختلفون في طرق تفكيرهم وأساليب عملهم عن المقاولين "التقليديين"، لكونهم يحاولون فرض قيم اقتصادية وسياسية جديدة على المجتمع ويتجاوزون الدور "التقليدي" كأطراف سياسية وحكومية تابعة للمخزن، كما هو الشأن لأعضاء الدائرة البورجوازية /التكنوقراط.

ويحاول هؤلاء المقاولون الجدد إزاحة "التقليد"، ووضع نماذج عملية مستوحاة من التجربة الخاصة في التدبير، وبلورتها على مستوى الساحة العمومية، بهدف شرعنة وسيلة جديدة تطبعها العقلانية والشفافية في إنجاز المشاريع.

ويتحقق ذلك من خلال إتباع إستراتيجية التخلي عن الحماية، واتخاذ مسافة اتجاه القوانين المعيارية التقليدية، والتخلي عن الشغل في المقاولة العائلية أو الإدارة، وبلورة مشاريع شخصية على المدى البعيد. إلى غير ذلك من الأمور التي بدأت تفرضها البيئة السياسية والاقتصادية للمغرب، انطلاقا من بداية الثمانينات بسبب التراجع المتزايد للدولة.

---

[1] أنظر: Said Tangeaoui « les entrepreneurs marocains …»,op.cit *p*: 182

ومع ذلك ينبغي استحضار الموقف البراغماتي للمقاولين"المثقفين"، فتجربتهم الميدانية علمتهم ضرورة الاعتراف بأهمية الأسرة والعلاقات والاتصالات داخل الحياة العامة. لذا فإستراتيجية هؤلاء الفاعلين، تقوم من جهة على أخذ مسافة براغماتية اتجاه البنيات و الميكانزمات الاجتماعية التقليدية وليس نوعا من القطيعة.[1]

يتضح بصفة عامة أن المقاولين "المثقفين" الجدد يواجهون صعوبة لاستبعاد طرق التفكير وأساليب العمل المهيمنة، خصوصا أن كبار أرباب العمل المغاربة المستفيدين من موقعهم الجديد داخل الساحة العمومية. لن يغامروا بتغيير أوضاع تخدم مصالحهم.

ومع ذلك تستمر بعض أصوات فئة المقاولين الحاملين لثقافة اقتصادية جديدة، داخل "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية"، في تشديد مطالبتها في إطار نقاش عمومي بمجموعة قيم تقطع مع التقاليد المقاولاتية للماضي.

---

[1] يرى الأستاذ سعيد الطنجاوي أن المقاولين المثقفين لا يقطعون مع التقليد فهم يلجأون إلى عناصر ذاتية بصفة ثانوية، أي حينما يصعب التصرف خلاف ذلك (كالعلاقات الزبونية القرابة روابط الدم ، الاثنية ....) عكس أرباب العمل التقليديين
أنظر :
Said Tangeaoui : « les entrepreneurs marocains …»……op.cit *p:68*.

المبحث الثاني: الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية : المحددات والمواقف

إن رصد تكوين النخبة الاقتصادية المغربية، ضمن المبحث السابق، سيساعد على تجاوز التصور القائم حول الفاعل الاقتصادي كفاعل (سلبي)، ومحاولة توضيح مدى مساهمته خصوصا تلك الفئة من المقاولين الجدد في تطوير العلاقات القائمة بين الرأسمال والعمل، بهدف تجاوز الصراع التقليدي القائم بينهما، وإرساء بنيات للحوار وإيجاد قنوات للتفاوض وتسوية النزاعات.

وفي هذا الإطار يرجع توفر أرباب العمل المغاربة على بنيات للتمثيل المؤسساتي إلى عهد الحماية، وظهرت خلال العقود الموالية لمرحلة الاستقلال السياسي للمغرب مجموعة من التنظيمات لتمثيل أرباب العمل والدفاع عن مصالحهم. ويمكن التمييز عامة بين ظهور جمعيات مهنية منذ الأربعينات، إضافة إلى شبكة وطنية من الغرف المهنية.[1]

وتختلف خصائص كل من الغرف المهنية عن الجمعيات المهنية، فالأولى تكون مجبرة على تنفيذ المهام المسندة إليها من طرف الدولة، وتخضع للمراقبة الرسمية بواسطة الوزارة الوصية. أما الثانية فهي غير ملزمة بهذه الأمور، ولها كامل الحرية للتنظيم وممارسة نشاطها في إطار القوانين المنظمة لها [2].

وتحتل "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية" دورا محوريا وسط شبكة الجمعيات المهنية، خصوصا في ظل صعود فئة من المقاولين الشباب، ومحاولتهم التخلص من الرقابات التقليدية وهيمنة الدولة، إضافة إلى محاولة النظام السياسي تدعيم أسس شرعيته والسعي منذ بداية التسعينات إلى تحقيق تهدئة اجتماعية، لضمان استمرارية تفعيل حلقات مسلسل الدمقرطة، وإعادة تنظيم أشكال الضبط الاقتصادي والاجتماعي.[3]

---

[1] يشير (م.ع.الهراس) إلى الخصائص المميزة لكل من الغرف المهنية والجمعيات المهنية، ويرى أن هناك صعوبة لإعطاء أرقام دقيقة حول عدد الجمعيات المهنية، نظرا لتعدد مجالات تدخلها وكثرتها وتزايدها السريع.

أنظر: Mohamed larbi ELHARRAS :« secteur privé au maroc et ses structures representatives» Imprimélite, Rabat 1997; ***p : 80-85***.

[2] يخضع تكوين الجمعيات المهنية لظهير 1.58.376 بتاريخ 15 نونبر 1958 المتعلق بتأسيس الجمعيات.

[3] تشير مريم كاتيس أن عقد التسعينات تميز بتهدئة العلاقات بين قوى العمل و أرباب العمل و كذلك بين الهيئات السياسية والبنيات الاقتصادية و هذا يدخل في إطار إعادة تنظيم أشكال الضبط الاقتصادي و الاجتماعي.

أنظر: Myriam Catusse : «de la lute des classes au dialogue social : la recomposition des relations professionnelle au Maroc». Monde arabe, maghreb machrek, n°162 octobre- décembre 1998, p (18-38).

لذا فدراسة وتحليل خطاب الفيدرالية ومواقفها اتجاه قضايا الشغيلة، يقتضي التطرق من جهة إلى المحددات التي تتحكم في الوثائق التي تنتجها، وطبيعة العلاقات التي تنسجها مع بعض الفاعلين. ومن جهة أخرى توضيح طبيعة المواقف التي تتخذها اتجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة للمحددات التي تتحكم في إنتاجها وعلاقاتها، تحيل على التمييز بين محدد المرجعية التي تؤسس عليه شرعيتها وتصوراتها حول العمل السياسي، وبين محدد الاستقلالية اتجاه الأحزاب السياسية والدولة.

أما بخصوص مواقف الكنفدرالية وطبيعة تعاطيها مع القضايا العمالية، فتبرز من خلال مستويات متعددة ترتبط عامة بمواقفها اتجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تناول فرعين ضمن هذا المبحث:

- الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية:محدد الرجعية ومحدد الاستقلالية:

(الفرع الأول)

- المواقف الاقتصادية والاجتماعية للفيدرالية:

(الفرع الثاني)

الفرع الأول : الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية:محدد المرجعية ومحدد الاستقلالية

عرفت تنظيمات أرباب العمل المغاربة منذ فجر الاستقلال، غياب تكتل قوي يضم مختلف الهيآت المهنية، وقادر على تنسيق الجهود، وتوحيد المواقف اتجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد طريقة موحدة للعمل.

ويؤكد هذا الوضع محاولات بعض التجمعات المهنية من خلال "الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة التقليدية" UMCIA الوصول إلى تحقيق تكتل يسعى إلى التنسيق بين تنظيمات أرباب العمل، إلا أنها باءت بالفشل.[1]

وفي نفس السياق برزت محاولة إيجاد إطار للعمل المشترك، بين أرباب العمل المغاربة أثناء لقاء للمنظمة الاقتصادية الأفرو-أسيوية(L'AFRASEC) المنعقد بالدارالبيضاء مابين فاتح وتاسع ماي 1966، وتم خلال هذا اللقاء إجراء مقابلات بين مجموعة من التنظيمات المهنية التي تعمل داخل القطاع الاقتصادي المغربي، بهدف تنسيق الجهود التي سيضطلع بها المغرب داخل هذه المنظمة[2].

وتقدم المشاركون بمجموعة من التقارير، وفي هذا الإطار أكد تقرير "حسن الزموري" مدير غرفة التجارة والصناعة بالدارالبيضاء، على ضرورة عدم الاكتفاء بالتعاون، لإعطاء صورة مشرفة للمغرب في مختلف الهيآت الدولية. بل إن عملية التكتل تتجاوز دور بلورة مواقف موحدة في التظاهرات الاقتصادية، وتهدف إيجاد طريقة للعمل تسمح بمواجهة كل الاحتمالات. ومواجهة مشاكل الإستثمار في مجال الصناعة والتجارة والفلاحة والسياحة، وتكوين الأطر والتشغيل، والأجور والضمان الاجتماعي. وأن هذه الأمور ينبغي النظر إليها بطريقة عمودية وليس فقط بكيفية أفقية [3].

---

1 أنظر: - Annonyme « regroupement patronal : hypothèses et commentaires » Maghreb Informations N° 59 du 17-18 juillet 1966, p: 1.

2 أنظر: - Annonyme « regroupement patronal en préparation » Maghreb Informations N° 58 du 16.06.1966, ***p: 1***.

3 أنظر: - Annonyme : « le regroupement patronal : le rapport de la fédération des chambres de commerce et d'industrie » Maghreb Informations. N° 61 du 20 juillet 1966, ***p:(1-4***).

وتضمن تقرير رئيس الغرفة الاقتصادية "الهروشي" « la jeune chambre Economique » ، موقفا يميل إلى الدعوة لإحداث قوانين أسياسية مشابهة للطريقة التي تشتغل بها "الكنفدرالية العامة الاقتصادية المغربية" CGEM، بهدف وضع إطار لمشروع تكتل الهيأت المهنية والاقتصادية. وأكد أن معظم المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تطور المغرب، ستجد حلا بفضل وجود تنظيم قوي يعكس مواقف الجمعيات المكونة له.[1]

وأشارت جريدة Maghreb Informations إلى تكوين لجنة تقنية، من أجل إحداث تنظيم اقتصادي مغربي مشترك بين مختلف المهن. وتهدف هذه اللجنة إلى تحديد مجال الاشتغال والشكل القانوني لهذه المنظمة واقترح تسميتها "بالمنظمة الاقتصادية المغربية المشتركة بين المهن" « Organisation Economique inter Professionnelle » OEI وذكرت نفس الجريدة أن بعض الأوساط عبرت عن تحفظها، وأحيانا اعتراضها عن هذا التكتل ، وأن ذلك يرجع إلى جهلها للأهداف البعيدة لهذا النوع من التكتل.[2]

وتبين من خلال اللقاءات التي تمت بين مجموعة من الهيآت والفيدراليات والغرف الاقتصادية، أن هناك من يميل لصالح إحداث تكتل بين أرباب العمل. وهناك ميولات داخل بعض التنظيمات تؤكد على المشاركة في اللقاءات والأشغال والدارسات المشتركة مع الاحتفاظ بقسط من الاستقلالية[3].

وأوردت أسبوعية"الكفاح الوطني" تعليقا حول محاولات تكتل أرباب العمل فاعتبرت أن هناك قوى أجنبية، وأخرى محلية تسعى للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها الموروثة من عهد الاستعمار. وأن هذه القوى تتحرك وتتكتل لربح المعركة لصالحهم ومن هنا تتم دعوة الأسبوعية إلى تكتل القوى الوطنية والتقدمية، إضافة للمطالبة بسياسة

---

[1] يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل حول تصور الغرفة الاقتصادية لطبيعة الأهداف التي ستعهد إلى المنظمة الاقتصادية المزمع إحداثها، إلى العدد الآتي:
- Annonyme « le regroupement patronal» Maghreb Informations
N° 60 du 19 juillet 1966 ***p(1-4)***

[2] أنظر :
- Annonyme « le regroupement patronal» Maghreb Informations :
N° 63 du 22 juillet 1966 ***p(1-4)***

[3] أنظر:
- Annonyme « le regroupement patronal» Maghreb Informations :
N° 58 du 16 JUIN 1966, ***p: 1***

اقتصادية واضحة مستقرة ومستقلة، وإيجاد حلول جدرية وبعيدة المدى للمشاكل الرئيسية التي لم تحل منذ الاستقلال[1].

وبالرجوع إلى مرحلة الحماية،فقد تأسست سنة 1933"اللجنة المركزية لرجال الصناعة" le comité central des industruels بهدف تمثيل مصالح كبار أرباب العمل الفرنسيين، بينما انضم المقاولون المتوسطون والصغار في إطار غرف التجارة والصناعة[2].

ومثلت "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية" التي أحدثت بتاريخ 20 أكتوبر 1947 امتدادا لتمثيل مصالح مجموعة كبار أرباب العمل الفرنسيين، الذين ظلوا مهيمنين على تسيير الفيدرالية إلى غاية سنة 1970، ومنذ هذا التاريخ انتقلت رئاسة هذه المنظمة إلى مقاولين مغاربة.

واستطاعت الفيدرالية عقب إصلاح هياكلها وتوسيع بنيتها التمثيلية خلال عقد التسعينات، أن تكتسب شرعية تمثيل أرباب العمل، والتحول إلى محاور مفضل ورئيسي لدى السلطات العمومية.خصوصا أن تطبيق برنامج التقويم الهيكلي خلال عقد الثمانينات أدى إلى إجبار (الباطرونا) على هيكلة نفسها.[3]

إن المحددات المتحكمة في الوثائق التي تنتجها الفيدرالية وعلاقاتها مع محيطها تقتضي التمييز بين محدد المرجعية التي تؤسس عليه شرعيتها وتصوراتها حول العمل السياسي، و بين محدد الاستقلالية الذي يعكس طبيعة العلاقة التي تنسجها مع الأحزاب السياسية والدولة.

فبالنسبة لمحدد مرجعية اكتساب الفيدرالية شرعيتها الكاملة للنطـق باسـم أربـاب العمل المغاربة، فيبرز من خلال أدبياتها ووثيقتها التأسيسية، أن شرعيتها لا تـستند إلـى

---

[1] أنظر:
- Annonyme : «sur le regroupement patronal» Maghreb Informations N° 64 du 26 juillet 1966 ***p 1- 4*** .

[2] للاضطلاع على مزيد من التفاصيل حول تنظيمات أرباب العمل أثناء مرحلة الحماية
أنظر :
René,Gallisot:«le Patronat européen au Maroc : action social,action Politique » 1931-1942,Eddif,Casablanca,1990.

3 أنظر : عبد الله ساعف : « الادماج والاقصاء في الحقل السياسي المغربي » مجلة فكر ونقد،العدد 2 ، 1997 ص: 26.

المرجعية التاريخية،وهذا رغم قدم تاريخ تأسيس الفيدرالية منذ 20 أكتوبر 1947 وتراكم إسهاماتها عبر محطات مختلفة.[1]

فقد حاولت الفيدرالية منذ سنة 1970 مضاعفة أعداد منخرطيها، والسعي إلى توحيد القطاع الخاص بالمغرب، إضافة لتقديم دراسات ووثائق أثناء عدة مناسبات[2].

وهي كما يلي:

- الحوار الاجتماعي خلال أبريل – ماي 1978
- الأيام الدراسية في أكتوبر 1979
- المناظرة حول الإقلاع الاقتصادي والتطور الاجتماعي (ابريل 1982)
- الحوار الاجتماعي بين الحكومة و الفرقاء الاجتماعين سنة 1992/1991

إن مسلسل بناء شرعية المنظمة التي أصبحت تمثل أرباب العمل المغاربة. ارتبط بدورها الجديد، عقب حصولها على تزكية ثقة المؤسسة الملكية.

ويمكن أن نقرأ ضمن تدخل أحد رؤساء "**الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب**" أثناء اجتماعه مع الوزير الأول بالدارالبيضاء بتاريخ 12 فبراير 1996 ما يلي:[3]

" إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب الذي يستمد شرعيته من الاستقبال الملكي السامي الذي حضينا بشرفه يوم 17 يونيو 1995، حيث زودنا حفظه الله بنصائحه الغالية وتوجيهاته السامية التي ترمي في فلسفتها إلى إناطتنا بدور جديد بعد تزكية جلالته لإعادة هيكلة منظمتنا على أساس

---

[1] تشير مريم كاتيس إلى إعادة ولادة الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية سنة 1995 مع مجيء مجموعة جديدة تحت رئاسة عبد الرحيم الحجوجي، وتوسيع البنية التمثيلية للكنفيدرالية.

أنظر: Myriam Catusse:« La C.G.E.M formation d'un groupe d'interêt patronal» critique économique, n°1 printemps 2000,p: 101 .

[2] أنظر: Rapport moral de la C.G.E.M du 12 Juin 1984.
(C.E.D.I.E.S) Informations N° 1441 du1/09/1984.
Rapport moral de la C.G.E.M du 12 Juin 1984.
(C.E.D.I.E.S) Informations N° 1842 du 15/08/1992.

[3] أنظر: تدخل رئيس الاتحاد العام للمقاولات المغربية "عبد الرحيم الحجوجي" أثناء اجتماعه مع الوزير الأول بالدارالبيضاء بتاريخ 12 فبراير 1996. (C.E.D.I.E.S) informations N° 2022 du (17/02/1996)

توسيع التمثيلية القطاعية و الجهوية. هذا الدور المتمثل في كوننا المخاطب المتميز سواء للدوائر الحكومية أو للفرقاء الاجتماعيين أو للمستثمرين الأجانب ".

فبعد وصول "**عبد الرحيم لحجوجي**" إلى رئاسة الفيدرالية سنة 1994، اكتسبت طابعا مخالفا لما عرفته في العهود السابقة بسبب الإرادة الملكية والانفتاح الدولي والخوصصة،إذ تمت دعوتها عقب الاستقبال الملكي بتاريخ 27 ماي 1995 للانخراط في النقاشات الوطنية الكبرى، واحتلالها لدور شريك رئيسي للسلطات العمومية. ومنذ ذلك الحين دخلت الفيدرالية في توقيع "ميثاق الشرف" مع وزير الدولة في الداخلية خلال يونيو 1996 بهدف تخليق المقاولة من جهة والتخفيف من التعقيدات الإدارية من جهة أخرى.

كما تم توقيع "**الميثاق الاجتماعي**" بتاريخ 1 غشت 1996 بين الفيدرالية والنقابات والحكومة، بهدف فتح المجال لبلورة علاقات سوسيو مهنية جديدة بالمغرب، والمساهمة في نشر عقلية منفتحة لدى مختلف الشركاء تمهيدا لإقرار ثقافة الحوار[1].

وأصبح "الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب" منذ لقاء 16 شتنبر 1996 الذي جمعه مع ممثلين للحكومة وبعض الولاة وعمال الأقاليم، شريكا في القرارات التي تهم النشاط الاقتصادي وعمليات الاستثمار.

فحصل الاتحاد على العضوية في اللجنة التقنية للعمالات التي تجتمع كل أسبوع وهي هيئة لها صلاحيات من ضمنها معالجة المشاكل المتعلقة بعمليات الاستثمار وتتبع عمليات التطبيع (التطهير سابقا) الاقتصادي، ومراقبة الحملات ضد التهريب والتملص الضريبي. فالاتحاد دخل مرحلة جديدة تتميز بالانتقال من دور "نقابي" محدود في الدفاع عن مصالح رجال الأعمال، إلى دور "سياسي" يتجلى في المساهمة إلى جانب السلطات العمومية الجهوية، في مناقشة القرارات المتعلقة بالمقاولات والحركة الاقتصادية والتجارية. وبصفة عامة فإن دخول الفاعل الاقتصادي إلى حقل السياسة اتخذ أشكالا عديدة، كما برز بقوة من خلال التفاوض حول القرارات المركزية كقانون النقابات والإضراب ومدونة الشغل.[2]

---

[1] أنظر: Annonyme:« le patronat saisi par la politique » la vie économique du 29-11-1996

[2] عبد الحق ديلالي:« الاتحاد العام للمقاولات المغربية من النقابة إلى السياسة نقابة الباطرونا: أي دور لأية مرحلة » بيان اليوم والصادرة بتاريخ 96/9/30، ص: 1.

إلا أن تدخل الباطرونا إذا كان مقبولا ومسموحا به في النقاش السياسي، فعليه أن يقف في مجال السياسة الاقتصادية والمقاولة، وعدم الانتقال إلى قضايا يمكنها أن تمس توازنات السلطة على وجه الخصوص.[1]

أما بالنسبة لتصورات الفيدرالية حول علاقتها بالسياسة، فيتم التأكيد ضمن وثيقتها التأسيسية على الابتعاد عن المناقشات أو اتخاذ مواقف سياسية أو دينية، وحرصها على هذا المنع أثناء انعقاد دوراتها واجتماعاتها.[2]

وينسجم هذا التوجه مع الإيديولوجية المفضلة لأرباب العمل منذ سنة 1965، والتي تشجعهم المؤسسة الملكية على تبنيها، وتتعلق بالحياد السياسي النسبي ودرجة كبيرة من البراغماتية.[3]

إلا أن واقع نشاط الفيدرالية،يعكس محدودية فكرة الفصل التام بين النشاط الاقتصادي والسياسي. فدفاع المنظمة عن مصالح أرباب العمل،وتقديمها لمطالب مختلفة يكسب نشاطها طابعا سياسيا. رغم أنه ليس ذا طبيعة حزبية.كما أن تفاوض الفيدرالية مثلا مع النقابات حول إصلاحات مدونة الشغل،أو انتقاد رئيس الفيدرالية لغموض بعض توجهات السلطة التنفيذية يعتبر ممارسة للسياسة لامحالة.[4]

أما بخصوص محدد الاستقلالية، فيكشف عن مدى تأثير بعض الفاعلين على أداء الفيدرالية وبلورة مواقفها، خصوصا أنها أصبحت تواجه تحديات حقيقية، تتطلب قدرا من الاستقلالية والقدرة على تمثيل الفاعلين الاقتصاديين الذين تتولى مهمة التفاوض باسمهم. وبالتالي فأداء الفيدرالية لأدوارها يرتبط بحجم استقلاليتها اتجاه الدولة والأحزاب السياسية.

---

[1] يتضح من خلال رد وزير الداخلية "السابق" مصطفى الساهل ، الرافض لتصريح رئيس الباطرونا "السابق" حسن الشامي، الذي تساءل في « la vérité » الأسبوعية المغربية الصادرة باللغة الفرنسية عن الضبابية في صناعة القرار السياسي في المغرب. إن الدولة تتردد في قبول رأي الباطرونا في السياسة، وأن تدخل الفاعل الاقتصادي في السياسة لا ينبغي أن يمس توازنات السلطة خاصة.

[2] يتضمن القانون الأساسي للفيدرالية ضمن الفصل الثالث تحديد أهداف المنظمة، مع استبعادها للنقاشات أو إتخاذ مواقف سياسية أو دينية: "أهداف المنظمة... وتمتنع الكنفدرالية عن أي مناقشة أو اتخاذ مواقف سياسية أو دينية. وتحرص على احترام هذا المنع داخل اجتماعاتها.

[3] أنظر: Perrin Simon:« les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique »,op.cit ,p:53.

[4] أنظر: Myriam Catusse : «La réforme économique est restée avant tout une affaire d'Etat» Le journal, juin 2006 ; *p : 23.*

فعلى مستوى استقلالية الفيدرالية اتجاه الدولة، تبرز تبعية مجموعة من كبار أرباب العمل التقليديين للدولة. فهم يحصلون على الحماية لتفادي الخضوع إلى المراقبة والعقوبات. وبالتالي يترسخ ولاء هذه الفئة من المقاولين للأشخاص والمجموعات التي يحتمل أن تتم الاستفادة من خدماتهم [1].

ويؤدي ارتباط المصالح الاقتصادية لكبار المقاولين المغاربة تقليديا بمصالح الدولة إلى كون الأصوات التي ترتفع أحيانا داخل الفيدرالية، والتي تميل إلى التعبير بحدة عن مصالح أرباب العمل، تظل مصالح مطابقة لمنطق السلطة المخزنية. فمثلا تصور بعض المجموعات داخل الفيدرالية لمضار ومنافع الانفتاح الاقتصادي ظل دائما تصورا مطابقا لنظرة الدولة.[2]

وفي هذا الإطار يرى أحد الباحثين، أن تاريخ بنيات التمثيل المؤسساتي لأرباب العمل، تميز بتقلبات في وظائفها ومكانتها داخل الحياة السياسية والاجتماعية المغربية الشيء الذي أضفى عليها صبغة التبعية للنظام الإداري.[3]

ومع ذلك بدأت "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية" تحاول خلال عقد التسعينات تعزيز موقعها كمجموعة مستقلة ومتميزة عن الدولة، من خلال سلسلة من الاتفاقات والمواثيق الوطنية التي جمعت بينها وبين مسؤولين حكوميين وفعاليات نقابية.

إلا أن خطوات المقاولين المغاربة في اتجاه ما يسمى "بالحداثة" واكتسابهم لمواقع قوة منذ أواخر عقد التسعينات لا يلغي علاقة التبعية للدولة. هذه الأخيرة التي تعمل على تحصين الحقل السياسي، من خلال التحكم في إعادة توزيعها للموارد الاقتصادية على النخب السياسة الاقتصادية.[4]

أما على مستوى استقلالية الفيدرالية اتجاه الأحزاب السياسية. فإنها لا تنفك عن التصريح بابتعادها عن السياسية. ويعكس هذا التوجه حذر رجال الأعمال ورجال

---

[1] أنظر : Said Tangeoui « les entrepreneurs marocains …»op.cit. ***p : 35***.

[2] أنظر : Perrin Simon:«les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique »,op.cit..,p 88

[3] أنظر : Myriam Catusse:« l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc:libéralisation économique et réforme de l'ordre politique », **thèse pour l'obtention du doctorat de sciences politiques**, institut d'études politiques,Aix-en-Provence,1999, ,op.cit.p:296.

[4] أنظر : Perrin Simon:«les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique » op.cit..,**p:87-88.**

الصناعة لأن التزامهم السياسي، خصوصا داخل الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية (حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي)، قد يؤدي إلى نتائج مضرة أثناء مراحل التوتر، فضلا عن كون المواجهات والصراعات الإيديولوجية لا تكسبهم شيئا، و بالتالي فإن البعد الحزبي والمواجهات الحزبية لا تشكل الاهتمام المركزي لأرباب العمل، سواء كانوا أعضاء داخل حزب سياسي أم لا.

ورغم هاجس الأحزاب السياسية لجلب أكبر عدد من المقاولين، لما يحقق ذلك من موارد جديدة لتمويل نشاطاتها وحملاتها الانتخابية. فان موقف الفيدرالية من انخراط بعض رجال الأعمال والصناعة داخل أحزاب سياسية، يميل إلى التأكيد على الطابع الفردي لهذا الانخراط.

فالفيدرالية تعتبر أن المقاولين الأعضاء داخلها يبقى لهم حق الاحتفاظ بإمكانية التعبير بشكل فردي عن آرائهم السياسية. و رغم أن هذا التعبير لا يلزم الفيدرالية فينبغي عدم خروجه عن الإطار العام لتوجهاتها.

وبصفة عامة رغم ميل توجه الفيدرالية إلى تفادي تكوين علاقات عضوية مع الأحزاب الحكومية والحفاظ على علاقات وطيدة مع الدوائر العليا للسلطة. فإنه في إطار استحضار نهج التوجه الليبرالي. وضرورة توسيع هامش استقلالية الفيدرالية للاضطلاع بمهام تمثيل أرباب العمل المغاربةفي جو من السلم الإجتماعي. ينبغي التساؤل حول مدى اهتمام مواقف الفيدرالية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية عامة،وقضايا الشغيلة بصفة خاصة.

الفرع الثاني : الاتحاد العام لمقاولات المغرب : المواقف الاجتماعية والاقتصادية

ساهمت "الفيدرالية العامة للمقاولات بالمغرب" في بلورة مواقف ثابتة ظلت تميز أرباب العمل المغاربة، وتتمثل في السعي إلى الليبرالية في أمور تتعلق بالقضايا الاجتماعية أما في بعض المسائل الاقتصادية، فيتم طلب حماية ودعم الدولة.

فعلى مستوى القضايا الاجتماعية، يثير مشكل الأجور والتشغيل إحدى القضايا الأساسية والتي شكلت محورا رئيسيا للمطالب العمالية خلال مختلف المراحل. فبالنسبة للأجور التي تعتبر اللبنة الأساسية في علاقة الأجير برب العمل، يركز موقف الفيدرالية على نهج الليبرالية وتقديم تبريرات قصد الاحتفاظ بالأرباح.

ويتأكد هذا التوجه الليبرالي في مواقف الفيدرالية كلما نهجت الدولة سياسة مراقبة وتحديد الأسعار مثلا، فتلجأ الفيدرالية إلى تقديم تبريرات لرفضها هذه السياسة، بحجة عدم ملاءمة الزيادة في الأجور دون الاستفادة من تحرير الأسعار.

وجاء على لسان رئيس الفيدرالية "محمد عمور" ضمن تقريره السنوي أثناء الجمع العام المنعقد بتاريخ 29 يونيو 1976،أنه " ...**كيف يمكن لبعض المقاولات ضمان توسعها أو مجرد بقائها، إذا كان كل ارتفاع في هامش الأجور، يترتب عنه تدهور وضعيتها المالية نظرا لتحديد الأسعار مسبقا**".[1]

وتركز الفيدرالية في مجمل تبريراتها للتوجه الليبرالي في الأجور، على الإكراهات التنافسية للمقاولات، واعتبار ممارسات الفيدرالية في هذا المجال جد ايجابية، بدليل أن الأجور التي تدفعها المقاولات التابعة لها، تتجاوز الارتفاع المسجل في مستوى المعيشة.

وفي هذا الإطار يؤكد رئيس الفيدرالية "محمد عمور" في حوار أجراه مع الصحافة عقب اجتماعه مع الحكومة إثر اندلاع موجة من الإضرابات سنة 1979، أن المشاكل الاجتماعية ناتجة عن المشاكل الاقتصادية، وأن قضية الأجور هي عنصر من الوضع

---

[1] أنظر : (C.E.D.I.E.S) informations N° 1033 du 7 Août 1976.

*مع الإشارة أن ترجمة النص هي شخصية.

الاقتصادي العام،وبالتالي فعملية الزيادة في الأجور تتطلب رفع الإنتاجية وتجنب الزيادة في الضرائب وتجنب أسلوب الاحتكار، ثم التوقف عن الإضرابات.[1]

أما بالنسبة للتشغيل فتعتمد الفيدرالية نفس التوجه الليبرالي تحت ذريعة المرونة قصد تفعيل التشغيل، و تركز دائما مواقفهاعلى أن حل المشاكل الاجتماعية يمر عبر حل المشاكل التي تعرفها المقاولات. ويستفاد من هذا التوجه حرص أرباب العمل المغاربة على الاهتمام بالجانب الاقتصادي ونهج سياسة الدفاع عن مصالحهم، مع استعمال أحيانا نبرة تهديدية للمكتسبات الاجتماعية التي حققتها القوى العاملة.

وفي هذا السياق يشير التقرير الأخلاقي للفيدرالية أثناء انعقاد الجمع العام بتاريخ 30 ماي 1979 أنه "**...يبدو جليا أن المشاكل الاجتماعية ترتبط مع المشاكل التي نعيشها أثناء ممارسة أنشطتنا وستبقى لنا قناعة أن حل المشاكل الأولى يمر بالضرورة عبر حل المشاكل الثانية. فمادامت المقاولات تعرف صعوبات، فكل مبادرة لصالح العمال لتحسين مستوى معيشتهم، سيؤدي إلى مشاكل إضافية، قد تطرح إعادة النظر في المكتسبات الاجتماعية التي تم تحقيقها**".[2]

وبخصوص المواقف الاقتصادية للفيدرالية، يبرز مشكل الضرائب والحماية الجمركية كقضايا ذات طبيعة اقتصادية محضة. وتعكس التوجه المناقض لتوجهات أرباب العمل في القضايا الاجتماعية المتعلقة بالأجور والتشغيل. فبدل المطالبة بالنهج الليبرالي يتم التركيز على مساندة الدولة وحمايتها، وتدعيم المكتسبات والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة.

وجاء ضمن تقرير الفيدرالية أثناء جلسة عمل تم عقدها مع وزير التجارة والصناعة سنة 1979 أنه "**.... كذلك الشأن للضغط المتزايد للضرائب على المقاولات المنتجة، والذي يدفع إلى تخفيض ملموس لهامش التمويل الذاتي، في الوقت الذي توالى تزايد الرسوم المفروضة على الاستيراد. الشيء الذي يؤدي إلى تفاقم ثمن الكلفة وتخفيض القدرة التنافسية للعديد من صادراتنا وبالتالي إذا كانت الدولة تحتاج إلى المزيد من الموارد، فيلزم البحث عنها عن طريق تنمية الإنتاج "وليس بواسطة الضغط**

---

[1] أنظر: (C.E.D.I.E.S) informations N° 1175 du 28/4/79.

[2] أنظر: (C.E.D.I.E.S) informations N° 1190 du 25/08/79) .

* مع الإشارة أن الترجمة شخصية

الضريبي" وإخضاع العديد من القطاعات للضرائب بالتساوي والمحاربة الفعالة للتهريب".[1]

يتضح دائما ضمن تبريرات الفيدرالية، تأكيدها على رفض تحمل أعباء ضريبية أوالزيادة في الأجور أو أي تكاليف تثقل ماليتها، خصوصا أنها تلجأ إلى تقديم إحصائيات ومعطيات تحاول من خلالها تحميل المسؤولية لجهات أخرى.والمطالبة بأداء القطاعات الإقتصادية غير المنظمة للضرائب .

---

[1] أنظر (C.E.D.I.E.S) informations N° 1191 du 08/09/79

* مع الإشارة أن الترجمة شخصية

الفصل الثالث : الدولة وعلاقات الشغل: من موقع التدخل كمشغل إلى التنظيم والضبط .

لن يكتمل التحليل دون التطرق إلى الدولة كطرف ثالث رئيسي في علاقة الشغل عامة وفي النزاعات العمالية بصفة خاصة. فالدولة تقوم في مجال الشغل بأداء وظيفة مزدوجة أولا كمتدخل لضبط علاقات الشغل. فتدخلها في عالم الشغل من أجل التأثير في قضايا الشغيلة يتم عبر طرق وأساليب متعددة، ترتبط أساسا بوضع معايير وضوابط قانونية للفاعلين داخل الحقل النقابي. وثانيا كفاعل يساهم في تشغيل اليد العاملة، وبالتالي يعمل على تكريس ممارسات وبلورة مواقف رسمية اتجاه العمل النقابي.

وبالرجوع إلى موقع المؤسسة الملكية داخل الدستور المغربي، فان الفصل التاسع عشر يمنحها سموا على باقي المؤسسات الدستورية. فالملك كفاعل مركزي داخل النظام السياسي المغربي، يضع حدود و قواعد تدخل الفاعلين. وبالتالي فإن إنتاج مجموعة من المحددات القانونية لضبط تدخل الفاعلين في الحقل النقابي، يتم تكييفه تبعا للتصور الملكي للمسألة النقابية.[1]

أما بخصوص المواقف الرسمية اتجاه العمل النقابي فتشمل جملة من المواقف الثابتة. ويمكن التمييز عامة بين مواقف يطبعها المواجهة والصراع المباشر مع النقابات وامتدت أساسا منذ فجر الاستقلال إلى أواخر الثمانينات، وبين مواقف تميل إلى التكييف ومأسسة الحوار الاجتماعي انطلاقا من عقد التسعينات.

واستنادا إلى ما سبق، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول : هيكلة المجال النقابي.
- المبحث الثاني : المواقف الرسمية اتجاه الحركة النقابية.

---

[1] يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل حول الفصل 19 من الدستور إلى المؤلفات التالية:

محمد معتصم: " النظام السياسي والدستوري في المغرب" مؤسسة ايزيس للنشر . الدار البيضاء،1992، ص : 74- 75

Abdeltif Menouni: «le recours à l'article 19- une nouvelle lecture de la constitution » .revue juridique,politique et économique au Maroc,N° 15 ,1984.

المبحث الأول: هيكلة المجال النقابي

تسعى الدولة إلى هيكلة المجال النقابي ورسم حدود تدخل الفاعلين، انطلاقا من وضع محددات قانونية تستلهم روحها من المعايير والتصورات العليا التي ينتجها الملك بصفته الفاعل المركزي، الذي يؤطر ويضع قواعد وأساليب تدخل باقي الفاعلين.

فبالنسبة للمحددات القانونية تتضمن أساسا المقتضيات الدستورية والتشريعات العادية، إضافة إلى المعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.[1] ويحتل الدستور أعلى مرتبة ضمن الترسانة القانونية، وبالتالي فإن مضمون الفصل الثالث من دستور 1996، ينص على مساهمة المنظمات النقابية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، إلا أن هذا الفصل يعكس ضعف الوضعية القانونية للنقابات، الشيء الذي لا يساعدها على بلورة تصورات تمكنها من التأثير بعمق في صيرورة السياسة الاجتماعية.[2]

أما بالنسبة للإنتاج القانوني عامة، فيستلهم جوهر وروح مقتضياته من التصورات الملكية المتضمنة في الخطب والاستجوابات الصحفية، و في هذا الاطار تتجسد التوجهات الملكية في مشاريع القوانين و المراسيم، التي تتولى المؤسسات المعنية إنتاجها و السهر على تنفيذها.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى محورين أساسين:

- الإطار القانوني لتدخل الفاعلين (الفرع I)
- المسألة النقابية في الخطاب الملكي. (الفرع II)

---

[1] يمكن الرجوع إلى لائحة المعاهدات المصادق عليها من طرف المغرب ضمن الملاحق.

[2] يمكن الاضطلاع على ما ورد من تفاصيل حول مضمون الفصل الثالث من دستور1996، ضمن المطلب الأول من هذا المبحث.

الفرع الأول: الإطار القانوني لتدخل الفاعلين

من المعروف أن منع العمال المغاربة من الانخراط في العمل النقابي، ظل قانونيا ساري المفعول طوال مرحلة الحماية، إلى غاية صدور ظهير 12 شتنبر 1955، الذي ينص ضمن فصله الأول على أن التمتع بالحق النقابي يمتد ليشمل اليد العاملة المغربية. وبالفعل كان منتظرا بعد الاستقلال، أن يتجه المشرع المغربي كما هو الشأن بالنسبة إلى الاتجاه الدولي السائد أنذاك إلى الاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي، فصادق على الاتفاقية رقم 98 المتعلقة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية. وصدر ظهير 16 يوليوز 1957 بشأن تأسيس النقابات المهنية.

وتضمن هذا الظهير في فصله الخامس والعشرين إشارة إلى كيفية تطبيقه وبالفعل صدر مرسوم 17 يوليوز 1957 في شأن النقابات المهنية. و منح هذا الأخير للكاتب العام للحكومة إمكانية رفض تأسيس إحدى النقابات داخل أجل 3 أشهر. لكن بعد انشقاق حزب الاستقلال، بدأ يطالب بإقرار الحرية النقابية. فصدر مرسوم 8 أكتوبر 1960 الذي أشار في فصله الفريد إلى إلغاء مرسوم 17 يوليوز 1957، الشيء الذي سمح بإقرار التعددية النقابية.[1]

إلا أن بعض المناضلين النقابيين يعتبر أن ما حققه العمال من مكاسب تتعلق بقوانين الشغل في بداية الاستقلال ، مثل قانون السلم المتحرك للأجور والأسعار،والضمان الاجتماعي،كانت نتيجة لتضامن الطبقات الشعبية وبفضل الصراع على مستوى المجلس الوزاري،وليس نتيجة نضالات عمالية.[2]

ونظرا لقدم وتشتت القوانين المنظمة لميدان الشغل والموروثة منذ فترة الحماية،فإن فكرة جمع النصوص الشغلية في مدونة واحدة تتضمن كل الظهائر والمراسيم ،ظلت تراود كل المتتبعين لهذا الميدان.[3]

وفي هذا السياق تطلبت عملية الاطلاع على قواعد المادة الإجتماعية قبل صدور مدونة الشغل الجديدة في شتنبر 2003،الرجوع إلى مجموعة من القوانين الصادرة

---

[1] أنظر: محمد الشرقاني: "مدى مشروعية الإضراب العمالي بالمغرب" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط ،1990 - 1991 ، ص: 84.

[2] أنظر: عمر بن جلون : « الطبقة العاملة المغربية » مجلة جسور ،عدد4 ،1982،ص:14.

[3] أنظر: محمد سعيد بناني:«قانون الشغل بالمغرب»,دار النشر المغربية،الدار البيضاء،1985،ص: 27 .

منذ 1912، والتي تعمل على تنظيم وضبط العلاقات بين الأجراء والمؤاجرين وتحدد حقوق والتزامات الطرفين معا.[1]

وترتب عن هذه الوضعية مبادرة الحكومة لصياغة مشروع مدونة الشغل منذ سنة 1979 وتم الإنتظار حتى سنة 1986 لتعرضه على البرلمان من أجل المصادقة.[2]

وبالتالي أدى عدم انسجام وغياب الفعالية والتهميش الذي يلحق النظام القانوني المغربي، بما فيه قانون الشغل إلى أن يصبح القانون منذ سنوات الثمانينات رهانا حقيقيا للتغيير في نظر الدولة والمجتمع.[3]

إلا أن مشروع مدونة الشغل كان مجرد تدوين لما صدر من مراسيم وقرارات وظهائر تهم التشريع الاجتماعي. فظلت المركزيات النقابية تطالب بحق ممثلي العمال في المشاركة الحقيقية، لوضع القوانين التي تهم ميدان الشغل. وتطلب الأمر مرور عدة عقود لخروج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق ابتداء من 8 يونيو 2004.[4]

إن أهم ما يميز وضعية الفاعلين المتدخلين في الحقل النقابي المغربي، أنها تبدو ثانوية أمام موقع الفاعل المركزي / الملك، الذي يضع حدود وقواعد التدخل ، ويظهر ذلك من خلال الوثيقة الدستورية أو من خلال درجة الالتزام بمعايير الشغل الدولية.

فبالنسبة للوثيقة الدستورية تؤكد الديباجة منذ أول دستور لسنة 1962، أن عضوية المغرب داخل المنظمات الدولية، يترتب عنها التعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيق هذه المنظمات من مبادئ وحقوق وواجبات.

---

[1] أنظر: امحمد الأمراني زنطار:« التشريع الإجتماعي بالمغرب وفق آخر التعديلات (1913-1997)»،دار النشر الأحمدية،الدار البيضاء،1998، ص: 5.

عبد الحميد أمين: «حقوق الإنسان الاقتصادية والإجتماعية بالمغرب» في حقوق الإنسان: المعايير وآليات الحماية،منشورات التضامن،الرباط،1997 ص:131-145

[2] أنظر: مجهول "المغيب المسكوت عنه »جريدة الاتحاد الاشتراكي(1987/5/18) ص:3.

[3] أنظر : Jean Claud,Santucci :« Etat de droit et changement socio-politique:Queleques réflexions à propos de l'expérience marocaine»In: القانون والممارسة بالمغرب
Faculté des sciences juridiques,économiques et sociales,Fès 1994,p 94.

[4] اقترحت ك.د.ش. في مذكرتها المطلبية الموجهة إلى الحكومة المغربية في 25 نونبر 1985 تشكيل لجنة ثلاثية التمثيل (الحكومة،العمال،أرباب العمل) لمناقشة مشروع جديد لمدونة الشغل.

وأضيفت ضمن دستوري 1992 و 1996 صيغة جديدة، للتأكيد على التشبت بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا. ويؤدي ذلك إلى إقرار إلزامية صيانة الحريات العامة، بما فيها الحرية النقابية في التشريع والممارسة.

وبخصوص مساهمة المنظمات النقابية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، نص دستور 1996 على أن "**الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين و تمثيلهم ونظام الحزب الوحيد غير مشروع**".[1]

إن إسناد وظيفة تنظيم المواطنين وتمثيلهم إلى المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية لأول مرة في دستور 1970 والدساتير اللاحقة، أدى إلى مشاركة هذه التنظيمات للأحزاب السياسية في أداء هذه الوظيفة، بعد أن كانت تنفرد بها ضمن دستور 1962.[2]

إلا أنه باستحضار سمو المؤسسة الملكية طبقا لمقتضيات الفصل التاسع عشر من الدستور، يتضح أن الملك هو "الممثل الأسمى للأمة" الشيء الذي يجعل مقتضيات الفصل الثالث، المتعلقة بتنظيم المواطنين وتمثيلهم، تتضمن تحجيما لدور المنظمات القائمة على ذلك، وبالتالي يطرح التساؤل حول الحدود الممكنة لأداء دور التنظيم والتمثيل.

لذا فطبيعة التوازنات التي يعرفها النظام السياسي المغربي، تساهم في تقليص تجدر الهيآت النقابية داخل النسيج السوسيو-ثقافي، وضعف قدرتها على صياغة وهيكلة مطالب القوى العمالية.

وفي سياق إقرار مختلف الدساتير المغربية للحرية النقابية يشير الفصل التاسع إلى حرية تأسيس الجمعيات وحرية انخراط المواطنين في أية منظمة نقابية أو سياسية حسب اختيارهم، و ينص الفصل التاسع من الدساتير المغربية على أنه "**يضمن الدستور لجميع المواطنين حرية تأسيسي الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون**".

---

[1] تشير كافة الدساتير المغربية لسنة(1970-1972-1992-1996) إلى مشاركة المنظمات النقابية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم باستثناء دستور 1962.

[2] أنظر: رقية المصدق" القانون الدستوري والمؤسسات السياسية " جII دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء، 1987،ص 62.

إلا أنه رغم إقرار الحرية النقابية، لا يفهم تناقض سلوك السلطات العمومية من خلال رفضها التوقيع على الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي.[1]

ويعتبر الدستور المصدر القانوني الوحيد لمشروعية مبدأ حق الإضراب، إلا أن توضيح شروط ممارسته تعلق على صدور قانون تنظيمي، وفي هذا الإطار ينص الفصل 14 من الدستور المغربي على أن" **حق الإضراب مضمون، وسيبين قانون تنظيمي الشروط والإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق.**"

وتشير كافة الدساتير المغربية بخصوص تكوين البرلمان، سواء في ظل نظام الغرفة الواحدة أو نظام الغرفتين، إلى تخصيص نسبة معينة لممثلي المأجورين. و يمنح هذا الحضور للمركزيات النقابية داخل البرلمان إمكانية توجيه السياسة الاقتصادية وإبداء مواقف اتجاهها، فضلا عن الاستجابة لرغبة النقابات في المشاركة.[2]

أما بالنسبة لدرجة الالتزام بمعايير الشغل الدولية، وملائمة التشريعات المحلية لها. فيرتبط بمصادقة السلطات العمومية على بعض الاتفاقيات والمواثيق الدولية وبلورة آليات السهر على الالتزام بتطبيقها.

فمنظمة العمل الدولية أقرت منذ يوليوز 1948 مبدأ الحرية النقابية وضمان الحق النقابي، من خلال الاتفاقية رقم 87 و89. إضافة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، إذ تنص المادة الثانية للاتفاقية رقم 87 على أنه " **للعمال و أصحاب الأعمال بدون أي تمييز الحق في تكوين المنظمات التي يختارونها أو الانضمام إليها دون حاجة إلى إذن مسبق و دون الخضوع إلا لقواعد هذه المنظمات فحسب**".

كما تنص المادة الأولى من الاتفاقية رقم 89 على أنه "**يجب أن توفر للعمال وسائل الحماية الكافية ضد أعمال التمييز التي يقصد بها الحد من حريتهم النقابية...**"

---

[1] ظلت المركزيات النقابية تطالب بمصادقة الحكومة على الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية، بحيث تؤدي عدم الاستجابة لهذا المطلب إلى استبعاد المعايير الأساسية في مجال الحرية النقابية .

[2] أنظر: النسب المخصصة للمركزيات النقابية ضمن تكوين البرلمان المغربي

أنظر: الفصل 45 من دستور 1962

الفصل 43 من دستور 1992

الفصل 38 من دستور 1996

ونظرا للاهتمام الدولي بحق الإضراب، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 دجنبر 1966 اتفاقية دولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي نصت صراحة على ضمان حق الإضراب. كما أقرت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية الحق النقابي وتعترف بمشروعية حق الإضراب، إلا أنها ظلت تتميز بالعمومية في صياغة مقتضياتها، ولجوء العديد من الدول إلى رفض المصادقة عليها.[1]

وفي نفس السياق أقر المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الأربعين في يونيو 1957 الاتفاقية رقم 105، المتعلقة بالقضاء على أعمال السخرة كإجراء يكون غالبا مضادا للإضراب. فمنعت هذه الاتفاقية كل شكل من أشكال السخرة على الدول الأعضاء إذا كان يهدف معاقبة المشاركين في إضرابات مشروعة.

إن المغرب اكتسب العضوية داخل "منظمة الشغل الدولية" منذ سنة 1956، وأصدر جملة من النصوص القانونية في وقت مبكر من عهد الاستقلال،رغم أنه كان يتوفر على تشريع حديث نسبيا منذ عهد الحماية،يسهر على تطبيقه في القطاع العصري جهاز من مفتشي الشغل[2]. و يندرج ذلك في إطار رغبة المشرع المغربي في إرساء بعض عناصر التحديث القانوني، وتكييفها مع البناء السياسي المغربي المعتمد على المرجعية التقليدانية إلا أنه ينضاف إلى هيمنة التقليد افتقاد هذه النصوص لمعايير الشغل الدولية الكفيلة بتقوية الممارسة النقابية، ويذكر في هذا الشأن على الخصوص:

- ظهير النقابات المهنية الصادر في 16 يوليوز1957
- ظهير 15 نونبر 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات.

وتجدر الإشارة أن الدول الأعضاء في "منظمة الشغل الدولية" يقع عليها تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوقيع عليها، و في هذا السياق يمكن فهم مطالبة بعض المركزيات

---

[1] أنظر: محمد الشرقاني: « مدى مشروعية الإضراب العمالي بالمغرب » رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، 1990-1991.ص:5.

[2] أنظر :
André,Adam: «Chronique sociale et culturelle » (Algerie,Maroc) A.A.N,Tome I,1962, Edition du C.N.R.S,Paris,p;570.

النقابية لعدة سنوات بتوقيع السلطات العمومية على اتفاقيات من شأنها تدعيم العمل النقابي وتقويته، كالاتفاقية رقم:87 المتعلقة بالحريات النقابية.[1]

وتعكس هذه الاتفاقية تصور منظمة الشغل الدولية للحركة النقابية من خلال استحضار بعض المواد المتضمنة للمعايير الأساسية في مجال الحرية النقابية، خاصة ما ورد ضمن المادة الثانية التي تنص على أن "**العمال وأرباب العمل،دون أدنى تمييز لهم الحق دون ترخيص مسبق لتكوين منظمات حسب اختيارهم...**"

كما تنص المادة الثالثة أن "**السلطات العمومية يلزمها الامتناع عن أي تدخل من شأنه الحد من هذا الحق أو عرقلة ممارسته...**". و تؤكد المادة الرابعة على أن " **منظمات العمال وأرباب العمل، لا يخضعون للحل أو التوقيف عن طريق إجراءات إدارية...**" وتشير المادة الثامنة على أنه "**لا يمكن للتشريع الوطني المس بالضمانات التي تمنحها هذه الاتفاقية**".[2]

وفي هذا الإطار عمدت السلطات العمومية إلى تجنب التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات المتضمنة لمعايير أساسية في مجال الحرية النقابية. بل حتى القوانين المعمول بها يظل تطبيقها رهينا بدرجة الإرادة لدى أرباب العمل والسلطات العمومية لإيجاد الوسائل والإمكانيات الكفيلة بالسهر على احترامها.[3]

وبالرجوع إلى سمو المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات الدستورية، و استنادا إلى المشروعية التقليدية، والتي تجعل الملك بصفته أمير المؤمنين في قمة البناء التراتبي للسلطة، ومصدرا لكافة السلط. وبالتالي فإن المعايير التي يصدرها تلزم باقي الفاعلين وتقلص من هامش حركتهم ومناوراتهم.وحسب بعض الباحثين فإن مكانة المؤسسة الملكية تتميز بهيمنتها بالنسبة للمؤسسات السياسية والدستورية، وتتجلى هذه الهيمنة من خلال

---

[1] أنظر: LAMBERT Bovy : « la nature du mouvement Syndical ouest-africain d'expression française »Académie royale des sciences d'outre-Mer. Classe des sciences morales et politique- N.S.XXXV-2 bruxcelles ; 1967, p : 13.

[2] ورد ذكر هذه المواد ضمن مؤلف LAMBERT Bovy

أنظر: LAMBERT Bovy « la nature du mouvement Syndical ouest-africain d'expression française » op.cit p : 85

* للإشارة فالترجمة شخصية

[3] يمكن الرجوع إلى لائحة للاتفاقيات التي صادق عليها المغرب منذ اكتسابه العضوية داخل منظمة العمل الدولية ضمن الملاحق.

الموقع المتميز لهذه المؤسسة داخل الدستور وعبر الخطاب السياسي وارتباط خطابها الإديولوجي بالدين الإسلامي.[1]

كما يفسر أحد الباحثين هيمنة المؤسسة الملكية بسببين رئيسين: السبب الأول تقليدي يرتبط بالوظيفة العريقة للملكية بالمغرب ومميزاتها الخاصة. والسبب الثاني يتعلق بتداخل سلطة الدولة مع المؤسسة الملكية[2].

وفي هذا السياق فإن الاتفاقيات المصادق عليها من قبل المغرب،والمقتضيات الدستورية والتشريعات العادية تستلهم روحها من المعايير التي يضعها الملك بصفته الفاعل المركزي الذي يحدد قواعد تدخل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين داخل الحقل النقابي وأساليب اشتغالهم. ومن تم ينبغي رصد المسألة النقابية ضمن الخطب والتصريحات الملكية.

وبصفة عامة فإن النشاط القانوني يبدو وثيق الإرتباط بالوضع السياسي،بحيث تعمل الدولة على توظيف نظامها القانوني، لمنع أي انفلات إجتماعي أو سياسي يؤدي إلى إعادة النظر في الأسس الإيديولوجية لسلطة الدولة، والأهداف التي ترمي القوانين المطبقة إلى تحقيقها.وفي هذا الإطار فإن القانون المغربي سواء في المجال الدستوري أو الجنائي أو قانون الشغل يخضع للمنطق السياسي للدولة.[3]

---

[1] أنظر: عبد اللطيف أكنوش: « السلطة والمؤسسات السياسية في المغرب،الأمس واليوم» مطبعة بروفانس،الدار البيضاء،1988، ص : 170-174

[2] أنظر: Torrelli Maurice: « le pouvoir royal dans la constitution »
In " trente années de vie constitutionnelle au Maroc " Ouvrage collectif dirigé par :
Driss bassri , Michel rousset et george Vedel , Ed. LGDJ ,Paris, p: 134.

[3] أنظر: Jean Claud,Santucci :« Etat de droit et changement socio-politique:Queleques réflexions à propos de l'expérience marocaine»In: القانون والممارسة بالمغرب
Faculté des sciences juridiques,économiques et sociales,Fès 1994,p:94.

الفرع الثاني: المسألة النقابية في الخطاب الملكي.

يبرز التصور الملكي لكيفية مشاركة التنظيمات النقابية، وللمعايير المؤطرة لنشاط الحركة النقابية من خلال الدساتير المغربية، إضافة إلى الخطب الملكية والاستجوابات الصحفية.

فبخصوص كيفية مشاركة التنظيمات النقابية، فهي تختلف تبعا للمكانة التي حظيت بها في ظل الدساتير المغربية. فمنذ وقت مبكر من مرحلة الاستقلال حرص الملك الراحل محمد Vعلى إعطاء الحركة النقابية ممثلة في "الاتحاد المغربي للشغل"، مكانة موازية لحزب الاستقلال داخل المجلس الوطني الاستشاري[1].

وفي ظل دستور 1962 والدساتير اللاحقة، منحت للمركزيات النقابية إمكانية للمشاركة في البرلمان، سواء في حالة تشكله من غرفتين في إطار دستور 1962 ودستور 1996، أو في حالة تشكله من غرفة واحدة ضمن باقي الدساتير المغربية.

وصرح الملك الراحل الحسن II عقب الاستفتاء الدستوري حول دستور 1962 في تعليق له خلال ندوة صحفية بتاريخ 12 دجنبر 1962، أنه " **تطلب تمثيل المواطنين إقامة مجلس النواب. إلا أن التجربة تؤكد أن المجالس المنتخبة بالاقتراع العام لا تحتك دائما بالمشاكل الميدانية. وأحيانا يناقشون ما هو سياسي والمسائل السياسية بدلا من مناقشة الأمور التي تمثل في القرن العشرين الديمقراطية الحقيقية، والتي تمارس يوميا وتتصدى للصعوبات اليومية. ولهذا أردت إضافة غرفة ثانية... والتي ستكون محركا**

---

[1] تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري بمقتضى ظهير غشت 1956، واتخذ كوسيلة لتلافي غياب مؤسسات تمثيلية منبثقة عن الانتخابات المباشرة. و كان المجلس يعين من طرف الملك، وله دور استشاري ويتم توزيع التمثيلية داخل هذا المجلس بين قوى سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية كالآتي:

- الهيآت السياسية = 22 معقد
- الاتحاد المغربي للشغل = 10 مقاعد
- الجمعيات الفلاحية = 18 مقعد
- الجمعيات التجارية الصناعية والحرفية = 9 مقاعد
- ممثلي المهن الحرة، الشبيبة والتنظيمات الثقافية = 12 مقعد
- القوى الدينية = 5 مقاعد

إلا أنه توقف العمل بهذا المجلس الوطني الاستشاري سنة 1959

أنظر:- دوجلاس أي أشفورد : " التطورات السياسية في المملكة المغربية" م.س.، ص: 448.

- رقية المصدق:" القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة " الجزءII، دار توبقال، ص (32-34).

لأن هؤلاء الذين سيمثلون مرتين سواء من طرف الغرف الفلاحية ...أو من طرف المنظمات النقابية أو من طرف الجماعات المحلية و الجهوية، هؤلاء يعرفون يوميا معنى الديمقراطية".

ورغم تأكيد التصريح الملكي على أهمية تمثيل المنظمات النقابية داخل الغرفة الثانية للبرلمان في ظل دستور 1962، فان نسبة تمثيل المنظمات النقابية عرفت تراجعا مقارنة مع النسبة التي كانت تخصص للنقابات داخل هيئة المجلس الوطني الاستشاري.

أما بالنسبة للتصور الملكي للمعايير المؤطرة للحركة النقابية، فيبرز من خلال مجموعة من الخطب والتصريحات الملكية. وفي هذا الإطار حرص الملك الراحل محمد V على التأكيد على وحدة الحركة النقابية قي مناسبات متعددة.

فخلال صيف 1956، إثر محاولة "جوريو" تأسيس مركزية منافسة "الاتحاد الحر للعمال المغاربة، " تدخل الملك لانقاذ "الاتحاد المغربي للشغل" وأعلنت الكتابة الخاصة للملك بــ"**أن جلالته لا يوافق على الاختلاف بين العمال وهو يشجعهم على التعبير عن مطالبهم وآرائهم في جانب "الاتحاد المغربي للشغل" الذي أظهر كفاءته لتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها".**

وإضافة إلى تشجيع الملك محمدV للوحدة النقابية ومنح وظيفة استشارية للتنظيمات النقابية والمهنية داخل المجلس الوطني الاستشاري. تشير بعض التصريحات الملكية إلى ضرورة الالتزام ببعض المعايير والضوابط أثناء ممارسة التنظيمات النقابية والمهنية لنشاطها.

وفي هذا الإطارصرح الملك الراحل محمدV خلال صيف 1958، إثر افتتاح الاتحاد المغربي للفلاحين، في كلمة قال فيها "**إن النقابات والتنظيمات المهنية تمثل بين الناس دون ريب بعض الجماعات التي تختلف من حيث نشاطها الاجتماعي والاقتصادي على الرغم من أنها تبقى متحدة على أساس الأصول المقدسة للوطنية. فعليهم ألايجعلوا**

من البلاد حلبة لتصارع الطبقات والنظريات الفكرية، بل حقلا للمنافسة من أجل عظمة الأمة".[1]

يتضح من خلال هذا التصريح الملكي، التأكيد على العمق التقليدي كأحد الثوابت الراسخة في النظام السياسي المغربي. و يبرز ذلك من خلال استخدام تعبير "الأصول المقدسة للوطنية" وبالتالي ضرورة تقيد النقابات والتنظيمات المهنية بالقيم والضوابط التاريخية التقليدية.

ورغم التراجع عن مبدأ تشجيع الوحدة النقابية، منذ مطلع الستينات مع تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. فان الملك الراحل الحسن الثاني، أكد مبدأ مشروعية الإضراب سواء في القطاع العام والخاص، ويدل على هذا الموقف ما جاء في خطاب 9 يوليوز 1981 عقب أحداث الدار البيضاء.

فبعد التذكير ضمن الخطاب الملكي بمضمون الفصل14 من الدستور الضامن لحق الإضراب، أضاف أن"**.... حق الإضراب أنا شخصيا لا أجادل فيه....**" واقترح الملك الراحل الحسنII ضمن خطاب ملكي بتاريخ 7 فبراير 1985 بمراكش أمام رجال التعليم بعض أشكال الإضراب "كالاحتجاج بالشارة".[2]

وفي سياق التأكيد على ضرورة إقرار السلم الاجتماعي، تضمنت الخطب الملكية عبر محطات مختلفة توجيه الدعوة إلى إرساء بنيات للحوار الاجتماعي.[3] فضلا عن إحداث مجالس استشارية. هذه الأخيرة نهجها الملك الراحل محمد V في سنة 1957 و1958 مع تجربة إنشاء المجلس الوطني الاستشاري. كما استخدمها الملك الراحل الحسن II خلال إنشاء المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي.

---

[1] يمثل الاتحاد المغربي للفلاحين، أول اتحادات إقليمية للفلاحين في سهول الغرب والشاوية، افتتحه الملك الراحل محمد V رسميا ورحب بهذه الجماعة الجديدة وأوصى صغار الفلاحين بالانضمام إليها. و أكد لهم أنها ستكون وسيطا فيما بينهم وبين الحكومة.
أنظر: دوجلاس اي اشفورد: "التطورات السياسية بالمملكة المغربية" م.س. ص 496.

[2] أنظر: محمد الشرقاني:« مدى مشروعية الإضراب العمالي بالمغرب » م.س: ص 97.

[3] يمكن الرجوع إلى المبحث الثاني من هذا الفصل قصد الإطلاع على الخطب الملكية المتضمنة للدعوة إلى إقرار السلم الاجتماعي ومباشرة الحوار الاجتماعي مع الإشارة إلى كلمة ألقاها الملك الراحل الحسن II بمناسبة عيد الشباب سنة 1976،أكد فيها على ضرورة إقرار السلم الاجتماعي مع إعطائه لوعد بمراجعة الأجور خلال السنة الموالية.
أنظر: (C.E.D.I.E.S). Informations N° 1029 du 10 juillet 1976 .

وتخضع تجربة المجالس الاستشارية في المجال النقابي لاختيار أعضائها عن طريق التعيين، وتتميز باكتسابها لقيمة دعائية، كما تستغل لتخفيف الضغط داخل النخب المحرومة وتوجيه ردود فعلها.

وبالنظر إلى الوظائف التاريخية للمؤسسة الملكية بالمغرب، فهي تتولى مهمة التحكيم في النزاعات بين مختلف القوى والبنيات التمثيلية السياسية والاجتماعية.[1] وفي هذا الإطار ظلت الدولة المغربية تراقب مختلف مراحل وطرق إعادة توزيع الصلاحيات والاختصاصات لكل طرف في العلاقات المهنية. والتحكم في الحقل السياسي والتطور الاجتماعي.

إن أحد أهم التحديات المفروضة على الحركة النقابية بالمغرب، تتمثل في محاولة التوفيق بين مواجهة عوائق التطور ومواكبة العالم المعاصر، وبين هيمنة عقلية التقليد على طرق تفكير وأساليب العمل لدى الفاعلين.[2]

ويزيد من حدة إقامة توازن داخل هذه المعادلة الصعبة فسح المجال لتعددية نقابية تعبر عن التعدد والاختلاف، وتستغل أحيانا لتكريس انشقاقات في صفوف العمال وعرقلة التنسيق في مواقفهم. و سيكون من المفيد التعرف على أساليب و طرق تعاطي السلطة مع العمل النقابي و الحركة النقابية، بتتبع المواقف الرسمية وتسليط الضوء على بعض جوانب المواجهة والصراع وأحيانا التكيف والحوار.

---

[1] يمكن الرجوع إلى بعض الدراسات التي تؤكد ممارسة السلطان تاريخيا وظيفة التحكيم أثناء النزاعات الدائرة بين القبائل في المغرب.

أنظر: Germain Ayache: « La fonction d'arbitrage du makhzen » In bulletin économique et social du maroc »,casablanca,1978,p:5- 21.

[2] أنظر: Myriam Catusse : « de la lutte des classes au dialogue social …. »op.cit ;p : 19.

المبحث الثاني: المواقف الرسمية اتجاه الحركة النقابية

تعتبر مواقف الدولة اتجاه الحركة النقابية بعد مرحلة الاستقلال، نتاج تفاعل بين طبيعة سياسة الدولة وأولوياتها من جهة، وبين حجم الإكراهات الوطنية والدولية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار ساهمت التحولات السوسيو-اقتصادية التي عرفها المغرب منذ مطلع الثمانينات، في بروز أزمة مشروعية النظام السياسي. هذا الأخير تراجعت قدراته المادية والرمزية، وأصبح عاجزا عن الاستجابة لانتظارات المجتمع، وبدأت الدولة تتخلى عن تحمل أعباء قسط هام من التزاماتها الاجتماعية.

وفي سياق بحث الدولة منذ مطلع التسعينات عن صيغة جديدة للتوازنات الاجتماعية والسياسية القائمة، بدأت تتشكل ملامح التحول في مواقف السلطات العمومية اتجاه العمل النقابي، لتأخذ طابع التكيف والحوار بدل أسلوب الصراع والمواجهة الذي ظل يهيمن على سلوكها لمدة ثلاثة عقود.

ويبرز أسلوب الصراع والمواجهة في مواقف الدولة اتجاه العمل النقابي في المرحلة السابقة للتسعينات، بشكل متقطع عبر محطات متعددة و بأساليب تتراوح بين التهديد بالحرمان من بعض الامتيازات، وأحيانا أخرى بإتباع أساليب زجرية. إضافة للجوء إلى إصلاحات جزئية في محاولة لاحتواء مطالب الفئات العمالية.

أما فيما يخص ظهور أسلوب التكيف والحوار في المواقف الرسمية اتجاه العمل النقابي منذ مطلع التسعينات، فإنه أدى إلى قطيعة مع المواجهة المباشرة بين السلطة والنقابات والتمهيد إلى مأسسة بنيات للتفاوض والحوار الاجتماعي.

ويمكن التركيز ضمن هذا المبحث في مرحلة الأولى على توضيح مواقف المواجهة والصراع (الفرع الأول)، والتطرق في مرحلة ثانية لمواقف التكييف والحوار (الفرّع الثاني).

الفرع الأول: مواقف المواجهة والصراع :

إن هيمنة أسلوب المواجهة والصراع على مواقف السلطات العمومية اتجاه النزاعات العمالية خلال المرحلة السابقة لعقد التسعينات،لم يتم بصورة خطية ومتصلة،بحيث تخلله أحيانا اتخاذ السلطة لتدابير ترمي إلى تحقيق إصلاحات جزئية،في محاولة لاحتواء التوترات الاجتماعية وكسب تأييد ومساندة المركزيات النقابية.

ورغم ميل السلطات العمومية منذ مطلع التسعينات إلى نهج أسلوب التكيف والحوار ،ومحاولة مأسسة الحوار الاجتماعي، فإن لجوءها إلى استخدام القوة يظل حاضرا بهدف منع امتداد الحركات الإضرابية.

لذا إن تتبع عملية بلورة مواقف السلطة اتجاه العمل النقابي، يمر عبر توضيح السياق العام الذي تفاعلت داخله، إضافة إلى رصد تطور النزاعات العمالية انطلاقا من الجدول الآتي:

جدول تطور نزاعات الشغل بالمغرب ما بين 1956 -2003 (*)

السنة	عدد النزاعات
1956	542
1957	104
1958	128
1959	327
1960	259
1961	383
1962	254
1963	287
1964	207
1965	192
1966	173
1967	159
1968	90
1969	74
1970	97
1971	259
1972	479
1973	462
1974	367
1975	267
1976	521
1977	421
1978	490
1979	779
1980	748
1981	359
1982	480
1983	359
1984	321
1985	263
1986	267

222	1987
121	1988
338	1989
206	1990
402	1991
409	1992
584	1993
356	1994
299	1995
287	1996
320	1997
336	1998
418	1999
439	2000
262	2001
237	2002
146	2003

(*) إن الإحصائيات الواردة في هذا الجدول مأخوذة من الوثائق التالية:

* إن أرقام السنوات الممتدة مابين (1956-1960) تتعلق بقطاعات التجارة والصناعة والفلاحة، ووردت ضمن دراسة لمحمد البديوي وهي مأخوذة من إحصائيات في نشرة "المغرب يعمل" لسنة 1968(Le Maroc au Travail Mai 1968).

أنظر: محمد البديوي "الإضراب" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا القانون الخاص كلية الحقوق بالرباط،1975 . (ص: 159)

* بالنسبة للأرقام التي تهم السنوات الممتدة مابين (1961-1979) فهي مأخوذة عن إحصائيات للمكتب الدولي للشغل

أنظر:

Annuaire des Statistiques du Travail

Bureau International du Travail (B.I.T)Genève-Année 1970 (pp.801et 807), 1978 (pp.620-521) et 1980(pp.632-633)

* وبخصوص أرقام السنوات الممتدة مابين (1980-1990) فهي مأخوذة عن المصلحة المركزية لتفتيش الشغل.

(Service Centrale de l'Inspection du Travail)

وورد ذكرها ضمن دراسة لأحمد بوهرو

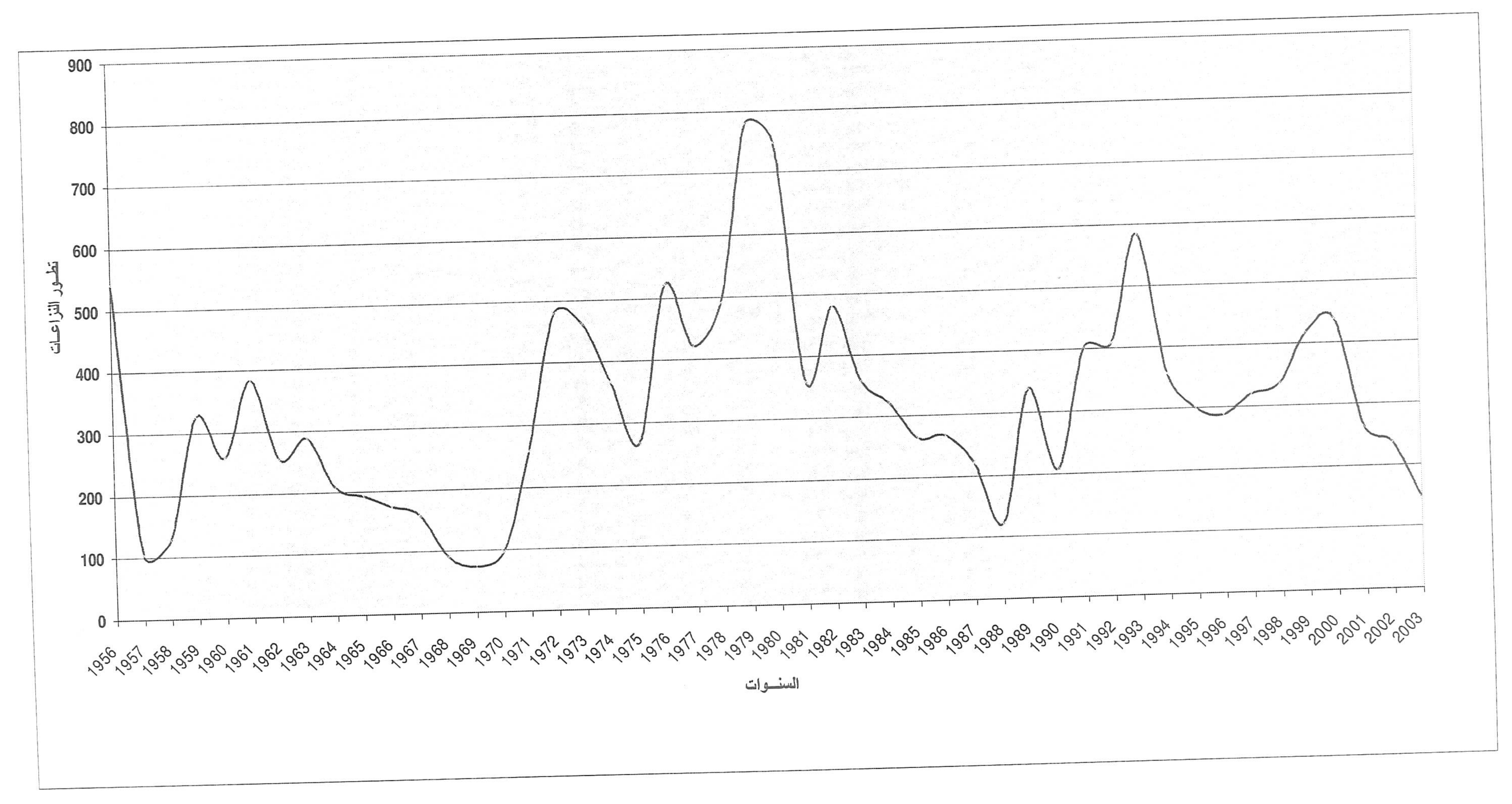
أنظر:

Ahmed BOUHARROU : l'Administration Marocaine du Travail quelles structures ? pour quels objectif ?
Mémoire pour le D.E.S en droit public. Soutenue à la faculté des sciences juridique économique et sociale à Casablanca p :96

* أما بالنسبة للأرقام التي تهم السنوات الممتدة مابين (1990-2003) فهي مأخوذة عن وزارة الشغل.

Source : Ministère de l'emploi, Direction du Travail

رسم بياني: لتطور نزاعات الشغل بالمغرب ما بين 1956-2003



إن الأرقام الواردة ضمن هذا الجدول تهم نزاعات الشغل الجماعية التي تحولت إلى إضرابات. إلا أن استحضار هذه الإحصائيات الرسمية رغم ما يعتريها من تحفظات، فهي تساعد على توضيح التوجهات العامة لنشاط الحركة النقابية.[1]

إن النزاعات العمالية سنة 1956، بلغت 542 نزاع أي بمعدل 50 نزاع كل شهر وهذا رغم بروز نوع من التعاون بين السلطات العمومية والحركة النقابية، ممثلة آنذاك في منظمة الاتحاد المغربي للشغل. ويتمثل هذا التعاون من خلال تجنب اللجوء إلى استخدام الإضرابات كوسيلة للتأثير السياسي، ودعوة العمال إلى الزيادة في الإنتاج القومي بهدف تحسين أحوالهم.

إلا أن منظمة الاتحاد المغربي للشغل انتقدت باتفاق مع حزب الاستقلال تواجد حزب الشورى في الحكومة خلال سنة 1956. وعقب التغيير الحكومي في شهر أكتوبر من هذه السنة، خففت النقابات من حدة انتقاداتها، وانخفضت النزاعات إلى حوالي 1/5 خلال شهر نونبر من نفس السنة.[2]

وتراجعت النزاعات العمالية خلال سنة 1957، رغم استمرار انتقادات الاتحاد المغربي للشغل للحكومة التي ضم غالبيتها أعضاء من حزب الاستقلال. إلا أنه بعد خلاف حول تكوين حكومة **بلافريج** خلال ماي 1958، يلاحظ مباشرة زيادة في نسبة الإضرابات. هذه الأخيرة اتخذت منذ صيف 1958 طابعا سياسيا متزايدا. وترتب عنها العديد من المصادمات بين المضربين ورجال الأمن،ودفعت هذه الحوادث إلى إعلان حزب الإستقلال عدم موافقته علنا على تصرفات الإتحاد المغربي للشغل.

ويرجع النزاع حول تكوين حكومة **بلافريج** إلى اختلاف وجهات النظر في المسائل الاقتصادية والسياسية الخارجية، لشخصيات لها صلة بالاتحاد المغربي للشغل(بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الله إبراهيم). فترتب عن معارضة برنامج حكومة بلافريج مقاطعة اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، والانشقاق عنه بتاريخ 25 يناير 1959.[3]

---

[1] تضمنت مقدمة هذا البحث إشارة لبعض الصعوبات المنهجية، وتتعلق بمحدودية الإحصائيات الرسمية في رصد واقع النزاعات العمالية.

[2] أنظر : دوجلاس اي أشفورد:"التطورات السياسية في المملكة المغربية ...." م.س: ص: 459.

[3] أنظر : دوجلاس اي أشفورد: "التطورات السياسية في المملكة المغربية ...." م.س.:ص . 292.

وبصفة عامة فإن المرحلة الانتقالية الممتدة مابين 1956 و1960 تميزت بمنح الملك الراحل محمد V لمنظمة الاتحاد المغربي للشغل مكانة موازية لحزب الاستقلال داخل المجلس الوطني الاستشاري. كما تم استشارتها بخصوص السياسية الاجتماعية ومسائل سياسية، وعبرت التصريحات الملكية في مناسبات متعددة عن تأييدها للوحدة النقابية.واستطاعت الحركة النقابية الاستفادة من مجموعة من الامتيازات وتحقيق مكاسب تهم التشريع الاجتماعي، وتتعلق أساسا بتعديل قوانين الضمان الاجتماعي والاتفاقيات الجماعية والخدمات الطبية إضافة لتنظيم مكاتب التشغيل.[1]

ورغم ميل الموقف الرسمي خلال المرحلة الانتقالية لدعم الحركة النقابية، فإن هاجس السلطة لتحقيق أهداف تتمثل في استعادة هيبتها وضمان الاستقرار والأمن. دفعها من جهة إلى اتخاذ تدابير لإبعاد الحركة النقابية عن حركة المقاومة وتيار اليسار داخل حزب الاستقلال. ومن جهة أخرى توجيه ضربات لمنظمة الاتحاد المغربي للشغل وحرمانها من امتيازات كانت تخولها طبيعة شبه عمومية. وتأكد هذا الموقف من خلال تعبير أوساط رسمية عن نواياهم لمنع دفع رواتب النقابيين الملحقين و وقف بورصات للشغل.[2]

إلا أن إنشاء منظمة" الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" في 20 مارس 1960 كنقابة قريبة من حزب الاستقلال، و كرد فعل ضد الاتحاد المغربي للشغل. إضافة لسقوط حكومة عبد الله إبراهيم القريبة من الاتحاد المغربي للشغل، وتعيين خلال يونيو 1960 حكومة أغلب أعضاءها من الشخصيات الذين ساهموا في تأسيس الاتحاد العام للشغالين، وتصريح هذه الحكومة بإتباع سياسة اقتصادية تقوم على النهج الليبرالي. أدى إلى اتخاذ أغلب الإضرابات طابعا سياسيا، خصوصا خلال سنتي 1960 و1961.

---

[1] أنظر : Abdeltif MENOUNI :« le syndicalisme ouvrier au Maroc» les éditions maghrébines casablanca,1979,p: (374-376).

[2] أنظر : Abdeltif MENOUNI :« le syndicalisme ouvrier au Maroc» op.cit. - p :378.

فالاتحاد المغربي للشغل خاض في هذه المرحلة إضرابات رغم كونها تحمل مطالب اقتصادية،فإنها تسعى للاحتجاج على التخلي عن السياسة الاجتماعية لحكومة إبراهيم وخاصة ضد إنشاء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.[1]

وفي هذا السياق حاولت السلطة عزل نقابة (الاتحاد المغربي للشغل) وجعلها مجرد جهاز لتأطير العمال، والتخلي عن تحركها السياسي بتنسيق مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فتعددت حالات تدخل السلطة واستخدامها للعنف ضد المضربين. وبالتالي أصبحت الإضرابات المندلعة لأسباب سياسية ذات خطورة متزايدة، فغيرالاتحاد المغربي للشغل من إستراتيجيته، وبدأ يميل إلى تدعيم الإضرابات القطاعية التي تحمل مطالب محددة خاصة منذ سنة 1963. الشيء الذي أدى إلى تزايد مستوى التوتر بين نقابة (الاتحاد المغربي للشغل) وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وعرفت النزاعات العمالية انخفاضا متواليا خلال عقد الستينات رغم ارتفاعها سنة 1963، وسجلت أثناء مرحلة الإستثناء الممتدة ما بين 1965 و 1970 أقل نسبة في تاريخ النزاعات العمالية بالمغرب وذلك ببلوغها 74 نزاعا سنة 1969.[2]

ويلاحظ ارتفاع نسبة النزاعات العمالية خلال عقد السبعينات، فبالنسبة لسنة 1972 بلغت النزاعات 479 نزاع، وعرفت الحركة النقابية خلال هذه السنة التزاما مع أحزاب المعارضة (حزب الاستقلال، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) داخل الكتلة الوطنية، التي تشكلت بعد الانقلابين العسكريين سنة 1971 و 1972، فترتب عن ذلك هجوم نقابي أدى إلى مواجهة واضحة مع السلطة بتنسيق مع قوى المعارضة ،خصوصا أنه مباشرة بعد أحداث مارس 1973 تمت مراجعة كافة القوانين المتعلقة بالحريات العامة[3]. وخلال سنة 1976 بلغت النزاعات 521 نزاعا. ومثلت سنة 1979 قمة النضالات النقابية ببلوغها 779 نزاعا، عقب تكوين منظمة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978 بتنسيق مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إبان تزايد الصعوبات الاقتصادية.

---

[1] يلاحظ أن حوالي نصف النزاعات لسنة 1961 ترجع إلى صراع نقابي

أنظر: Habib BELAID: « Observations sur les conflis du travail…» op.cit. – p: 198.

[2] بخصوص ضعف نسبة الإضرابات سنة 1969 .

أنظر: André Adam: «Chronique sociale et culturelle».A.A.N . Tome VIII,1969,Editions du C.N.N.R.S. Paris,p: 472.

[3] أنظر : عبد الرحمان بن عمر :« الجمعيات والتجمعات والنقابات :التشريع،الممارسة والعمل القضائي ».مجلة الإشعاع عدد 7 ،1992،ص:(54-59).

ورغم تميز سنة 1975 بتجند المغرب وقيادة حملة واسعة لاسترجاع الصحراء وبروز توافق مؤقت بين القوى المعارضة حول السلطة. إلا أنه منذ سنة 1976 تعددت النزاعات بين أحزاب المعارضة والنقابات (الاتحاد المغربي للشغل).

فالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اتهم سنة 1976 قيادة (الاتحاد المغربي للشغل) بإتباع سياسة الانتظارية والوصولية. وبالتالي إلحاق الضرر بدينامية وقوة المنظمة وبث التفرقة بين صفوف العمال.[1]

ويلاحظ أنه رغم ارتفاع نسبة النزاعات العمالية خلال سنوات السبعينات، تزايد اهتمام السلطة بمشكل الاستقرار بسبب وضعية الجمود التي أعقبت الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965، والمحاولة الانقلابية الأولى والثانية الفاشلتان (1971 و1972) فبرزت بوادر جديدة في مواقف السلطة وتحويل ضغطها على الحركة النقابية إلى محاولات التصالح.

فأظهرت السلطة رغبتها في إصدار بعض القوانين التي تشكل (ميثاقا اجتماعيا) وأجرت السلطة تدابير جزئية تهم تعديل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فاتح أكتوبر 1972، وصدر قانون جديد للشغل يهم العمال الفلاحين بتاريخ 24 ابريل 1973 وتم تساوي الأجور بين الرجال والنساء في الفلاحةو النسيج والتغذية في شهر شتنبر 1975.إلا أن هذه التدابير الخجولة اصطدمت بالعراقيل المعهودة أثناء تطبيقها على أرض الواقع.[2]

وبالرجوع إلى عقد الثمانينات فإن مستوى النزاعات العمالية عرف تقلصا نسبيا ومع ذلك استمر أسلوب المواجهة في مواقف السلطة اتجاه الحركة النقابية، خصوصا مع بروز أزمة اقتصادية واجتماعية، انطلقت منذ أواخر عقد السبعينات وترتب عنها الأخذ بسياسة التقويم الهيكلي سنة 1983، إضافة لتعاقب سلسلة من التوترات الاجتماعية أدت إلى إضرابات كبرى (إضرابات ربيع 1979،أحداث يونيو 1981 بالدارالبيضاء و14 دجنبر 1990).

---

[1] أنظر : André Adam :« chronique sociale et culturelle,Algerie.Maroc»,Tome XV, 1976 Editions du C.N.R.S, Paris,p:525

حميد حمادي :« التطورات السياسية للطبقة العاملة المغربية » مجلة أنفاس،عدد1، 1971،ص:6.

[2] أنظر: Abdeltif MENOUNI :« le syndicalisme ouvrier au Maroc» op cit. p : 297

عامة تبزر هيمنة أسلوب المواجهة والصراع على المواقف الرسمية اتجاه الحركة النقابية خلال المرحلة السابقة لعقد التسعينات،انطلاقا من نهج الدولة لمجموعة من التدابير ترمي أساسا إلى تقليص النشاط النقابي ومراقبته.

ورغم القيام أحيانا ببعض الإصلاحات الاجتماعية الجزئية، والاعتراف بالحرية النقابية، والتأكيد عليها ضمن الدساتير المغربية المتعاقبة، وتمثيل النقابات في البرلمان سواء في ظل نظام الغرفة الواحدة أو نظام الغرفتين فإن المسيرين والمناضلين النقابين تعرضوا باستمرار للاعتقالات والسجن بسبب المس بالنظام العام. فحق الإضراب منصوص عليه صراحة ضمن الدستور، إلا أن ممارسته معقدة وأحيانا غير مشروعة.[1]

وفي إطار تعدد أشكال الصراع والمواجهة التي ميزت سلوك الدولة اتجاه النزاعات العمالية، يتضح اعتماد الدولة أسلوب التصعيد والقمع من خلال توظيف بعض النصوص الزجرية التي اقتبسها المشرع المغربي من مرحلة الحماية، وتطبيقها على بعض الحركات الإضرابية في المغرب [2]و نذكر على سبيل المثال:[3]

- ظهير 11 ماي 1931 بشأن التسخير(المتمم بظهير 23 نونبر 1954) الذي يباشر على الممتلكات والأشخاص (في ظروف غير عادية) لأجل المحافظة على الأمن والراحة والصحة العمومية.

- ظهير 13 شتنبر 1938 المتعلق بالتنظيم العام للبلاد خلال فترة الحرب.

- الفصل 288 من القانون الجنائي لسنة 1962.

فباستثناء المرحلة الانتقالية الممتدة مابين 1956 و1960، والتي تميزت بحماس وهيمنة شعار الحركة الوطنية والنقابية الذي يركز على أن حلول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية يكمن في التحرر من كل أشكال ومظاهر مخلفات الاستعمار، وصدور عدة ظهائر تنظم علاقات الشغل الجماعية، وتتعلق بالاتفاقيات الجماعية والأسعار والأجور والضمان الاجتماعي والنقابات ومحاكم الشغل.

---

[1] أنظر: Myriam CATUSSE :« l'entrée en Politique des entrepreneurs au Maroc»: libération économique et réforme de l'ordre politique, thèse pour l'obtention du docterat de sciences politiques, 1999, op.cit.- p : 348.

[2] يمكن الإشارة إلى استخدام السلطات العمومية للظهير المتعلق بالتسخير في نزاع تقنيي الطيران بتاريخ 16 ماي 1978، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى ما كتب حول هذا النزاع ضمن القسم الثاني من هذه الدراسة.

[3] أنظر : محمد الشرقاني : « مدى مشروعية الإضراب العمالي...» م.س، ص: 76.

إلا أنه منذ سنة1961 إلى متم الثمانينات تم التراجع عن العديد من المكتسبات التشريعية، وصدور مراسيم وقرارات تحد من الممارسة النقابية.[1]

وتميز عقد الستينات والسبعينات بتراجع القدرة الشرائية للطبقة العاملة،فحاولت الدولة التخفيف من الانعكاس السلبي لضعف وتراجع الأجور،ومحاولة إبعاد العمال عن العمل النقابي من خلال الحديث، خصوصا منذ منتصف السبعينات،عن مشاركة الطبقة العاملة في أرباح المقاولات،ودعوة العمال للإلتزام بالسلم الإجتماعي.

وفي هذا الإطار لجأت الدولة إلى تقديم تبريرات لنهج سياسة تجميد الأجور واتخاذ تدابير تسعى إلى تحميل الطبقة العاملة وحدها نتائج الأزمة الإقتصادية التي ما فتئت تترسخ منذ أواخر السبعينات.[2]

وبالرجوع إلى الأوضاع التي أدت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى تقلص واضح في موارد مشروعية النظام السياسي المغربي، من خلال تقلص قدراته على تلبية مختلف المطالب الاجتماعية. فإن الأمر تطلب البحث عن آليات جديدة لتدبير علاقة الدولة بالمجتمع في مختلف مستوياتها. وبالتالي اتجهت المواقف الرسمية منذ بداية التسعينات إلى إعطاء بعض الإشارات للانفتاح اتجاه مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين والتمهيد لإعادة تنظيم أشكال الضبط الاقتصادي والاجتماعي.[3]

---

[1] أنظر : ABDELTIF MENOUNI :« le syndicalisme ouvrier au Maroc»… op cit. p : 329.

[2] أنظر: Abdelkader Berrada: «salaires,prix,pouvoir d'achat des travailleurs » Ed.Albayane,casablanca,1978,p:148 -151.

[3] أنظر: MYRIAM CATUSSE : «l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc…» op cit.-p : 349.

وبخصوص دراسة علاقة الدولة بالمجتمع، و تطور النظام السياسي المغربي، يمكن الاطلاع على مجموعة من الدراسات الواردة ضمن مؤلف جماعي L'éspace de l'état (Réflextion sur l'état au Maroc et dans le tiers monde)

أنظر: على سبيل المثال:

KHALID ALIOUA: « l'inpérialisme de l'état dand le tiers monde » in (l'éspace de l'état), imprimerie El Maarif Al Jadida, Rabat, 1985 ; p : 15 – 72.

الفرع الثاني: مواقف التكيف والحوار

ساهم تآكل الأسس الاجتماعية لمشروعية النظام السياسي المغربي خلال عقد الثمانينات بسبب عجزه عن الاستجابة لانتظارات المجتمع،وتنامي الضغوطات الخارجية بعد سقوط المعسكر الشرقي، في الدفع إلى إيجاد السبل الكفيلة بتقوية دعائم شرعية النظام واحتواء التأثيرات الأجنبية. ويؤكد هذا التوجه مجموع الاتفاقات والتعاقدات الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي تمت بلورتها بشكل ما خلال عقد التسعينات.[1]

وفي سياق بحث النظام السياسي المغربي عن أساليب إعادة تنظيم أشكال الضبط الاقتصادي والاجتماعي، بدأت بوادر التحول في مواقف السلطة اتجاه الحركة النقابية تميل إلى فتح الحوار ومحاولة التكيف مع مختلف الضغوطات الوطنية أو الدولية، مشكلة بذلك قطيعة مع أسلوب المواجهة المباشرة مع النقابات، بهدف إرساء بنيات التفاوض الاجتماعي. خصوصا أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت تأثيراتها خلال الثمانينات أدت إلى سلسلة من التوترات الاجتماعية.[2]

فإلى حدود نهاية الثمانينات كانت أهم المفاوضات الاجتماعية تتم عبر مواجهة تكون أحيانا حادة بين الدولة والنقابات. إلا أنه مع بداية التسعينات أصبح توجه الدولة يميل إلى خوصصة العلاقات الاجتماعية، عن طريق المواجهة المباشرة بين أرباب العمل والنقابات، تحت مراقبة السلطات العمومية.[3]

وبالرجوع إلى مستوى النزاعات العمالية خلال عقد التسعينات، يتضح أن هناك صعودا للنزاعات ابتداء من سنة 1990 مع انفجار خلال سنة 1993 وصل إلى 584 نزاع.[4]

وهذا رغم إطلاق السلطات العمومية لدينامية الحوار الاجتماعي منذ مطلع التسعينات، كمدخل لإجراء إصلاحات تهدف أساسا إلى تدعيم أسس مشروعية النظّام

---

[1] أنظر: Myriam CATUSSE :« l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc» op cit…p : 337.

أحمد بوجداد:"الملكية و التناوب، مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب" مطبعة النجاح الجديدة الدر البيضاء، 2000، ص: (32 – 33).

[2] أنظر : شعيب عمر ولد الحاج :" التحول الديمقراطي في المغرب الأسباب الداخلية والخارجية ".مجلة شؤون الأوسط،عدد71 ،1998،ص:127

[3] أنظر: Myriam CATUSSE : «l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc» op cit.p: 306.

[4] يمكن الرجوع إلى جدول تطور النزاعات العمالية الوارد ضمن المطلب I من هذا المبحث.

السياسي، والتي أسفرت عن توقيع التصريح المشترك بين الدولة والنقابات وأرباب العمل بفاتح غشت 1996.

وفي هذا الإطار فإن انخفاض حدة التوتر الاجتماعي تطلب مرور عدة سنوات وبدأت تظهر ملامح الانفراج والانخفاض في نسبة النزاعات العمالية ابتداء من سنة 2001.

إن لجوء السلطات العمومية إلى البحث عن أساليب لإرساء بنيات للتفاوض والحوار، يندرج ضمن الدعوة الملكية إلى فتح الحوار بين الحكومة من جهة و النقابات والمشغلين من جهة أخرى، بهدف إقرارالسلم الاجتماعي والتمهيد لإجراء إصلاحات سياسية ودستورية.

وفي هذا الاطار تقدمت الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية بمذكرات مطلبية في الميدان الدستوري، بحيث قدم حزب الاستقلال و حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 9 أكتوبر1991 مذكرة للملك الراحل الحسن الثاني، تضمنت الخطوط العريضة للتعديلات الدستورية المقترحة، كما تقدمت الكتلة الديمقراطية بمذكرة تصب في نفس الاتجاه بتاريخ 19 يونيو 1992 و أخرى بتاريخ 23 أبريل 1996.

فبادر النظام السياسي المغربي إلى إجراء تعديلات دستورية خلال سنتي 1992 و1996،وتضمن التعديل الأول محاور يمكن تليخصها في تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات و تقوية الطابع البرلماني للنظام المغربي، فضلا عن تقوية دور الوزير الأول ومركزه في النظام المغربي، الا أن هذه التعديلات لم تفرز إجماعا حول القضايا البنيوية الخاصة بإصلاح المؤسسات. و ركزت المراجعة الدستورية سنة 1996 على الجانب المتعلق بمجلس النواب وطريقة تكوينه،وانتهت إلى تصويت أحزاب المعارضة بالإجماع.[1]

وترتب عن دعوة الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1990 للحكومة لفتح الحوار الاجتماعي والتشاور،انعقاد أول اجتماع في تاريخ المغرب يضم مشاركة كل من الحكومة والمشغلين والنقابات، وتم إحداث مجلس الشباب والمستقبل بتاريخ 8 يوليوز 1990.

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول المراجعة الدستورية لسنة 1996.
أنظر: عبد العزيز النويضي:«السلطات العمومية في الدستور المغربي لعام 1996.» مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد I ،1998،ص:26-39.

بهدف فتح الحوار حول الطبقة العاملة، والمشاكل الاجتماعية عامة والتشغيل بصفة خاصة[1].

وفي نفس السياق دعا الخطاب الملكي بتاريخ 2 يناير 1991 إلى فتح الحوار الاجتماعي سنويا لوضع حصيلة المرحلة السابقة وتحديد الاهتمامات المقبلة.

وجاء فيه"**.... لقد أعطينا تعليماتنا إلى الحكومة قصد بلورة الإطار العام لميثاق اجتماعي خلال الأربع أو الخمس سنوات المقبلة.... و أعطينا كذلك تعليماتنا للحكومة لكي تشجع النقابات والمشغلين على توقيع اتفاقيات جماعية في مختلف القطاعات وعلى كافة المستويات...".**[2]

وأكد الملك الراحل الحسن II في خطاب بتاريخ 16 ماي 1995 على ضرورة فتح حوار اجتماعي دائم، معلنا أنه سيسهر شخصيا على تطور مختلف مراحله ومشيرا كذلك إلى وجوب إرساء شراكة حقيقية بين المأجورين والمشغلين وتجاوز الصراع التقليدي بين العمال وأرباب العمل.

وانتهى فرض إستراتيجية الدولة للحوار مع أرباب العمل والنقابات إلى توقيع تصريح مشترك بتاريخ فاتح غشت 1996، هذا الأخير تم إبرامه في ظل بداية تشكل جو من "التوافق" بين الفاعلين.

وبالرجوع إلى مقتضيات هذا التصريح، نجده يستجيب لرغبة الأطراف الثلاثة (الدولة- أرباب العمل والنقابات). فبالنسبة للفيدرالية العامة لأرباب العمل ربحت مأسستها كشريك متميز داخل الساحة الوطنية من جهة، واتجاه الالتزامات الاقتصادية والسياسية الدولية من جهة أخرى. أما بالنسبة للسلطة، فضمنت أسسا جديدة لشرعيتها تقوم على مبدأ "التوافق". وبخصوص النقابات فقد احتفظت بجوهر المبادئ التي تستند إليها، إلا أن فعالية نشاطها يظل رهينا بمدى قدرتها على الانخراط في الإطار الجديد للعلاقات والتحالفات السوسيو- سياسية.[3]

---

[1] أنظر: (C.E.D.I.E.S) informations N°1760 du 5 janvier 1991 .

[2] خطاب ملكي بتاريخ 2 يناير 1991

[3] أنظر: Myriam CATUSSE : «de la lutte des classes au dialogue social » …op.cit.p :23.

عامة رغم ميل مواقف السلطة اتجاه الحركة النقابية خلال عقد التسعينات إلى التكيف وإرساء بنيات للتفاوض الاجتماعي، في محاولة لاحتواء الضغوطات الداخلية والخارجية وتقوية الأسس الإجتماعية لمشروعية النظام السياسي. فإن هناك مجموعة من الثوابت في المواقف الرسمية للسلطة، وتتمثل في ترسيخ مبدأ التعددية النقابية، ومراقبة النشاط النقابي بهدف منع استخدام المطالب النقابية لممارسة التحريض السياسي أو المس بتوازنات السلطة خاصة.وينسجم هذا التوجه مع استراتيجية النظام للهيمنة على المجال السياسي واحتكار المبادرة،ولا يترك للطبقة السياسية سوى مجالا ضيقا لتحقيق رغبتها في المشاركة.[1]

كما أن التوجه نحو محاولة التكيف والحوار لا يشكل قطيعة مع استخدام بعض الأساليب الزجرية، التي قد تتخذ طابعا عنيفا يهدف تكسير واحتواء الضغوطات التي قد تفرزها الإضرابات العمالية، خصوصا تلك التي تكتسي طابعا عاما أو تمس القطاعات الإستراتيجية داخل النسيج الاقتصادي.[2]

---

[1] أنظر : Driss Ben Ali: « Etat et reproduction sociale au Maroc:le cas du secteur public » .Tome XXVI ,1987,Editions du C.N.R.S- Paris,p:117.

[2] يقدم تعاطي السلطة مع النزاعات العمالية الكبرى خلال عقد التسعينات، والمدرجة ضمن القسم الثاني من هذه الدراسة، دليلا على استخدام بعض الأساليب الزجرية ضد المضربين و يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى نزاع جبل عوام بتاريخ 27 يوليوز 1993.

خاتمة القسم الأول:

ساهمت المركزيات النقابية في بلورة مواقف اتجاه القضايا الاجتماعية عامة والاضطلاع بوظائف تمثيلية و تفاوضية حول قضايا الفئات العاملة، فاستطاعت نسبيا الدفاع عن مطالب هذه الفئات. إلا أن غياب الديمقراطية داخل التنظيمات النقابية وضعف استقلاليتها، والتباعد الحاصل بين الخطاب والممارسة، إضافة إلى الصراعات فيما بين النقابات ،أدى إلى الحد من فعالية نشاطها.

ويتميز أرباب العمل المغاربة باختلاف تاريخهم وجذورهم الاجتماعية ،وبالتالي تنوع طرق تفكيرهم وأساليب عملهم. إلا أنه خلال عقد الثمانينات، استطاعت فئة من المقاولين المثقفين الشباب، البروز كفئة من المقاولين الجدد، يحاولون فرض قيم اقتصادية واجتماعية جديدة على المجتمع المغربي، والسعي إلى التخلص من التبعية للسلطة. وفي هذا الإطار تنامى دور أحد أهم تنظيمات أرباب العمل المغاربة المتمثل في "الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية" وأصبحت منذ عقد التسعينات المحاور المفضل والرئيسي لدى السلطات العمومية.

وبالرجوع إلى المواقف الرسمية للسلطة اتجاه الحركة النقابية، فقد أدى تآكل الأسس الاجتماعية لمشروعية النظام السياسي المغربي منذ مطلع عقد الثمانينات، إضافة للاكراهات الخارجية المرتبطة بحقوق الإنسان والتحديات الاقتصادية التي ظهرت منذ مطلع عقد التسعينات، إلى بروز ميل مواقف السلطة نحو محاولة التكيف و إرساء أسس التفاوض الاجتماعي بهدف احتواء الضغوطات الداخلية و الخارجية. بدل الإكتفاء باتباع أسلوب المواجهة والصراع الذي ظل مهيمنا على العلاقة مع النقابات منذ مطلع الستينات.

على ضوء هذه المعطيات، عملت السلطات العمومية على احتواء ضغوطات الفاعلين على المستوى الداخلي والخارجي(إضرابات عمالية كبرى، صعود فئة من أرباب العمل يحاولون فرض قيم اقتصادية واجتماعية جديدة، التزامات اتجاه منظمات دولية،ضرورة الانفتاح الاقتصادي...). من خلال محاولة إرساء بنيات للحوار الاجتماعي

وإعادة تشكيل آليات الضبط الاقتصادي و الاجتماعي، استنادا إلى الطبيعة البنيوية للنظام السياسي المغربي. هذا الأخير الذي يهيمن داخله الفاعل المركزي/ الملك، على عملية تأطير ووضع قواعد وأساليب تدخل مختلف الفاعلين. ويحد من هامش مناوراتهم أو إمكانية تغيير التوازنات السياسية القائمة.

وإذا كانت هذه المعطيات تعكس مشهد علاقات الأطراف الثلاثة الرئيسية في علاقات الشغل (الدولة- النقابات- أرباب العمل). فإن دينامية النزاعات العمالية تؤكد هذه الصورة من خلال تعبيرها من جهة عن طبيعة المشاكل التي واجهتها الشغيلة. ومن جهة أخرى طبيعة تعاطي الفاعلين الاقتصاديين والسلطات العمومية معها.

القسم الثاني:

النزاعات العمالية الكبرى: التطور والانعكاسات

إن التطرق إلى الفاعلين المؤسساتيين كأطراف رئيسية في علاقات الشغل ضمن القسم الأول من هذه الدراسة، تشكل أرضية صلبة لفهم النزاعات العمالية، ومحاولة الاقتراب من فهم مشاكل الفئات العمالية كأطراف معنية و فاعلة بكيفية مباشرة في مجمل الحركات الإضرابية.

وفي إطار تركيز هذه الدراسة على النزاعات العمالية الكبرى ومحاولة الإحاطة بتفاعلات هذه النزاعات. و لاستكمال تحليل الإشكالية الرئيسية للبحث ينبغي ضمن هذا القسم رصد دينامية النزاعات العمالية، وانعكاساتها على الحركة النقابية المغربية عـامة والحركة المطلبية بصفة خاصة، وبالتالي فهم مدى مساهمتها في تحقيق طموحات الشغيلة وبلورة علاقات شغل جديدة ومتطورة.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن في مرحلة أولى التطرق إلى النزاعات العمالية الكبرى التي تحولت إلى اضرابات سواء داخل القطاعين العام أو الخاص،من خلال تحديد المحيط العام لاندلاع هذه النزاعات،وتتبع تفاعلات ومواقف الفاعلين. إضافة إلى توضيح النتائج المترتبة عن هذه التوترات الاجتماعية. أما في مرحلة ثانية فيمكن دراسة آثار النزاعات العمالية على الممارسة النقابية والحركة المطلبية،من خلال إجراء مقارنة بين مختلف المحطات الإضرابية وتحديد حصيلة المكتسبات المطلبية.

واستنادا إلى ما سبق، ستخصص ثلاثة فصول لدراسة هذا القسم:

- الإضرابات الكبرى داخل القطاع العام (الفصل الأول)
- النزاعات العمالية الكبرى داخل القطاع الخاص (الفصل الثاني)
- النزاعات العمالية والحركة النقابية: الآثاروالنتائج (الفصل التالث)

---

[1] لا يمكن الادعاء ضمن هذه الدراسة، الإحاطة بكل تفاصيل وحيثيات جميع النزاعات العمالية المهمة التي شهدها تاريخ الحركة النقابية المغربية، لأسباب ترتبط بغياب الوثائق اللازمة حول هذه الأحداث وتطوراتها، إلا أنني اعتمدت على كل ما هو متوفر واستطعت الوصول إليه.

الفصل الأول:الإضرابات الكبرى داخل القطاع العام

سبقت الإشارة إلى أن التركيز سينصب خلال هذه الدراسة على النزاعات الجماعية التي تتحول أساسا إلى إضرابات سواء داخل القطاعين العام أو الخاص.[1]

فتخصيص هذا الفصل للإضرابات الكبرى داخل القطاع العام يشمل تلك الإضرابات التي قد تشارك فيها الفئات العمالية إلى جانب فئات الموظفين، خصوصا أن تاريخ الحركة النقابية المغربية منذ مرحلة الحماية ظل يعكس احتلال العاملين في القطاع العام موقع الصدارة في الصراعات النقابية.

وفي هذا السياق يمكن رصد و تتبع أهم الإضرابات داخل القطاع العمومي وشبه العمومي. إلا أنه ينبغي التمييز بين نزاعات يغلب عليه الطابع النقابي، وبين نزاعات انطلقت تحت المظلة النقابية ثم تحولت إلى انتفاضات " شعبية " ذات بعد جماهيري.

خصوصا أنه لايوجد في المغرب تفرقة واضحة بين الحركات السياسية والحركات الإجتماعية،وبين الحركة النقابية المنظمة والمراقبة والحركات الإجتماعية الجديدة،كالإحتجاجات التي يمارسها الشباب حاملي الشواهد مثلا.فهناك تداخل بين الحزب والنقابة وباقي التنظيمات الجماهرية (الشباب ، النساء،الطلبة...).[2]

فالحركة النقابية لعبت دورا هاما في التاريخ الإجتماعي الحديث بالمغرب،وكانت وراء حركات اجتماعية حضرية كبرى،وبحكم قدرتها على تحريك جبهة النضال الإجتماعي، فهي تحتل موقعا مركزيا داخل المسرح السياسي المغربي.وفي هذا الإطار تفهم عملية استقطاب الحركة النقابية من طرف النظام السياسي لتكون حليفة له،وفي المقابل تحاول المعارضة استخدام الحركة النقابية للضغط على النظام السياسي القائم.[3]

---

[1] تضمنت المقدمة الإشارة إلى استبعاد هذه الدارسة للنزاعات التي يتم تسويتها دون أن تتحول إلى إضرابات. إضافة إلى استبعاد النزاعات الفردية. وبالتالي سيكون التركيز منصبا على النزاعات الجماعية التي تتحول أساسا إلى إضرابات سواء داخل القطاع العام أو الخاص.

[2] أنظر: Mostefa Bouaziz: «mouvements sociaux et mouvement national au Maroc ,de la liaison organique àl'amorce du désengagement » In Emeutes et mouvement sociaux au maghreb,Karthala Paris,1999,p: 76.

[3] أنظر: Abdelghani Abouhani: «mouvements syndicaux, émeutes urbaines et luttes politiques au Maroc " In: l'Etat et les quartiers populaires au Maroc de la marginalisation à l'émeute : habitat spontané et mouvements sociaux, Codesria, Dakar, 1995.p:163.

إن استخدام آلية الإضراب تمنح الأحزاب السياسية وسيلة للضغط والتحرك داخل الحقل الإجتماعي،إلا أنه ينبغي التمييز بين الإضراب النقابي الذي يقتصرعلى المدرسة أوالمعمل، وبين الإنتفاضة التي تمتد إلى بعض أو كل المدينة،وبالتالي يخلق الإضراب ظروف الإنتفاضة، بينما تعمم هذه الأخيرة التوترات الإجتماعية وتنقلها من المعمل إلى الشارع.[1]

وتأسيسا على ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- الإضرابات الكبرى داخل القطاع العمومي و شبه العمومي (المبحث I)
- إضرابات كبرى تحولت الى انتفاضة " شعبية " جماهيرية (المبحث II)

---

[1] أنظر: Abdelghani Abouhani: «mouvements syndicaux et Emeutes Urbaines au maroc» Op.cit,p: 163.

المبحث الأول : الإضرابات الكبرى داخل القطاع العمومي وشبه العمومي.

إن التقيد بالتصنيف القانوني حسب طبيعة القطاعات وتقسيمها إلى قطاع عام وشبه عام وخاص يتطلب معالجة النزاعات العمالية داخل كل قطاع على حدة.

إلا أن تركيز هذه الدراسة على النزاعات الكبرى التي خاضتها الفئات العمالية وفئات الموظفين على السواء، ولاعتبارات منهجية، يمكن تخصيص هذا المبحث للقطاع العمومي وشبه العمومي، وذلك حسب تسلسل كرنولوجي واعتمادا على ما توفره مادة البحث المرتكزة أساسا على الوثائق ومنشورات الهيآت النقابية المرتبطة بالمعنيين بالنزاعات، إضافة الى الصحافة الوطنية.

لا يختلف المؤرخون والباحثون في تاريخ الحركة النقابية المغربية، على أن الإضرابات التي يمكن تصنيفها بأنها كبرى،منذ حصول المغرب على إستقلاله السياسي، تتمثل في المحطات الإضرابية التي خاضتها الفئات العاملة في مجال القطاع العام و شبه العام ،وهي كالآتي:

الفرع الأول : إضراب الموظفين العموميين ليوم 20 دجنبر 1961

الفرع الثاني : إضراب رجال التعليم والصحة أيام 9-10و11 أبريل 1979

الفرع الثالث : إضراب مستخدمي المكتب الوطني للسكك الحديدية (ماي 1995)

الفرع الأول : إضراب الموظفين (20 دجنبر 1961)

يكتسي إضراب الموظفين العموميين بتاريخ 20 دجنبر 1961 أهمية بارزة في التاريخ السياسي و الاجتماعي للمغرب المستقل، تتمثل في تشكيله لأولى حلقات الصراع والمواجهة بين الموظفين والدولة الحديثة، إضافة لتجسيده لتطورات الانشقاق داخل صفوف "الاتحاد المغربي للشغل".[1]

وبالرجوع إلى المحيط العام لاندلاع هذا النزاع، يتضح أن السياق السياسي والاقتصادي الذي تفاعل داخله يرتبط أساسا بتبنى النظام السياسي المغربي لمبدأ التعددية النقابية مع مطلع الستينات، والإعلان عقب إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في ماي 1960 عن اعتماد سياسية اقتصادية تقوم على النهج الليبرالي.

فبمناسبة عيد الشغل لفاتح ماي 1961، ألقى الملك الراحل الحسن الثاني كلمة أكد فيها موافقته على التعددية النقابية ورفضه للتنازع بين منظمة "الاتحاد المغربي للشغل"ومنظمة "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب"، الذي أسفر عنه أحيانا إراقة الدماء.[2] إضافة لرفضه تبعية المنظمات النقابية للأحزاب السياسية.فأشار ضمن هذه الكلمة أنه: «....**لا خطر على وحدة الطبقة العاملة من تعدد الحركات النقابية**،واختلاف وجهات نظرها، ولكنه **صراع** بعيد عن مبادئ النقابة وأهدافها ومثلها العليا **ناتج عن انحراف الإطارات النقابية عن الأهداف النقابية**...فكيف يرضى العملة بالتضحية بمصالحهم وحرية توجههم **ووقوع نقابتهم تحت تأثير منظمات أخرى لها مهام غيرمهام النقابة؟** ومع هذا كله فإننا غير يائسين من عودتكم إلى جادة الرشد .... وتسترجعون وحدتكم وتوحدون صفوفكم، وتفهمون مهمتكم ودوركم فهما حقيقيا، **ألا و هو الدفاع عن العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، والمساواة التامة، وفرص العمل المتكافئة للجميع...**».[3]

---

[1] ورد ضمن القسم الأول من هذه الدارسة، إشارة للبوادر الأولى للانشقاق داخل صفوف منظمة"الاتحاد المغربي للشغل" خلال سنة 1958.أثناء الحديث عن مرحلة تأسيس هذه المنظمة.

[2] نشرت جريدة العلم عدة مقالات تعكس الصراع بين (ا.م.ش) و(ا.ع.ش.م) أسفر عنه أحيانا أشكالا من العنف والقتل.

أنظر على سبيل المثال: مقالا نشر بجريدة العلم تحت عنوان: "**الإضراب العام بالدارالبيضاء:العمال يحتجون على قتل عامل الميناء موجة من السخط العام ضد العصابات الإرهابية**"

جريدة العلم عدد 4283 (30-04-1961).

[3] وردت الكلمة التي ألقاها الملك الراحل الحسن II بمناسبة فاتح ماي 1961 ضمن مقال بجريدة العلم عدد 4285 بتاريخ 3-5-1961.

* للإشارة فالكلمات المكتوبة بأحرف بارزة هي من عندي، و هي بهدف التوضيح ولا توجد ضمن النص الأصلي.

وتميز الوضع الاجتماعي خلال سنة 1961 بكثرة الإضرابات التي بلغت383 نزاعا،وفي هذا الإطار صرحت منظمة "الاتحاد المغربي للشغل" منذ مطلع هذه السنة، من خلال جريدة "الطليعة" الناطقة باسمها، أنها ستنفذ سلسلة من الإضرابات العمالية للمطالبة بزيادة 20% في الأجور، بسبب تسجيل الرقم الاستدلالي العام للمعيشة ارتفاعا بنسبة 5.90% منذ أواخر سنة 1959. في حين ظلت الأجور مجمدة، رغم الاعتراف الرسمي بهذا الارتفاع، ورغم أن ظهير 31 أكتوبر 1959 المحدث للجنة مركزية للأسعار والأجور كان يقضي في حالة زيادة في أثمان المعيشة بنسبة لا تقل عن 5% ، بأن يخطر وزير الشغل رئيس الحكومة بزيادة في الأجور مماثلة لارتفاع أثمان المعيشة.[1]

وفي ظل هذه الأوضاع، ونظرا لاتخاذ منظمة " الاتحاد المغربي للشغل" قرار تأجيل إضراب عام ليوم 19 يونيو 1961، لجأت الجامعة الوطنية للبريد التابعة لهذه المنظمة إلى إعلان إضراب جديد يوم 20 دجنبر 1961.

ففي بداية شهر يونيو من سنة 1961 صادقت الجامعة الوطنية للموظفين التابعة للاتحاد المغربي للشغل، بالإجماع على ملتمس يدعو إلى الإضراب العام. وأصدرت عقب ذلك الجامعة الوطنية للتعليم لنفس المنظمة بلاغا يدعو إلى القيام بإضراب إنذاري يوم 19 يونيو 1961، واعتبرت هذه الجامعة أن القرار جاء نتيجة رفض وزارة الوظيفة العمومية دارسة وتلبية مطالب موظفي التعليم، وأنه تم رفع رسائل إلى رئاسة الحكومة في هذا الصدد دون جدوى. كما دعت الجامعة الوطنية لموظفي العدل (إ.م.ش) إلى إضراب عام وشامل لنفس اليوم.[2]

إلا أنه باقتراب موعد الإضراب أصدرت وزارة الداخلية تعليمات إلى عمال الأقاليم، تفيد أن كل موظف يضرب عن العمل يوم الإثنين 19 يونيو 1961 يعاقب عقوبات إدارية وقضائية.[3]

---

[1] تجدر الإشارة أن اللجنة المركزية للأسعار والأجور المحدثة بموجب ظهير 31 أكتوبر 1959 ظلت مجمدة، وتم إلغاؤها ضمن مدونة الشغل الصادرة في شتنبر 2003 .

أنظر جريدة الطليعة عدد 252 (12-3-1961)

[2] أنظر: جريدة الطليعة عدد 264 (1961/06/12)

[3] أنظر: "إجراءات إدارية وقضائية ضد المضربين" جريدة العلم عدد 4325 (18-06-1961)

وفي يوم السبت 17 يونيو 1961، عقد اجتماع بين أحمد رضا اكديرة مدير الديوان الملكي ووزير الداخلية والفلاحة ، ووفد يمثل الاتحاد النقابي للموظفين التابع للاتحاد المغربي للشغل.وأكد رضا أكديرة أثناء هذا اللقاء أن الملك يتولى بنفسه دراسة مطالب الموظفين، ووقع الاتفاق على عقد أول اجتماع للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية.[1]

عقب هذا الاتفاق أعلن الاتحاد المغربي للشغل، عن تأجيل الإضراب العام المقرر ليوم الاثنين 19 يونيو 1961، و اعتبر أنه حقق انتصارا بذلك. إلا أن مجموعة من النقابيين ومناضلي " الاتحاد الوطني للقوات الشعبية "،اعتبروا أنهم كانوا عرضة لتواطؤ وخيانة قادة منظمة الاتحاد المغربي للشغل، كما أنه لم يتم استدعاء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية طبقا للاتفاق المبرم مع الحكومة.[2]

ويتضح موقف منظمة "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" من إضراب 19 يونيو 1961، من خلال تتبع ما نشرته جريدة العلم من مقالات، تتهم فيها إعلان "الاتحاد المغربي للشغل" لهذا الإضراب بكونه إضرابا سياسيا. تهدف من وراءه هيئة سياسية "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" تحقيق مصالحها بالعودة إلى السلطة . وأن سعيها لتوقيف جهاز الدولة يهدف إلى إبراز قوتها. فضلا عن كون مطلب رفع الأجور يؤدي إلى مضاعفة ميزانية التسيير، ويهدد ميزانية الدولة والاقتصاد الوطني.[3]

وتستحضر هذه الجريدة مجموعة من المواقف التي سبق اتخاذها من طرف أحد عناصر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (عبد الرحيم بوعبيد).أثناء تواجده على رأس وزارة المالية سنة 1958.أسفر عنها تجميد أجور الموظفين وعدم تغييرها منذ سنة 1956 و قد ساندت منظمة الاتحاد المغربي للشغل هذه المواقف آنذاك.[4]

---

[1] أنظر: جريدة الطليعة عدد 265 (1961/06/19)

[2] يرى بعض النقابيين أنه كانت مراوغات من طرف المسؤولين خلال إضراب 19 يونيو 1961
أنظر: جريدة التحرير عدد 569 (24-11-61) ص: 4.

[3] نشرت جريدة العلم مجموعة مقالات، تفيد أنه منذ سقوط حكومة عبد الله إبراهيم والاتحاد المغربي للشغل ينظم الإضرابات لأهداف سياسية لا تتعلق بالمصالح النقابية
أنظر: جريدة العلم عدد 4037 الصادرة بتاريخ (20-7-61).

[4] ترى جريدة العلم أن عبد الرحيم بوعبيد. أثناء تواجده على رأس وزارة المالية اتخذ مواقف أدت إلى تجميد أجور الموظفين وعدم تغييرها منذ سنة 1961، تتعلق برفض الرفع من قيمة الرقم الاستدلالي من 160إلى 180 ابتداءا من فاتح يوليوز من سنة 1958، إضافة إلى تخفيض التعويضات العائلية للموظفين.
أنظر: جريدة العلم عدد 4322 الصادرة بتاريخ 16-06-61 وعدد 4324 الصادر بتاريخ 17-05-61.

واعتبرت نفس الجريدة أن تراجع منظمة الاتحاد المغربي للشغل عن إضراب 19 يونيو 1961، يعد بمثابة هزيمة للهيئة السياسية المتسترة وراء هذه المنظمة، وأن الموظفين لم يستجيبوا للدعوة إلى الإضراب رغم ممارسة أسلوب العنف وتوزيع مناشير لتهديد الممتنعين عن الإضراب.[1]

وأعلنت جامعة البريد التابعة "للاتحاد المغربي للشغل" عن إضراب جديد يوم 20 دجنبر 1961، بسبب عدم تنفيد الحكومة للاتفاق المبرم مع المنظمة، إثر تراجعها عن إضراب 19 يونيو 1961، و المتعلق بانعقاد المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

فبعث المكتب الفيدرالي لجامعة البريد رسالة إلى رئاسة الحكومة و وزارة الوظيفة العمومية و وزارة البريد، يعلن فيها استعداد العملة والموظفين لشن إضراب عام يوم 20 دجنبر 1961. و جاء في هذه الرسالة " **إن مكتب الفيدرالية الشرف بأن يخبركم بأنه طبقا لقرارات المؤتمر الثالث للجامعة الوطنية للبريد التابعة للإتحاد المغربي للشغل المنعقد في 7 و 8 أكتوبر 1961. فإن اللجنة الإدارية المجتمعة يوم 17 نونبر بالدار البيضاء قد قررت شن إضراب عام غير محدود الآجل، ابتداءا من 20 دجنبر 1961 على الساعة 0 إذا لم يتم قبل يوم السبت 16 دجنبر 1961 إرضاء مجموع مطالبنا التي قدمت لكم يوم 23 أكتوبر 1961 بواسطة مذكرة مدققة ومفصلة...**" .[2]

ونشرت جريدة " التحرير" عدة بلاغات للجامعة الوطنية لموظفي العدل والجامعة الوطنية للتعليم التابعان للاتحاد المغربي للشغل، يؤكدان فيها قرار شن إضراب عام ابتداء من 20 دجنبر 1961 دفاعا عن حقوقهم وتضامنا مع موظفي قطاع البريد.[3]

ورغم انعقاد لقاء بين مكتب الجامعة الوطنية للبريد ووزير هذا القطاع يوم 16 دجنبر 1961 حول دراسة مطالب عمال وموظفي البريد ، إلا أنها لم تسفر عن أية نتيجة فأصدرت الجامعة بلاغا تؤكد فيه تمسكها بقرار الإضراب العام. وبالفعل دخل موظفوالبريد في إضراب يوم الأربعاء 20 دجنبر 1961.

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 4326 الصادرة بتاريخ 20-06-61.

[2] أنظر: جريدة التحرير عدد 576 الصادرة بتاريخ 2-12-61.

[3] أنظر: جريدة التحرير عدد 569 (1961/11/24)
عدد 575 (1961/12/01)
عدد 576 (1961/12/02)

وذكرت جريدة "التحرير" أنه رغم تهديدات السلطة ومحاولة منع هذا الإضراب فإن امتداده كان عاما وشاملا في جميع أنحاء المغرب. فتعطلت الحركة في جميع المراكز والإدارة المركزية للبريد في العاصمة، باستثناء شبكة المواصلات الخارجية التي تقرر بقاؤها مفتوحة بالنسبة للمكالمات ذات الصيغة الاستعجالية.

وأشارت الجريدة كذلك إلى جملة من الاعتداءات على بعض العاملين لمدينة البيضاء، بسبب تدخل قوات الشرطة،إضافة إلى احتلال مركز الشيكات البريدية بالرباط من طرف السلطات الأمنية، واعتقال بعض الموظفين التابعين للاتحاد المحلي بالرباط.

وأصدرت وزارة البريد بلاغا عاجلا، جاء فيه أن الوزارة عرضت على أنظار الملك حالة موظفيها. وأن الملك عقد عدة اجتماعات لدارسة حالة موظفي البريد، وتم اتخاذ تدابير تهم:[1]

1- تثبيت الموظفين المؤقتين والمساعدين والعمال الذين قضوا في عملهم أكثر من سبع سنوات في خدمة الدولة.

2- تعيين الموظفين الذين نجحوا في الامتحانات المهنية.

3- إقرار العطلة الأسبوعية العادية بالتدريج في جميع مصالح البريد.

واعتبرت جريدة " التحرير" أن تصريحات الحكومة عبر الإذاعة، حول استعدادها لرفع أجور صغار الموظفين هي محاولة لتمزيق وحدة الطبقة العاملة.

وفي هذا السياق أصدرت جامعة البريد التابعة للاتحاد المغربي للشغل بلاغا يوم الإضراب، تضمن توضيحات حول تصريحات الحكومة بالزيادة في أجور العمال المياومين ابتداءا من فاتح يناير 1962، ورفع قيمة الرقم الاستدلالي بين 100 إلى 200 بأن الإجراء الأول كان ينبغي أن يدخل حيز التطبيق منذ فاتح يناير1960 حسب منشور إداري صادر عن الوظيفة العمومية سنة 1960، أما الإجراء الثاني فلا يمس إلا فئة قليلة من الموظفين، ولا يستجيب لارتفاع تكاليف المعيشة.[2]

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 4485 (20-12-61).

[2] أنظر: جريدة التحرير عدد591 الصادر بتاريخ 1961/12/20.

وفي يوم الخميس 21 دجنبر 1961 عقد اجتماع بناءا على طلب من وزير البريد بين ممثلي العمال ومسؤولين في الوزارة.فأصدرت الجامعة الوطنية للبريد التابعة للاتحاد المغربي للشغل بلاغا و رد فيه بأنه: " **على إثر جلستي عمل عقدتا يوم 21 و22 دجنبر 1961 بطلب من السيد وزير البريد و التلغراف والتيلفون أسفرت المحادثات التي دارت عن إرضاء جانب من مطالبنا و ستعقد جلسات عمل أخرى لدراسة بقية المطالب ونتتيجة لذلك فقد قررت الجامعة الوطنية للبريد التابعة للاتحاد المغربي للشغل إيقاف الإضراب الذي شن يوم 20 دجنبر 1961، وهي إذ تهنئ جميع موظفات وموظفي البريد ... تطلب منهم أن يستأنفوا أعمالهم اليوم 22 دحنبر على الساعة الثانية والنصف...".**[1]

أما بخصوص نقابة وزارة الشؤون الخارجية التابعة للاتحاد المغربي للشغل فعقدت جمعا عاما استثنائيا يوم 19 دجنبر 1961 وقررت شن إضراب إنذاري يوم 20 دجنبر1961 دفاعا عن مصالحهم وتضامنا مع موظفي وعمال البريد. وصدر بلاغ عن هذه النقابة يطالب كافة المضربين أن يستأنفوا عملهم يوم الخميس 21 دجنبر 1961 مع الاحتفاظ بالاستعداد لشن إضراب عام غير محدود، في حالة عدم تلبية المطالب أو في حالة ممارسة استفزاز للمضربين.[2]

وتضمنت مطالب موظفي وزارة الخارجية:

- ترسيم الموظفين الصغار
- تتميم إصدار قوانين إطارات الوزارة و خاصة منها قانون نواب أمناء السروقانون مستخدمي السفارات والقنصليات والبعثات.
- إدماج الموظفين من ديبلوماسيين وقنصليين في الإطارات الخاصة بهم.
- تكوين لجنة الترسيم و الإدماج تكون منتخبة من طرف الموظفين خصوصا أن أغلبية موظفي الخارجية كانت تربطهم عقود مع الإدارة والبقية تتكون من مستخدمين مياومين.

---

[1] أنظر: جريدة التحرير عدد 594 الصادر بتاريخ (23-12-61)

2 أنظر جريدة التحرير عدد: 592 الصادر بتاريخ (21-12-61)

وردا على إجراءات الطرد المتخذة في حق المضربين يوم 20 دجنبر 1961، عقد موظفو وزارة الشؤون الخارجية جمعا عاما استثنائيا ببورصة الشغل بالرباط يوم 21 دجنبر 1961 وتقرر مواصلة إضراب عام غير محدود[1].

وفي نفس اليوم قررت اللجنة الإدارية التابعة لحزب" الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" بالرباط، مبدأ شن إضراب عام عن العمل باسم جماهير الاتحاد من عمال وطلاب وفلاحين وتجار، تضامنا مع المضربين.[2]

وفي هذا السياق نددت جريدة "التحرير" بالحملات الانتقامية والاستفزازية التي تواصلها السلطات ضد المضربين، وأشارت إلى وقوع إضراب بالرباط يوم الثلاثاء 26 دجنبر 1961 تضامنا مع الطبقة العاملة، ومساندة لرفض إجراءات الطرد المتخذة في حق عدد من موظفي وزارة الخارجية، وتم نشر لائحة بأسماء الأشخاص الذين تعرضوا للطرد من مختلف الإدارات والمصالح.وأشارت الجريدة إلى لجوء السلطات إلى نصب حواجز أمنية للشرطة في مختلف الطرق الرئيسية بالمغرب،وتفتيش سيارات النقل الخاصة والعمومية.[3]

وبالرجوع إلى موقف الجامعة الوطنية لمستخدمي وموظفي البريد التابعة "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب"، فقد قررت بدورها خوض الإضراب العام ليوم 20 دجنبر 1961 بحجة غياب حقوق موظفي البريد، الذين يعترف المسؤولون عن الوزارة بمشروعية مطالبهم النقابية المتمثلة في رفع الأجور، ورد التعويضات العائلية،إضافة لترسيم الأقدمين.[4]

وأعلنت الجامعة الوطنية لموظفي الجمارك التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أعمدة جريدة العلم تضامنها مع موظفي البريد، وإمكانية مشاركتها في الإضراب في حالة عدم التنفيذ العاجل للمطالب التي تم تقديمها إلى وزير الاقتصاد الوطني والمالية وظلت حبرا على ورق.[5]

---

[1] أنظر: جريدة التحرير عدد 593 الصادرة بتاريخ (22-12-61)

[2] أنظر: جريدة التحرير عدد 594 الصادرة بتاريخ (23-12-61)

[3] أنظر: جريدة التحرير عدد 594 الصادرة بتاريخ (23-12-61)

[4] أنظر: جريدة العلم عدد 4476 (1961/12/09)

[5] أنظر: جريدة العلم عدد 4478 (1961/12/12)

إلا أن جامعة الموظفين التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب عادت بعد صدور بلاغ من الكتابة العامة للحكومة لمنع إضراب 20 دجنبر1961، إلى التصريح بإلغاء الإضراب.

وورد ضمن بلاغ الكتابة العامة للحكومة بأنه:"**نظرا للإضراب المراد القيام به يوم 20 دجنبر في بعض المصالح العمومية.يعاد إلى الأذهان أنه بمقتضى المادة 5 من المرسوم رقم 2-57-1465 الصادر بتاريخ 15 رجب377 موافق 5 فبراير1958 التي تنص على أن كل انقطاع منظم عن العمل في أي مصلحة وكل عمل جماعي مخالف للنظام يستوجب العقوبة وذلك خارجا عن نطاق الضمانات التأديبية.**"[1]

وفي يوم الإضراب صدر بلاغ عن الجامعة الوطنية للبريد التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يبرر موقف التراجع عن قرار المشاركة في الإضراب.

ويشير البلاغ الى أنه:" **بناء على القرارات التي اتخذتها حكومة صاحب الجلالة في صالح الموظفين الصغار لرفع أجورهم، بناء على الوعد الذي قطعه صاحب الجلالة على نفسه في اتخاذ قرارات أخرى لصالح الموظفين في شهر يناير 1962.**

فإن الجامعة الوطنية لعمال وموظفي البريد قررت باتفاق مع الجامعة الوطنية للفلاحة والجامعة الوطنية للأشغال العمومية، والجامعة الوطنية للإنارة والطاقة والكهربائية وجامعة الجمارك التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب العدول عن الإضرابات التي أعلنت عنها."

وفي هذا الإطار قام الملك الراحل الحسن II بتعيين لجنة وزارية مشتركة تضم خمسة وزراء، بهدف تحديد حجم الزيادة الحقيقية للأجور. فقررت الحكومة زيادة عامة في الأجور بنسبة 5.7% تبعا لملاحظة الزيادة في مستوى المعيشة خلال 30 نونبر 1961.[2]

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 4485 (20 دجنبر 1961)

[2] أنظر: (C.E.D.I.E.S) Informations N° 276 du 6 janvier 1962 N° 278 du 20 janvier 1962 .

إن تتبع مختلف البلاغات والتصريحات الواردة حول إضراب الموظفين بتاريخ 20 دجنبر 1961، يؤدي إلى الخروج بجملة من الاستنتاجات نميز ضمنها بين جوانب ترتبط بمواقف المركزيات النقابية، وأخرى تتعلق بالمواقف الحكومية.

على مستوى المركزيات النقابية عكست البلاغات الصادرة عن منظمة الاتحاد المغربي للشغل، غياب تشاور موسع وبكيفية سابقة مع القاعدة العمالية، سواء أثناء اتخاذ قرار الإضراب أو التراجع عنه،وفي هذا الإطار تتهم قيادة الإتحاد المغربي للشغل بالتراجع عن قرار إضراب 19 يونيو 1961 دون استشارة مع أية هيأة مسؤولة،مما خلف استياء وسط مناضلي حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية.[1]

إضافة إلى بروز تحول سريع ومفاجىء في مواقف الجامعة الوطنية للبريد.وتأكيدها على تحقيق بعض المطالب ضمن أحد بلاغاتها، دون تحديد لمضمون تلك المطالب ومدى أهميتها[2].

أما بخصوص مواقف بعض جامعات الموظفين التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب فيطبعها التناقض، ونوع من الترقب والتردد في اتخاذ مواقف مبررة وحاسمة للمشاركة في الإضراب أومعارضته.فقبل تراجع الإتحاد المغربي للشغل عن إضراب 19يونيو1961 وجه له الإتحاد العام للشغالين بالمغرب اتهامات بخوض إضراب سياسي بتحريض من حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية،بهدف العودة إلى السلطة واستخدام منطق القوة لإبراز القدرة على التعبئة وتحريك صفوف العمال والموظفين،إلا أن لجنة التنسيق التابعة للإتحاد العام للشغالين بالمغرب عادت بمناسبة إعلان الإتحاد المغربي للشغل عن إضراب 20 دجنبر 1961 إلى الدفاع ضمن مطالبها على إلغاء المرسوم الذي يحرم الموظفين من حق الإضراب، والتهديد بشن الإضراب في حالة عدم الاستجابة لمطالب الموظفين. وعند حلول يوم الإضراب، تخلى الإتحاد العام للشغالين بالمغرب من جديد عن مواقفه الداعمة للإضراب وعمد إلى التصريح بأن الإضراب جريمة في حق الوطن ويدعو إلى نبذ نهائي لفكرة الإضراب من الأذهان.[3]

---

[1] أنظر: محمد عابد الجابري : « مواقف، إضاءات وشهادات: الأزمة بين الحزب والنقابة: المعركة من أجل الديمقراطية أم سياسة الخبز » دار النشر المغربية، الدار البيضاء،2002، ص:30 وما بعدها

[2] أنظر: جريدة التحرير عدد 594 الصادرة بتاريخ (23-12-61)

[3] أنظر: جريدة العلم 4321 الصادرة بتاريخ (14-6-1961)

أما على مستوى المواقف الحكومية فتعكس اتجاها متصلبا في الت
فئات الموظفين، خصوصا أن هناك اعترافا من كافة الأطراف بوجود مشاكل حم
القدرة الشرائية للموظفين، بدليل اتخاذ بعض التدابير الهامشية المتعلقة بترسيم بعص
الموظفين الذين قضوا سبع سنوات من الخدمة وتوسيع تدريجي للإستفادة من العطلة
الأسبوعية، بهدف نزع فتيل التوتر القائم في قطاع البريد،إضافة إلى تقديم الحكومة وعودا
دون الالتزام بتنفيذها، وتجميد الحكومة للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية كأحد الآليات
القانونية للتفاوض وتسوية النزاعات.

وفي هذا الإطار تبرر الجامعة الوطنية للبريد التابعة للاتحاد المغربي للشغل لجوءها إلى إضراب 20 دجنبر 1961 ،بعدم التزام الحكومة بوعدها أثناء التراجع عن إضراب 19 يونيو 1961، بدعوة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

ويجسد إضراب موظفي وزارة الخارجية جانبا من التداخل بين النشاط الحزبي والعمل النقابي. من خلال تصريح حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بشن إضراب عام بالرباط لدعم المضربين. الشيء الذي يثير التساؤل عن حدود استقلالية النقابة في اتخاذ مواقفها. ومدى تعبير قراراتها عن المطالب الحقيقية لمختلف فئات الموظفين.

ويقدم هذا التداخل بين الحزب والنقابة مبررا للطعن في حسن نية المضربين وسعيهم إلى تحقيق أهداف تتجاوز المطالب النقابية المحضة، وتدخل في مجال التنافس السياسي.

ويلاحظ أن التداخل القائم بين الحزب والنقابة برز منذ عهد الحماية أثناء الإنتفاضة التي اندلعت في الدار البيضاء في شهر دجنبر 1952 ،عقب مقتل الزعيم النقابي فرحات حشاد،بحيث تزعمت الحركة النقابية هذه الإنتفاضة في الشارع.[1]

ورغم أن إضراب الموظفين في 20 دجنبر 1961، يبدو منطقيا باعتبار ما له من مبررات اقتصادية تتجسد في ضعف القدرة الشرائية للموظفين، باعتراف كافة الأطراف وبدليل بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة، ثم تراجع الإتحاد المغربي للشغل عن قرار

---

[1] أنظر : René Gallisot: «Emeutes : ordre étatique et désordre sociale» In emeutes et mouvements sociaux aux maghreb, Karthala,Paris,1999,p:33-34.

الإضراب خلال يونيو 1961،في انتظار تنفيذ الحكومة لوعودها بانطلاق عملية التفاوض حول المطالب المقدمة.

إلا أنه على المستوى النقابي اندلعت هذه الاضرابات في أجواء من التوتر، بعد تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بتاريخ 20 مارس 1960،ولجوء الاتحاد المغربي للشغل إلى تنظيم اضرابات كرد فعل على تأسيس هذه المركزية النقابية المنافسة.هذه الأخيرة التي لا يفهم عدم اعتراف السلطات العمومية بها رسميا، إلا في 20 مارس 1963 .

إن ظروف اندلاع هذا الإضراب تضفي عليه طابعا سياسيا، يتعلق أساسا بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم في ماي 1960، وتلقي المضربين الدعم والمساندة من طرف حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، فضلا عن تدخل الملك كأعلى سلطة في البلاد في كافة مراحل هذا النزاع .

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

جدول يتعلق بإضراب الموظفين العموميين ليوم 20 دجنبر 1961

النقابة	المطالب	موقف السلطات العمومية	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الاتحاد المغربي للشغل	مطالب موظفي الخارجية: - ترسيم الموظفين الصغار - تتميم إصدار قوانين أطر الوزارة و خاصة منها قانون نواب أمناء السر و قانون مستخدمي السفارات و القنصليات و البعثات الدبلوماسية - إدماج الموظفين من ديبلوماسين و قنصليين في الإطارات الخاصة بهم - تكوين لجنة الترسيم و الإدماج، و تكوين منتخبة من طرف الموظفين. **مطالب موظفي البريد:** - رفع الأجور - رد التعويضات العائلية - ترسيم القدامى	- إجراء لقاء بين وزير البريد و النقابة يوم 16 دجنبر1961 دون حصول أي اتفاق - محاولة السلطة منع الإضراب - تصريح وزارة البريد يوم الإضراب باتخاذ بعض التدابير: * تثبيث الموظفين المؤقتين و المساعدين * تعين الموظفين الذين نجحوا في الامتحانات المهنية * إقرار العطلة الأسبوعية العادية بالتدريج في جميع مصالح البريد - تصريح الحكومة بالزيادة في أجور الموظفين الصغار ابتداء من فاتح يناير 1962	**حزب الاستقلال :** - إضراب سياسي يهدف من وراءه (ا.و.ق.ش.) العودة إلى السلطة - اعتبار تراجع (ا.م.ش) عن إضراب 19 يونيو 1961 بمثابة هزيمة(ا.و.ق.ش) **حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:** - اتهام الحكومة بمحاولة تمزيق الوحدة النقابية أثناء تصريحها يوم الإضراب عن تدابير لرفع أجور الموظفين الصغار - دعوة مناضلي الحزب إلى القيام بإضراب يوم 26 دجنبر تضامنا مع موظفي وزارة الخارجية المطرودين	**الاتحاد المغربي للشغل:** - توقيف الجامعة الوطنية للبريد للإضراب بعد عقد لقاء مع وزير البريد يومي 21 و 22 دجنبر - تقرير نقابة وزارة الشؤون الخارجية (ا.م.ش) في اجتماع بالرباط يوم 21 دجنبر 1961 مواصلة إضراب عام غير محدود ردا على قرارات الطرد المتخذة في حق الموظفين **الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** - قررت خوض إضراب يوم 20 دجنبر إلا أنها تراجعت عنه بعد صدور بلاغ عن الحكومة لمنع الإضراب - تبرير هذا التراجع باتخاذ الحكومة قرار رفع أجور صغار الموظفين و تقديم الملك لوعد باتخاذ قرارات أخرى لصالح الموظفين في شهر يناير 1962	- عدم تحقيق المطالب المقدمة ولجوء السلطات العمومية إلى طرد موظفي وزارة الخارجية

الفرع الثاني: إضراب رجال التعليم والصحة أيام 9-10 و11 أبريل1979

ان اندلاع إضراب الموظفين يوم 20 دجنبر 1961، تطلب مرور حوالي عقدين من الزمن لعودة القطاع العام إلى إعلان إضراب جديد في قطاع الصحة و التعليم أيام 9-10-11أبريل 1979. وعرفت الحركة الإضرابية خلال عقد الستينات تراجعا كبيرا بصفة خاصة أثناء سريان حالة الإستثناء،بحيث وصل أدنى مستوياتها ببلوغها 74 نزاعا سنة 1969. إلا أنه خلال عقد السبعينات بدأت موجة الإضرابات تتصاعد، خاصة بعد تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 26 نونبر1978، و الذي شكل خلال هذه الفترة أهم حدث نقابي و سياسي في تاريخ المغرب.

وبالرجوع إلى السياق العام لسنة 1979 فإنه ظلت تتحكم فيه إكراهات ترتبط بالمحيط الدولي والداخلي على حد سواء، فعلى المستوى الدولي أدى تصاعد كلفة الطاقة والمواد الأولية إلى التأثير على الاقتصاد الوطني. كما أن التضخم الاقتصادي الدولي دفع الدول المصنعة إلى اتخاذ تدابير حمائية، أثرت بشكل واضح على صادرات الدول النامية وقلصت من مواردها من العملة الصعبة. أما على المستوى الوطني فبقي المغرب معبأ حول قضية الدفاع عن وحدته الترابية.

وفي هذا الإطار لجأت الحكومة المغربية منذ يونيو لسنة 1978 إلى نهج سياسة تقشفية، فأثرت على وثيرة نمو النشاط الاقتصادي وخلقت انفجارا في مستوى النزاعات العمالية التي بلغت 779 نزاع سنة 1979 من بينها 532 مابين يناير وأبريل. وأدت إلى ضياع 429.000 يوم عمل عوض 306.000 خلال سنة 1978.[1]

إن قضية الصحراء شكلت ثقلا ماليا للدولة،واستندت الحكومة إلى هذه القضية لتبرير سياسة التقشف الاقتصادية والمالية،واستطاعت بذلك الحصول على توافق واسع وتضامن مثالي لمواجهة مصاريف الحرب.

---

[1] أنظر : C.E.D.I.E.S informations N° 1235 (12-07-1980)

ومع استمرار النزاع لم تستطيع الحكومة التصدي للصعوبات الاقتصادية،خصوصا مع ازدياد كلفة الطاقة والعجز المالي المتصاعد.فتدابير التقشف خلال يونيو 1978 لم تستطيع التخفيف من أزمة الثقة في أوساط أرباب العمل،والتقليص من التوترات الاجتماعية التي اندلعت منذ خريف 1978 وازدادت حدتها انطلاقا من يناير 1979 .

فحاولت الحكومة في مرحلة أولى من خلال حملة إعلامية التنديد بهذه التحركات الإضرابية،التي اعتبرتها غير ملائمة في فترة الأزمة الاقتصادية وخوض الحرب للدفاع عن الوحدة الترابية.وكانت الحكومة ترمي إلى عزل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل .وفي مرحلة ثانية دعى الملك الراحل الحسن الثاني أعضاء الحكومة لاتخاذ تدابير لمراقبة الأسعار والحد من التضخم،والدخول في حوار مع النقابات حول مطالب مختلف القطاعات.[1]

وفي ظل هذه الوضعية دعت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب داخل قطاع التعليم والصحة خلال أيام 9-10 و11أبريل 1979، وأدى خوض هذا الإضراب في مختلف مراحله إلى تصدي السلطات العمومية بصرامة وقمع حركات الطبقة العاملة واتخاذ تدابير، أصدر في شأنها المكتب التنفيذي للكنفدرالية بيانا يوم السبت 14 أبريل 1979

جاء فيه:«**إن الإضراب الذي خاضه رجال التعليم والصحة والصناعة البترولية والسكرية أيام 9-10و11 ابريل 1979 دفاعا عن مطالبهم التي يأتي على رأسها احترام ممارسة الحق النقابي. يعتبر أن الطبقة العاملة تعرضت للاضطهاد والإرهاب والقمع وهذا يمثل انتهاكا لحرمة المؤسسات، وخرقا لحقوق الإنسان وحقوق الشغل ويحمل المسؤولية فيما وقع للحكومة التي تتملص من التزاماتها، ويطالب الحكومة بإطلاق سراح المعتقلين النقابيين وإلغاء جميع المتابعات القضائية والإدارية** »[2].

ويعتبر هذا الإضراب داخل قطاع التعليم والصحة استمرارا لإضرابات سابقة في هذين القطاعين. ففي يوم 5 – 6 و 7 فبراير شنت النقابة الوطنية للتعليم إضرابا لمدة 72 ساعة، وترتب عنه اعتقال مناضلين نقابيين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وأحيل

---

[1] أنظر: Jean-Claude Santucci « Chronique politique Maroc» A .A.N, , Tome XVIII ,1979,Ed.C.N.R.S Paris, p:541-547.

[2] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 15 (23 ابريل 1979) ص: 2.

المعتقلون على النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء. وتم كذلك خوض إضراب في قطاع الصحة يوم 7 مارس 1979، وترتب عنه اعتقال نقابيين و تقديمهم إلى المحاكمة.[1]

وتســاءلت جريدة الديمقراطية العمــالية:« **ماهي الأهداف البعيدة من هذا القمع؟**»

فأكدت على أن الإضراب العمالي أيام 9 – 10 و11 أبريل 1979 كان يرمي إلى تحقيق مطالب عمالية واضحة، وتضمنتها المذكرة الموجهة من طرف الكنفدرالية إلى اللجنة الحكومية المكلفة بالحوار، وتتلخص في نقطتين أساسيتين:

1) مراجعة نظام الأجور والتعويضات

2) مراجعة قانون الشغل

إلا أنه يلاحظ أن الحكومة واجهت هذه المطالب باستخدام وسائل قمعية متعددة تمثلت في اعتقالات جماعية وفردية على الصعيد الوطني، شملت معلمين وأساتذة وإداريين وأطباء وممرضين وعمال بمختلف القطاعات.ومتابعة بعضهم أمام المحاكم والبعض الآخر ظل معتقلا داخل بعض مقرات الأمن أو داخل السجون،كما أن مسؤولين نقابيين ظلوا محاصرين داخل مقرات الكنفدرالية.

ونقلت جريدة الديمقراطية العمالية الناطقة باسم الكنفدرالية الديمقراطية للشغل معلومات حول ممارسات السلطة عبر مختلف مراحل الإضراب، فمنذ صدور بلاغ عن النقابة الوطنية للتعليم يوم 8 أبريل 1979 للتنديد بالتجاوز اللاقانوني الذي تتعرض له الحريات النقابية على يد أجهزة السلطة. وبمجرد الإعلان عن قرار الإضراب تصاعدت حملة القمع على رجال التعليم من طرف أجهزة الأمن.فقامت السلطات المحلية بحملة من الاعتقالات في صفوف مناضلي ومسؤولي النقابة الوطنية للتعليم، وقامت بتطويق مقرات الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في العديد من الأقاليم، كما قام أعوان السلطات المحلية منذ الإعلان عن الإضراب، بحملة في المؤسسات التعليمية.

---

[1] يمكن الاطلاع على تفاصيل الجلسة الأولى لمحاكمة نقابيي قطاع التعليم ضمن جريدة الديمقراطية العمالية.

أنظر: عدد 13 (12 مارس1979) ص:3 و 10.

عدد 10 (28 يناير 1979) ص: 15.

عدد 15 (23 أبريل 1979).

وترى نفس الجريدة أن الأهداف البعيدة للسلطات من وراء التدابير القمعية تكمن في تكريس هيبة الدولة، ومحاولة إيقاف امتداد تحركات الطبقة العاملة. وبصفة خاصة توسع المركزية النقابية الجديدة أي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل التي تأسست في 26 نونبر 1978. وفي هذا كله ضرب المثل للآخرين والتأثير المباشر على العناصر المناضلة من النقابيين.[1]

وفي نفس السياق أكدت منظمة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أنه في يوم الإضراب بإحدى مقاطعات مدينة الدار البيضاء تم جلد حوالي 50 شخصا من رجال التعليم، وتوجيه الشتائم والسب إلى المدرسين وسحب رخص السيارات وجوازات السفر من بعضهم مع حجز السيارات. وحاولت الحكومة كذلك محاربة إضراب رجال التعليم والصحة بمنع النقابيين من توزيع بلاغات الإضراب على أعضائها في المدارس والمستشفيات.

وأمام فشل كل المحاولات لمنع الإضراب،عمدت أجهزة السلطة لعقد اجتماعات مع رؤساء المؤسسات التعليمية وتوجيه التهديد بالعقاب للمشاركين في الإضراب،وبلغ التصعيد القمعي أوجه باقتحام ليلة الإضراب،المقرالمركزي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل،وتم استدعاء واعتقال العشرات من المندوبين النقابيين في المقاطعات الإدارية.[2]

ويمكن تلخيص مختلف الممارسات التي عمدت إليها السلطات خلال المرحلة السابقة للإضراب في جلد رجال التعليم والصحة وتهديدهم وإهانتهم والمس بكرامتهم.واعتقال العديد من النقابيين والمسؤولين، إضافة إلى القيام بحملة دعائية ضد رجال التعليم ورجال الصحة ومحاصرة مقرات الكنفدرالية.

وتعتبر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن الحكومة التجأت في البداية إلى استخدام بعض النصوص القانونية العتيقة لمنع الإضراب بحجة عدم مشروعيته، ثم ظهرت بعض الأصوات تقر بمشروعية الإضراب من حيث المبدأ. إلا أنها ترى أن الظرفية التي تمر بها البلاد، تقتضي عدم القيام بإضرابات ضمانا وصيانة للوحدة الترابية. وفي نهاية

---

[1] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 15 (23 ابريل 1979) ص:16.

[2] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 38 (15 ابريل1980) ص:5.

وعدد 15 الصادر بتاريخ 23 أبريل 1979 ص: 13.

المطاف تم اللجوء إلى أسلوب الطرد للعديد من رجال التعليم والصحة والاقتطاع من رواتبهم.[1]

وأكدت الكنفدرالية أنه رغم كل هذه الممارسات فالإضراب الذي جاء نتيجة فشل الحوار مع الحكومة كان ناجحا، وتراوحت نسبة نحاجه بين 80 و 95 %.[2]

ويمكن استحضار كلمة ألقاها الكاتب العام للكنفدرالية الديمقراطية للشغل (نوبير الأموي) بمناسبة ذكرى فاتح ماي 1979، تضمنت إشارة إلى بعض الأسباب المعلنة لإضراب 11/10 أبريل1979. جاء فيها أنه «..... **أمام عدم توفير شروط حوار جدي ومسؤول أمام المحاكمات والأحكام القاسية وتهرب الحكومة من وضع يومية لحوار يتوج ببرتوكول اتفاق حول المطالب المطروحة، تم اللجوء إلى إضراب يومي 10-11 ابريل 1979...**».[3]

وبالرجوع إلى بعض الأرقام التي أوردتها جريدة الديمقراطية العمالية حول إضراب 11/10 ابريل 1979 الذي خاضه قطاع التعليم والصحة. تشير إلى اعتقال ما يناهز الألف من رجال التعليم والصحة، وتقديم المئات منهم إلى المحاكمات. وأنه تم طرد أكثر من 700 شخص منهم . وترى نفس الجريدة أنه لأول مرة في المغرب تقتحم قوات الشرطة والقوات المساعدة حرمات المدارس وتدخل ساحاتها بسيارتها، ويقوم المسؤولون عنها بإصدار التعليمات إلى المعلمين والأساتذة والمديرين، ولأول مرة في المغرب يجلد رجال التعليم.

ونشرت جريدة الديمقراطية العمالية نقلا عن الكتاب الأبيض الذي أعدته الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، معلومات عن التدابيرالتي اتخذتها السلطات ضد المناضلين النقابيين،تؤكد على أنه:«**...ابتداءا من شهر يناير1979 دخلت عدة قطاعات في إضرابات .... وأمام حركة اضرابية لها هذا الجانب من الاتساع، وجدت الحكومة نفسها مرغمة على الاعتراف بعمق الأزمة، وبشرعية المطالب وقررت فتح حوار وفي مستوى جد عال: بين الوزير الأول ومختلف النقابات المركزية...إن الحكم زاد في قمعه ضد رجال التعليم وأعوان الصحة الذين لبوا نداء الكنفدرالية وقاموا بإضراب وطني ناجح يومي**

[1] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 15 (23 أبريل 1979) ص: 14.
[2] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 38 (15 أبريل1980) ص: 5.
[3] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 16 (8 يونيو 1979) ص 8.

10 و11 ابريل 1979، ولعدة أيام قبل وبعد الإضراب عملت السلطات على مطاردة النقابيين ومناضلي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في كلا القطاعين وهكذا اعتقل عشرات الأطر والمناضلين وقدموا للمحاكمات وحكم عليهم بعقوبات السجن بسبب"جنحة الإضراب" وبطرد وتوقيف المئات من وظائفهم... وأخيرا فإنه سجلت في بعض الحالات إجراءات تمس بالكرامة المغربية أي تمس بالحقوق الأولية للإنسان... ».[1]

وردت جريدة الديمقراطية العمالية، على اتهام السلطات لهذه الإضرابات بكونها سياسية، في مقال تحت عنوان " **الأسباب العميقة لإضراب 11/10 ابريل 1979**".

ورد فيه " **هل تعتبر إضرابات 11/10 ابريل 1979 إضرابات سياسية: إن هذه التهمة الكلاسيكية للسلطات العاجزة يمكن أن تنقلب ضد أصحابها، ونعني بهم السلطات المغربية، فهذه الأخيرة هي التي عملت عن طريق اللجوء إلى القمع وخرق القانون إلى تسييس حركة مطلبية ناتجة بالأساس عن انعكاسات الأزمة وعن الاختيارات المعادية للشعب....**".[2]

وعبرت جريدة المحرر الناطقة باسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن تضامنها مع المضربين فجاء في افتتاحيتها للعدد الصادر بتاريخ (10 ابريل1980) مقال تحت عنوان " **الطريق الواضح**" ورد فيه بأنه".... **والآن وقد مرت سنة على الإضراب التاريخي الناجح، على الإجراءات القامعة الحاقدة، فماذا يمكن أن يستخلص؟ بالنسبة للجماهير العمالية ومن بينها جماهير الصحة والتعليم، الطريق واضح: أنه طريق النضال في مواجهة الاستغلال والحيف الطبقي وقمع الحريات....**". و في هذا الإطار صدر بلاغ مشترك عن حزب التقدم و الاشتراكية و حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالدار البيضاء يوم 11 أبريل 1980 يؤكد تضامنه مع ضحاياإضراب 1979[3].

---

[1] أصدرت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل كتابا أبيضا عن التدابير القمعية المتخذة في حق المناضلين النقابيين خلال إضراب 11/10 ابريل 1979 تحت عنوان:
Livre Blanc : sur les mesures répressives, illégales et arbitraires, prises contre les militants et cadres syndicaux appartenant à la confédération démocratique du travail (C.D.T) - (Maroc) .
أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 18 (19 يوليوز1979) ص: 7

[2] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 36 (22 مارس 1980) ص: 11.

[3] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 40 (19 ابريل 1980) ص 12.

ومن جهتها كتبت جريدة العلم الناطقة بلسان حزب الإستقلال في تعليقها على إضرابات رجال التعليم بأنها دعوة إلى إضراب سياسي غير نقابي، وأنها لم تراع ظروف الوطن التي تقتضي توحيد الصفوف للدفاع عن قضية وحدة التراب الوطني. خاصة أن الإضراب وقع في فترة يدار فيها حوار بين الحكومة والنقابات.

ووصفت الإضرابات في قطاع التعليم بالفشل في مجموع أنحاء المغرب، وأنه تم اعتقال بعض المضربين المعلمين والأساتذة لقيامهم بأعمال تحريضية.[1]

إن موقف جريدة العلم الرافض لإضرابات يوم 9 و 10 أبريل 1979 يبرز تحولا مفاجئا وتراجعا يصعب فهمه. فبعد أن كانت تؤيد الحركات الإضرابية التي اندلعت سنة 1978 والتي همت العمال في شركة الخطوط الجوية الملكية، وعمال السكك الحديدية وعمال بعض المعامل، والنقل الحضري في الدارالبيضاء وفاس،واعتبرت هذه الإضرابات راجعة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وعدم الاستجابة لمطالب العمال، مع التأكيد على أن اللجوء إلى الإضراب لا يعتبر صراعا ضد السلطة بل وسيلة للتعبير عن مصالح وحقوق العمال. عادت لنبذ فكرة الإضراب أثناء عودة حزب الاستقلال للسلطة مع نهاية سنة 1978.[2]

وبخصوص مواقف المركزيات النقابية من إضرابات 9 و10 أبريل 1979، يلاحظ أن الاتحاد المغربي للشغل لم يتطرق لهذه الإضرابات واكتفى أثناء مقابلة أجراها مع الوزير الأول يوم الخميس 5 أبريل من نفس السنة، بعرض موقفه من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرها متأزمة بسبب الاختيارات المتبعة، وبسبب حملة أرباب العمل ضد الحريات النقابية.[3]

أما بالنسبة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فأصدر المكتب الوطني للجامعة الوطنية للصحة العمومية بلاغا لرفض إضراب 10 و 11 أبريل لسنة 1979 بسبب

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 10491 (79/4/12)
وعدد 10487 (79/4/8)
[2] أنظر: جريدة العلم عدد 10411 (1979/1/18)
[3] أنظر جريدة الطليعة عدد 297 (6 ابريل 1979)

الاستمرار في الحوار مع الحكومة وتقديم مذكرة تتضمن الملف المطلبي الشامل لكل القطاعات[1].

وبعد مرور حركة الإضراب جرت مقابلة بين وزير التربية الوطنية و تكوين الأطر والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش) يوم الجمعة 20 أبريل 1979 فقدم المكتب احتجاجه ضد انتهاك الحريات النقابية و حرية الإضراب، و المس بحرمة المؤسسات التعليمية عن طريق الاعتقال الفردي و الجماعي و الضرب و الجلد و الإهانة لرجال التعليم داخلها. و احتج كذلك على المحـاكمات التي تمت في العـديد من الأقاليم و إجراءات الطرد و الاقتطاعات من رواتب المضربين.

أما بخصوص رد الوزير فتضمن تأكيدا على أن الإجراءات المتخذة في حق رجال التعليم والإداريين، جاءت نتيجة قرار حكومي إستنادا إلى مذكرة صادرة عن الوزير الأول. كما أنه صرح بعدم علمه بالانتهاكات المذكورة في الاحتجاج الذي قدمه المكتب وأنه ينتظر التقارير التي سترفع إليه من قبل المسؤولين عن المؤسسات التعليمية.[2]

وتضمن خطاب للوزير الأول بتاريخ27 أبريل1979، إشارة إلى إتخاد الحكومة لقرارات تتعلق ببعض الحلول المقدمة للمطالب النقابية، وتتلخص هذه التدابير في التراجع عن الزيادة في ثمن الماء و الكهرباء والزيادة في الأجور والإعلان عن إتمام بعض المشاريع. إلا أن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل سجلت تحفظاتها على هذه الأمور التي تعتبرها مجرد إجراءات ترقيعية، و أكدت على أن استمرار الحوار يقتضي من الحكومة إلغاء جميع القرارات المتخذة ضد مناضليها.[3]

يستنتج من خلال هذه الإضرابات أن جميع الفاعلين يعترفون بموضوعية المطالب المقدمة بدليل لجوء الحكومة إلى فتح حوار مع النقابات واتخاذها لبعض التدابر الجزئية وتقديم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب مذكرة إلى الحكومة تثبت مطالب العاملين بمختلف القطاعات.

إلا أن ظروف إعلان الإضراب المرتبطة بتأسيس الكنفدرالية في 26 نونبر 1978 ومحاولتها تحريك العمل النقابي بهدف كسر حالة الجمود التي هيمنة خاصة أثناء سريان

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 10488 (1979/4/9)

[2] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 15 بتاريخ(23 أبريل 1979) ص14.

[3] أنظر: جريدة الديمقراطية العمالية عدد 16 (8 يونيو 1979) ص:4-15.

حالة الاستثناء وبعدها،فضلا عن انعكاسات الثورة الايرانية لسنة 1979 ،بحيث تمت عمليت التسييس وسط رجال التعليم بسرعة من خلال تنديدهم بحضورالشاه إلى المغرب خلال مدة قصيرة. كل هذا أضفى طابعا سياسيا على هذه الأحداث، فبرزت مواجهة السلطة لهذه التحركات بشدة، خصوصا في ظل تفاقم الأزمة الإقتصادية وتركيز اهتمام الدولة على قضية الدفاع عن الوحدة الترابية ورفضها لمحاولة زعزعة التوازنات السياسية القائمة.

وبعد التدخل العنيف للسلطات في مواجهة الإضراب،ونظرا للحاجة لتوحيد الصفوف الداخلية بهدف تسوية قضية الصحراء، تمت دعوة الملك الراحل الحسن الثاني للحكومة لوضع " ميثاق اجتماعي " لاحتواء المطالب الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

---

[1] أنظر : jean,Claude santucci :«Chronique politique Maroc» A .A.N, , Tome XVIII ,1979,Ed.C.N.R.S Paris,p:541-547.

جدول يتعلق بإضراب رجال التعليم والصحة أيام 9-10-11 أبريل 1979

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف السلطات العمومية	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	- مراجعة نظام الأجور و التعويضات - مراجعة قانون الشغل - احترام ممارسة الحق النقابي	مناداة الكنفدرالية العامة الإقتصادية المغربية (CGEM) بضرورة إجراء حوار بين ممثلي الأجراء والمشغلين بسبب إرتفاع تكاليف المعيشية واندلاع نزاعات في كافة القطاعات العمومية والشبه العمومية	اعتماد بعض النصوص النقابية لمنع الإضراب بحجة عدم مشروعيته - عودة الحكومة إلى الإقرار بمشروعية الإضراب إلا أنها ترى الظرفية تقتضي عدم القيام بإضرابات لصيانة الوحدة الترابية - طرد العديد من رجال التعليم و الصحة و الاقتطاع من مراتبهم - اعتبار هذه الإضرابات سياسية - اتخاذ الحكومة لبعض	**حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:** - تضامن مع ضحايا الإضراب **حزب الاستقلال:** - إضرابات سياسية غير نقابية و لم تراع ظروف البلاد	**الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:** - الأسباب الخفية للنزاع ترجع إلى الاختيارات اللاشعبية للحكومة - تعرض المضربين للاضطهاد و الإرهاب - تحميل الحكومة مسؤولية الأحداث التي وقعت - المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين النقابيين و إلغاء المتابعات القضائية - الإضراب كان ناجحا و تراوحت نسبة نجاحه بين 80 و 95% - أسباب الإضراب ترجع إلى عدم توفير شروط حوار جدي و	اتخاذ الحكومة لتدابير هامشية لا تستجيب للمطالب النقابية إلا أن الحكومة بمناسبة فاتح ماي 1979 أعلنت عن تهيئ تشريع جديد للشغل وبعض التدابير للتخفيف من الفوارق الاجتماعية ورفع القدرة الشرائية للفئات العاملة

		والخاصة خلال ثلاث أشهر الأولى سنة 1979	التدابير الهامشية	التي تتطلب وحدة التراب الوطني	تهرب الحكومة من وضع يومية لحوار يتوج باتفاق حول المطالب المطروحة - التدابير الحكومية المتخذة بعد الإضراب تعتبر ترقيعية و هامشية **الاتحاد المغربي للشغل:** - عدم التطرق لهذه الإضرابات و الاكتفاء بعرض موقفه من الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية أثناء مقابلة مع الوزير الأول، و اعتبارها متأزمة بسبب الاختيارات المتبعة و بسبب هجوم أرباب العمل على الحريات النقابية **الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** - معارضة الإضراب بسبب الاستمرار في الحوار مع الحكومة	

الفرع الثالث: نزاع مستخدمي المكتب الوطني للسكك الحديدية (ماي 1995)

إن الإضرابات الكبرى المندلعة داخل القطاع العام تثير مسؤولية مباشرة لجهاز الحكومة وتمس الدواليب الأساسية لاشتغالها،إلا أن هناك قطاعات أخرى استراتيجية كقطاع السكك الحديدية الذي تميز بأهمية بارزة داخل النسيج الاقتصادي المغربي منذ مرحلة الحماية، لارتباطه الوثيق بتطور كافة القطاعات، و في هذا السياق عمدت الدولة الى تأميمه و الاشراف عليه بكيفية مباشرة.

ويلاحظ أن السككيين خاضوا حركات اضرابية أثناء محطات متعددة، فخلال شهر ماي لسنة 1983 وقع اضراب دام 19 يوما شلت أثنائه حركة التنقل عبر القطارات .

إلا أنه خلال شهر ماي لسنة 1995 شهد قطاع السكك الحديدية بالمغرب أطول حركة اضرابية، بلغت شهرا كاملا، واتخذت شكل إضراب مفتوح بسبب التمديد المتوالي لفترات الإضراب من طرف المركزيات النقابية "ك.د.ش- ا.م.ش- ا.ع. ش. م ".

ففي البداية خاض السككيون وقفات احتجاجية متقطعة خلال شهر مارس وابريل بحيث لجأوا إلى القيام بوقفات احتجاجية متقطعة قبل الدخول في إضراب لمدة شهر كامل. وتمثلت في التوقف عن العمل لمدة ساعة من 10 إلى 11 صباحا يوم الأربعاء 29 مارس 1995، ثم عرف يوم 27 ابريل 1995 إضرابا إنذاريا لمدة 24 ساعة. بسبب لجوء الإدارة العامة للمكتب الوطني للسكك الحديدية إلى اتخاذ تدابير تمس جوانب يعتبرها السككيون حقوق مكتسبة. وتهم أساسا توقيف منحة عيد الفطر وعيد الأضحى.[1]

وتدخل التدابير التي اتخذتها الإدارة العامة للمكتب الوطني للسكك الحديدية ، في إطار رغبة الإصلاح وتجاوز الإختلالات المالية التي يتخبط فيها المكتب. فتم تعيين مدير

---

[1] أنظر : جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 95/4/25

جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 95/4/26

Libération du 28/31995

جديد على رأس هذه المؤسسة. هذا الأخير صرح أن له كل الصلاحيات والحرية لاتخاذ كل الإجراءات الضرورية والمستعجلة لإصلاح القطاع [1].

وترجع الأسباب المباشرة والصريحة لاندلاع الوقفات الاحتجاجية، ثم الدخول في إضراب لمدة شهر كامل إلى إصرار الإدارة العامة على عدم تسديد منحتي عيد الفطر وعيد الأضحى ومنحة السكن والتمدرس والنقل وبطاقات السير بالنسبة للأطر، ثم حرمان هذه الفئة من بطاقات التنقل المجانية والطرد لأسباب تعتبرها النقابات تافهة. فضلا عن التخلي عن التزامات الإدارة العامة للسكك الحديدية أثناء اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 13 أبريل 1995 وتعليق اجتماعها الذي كان مقررا بتاريخ 31 مارس 1995.[2]

أما بالنسبة للأسباب الخفية لهذا النزاع فترجعها جريدة العلم والمركزيات النقابية من جهة إلى تخبط قطاع السكك الحديدية في أزمة نتيجة تطبيق سياسة التقويم الهيكلي في هذا القطاع الإستراتيجي. فالدولة قلصت من الاعتمادات المالية التي كانت تخصصها سنويا للمكتب من 82 مليار سنتيم إلى 20 مليار سنتيم في السنة ابتداءا من سنة 1987. وبموازاة مع ذلك لم تتغير وثيرة استثمارات المكتب ومصاريف الصيانة. ومن جهة أخرى ترجع أسباب الأزمة إلى سوء ترتيب الإدارة العامة للأولويات واختيار مشاريع لا تحقق أية مردودية. إضافة لانعدام الشفافية وغياب تسيير عقلاني للموارد المادية والبشرية. و يؤكد هذا الوضع تقرير صادر عن مكتب أمريكي للدراسات "أندرسون" الذي تكلف باجراء بعض الفحوصات المالية، فورد ضمن هذا التقرير أن المكتب الوطني للسكك الحديدية عانى طويلا من سوء التسيير وسوء التدبير فترتب عن ذلك ضخامة مديونية القطاع.[3]

وفي هذا الإطار تساءلت بعض الصحف الوطنية عن سبب الاكتفاء بالاستغناء عن خدمات المدير السابق دون مساءلته أو محاسبته عن وضعية المكتب ونتائج تسيره سنين

---

[1] تم تعيين "محمد لعلج" مديرا عاما للمكتب الوطني للسكك الحديدية بتاريخ 20 يوليوز 1994 خلفا ل "موسى المساوي" الذي تربع على رأس هذه المؤسسة لمدة تتراوح ربع قرن.

أنظر: جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 1995/5/11

[2] تمثل اللجنة المركزية أعلى هيئة تقريرية منتخبة في المكتب الوطني للسكك الحديدية، يحضرها كافة المديرين العامين والمساعدين والكتاب العامين لجميع النقابات المعترف بها. وتنعقد حسب القانون المنظم لها مرة كل شهرين لتدارس القضايا والمشاكل المطروحة

أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 95/4/26

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 16811 الصادرة بتاريخ95/5/7

طويلة للقطاع،كما تساءلت عن سبب انعدام مراقبة الحكومة للمكتب عن طريق المجلس الإداري الذي لم ينعقد لعدة سنوات.وبالتالي يتم التكتم على ملف عملية تدقيق الحسابات الذي أجري سنة 1994، ولم يتم إبلاغه للرأي العام.[1]

وبالرجوع إلى الوقفة الاحتجاجية ليوم 29 مارس 1995، فقد شملت جميع المؤسسات والإدارة العامة للمكتب الوطني للسكك الحديدية بالرباط. ومكاتب تسليم التذاكر وإرسال البضائع المستعجلة. ورغم ذلك ظلت الإدارة متمسكة بعدم التراجع عن مواقفها ولجأت إلى اقتطاع نصف يوم من أجرة المستخدمين. كما التزمت الإدارة الوصية الصمت ولم تبد اهتماما بالمراسلات التي وجهتها النقابات للمسؤولين من أجل إثارة انتباههم لما يعرفه القطاع.[2]

وأمام رفض الحوار من طرف المدير العام للمكتب حول الأسباب المباشرة لاندلاع النزاع،أعلنت النقابة الوطنية للسككيين (ك.د.ش) إضرابا لمدة 24 ساعة بتاريخ 27 ابريل 1995، وانضمت إليها منظمة الاتحاد المغربي للشغل. فردت الإدارة المركزية لقطاع السكك الحديدية على قرار الإضراب بمنع السككيين من سحب شيكات الأجور، بهدف التأثير على إرادة العمال وتراجعهم عن تنفيذ الإضراب.

فترتب عن عدم أداء أجور الشغيلة، اعتصام احتجاجي داخل كافة المراكز وبالنسبة لمدينتي القنيطرة وتازة ومحطة الدار البيضاء، اعتصم السككيون فوق السكة الحديدية وابتداءا من الساعة الواحدة زوالا، بدأ تنفيذ شن إضراب وطني لمدة 24 ساعة فغادر السككيون كافة المؤسسات ومحطات التوقف، فألغى المكتب الوطني للسكك الحديدية الخطوط الرئيسية الطويلة، واكتفى بالحفاظ على الخط الرابط بين مدينتي الرباط والدارالبيضاء عن طريق استخدام عناصر خارج إطار السككيين، بهدف الإيحاء بفشل الإضراب.[3]

---

[1] أنظر: جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 18-95/9/19

الصادرة بتاريخ 95/5/9

الصادرة بتاريخ 95/5/31

L'opinion du 07/05/1995

[2] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 95/3/31

[3] أنظر: جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 29 /95/4

Libération du 28/4/95

ثم قررت المركزيات النقابية الثلاث (ك.د.ش/ا.م.ش/ا.ع.ش.م) خوض إضراب وطني عام لمدة 48 ساعة، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا من يوم الأربعاء 3 ماي ورغم محاولة إدارة المكتب الوطني للسكك الحديدية أثناء فترة الإضراب تحريك بعض القطارات. إلا أنه تم توقيف القطارات التي تربط الخطوط الطويلة، و تم توقيف النقل التجاري بصفة تامة.

وأجريت أثناء الإضراب الممتد لمدة 48 ساعة يومي 3 و4 ماي ، محاولتان لفض النزاع، إلا أنهما باءتا بالفشل. بالنسبة للمحاولة الأولى تمت إثر اجتماع في اليوم الثاني من الإضراب وضم كلا من وزير النقل والإدارة العامة للمكتب الوطني للسكك ومنظمة الإتحاد المغربي للشغل، فوقع المشاركون برتوكول اتفاق. إلا أن ممثل المنظمة لم يتمكن من إقرار هذا الاتفاق من قبل القاعدة التي ظلت تتشبث بمواصلة الإضراب لكونه لا يلبي مطالبها.

وبخصوص المحاولة الثانية فتمت إثر لقاء لوفد عن النقابة الوطنية للسككيين (ك.د.ش) مع وزير النقل وبحضور المدير العام للمكتب، ولم يسفر هذا اللقاء عن أي اتفاق.

وذكرت جريدة "l'opinion" بأن المركزيات النقابية لجأت إلى الإعلان من جديد على إضراب لمدة 96 ساعة ابتداء من يوم الاثنين 8 ماي 1995 إلى يوم الجمعة 12 ماي 1995. فحاولت الإدارة العامة للمكتب المناورة لإفشال هذا الإضراب، عن طريق استقبال كل نقابة على حدة. إلا أن السككيين دخلوا في حركة تنسيقية بينهم لتنفيذ إضرابهم.[1]

وتعرض السككيون أثناء مواصلتهم للإضراب الوطني العام لمدة 96 ساعة إلى ضغوطات تمثلت في استدعاء مناديب العمال وأعضاء المكاتب المحلية النقابية إلى معظم العمالات،ومطالبة رؤساء المحطات بتوقيع التزام للحضور إلى العمل أيام الإضراب. إلا أنهم رفضوا هذا الإجراء الرامي إلى تكسير الحركة الإضرابية وحتى الأشخاص الذين

---

[1] تم التحاق منظمة (ا.م.ش) تحت تأثير مناضليها بالحركة الإضرابية

أنظر: l'opinion du 8/5/95

وقعوا ورقة التسخير (Réquisition) تحت التهديد والإكراه فقد شاركوا في تنفيذ الإضراب[1].

فتم خلال اليوم الأول من الإضراب،معاينة حالة شبه شلل تام في محطات القطار في مدينتي الرباط والدار البيضاء وفي العديد من المدن، باستثناء عدد قليل من القطارات التي تم تحريكها عن طريق تشغيل عسكريين وبعض السككيين المتقاعدين.

وفي هذا السياق وجهت النقابة الوطنية للسككيين (ك.د.ش) نداء للمسافرين تعتذر لهم فيه على قرار الإضراب. وتخبرهم أن القطارات التي تشغلها الإدارة أيام الإضراب تفتقر إلى الشروط الأمنية، لكون سياقتها تتم بواسطة غرباء عن القطاع.[2]

وصادف الإضراب الممتد لمدة 96 ساعة عطلة عيد الأضحى. فأصدرت المديرية العامة للسكك الحديدية تصريحا نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء، يشير إلى أن أسباب الإضراب تنحصر في المطالبة بتحويل تعويض منح بمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى. والذين تم اقتطاعهما من الأجرة على مدى 10 أشهر، إلى علاوة غير قابلة للتسديد. وأشار التصريح كذلك أن محاولة منع الإضراب، تدخل في إطار الحرص على مصالح المواطنين الذين سيستعملون القطار أثناء عطلة عيد الأضحى.[3]

وردت جريدة العلم على هذا التصريح، بأن منحة العيدين حق مكتسب وأن ترشيد النفقات يقتضي أن ينصب على نفقات أخرى للمكتب، والاهتمام بمصير تدقيق الحسابات الذي أنجزه مكتب دراسات أجنبي[4].

وعقب تنفيذ الإضراب، نشرت جريدة الاتحاد الاشتراكي معلومات تفيد اعتقال ثمانية سككيين رفضوا الخضوع لأوامر التسخير، وإحالتهم على النيابة العامة. فوجه المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل برقيات احتجاج إلى كل من الوزير الأول و وزير العدل ووزير الداخلية ووزير الأشغال العمومية و وزير النقل.

---

[1] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 95/5/9.

[2] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 95/5/9.

[3] أنظر: جريدة الأنباء الصادرة بتاريخ 95/5/10.

[4] أنظر: جريدة العلم الصادرة بتاريخ 95/5/10.

كما احتجت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان على هذا الإجراء، ووجهت هذه الأخيرة رسالة مفتوحة إلى وزير الدولة في الداخلية جاء فيها: " **أخبرت منظمتنا بأن عددا من الشغالين توصلوا بأوامر تسخير صادرة عن المصالح التابعة لوزارتكم بتاريخ 8 ماي 1995 وبالتالي لا يسع منظمتنا إلا أن تحتج بكل قواها ضد إجراءات التسخير المتخذة من لدن وزارتكم على هامش دولة القانون طالبة إلغاءها** ".[1]

واعتبرت المنظمة أن أوامر التسخير لا تستند إلى أساس قانوني سليم، علاوة على كونها تخرق القانون الأساسي للدولة والتزاماتها. بحيث أصدرت السلطات المحلية في عدد من العمالات والأقاليم أوامر "تسخير" عمال ومستخدمي المكتب الوطني للسكك الحديدية، مستندة إلى ظهير 13 شتنبر 1938 الذي كانت تستخدمه السلطات الاستعمارية لتسخير الشغيلة المغاربة إبان الحرب.[2]

وتقدمت مديرية الحريات العامة والتقنين بوزارة الداخلية بتوضيحات حول مسطرة التسخير، أوردتها جريدة الصحراء في مقال تحت عنوان" توضيحات حول مشروعية مسطرة التسخير" ويمكن أن نقرأ ضمن هذا المقال: "... إن حق تسخير الأشخاص والممتلكات مخول بموجب عدة نصوص من بينها على الخصوص ظهير 13 شتنبر 1938 ....إن النصوص الجاري بها العمل المتعلقة بتعيين تسخيرهم بطلب من الإدارة المختصة وهي في هذه الحالة المكتب الوطني للسكك الحديدية، بالامتثال..."

وردت بعض الصحف الوطنية على ما تقدمت به وزارة الداخلية، معتبرة أن القول بتفعيل مسطرة التسخير تنفيذا لطلب إدارة أو مؤسسة عمومية يتجاوز أحكام الدستور والالتزامات الدولية، كما ذكرت بعض الصحف الوطنية أن ديباجة الدستور المغربي تشير إلى التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا. إضافة إلى مصادقة المغرب على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينص هذا العهد في مادته 38 على أنه لايجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الالزامي. كما تنص الاتفاقية 105 لمنظمة العمل الدولية في مادتها الأولى، أن كل عضو يصادق على الاتفاقية ، يتعهد

---

[1] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1995/5/11

جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 1995/05/15

[2] أنظر : جريدة أنوال الصادرة بتاريخ (95/5/15)

بحظر أي شكل من أشكال عمل السخرة أو العمل القصري، وبعدم اللجوء إليه كعقاب على المشاركة في إضرابات.[1]

وترتب عن رفض الإدارة العامة للمكتب الوطني للسكك الحديدية وتماطلها في الاستجابة لمطالب السككيين، وتملص الجهات الحكومية من التدخل لحمل الإدارة على تسوية النزاع لجأت المركزيات النقابية إلى حركة تصعيدية، والدخول في إضراب مفتوح عن طريق التمديد المتوالي للإضراب بلغ شهرا كاملا.

وتميز هذا الإضراب بضعف التواصل وتحديد الأهداف بين النقابات، بحيث برز اختلاف بخصوص فترات التمديد، ففي الوقت الذي تعلن أحد المركزيات النقابية التمديد لمدة 24 ساعة، تعلن المنظمة الأخرى التمديد لمدة 48 ساعة أو 96 ساعة. كما حصلت بعض الاتفاقات المنفردة التي أثارت إعتراض باقي المركزيات والمناضلين السككيين. وهذا رغم انضمام المركزيات النقابية الثلاث إلى حركة التمديد المتوالية للإضراب وتكوينها لجنة للتنسيق بين النقابات. تعمل على صيانة توصيات ترمي إلى التوافق حول خطوات الإضراب.[2]

وخلف هذا النزاع الذي دام شهرا كاملا، آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني وخسارة كبرى في مداخيل المكتب الوطني للسكك الحديدية تقدر بحوالي 30 مليار سنتيم. إضافة لارتباك شديد في سير العديد من المؤسسات والمقاولات، وتعثر شبه كلي لنقل السلع والبضائع والمسافرين، وعلى العموم أدى إلى توتر و استياء لدى مختلف شرائح المجتمع.[3]

وموازاة مع هذا الوضع، ظل موقف المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية مصرا على رفض مناقشة المطالب النقابية. وهذا رغم إبداء الحكومة بعد ازدياد توتر الحركة الإضرابية، لرغبتها في إيجاد تسوية للنزاع. لذا أصدرت النقابة الوطنية للسككيين التابعة لل(ك.د.ش)، بلاغا للتنديد بمواقف الإدارة. الشيء الذي يعكس تناقض تصريحات

---

[1] أنظر: جريدة الإتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1995/5/15
جريدة العلم الصادرة بتاريخ 1995/5/14

[2] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1995/5/24
جريدة بيان اليوم الصادرة بتاريخ 1995/5/14
L'opinion du 16/05/1995

[3] أنظر: جريدة بيان اليوم الصادرة بتاريخ 1995/06/02

المسؤولين، وصعوبة فهم ومعرفة المسير الحقيقي للقطاع،بحيث استقبل الوزير الأول (عبد اللطيف الفيلالي) بتاريخ 18 ماي 1995، مسؤولا عن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والتزم بتسوية المشكل.

وفي نفس اليوم تم اجتماع مع المدير العام فرفض النقاش حول المطالب النقابية[1] وتلتقي المطالب النقابية حول النقاط التالية:[2]

- احترام حق الإضراب
- الحفاظ على المكتسبات
- أداء الساعات الإضافية ومصاريف التنقل
- منحة السكنى
- توقيف التنقيلات التعسفية وتدابير تأديبية أخرى توصف بالقمعية وتمس بالحقوق النقابية
- إجراء حوار حقيقي بين السلطات والإدارة العامة من جهة والسككيين من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة أن التلفزة المغربية خصصت حصة لوزير النقل، قدم خلالها توضيحات حول إضراب السكك الحديدية، في حين حرم ممثلو الشغيلة من إعطائهم فرصة إبداء مواقفهم.[3]

وبدأت تظهر ملامح لفتح الحوار، بعد مرور خمسة وعشرين يوما على النزاع. نتيجة عقد الإدارة العامة للمكتب الوطني للسكك الحديدية ووزارة النقل لاجتماعات مع النقابات، فصرح وزير النقل في لقاء مع ممثلي النقابة الوطنية للسككيين (ك.د.ش)، بأن الوضعية المالية للدولة والأزمة التي يعرفها القطاع لا يسمحان باتخاذ أية مبادرة.

---

[1] أنظر: Libération du 05/06/1995 / Libération du 20 – 21 / 06 / 1995

جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 95/05/22

[2] أنظر: le Matin du Sahara du 28/05/1995

[3] أنظر: جريدة العلم الصادرة بتاريخ 95/7/27

واكتفى بإعطاء وعود لتحسين وضعية السككيين مستقبلا، كما أن المدير العام صرح بخصوص منحة العيد، أنه سيتم صرفها في حالة تحسن الوضعية المالية للمكتب. إلا أنه يصر على عدم الاعتراف بأن منحة العيدين حق مكتسب للسككيين.

كما رفض المدير العام صرف أجور أيام الإضراب بحجة أنه تلقى تعليمات صريحة في هذا الشأن.ورغم هذه الجولات من المفاوضة استمر الإضراب داخل القطاع مسببا خسائر لقطاعات حيوية في الاقتصاد المغربي، بحيث توقف معمل (كوسمار) للسكر عن إنتاج أحد أنواع السكر بسبب انعدام وسائل النقل من واد زم، فوجهت هذه الشركة إعلانا للعمال بالتوقف لمدة ثلاث أيام عن العمل.[1]

وبعد فشل كل الاجتماعات واللقاءات بين الحكومة والإدارة العامة والنقابات لتسوية هذا النزاع، واستمرار الحركة الإضرابية.تدخل المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي بأمر من الملك الراحل الحسن الثاني للتناول بالدراسة وضعية العاملين في السكك الحديدية في دورة استثنائية ليوم الخميس فاتح يونيو 1995.[2]

وتضمن الرأي الاستشاري للمجلس التأكيد على الجوانب التالية:

- ترسيخ احترام المكتسبات الاجتماعية
- وضع منحة المردودية وتمنح لكل مستخدم ، عوض منحة الأعياد ومبلغها يعادل أو يفوق 1300 درهم سنويا
- تحمل جزء من أيام الإضراب.
- أما باقي المطالب فتم التفاوض في شأنها على أساس التوافق بين الإدارة العامة للمكتب الوطني للسكك الحديدية والنقابات[3].
- وترتب عن بلورة توصيات المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي إعلان المركزيات النقابية قرار استئناف العمل يوم 2-6-95 على الساعة الواحد زوالا.

[1] أنظر: Libération du 30/05/1995

[2] أنظر: جريدة الأنباء الصادرة بتاريخ 95/5/31.
جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 95/5/31.

[3] أنظر: Le Matin du Sahara du 03/06/1995

إلا أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكنفدرالية الديمقراطية للشغل احتجا لاحقا على المماطلة في تنفيذ توصيات المجلس الاستشاري، والمتعلقة بأداء أيام الإضراب والتنديد بممارسات انتقامية من المستخدمين، تمثلت أساسا في التنقيلات التعسفية وعدم أداء الساعات الإضافية.[1]

يستنتج من خلال هذا النزاع أن عجز مختلف الفاعلين عن إيجاد تسوية،وتصلب مواقف إدارة السكك الحديدية أدى إلى تدخل إيجابي للمجلس الإستشاري لمتابعة الحوار الإجتماعي.بحيث أعطى هذا التدخل دليلا على أهمية منطق الحوار والتفاوض الذي حاولت السلطات العمومية إطلاق ديناميته منذ مطلع التسعينات.وفي هذا الإطار قدم نزاع مستخدمي السكك الحديدية نموذجا لتجربة ناجحة لتسوية النزاعات والتخلي عن الأسلوب الزجري لقمع الحركة النقابية،إضافة إلى التمهيد لتغيير العقليات والممارسات الرافضة للعمل النقابي وثقافة الحوار.[2]

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

---

[1] أنظر : l'opinion du 15/06/1995.
l'opinion du 28/6/1995.

[2] أنظر : mohamed Amine BENABDALLAH:« l'expérience du conseil consultatif pour le suivi du dialogue social»In: bulletin économique et social du Maroc: Rapport du social 2002,éditions Okad,2002,p: (39-43)

جدول يتعلق بنزاع مستخدمي المكتب الوطني للسكك الحديدية في شهر ماي 1995

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف السلطات العمومية	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الكنفدرالية الديمقراطية للشغل * الاتحاد المغربي للشغل	- المطالبة بمنحة عيد الفطر و عيد الأضحى - احترام الحق النقابي - الحفاظ على المكتسبات - أداء الساعات الإضافية و مصاريف التنقل - منحة السكن - توقيف التنقلات التعسفية والتدابير التأديبية تمس الحقوق النقابية - إجراء حوار حقيقي بين السلطات الإدارة العامة من جهة و السككيين من جهة أخرى	- تمسك الإدارة المركزية لقطاع السكك الحديدية بموقف إيقاف منحة عيد الفطر و عيد الأضحى - رفض المدير العام الحوار حول الأسباب المباشرة لاندلاع النزاع	- صمت الإدارة الوصية و تملص الجهات الحكومية من التدخل لحمل الإدارة على تسوية النزاع - محاولة فض النزاع إلا أنها باءت بالفشل - استدعاء مناديب العمال و أعضاء المكاتب العمالية النقابية إلى معظم العمالات و مطالبة رؤساء المحطات بتوقيع التزام الحضور إلى العمل أيام الإضراب وإصدار أوامر تسخير	**حزب الاستقلال** - اعتبار منحة العيدين حق مكتسب و ترشيد النفقات يقتضي الاهتمام بنفقات أخرى للمكتب - التركيز على متابعة تدقيق الحسابات	**الكنفدرالية الديمقراطية للشغل:** - توجيه برقيات احتجاج إلى الوزير الأول و وزير العدل و وزير الداخلية بسبب اعتقال 8 سككيين رفضوا الخضوع لأوامر التسخير - الأسباب الخفية للنزاع تتمثل في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي في هذا القطاع نتيجة تقليص الدولة للاعتمادات المخصصة لهذا المكتب،	- تضمن رأي المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي التأكيد على: * ترسيخ احترام المكتسبات الاجتماعية * وضع منحة المرد ودية عوض منحة الأعياد و مبلغها يعادل

			للعمال استنادا إلى ظهير 13 شتنبر 1938 التي كانت تستخدمه السلطات الاستعمارية لتسخير الشغيلة المغاربة إبان الحرب – ظهور ملامح لفتح الحوار بعد مرور 25 يوما على النزاع – تدخل المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي بأمر من الملك بعد فشل كل الاجتماعات بين الحكومة و الإدارة العامة و النقابات		إضافة لسوء ترتيب الإدارة للأولويات و اختيار المشاريع المنعدمة المر دودية – انعدام الشفافية و غياب تسيير عقلاني للموارد المادية و البشرية	أو يفوق 1300درهم – تحمل جزء من أيام الإضراب و استأنف العمل يوم 2 يونيو 1995

المبحث الثاني : إضرابات كبرى تحولت إلى هزات جماهيرية- اجتماعية

إن سجل نضالات الحركة النقابية المغربية كباقي الحركات،تتدرج ضمن محطاته الكبرى تلك الإضرابات التي دعت إليها بعض المنظمات النقابية.إلا أن سياق هذه الأحداث أدى إلى امتداد شرارتها لتشمل قطاعات واسعة و شرائح مختلفة داخل المجتمع المغربي.

فإذا كانت أحداث يناير1984 المتمثلة في سلسلة من الإضرابات التي انطلقت من مدينة مراكش وامتدت إلى مدن مغربية أخرى. لم تتبنها المنظمات السياسية أوالنقابية وهذا ما أكده الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية عندما صرح " **يمكن أن نجزم بأن ما وقع ليس من صنع أية قوة سياسة منظمة ومسؤولة....... و النقابات بدورها ظلت بعيدة عن الأحداث ولم تقم فيها بأي دور، بل ولم تتبنها ولم تزكها**"[1].

فإن أحداث يونيو 1981 و 14 دجنبر 1990 بدأت نقابية إلا أنها تحولت إلى انتفاضة شعبية ذات بعد جماهيري وشملت الطبقة العاملة و المجتمع المغربي عامة.

وتعكس هذه الهزات الاجتماعية الكبرى من جهة مستوى عمق الأزمة التي تعرفها علاقة الدولة بالمجتمع، و من جهة أخرى تبرز مستوى الجمود الذي ظل يعرفه الملف الاجتماعي و تسبب في وقوع هزات اجتماعية متكررة خلال عقد الثمانينات.

لذا فإن عملية رصد النزاعات العمالية الكبرى في تاريخ الحركة النقابية المغربية، تقتضي تسليط الضوء على المحطات التالية:

الفرع الأول : أحداث يونيو 1981

الفرع الثاني : أحداث 14 دجنبر 1990

---

[1] علي يعتة " تغيير الاتجاه لضمان الاستقرار وتحقيق مطالب الشعب"

مطبوعات البيان، ابريل 1984، ص: 17.

ذكره عزيز خمليش في مؤلفه " الانتفاضات الحضرية في المغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981 "،افريقيا الشرق،الدار البيضاء،2005،، ص: 105.

الفرع الأول : أحداث 20 يونيو1981

إن السياق السياسي والاقتصادي لإندلاع الحركة الاضرابية ل 20 يونيو 1981 ارتبط بظهور آثار سلبية على نمو الاقتصاد المغربي، بسبب مشاكل ترتبط بالأزمة البترولية وانهيار التجارة الخارجية. إضافة إلى إكراهات داخلية تتعلق بالدفاع عن الوحدة الترابية،بحيث عرفت ميزانية سنة 1980 عجزا بلغ 2763 MDH وبلغت مصاريف تحديث الترسانة العسكرية 1500 MDH أي ما يعادل 20 % من ميزانية الاستثمار.[1] وكما أن استحكام ظاهرة الجفاف منذ سنة 1979 أثرعلى المحصول الزراعي لسنوات متتالية.

وانعكس هذا الوضع الإقتصادي المتدهور على إغلاق المقاولات الصغرى والمتوسطة ،وتدهور القدرة الشرائية واللجوء إلى الطرد الجماعي وتخلي الفلاحين الصغار عن الأراضي الفلاحية لفائدة الملاكين الكبار.إضافة إلى مساهمة الهجرة نحو المدن في تضخيم حجم البطالة وانتشار الرشوة والفقر والأمية.فضلا عن الحضور القوي لأجهزة السلطة على المستوى المركزي والمحلي،واستعدادها للتصدي إلى كل أشكال التعبير الشعبي والثقافي[2].

في هذا الإطار تضمن القانون المالي لسنة 1980 في توجهه العام في محتواه سياسة التقشف المتبعة منذ سنة 1978 ، وتمحورت أهدافه حول تلبية حاجيات الدفاع عن الوحدة الترابية وتقوية سياسة التطهير للوضعية المالية، إضافة لتعزيز الموارد الداخلية للدولة من خلال العمل على الزيادة في المنتوج الضريبي.[3]

وبالرجوع إلى الانفجار القوي للنزاعات الاجتماعية سنة1979 الذي بلغ 779 نزاعا، فإن سنة 1980عرفت بدورها العديد من الإضرابات بسبب ارتفاع أسعار للمواد الواسعة الإستهلاك كالزيت والسكر.فاتخدت الحكومة تدابير اجتماعية للتخفيف من حدة ارتفاع الأسعار،من بين هذه التدابير تخفيض الثلث في الكراء بالنسبة للمداخيل التي تقل

---

[1] أنظر: jean,Claude santucci :«Chronique politique Maroc» A .A.N, , Tome XIX,1980,Ed.C.N.R.S.Paris.p:569

[2] أنظر : Mohammed Mounfiq :« Les Emeutes de juin 1981 à casablanca » In :Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb,Karthala,Paris, 1999,p: 260.

[3] أنظر: (C.E.D.I.E.S) informations N° 1246(11/10/1980)

عن 1500 درهم،بحيث أعلن عن هذا الإجراء الملك الراحل الحسن الثاني في 20 غشت 1980.[1]

وفي ظل هذه الوضعية المتأزمة، اتخذت الحكومة المغربية يوم 28 ماي 1981 قرار الزيادة في أسعار مواد الاستهلاك الأساسية. بنسبة 39% في مادة السكر، 40 % في الحبوب والدقيق، 28 % في الزيوت الغذائية،77% في الزبدة و14% في الحليب أي زيادة بمعدل 40% من مجموع أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.

فجاء رد فعل اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي يوم 31 ماي 1981، من خلال إصدار بيان للمطالبة بإلغاء قرار الزيادة في الأسعار. كما دعت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل يوم ثاني يونيو إلى التعبئة الشاملة، لحث الحكومة على التراجع عن الزيادات في أسعار المواد الغذائية.

واضطرت الحكومة أمام ضغوطات التنظيمات السياسية و النقابية، و تقديم طلب الغاء قرار الزيادة في الأسعار داخل مجلس النواب، إلى التراجع يوم 6 يونيو 1981عن الزيادات المعلنة بنسبة 50% .[2]

وصدر بيان عن المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه دعوة إلى التعبئة لمواجهة الزيادة في الأسعار، وضرورة تلبية الملف المطلبي خاصة:

- زيادة 50% في الأجور لجميع الموظفين والمستخدمين
- رفع الحد الأدنى للأجور
- ضمان الشغل للعاطلين
- احترام الحريات النقابية وإرجاع المطرودين.

كما تم توجيه الدعوة للقيام بتجمع احتجاجي يوم الأحد 7 يونيو 1981 بمقر الكنفدرالية. وخلال هذا التجمع ألقى الكاتب العام (ك.د.ش) نوبير الأموي كلمة حمل فيها

---

[1] أنظر : André adam : «Chronique sociale et culturelle Maroc » A.A.N, Tome XIX,1980,Editions du C.N.R.S.Paris, p: 699.

[2] يرى حزب التقدم والإشتراكية أن الحكومة لجأت إلى مناورة عن طريق تنظيم نقاش خلال بعض الساعات داخل مجلس النواب والاكتفاء بالتراجع فقط عن نسبة50% من الزيادات

أنظر: Albayne n° 1959 du 19 /07/1981.

الحكومة مسؤولية الزيادة في الأسعار، وطالبها بالتراجع عن الزيادة بشكل نهائي عوض الاكتفاء بتخفيض نسبة 50% من الزيادة .[1]

وحددت الكنفدرالية موعد أسبوع واحد لتراجع الحكومة عن الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وفتح حوار حول المطالب العمالية،وتبعا لذلك صرح المكتب التنفيذي في ندوة صحفية عقدها بتاريخ 8 يونيو 1981 بالرباط أن الزيادة في الأسعار تمت بكيفية أحادية،دون استشارة مع الهيئات النقابية.وهذا رغم التصريحات الحكومية وترديد أجهزة الإعلام للتشبث بالحوار الدائم مع مختلف الهيئات والمنظمات النقابية وإعطاء الوزير الأول لوعود قصد تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.[2]

وفي يوم 15 يونيو قررت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل خوض إضراب عام لمدة 24 ساعة على الصعيد الوطني،وبدوره دعا الاتحاد الجهوي لمنظمة الاتحاد المغربي للشغل يوم 16 يونيو إلى خوض إضراب عام بمدينة الدارالبيضاء يوم الخميس 18 يونيو 1981.

وبالفعل قام العمال التابعون لمنظمة الاتحاد المغربي للشغل يوم الخميس 18 يونيو بإضراب عام في مدينة الدارالبيضاء والمحمدية، وشارك في هذا الإضراب حتى العمال المنتمون إلى الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

وفي هذا الإطار أصدر المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، بلاغا يؤكد فيه وقوع استجابة واسعة من طرف الطبقة العاملة وتجار وحرفيين وغيرهم، إلى نداء الكنفدرالية لدعم الإضراب العام لمدينة الدارالبيضاء. كما وجه ضمن هذا البلاغ نداء لمواصلة التعبئة والاستعداد،لخوض إضراب عام يوم السبت 20 يونيو 1981. ونقرأ ضمنه " **إن المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل إذ يسجل بارتياح الاستجابة الواسعة لمجموع الجماهير العمالية والشعبية بالدارالبيضاء لنداء منظمتنا بالمساهمة في إضراب 81/6/18...... يدعو جماهير العمال وكل الجماهير الشعبية من تجار وحرفين**

---

[1] نشرت جريدة المحرر بيانا صادرا عن المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه دعوة إلى التعبئة لمواجهة قرار الزيادة في الأسعار

أنظر: جريدة المحرر الصادرة بتاريخ 4 يونيو 1981.

[2]أنظر: جريدة المحرر الصادرة بتاريخ 16/6/ 1981.

إلى مواصلة التعبئة والاستعداد من أجل إنجاح قرار الإضراب الإنذاري العام والشامل لمجموع أنحاء المغرب يوم السبت 20 يونيو 1981".[1]

ونشرت جريدة "المحرر" بلاغات تؤكد تأييد قرار الإضراب العام يوم 20 يونيو لكل من النقابة الوطنية للماء والكهرباء والنقابة الوطنية لعمال ومستخدمي البلديات والنقابة الوطنية للبريد، والنقابة الوطنية للصحة العمومية، إضافة لنقابات أخرى مهنية.[2]

وحسب مصادر المعارضة الحزبية والنقابية، عرفت مدينة الدارالبيضاء يوم السبت 20 يونيو مابين الساعة الخامسة والتاسعة صباحا سكونا غير مألوف، فلم تتحرك الحافلات كما هو معتاد، وحاول رجال الأمن التدخل للضغط على العمال وقمعهم، واعتبر هذا أول حادث خلال هذا اليوم.

وبعد الساعة العاشرة صباحا، أدت محاولة بعض المتظاهرين في مدينة الدارالبيضاء لإجبار حافلة على التوقف إلى تدخل قوات الأمن بقوة، وبدأت هذه الأخيرة تجوب الأزقة والأحياء و تطارد وتعتقل المارة بشكل عشوائي.

وحوالي الساعة الثانية بعد الزوال، صدرت أوامر للمستشفيات وجميع سيارات الإسعاف للتعبئة القصوى، وعلى الساعة الثالثة زوالا أدى إطلاق الرصاص إلى قتل امرأة وسقوط بعض الجرحى.

ووردت معلومات عن مناضلي اليسار المتطرف في جريدة إلى الأمام (المنشورة بفرنسا) مفادها أن أحداث يوم 20 يونيو بالدار البيضاء، اندلعت بسبب محاولات السلطات كسر الإضراب،حيث قامت عناصر من الشرطة والموظفون التابعون لوزارة الداخلية بإجبار التجار الصغار على فتح محلاتهم.وتم تحريك بعض الحافلات صباح يوم السبت كما ظهرت محاولات لبعض التجاربهدف كسر الحركة الإضرابية.[3]

---

[1] أنظر: جريدة المحرر الصادرة بتاريخ 20 يونيو 1981.

[2] أنظر: جريدة المحرر الصادرة بتاريخ 19 يونيو 1981.

[3] أنظر : Mohammed Mounfiq :« Les Emeutes de juin 1981 à casablanca » op.cit. p: 259.

وأدى كل ذلك إلى رد فعل للشباب ومن بينهم الفئات العمالية،خصوصا أن الإرادة الشعبية كانت تسعى إلى تنفيذ الإضراب طبقا لما وقع يوم 18 يونيو.وحسب نفس المعلومات اندلعت المظاهرات في أغلب الأحياء الشعبية بالدار البيضاء(المدينةالقديمة، درب السلطان،عين الشق،سباتة،بن امسيك،سيدي عثمان،بور نازيل،الحي المحمدي،عين السبع،البرنوصي..)، وانصب هجوم المتظاهرين على رموز الثروة والسلطة (وكالات بنكية،السيارات الفخمة، مقرات وسيارات الشرطة،مقرات القوات المساعدة......).

وسجل الإضراب في مدينة الدارالبيضاء مشاركة مكثفة في كل من قطاع النقل الحضري والبلديات والبريد والصحة والسكك الحديدية إضافة لمشاركة نقابة التجار الصغار والمتوسطة المنخرطة في " ك.د.ش " واعتبرت مشاركت هذا القطاع ذات أهمية بالغة،لسماحها بامتداد الحركة الإضرابية إلى الشارع و الأسر.[1]

وشهدت أحداث الدار البيضاء مظاهر عنف ناذرة،بحيث اندلعت بسرعة خاصة في الأحياء الهامشية،وتقدم المتظاهرين مجموعة من الشباب العاطلين والفئات المحرومة الذين قاموا بالتخريب.[2]

أما حسب موقف الحكومة من مختلف مراحل تطور الأحداث المفضية إلى هذه الهزات الاجتماعية، فإنها ترى أن المرحلة السابقة لإضرابات 20 يونيو 1981، تميزت باستفسار مجلس النواب للحكومة، وأنه تم إجراء نقاش موسع وطنيا حول ضرورة مراعاة الحالة الاجتماعية للسكان الأكثر فقرا، وقدم طلب لإلغاء قرار الزيادة في الأسعار. فاتخذت الحكومة بعد إجراء مشاورات مع مختلف التنظيمات السياسية والنقابية قرار تخفيض بنسبة 50% من حجم الزيادة. ورفع رواتب الموظفين بنسبة 13%، إضافة إلى الرفع من الحد الأدنى للأجور بنسبة 20%.

---

[1] أنظر : Mohammed Mounfiq :« Les Emeutes de juin 1981 à casablanca » op.cit. p: 257

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية " الحالة في الدارالبيضاء : الوقائع" نشرة حزبية داخلية، يونيو 1981

ذكره عزيز خمليش في مؤلفه :" الانتفاضات الحضرية في المغرب" م.س .ص:80

[2] أنظر : Abdelghani Abouhani: « Mouvements syndicaux et émeutes urbaines » op.cit.p:169

و ركزت بعض الصحف الوطنية المساندة للحكومة على تحميل كل من الحزب الاتحاد الاشتراكي و الكنفدراليةالديمقراطية للشغل مسؤولية أحداث 20 يونيو 1981، و نذكر على سبيل المثال جريدة: AL MAGHREB و LE MATIN DU SAHARA

وترى الحكومة أنه كان متوقعا تعميق المفاوضات الاجتماعية بمناسبة مناقشة المخطط الخماسي (85/81)، قصد إيجاد حلول جوهرية، لإعادة توجيه أنشطة ووسائل الدولة اتجاه تلبية الحاجيات الضرورية للمواطنين. إلا أنه رغم التدابير المتخذة من قبل الحكومة، استمرت جل الأحزاب السياسية والنقابات عبر مختلف وسائل التعبير القانونية (جرائد، تصريحات...) في التأكيد على ضرورة التراجع الكلي عن قرار الزيادة في الأسعار.

وفي نفس السياق اعتبرت الحكومة الإضراب الذي خاضه الإتحاد المغربي للشغل يوم الخميس 18 يونيو 1981 ناجحا،فيما ترى أن إضراب 20 يونيو عرف فشلا في مجموع المدن المغربية، خاصة في مدينة الدارالبيضاء، التي عرفت إغلاق المتاجر في بعض الأحياء، بسبب ردود فعل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية،الذي لجأ إلى الممارسات التالية:

_ رمي الحافلات بالحجارة بالدارالبيضاء والرباط

_ تهديد مباشر للتجار من قبل جماعات متنقلة

_انطلاق مظاهرات في أحياء بضواحي الدارالبيضاء

_ إضرام النار في أماكن عمومية.

واستمر هذا الوضع حتى الثانية بعد الظهر، رغم محاولات القوات العمومية لاحتواء المظاهرات، وفي نفس الوقت كانت بعض المجموعات تدعو المواطنين للتظاهر وتمت ممارسة اعتداءات ضد ممتلكات الخواص وإضرام النار في المصالح العمومية.

ويستخلص من موقف بعض الصحف الوطنية المساندة للحكومة أن الإضراب العام ليوم 20 يونيو 1981 كان وراءه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى جانب النقابة التابعة له. ويرمي إلى افشال الحياة الاقتصادية بمدينة الدارالبيضاء، مسخرا لبلوغ هذا الهدف بعض الأشخاص ذوي السوابق القضائية. وأن هذا السلوك يرجع لمحاولة بعض قادة حزب الاتحاد الاشتراكي ضرب الإجماع حول مسلسل الديمقراطية، وإلقاء

مسؤولية أحداث 20 يونيو 1981 على عاتق قوات الأمن، من خلال إدعاء تدخل هذه القوات قبل اندلاع أعمال العنف.[1]

وصدر بلاغ عن وزارة الداخلية يقدم حصيلة الأحداث الدامية بالدار البيضاء ليوم 20 يونيو 1981 تقول فيه:" **إثر البلاغ الصادر يوم 20 يونيو حول المظاهرات والأعمال التخريبية الواقعة في الطرق العمومية بالأحياء بضواحي مدينة الدار البيضاء، إن وزارة الداخلية قامت بإحصاء ما خلفته هذه الأعمال التخريبية:**

- **66 قتيلا، عقب جروح خطيرة بالسلاح الأبيض أو الحجارة.**
- **110 جرحى من بينهم 73 عضوا تابعا لمصالح الأمن و37 من المتظاهرين.**

*** الخسائر المادية إثر إضرام النيران وهي تتعلق ب:**

- **12 صيدلية**
- **23 فرعا بنكيا**
- **3 وكالات بريدية**
- **2 قباضات**
- **7 محطات للوقود**
- **3 مستوصفات**
- **21 سيارة خاصة**
- **2 حافلات**

*** أما الخسائر الناتجة عن النهب والتخريب فلحقت:**

- **مجموعة متاجر**
- **تعرض مجموعة مواطنين للسرقة والاعتداء**
- **2 معامل**
- **2 عمارات سكنية**
- **3 منازل خاصة**
- **1 مستودع بلدي**
- **54 سيارة خاصة**
- **45 حافلة**

إن وزارة الداخلية المتمسكة بالمبادئ الديمقراطية ... لا تقبل أبدا مثل هذه الأعمال الإجرامية التي تمس بأمن وسلامة المواطنين...." .[1]

وفي نفس السياق تحدثت جريدة "الأنباء" الحكومية عن فشل الإضراب العام ليوم 20 يونيو 1981، إضافة إلى قيام السلطات بإلقاء القبض على مدبري الأحداث الدامية في الدار البيضاء، و أن هذه الأحداث كان وراءها أشخاص ذووا سوابق قضائية. وتمثلت الجرائم المرتكبة في النهب والتخريب وعرقلة حرية المرور المؤدية إلى القتل، وإيقاد النار عمدا والعنف ضد رجال القوات العمومية وانتهاك حرمة المساكن، والتهديد والعنف.[2]

وصدر بلاغ عن الوزارة الأولى يشير أنه: " **مثلما هو الشأن في البلدان العريقة في الديمقراطية، فإن ممارسة الحق النقابي معترف به في المغرب بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارات والجماعات المحلية والمكاتب والمؤسسات العمومية، باستثناء رجال القضاء والأعوان الذين لهم الحق في حمل السلاح أثناء ممارستهم لمهامهم. ويجوز لهؤلاء الموظفين المساهمين في خدمة المصلحة العامة على الخصوص الانخراط في أي نقابة..... ويضمن لهم حق الإضراب حسب الدستور...... ونظرا لعدم وجود القانون التنظيمي للإضراب فإن أحكام المرسوم رقم 145.57.2 الصادر في 15 رجب 1377 موافق 15 يبراير 1958 بشأن ممارسة الحق النقابي، تبقى وحدها مطبقة في هذه الحالة ولاسيما الفصل الخامس منه، الذي ينص على أنه من الممكن أن تطبق عقوبات على كل الموظفين مقابل كل توقف مقصود عن العمل، وعن كل عمل جماعي يكتسي صبغة عدم انقياد سافر، بغض النظر عن الضمانات التأديبية....".**

وبعد تأكيد البلاغ على دستورية حق الإضراب، واعتراض الحكومة على المس بمبدأ استمرارية المصالح العمومية وتهديد الموظفين المضربين بالتعرض إلى العقوبات دون مراعاة للضمانات القانونية.انتهى البلاغ إلى التذكير بالمجهودات التي بذلتها

---

[1] أنظر : جريدة الأنباء الصادرة بتاريخ 1981/6/23
L'opinion du 24-06-1981

[2] نشرت بعض الصحف الوطنية مقالات تؤكد فشل الإضراب العام ليوم 20 يونيو 1981.
أنظر : « Echec Total de la grève lancé par la C.DT » , le Matin du Sahara du 22/06/1981.
- جريدة الأنباء الصادرة بتاريخ 23-6-1981.

الحكومة، والمتعلقة بالزيادة في الأجور بنسبة 5% بداية شهر يناير ورفع الحد الأدنى بنسبة تصل إلى 20%.[1]

ونظرا لخطورة الأحداث و تداعياتها تضمن الخطاب الملكي بمناسبة عيد الشباب ليوم 9-7-1981، انتقادا شديدا لتصرفات مرتكبي أحداث 20 يونيو 1981. و انتقد كذلك الصحافة الأجنبية لكونها حاولت تضخيم حجم هذه الأحداث. كما اعتبر أن المسؤولين عن نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل عبثوا بحق الإضراب المنصوص عليه دستوريا وأن السبب الرئيسي لهذه الأحداث، يرجع إلى تقصير الحكومة في إعطاء الأهمية الضرورية للتعامل مع ظاهرة الهجرة القروية، وانتشار دور الصفيح على هامش المدينة. مما سبب تراكم أعداد كبيرة من البطالة داخل المراكز الحضرية.[2] ويستشف من خلال هذا الموقف محاولة الملك الراحل الحسن الثاني تحميل النظام جزءا من المسؤولية عن أحداث الدار البيضاء.[3]

وورد ضمن نص الخطاب **" فإذا لم تكن أحداث الدار البيضاء، قد زعزعتني فإنها، وهذا من واجبي، جعلتني أحللها وأرى أسبابها وأحاول أن أعرف الداعي لها فلنبدأ بالأحياء التي وقع فيها ما وقع....وقع الشغب في ذلك السكن الذي لا يليق....أن يعيش فيه أحد.... فمنذ خمس وعشرين سنة لم نهتم إلا بالمدن ونسينا البادية...أما أن أراكم تفكرون لأن شرذمة من الصعاليك لا تتعدى الألفين، سيقدمون إلى المحكمة تسببوا في القتل والنهب، فهذا أمر لا يخيف المغرب ولا يدعوه إلى القلق حتى و لو كان الأمر يتعلق بخمسمائة ألف من الصعاليك...."**

وتضمن جواب وزير الداخلية آنذاك (إدريس البصري)،أمام أعضاء البرلمان حول الأحداث الدامية لمدينة الدار البيضاء، تأكيدا على توجيه التهمة إلى قادة حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحلفائهم بالكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وتحميلهم كامل المسؤولية عن هذه الأحداث. واعتبر أن الإضراب العام تجاوز حدود المطالب الاجتماعية ليكتسي طابعا سياسيا، يكمن في الرغبة في إسقاط الحكومة.[4]

---

[1] أنظر: جريدة الميثاق الوطني الصادرة بتاريخ 21 يونيو 1981.

[2] أنظر: Le temps n°1923 du 10/07/1981

[3] أنظر: Jean-Claude Santucci : «Chronique politique Maroc»A.A.N.Tome XX,1981,Edition du C.N.R.S.Paris p: 580

[4] أنظر: Maroc Soir n° 3183 du 4 et 5/7/1981

وبخصوص موقف بعض الأحزاب المنددة بوقوع أحداث 20 يونيو 1981، فقد عبر الكاتب العام لحزب "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية" الدكتور الخطيب عن موقفه الرافض لهذه الأحداث، معتبرا أن الهدف من وراء ذلك كان هو إثارة الفوضى من أجل الفوضى فقط، وليس الاحتجاج بشكل قانوني عن الزيادات في الأسعار. خصوصا أن إثارة التفرقة يمس بوحدة البلاد والتعبئة من أجل استكمال استرجاع المغرب لأراضيه.[1]

وترى جريدة "العلم" الناطقة باسم حزب الاستقلال أن دعوة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و الكنفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب يوم السبت 20 يونيو 1981، كانت دعوة فاشلة في كل المدن.وأن الدعوة إلى الإضراب استغلت لضرب مكاسب وطنية وإثارة الفوضى. وقد اعتبرت أن الأمر يتعلق " بالعنف- وليس بإضراب. و يهدف إلى إجهاض جهود المعركة الوطنية، لكونه وقع ليلة سفر رئيس الدولة إلى نيروبي للدفاع عن قضية الصحراء. ومن جهة أخرى ترمي إلى إفشال مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتداول البرلمان في شأنه.[2]

كما نشر المجلس الوطني لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بلاغا يستنكر فيه الأحداث التي وصفها بالإجرامية و اللامسؤولة. وندد بمرتكبيها على أساس أنهم حاولوا استغلال ظروف الزيادة في أسعار المواد الغذائية وينكرون، كما جاء في نص البلاغ:

" ماحبا الله به هذا البلد، من الحرية والديمقراطية والسكينة والاستقرار، فضلا عن كون حق الإضراب يضمنه الدستور كوسيلة للتعبير عن المطالب والآراء في حدود مشروعة....".[3]

أما بالنسبة لموقف منظمة "الإتحاد العام للشغالين بالمغرب" من أحداث 20 يونيو 1981، فيبرز من خلال حوار أجرته جريدة العلم مع الأمين العام لهذه المنظمة عبد الرزاق افيلال، بهدف تقييم الوضع الاجتماعي عقب هذه الأحداث.

---

[1] أنظر: le Matin du Sahara du 24/06/1981

[2] أنظر: جريدة العلم الصادرة بتاريخ 22-6-1981

[3] أنظر: Anonyme :"Nouvelles condamnations des provocateurs des événements de Casablanca " Maroc soir n 3176 du 26 juin 1981.

فقدم توضيحات حول عدم لجوء المنظمة للإضراب لأن الظرف لم يكن مناسبا كما أن الإتحاد كان يتطلع إلى فتح الحكومة لحوار عاجل مع مختلف النقابات، وتلبيتها للمطالب المقدمة دون مماطلة، وجاء على لسانه "... **ان الإضراب سلاح ذو حدين: بمعنى يمكن أن ينفع العمال أو يعود بالشر عليهم ومن العناصر الأساسية لإقرار إضراب العنصر الظرفي. و حتى في إضراب عاد داخل المعامل تأخذ النقابة دائما بهذا العنصر لأنها تراعى الظرف، هل هذا الإضراب سينجح أم لا ؟ و بالنسبة للإضراب الأخير فإننا نرى أن الظرف كان غير ملائم.... بادر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى توجيه رسالة بتاريخ 6-7-81 إلى السيد الوزير الأول، ينبهه إلى ضرورة فتح حوار عاجل من جديد مع مختلف النقابات، للنظر في الإجراءات التي يجب على الحكومة أن تطبقها عاجلا دون تماطل....**"[1].

وأعلن المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية في تصريح له يوم 21 يونيو 1981، عن موقفه من الأحداث الدامية بالدار البيضاء، فحمل كامل المسؤولية للحكومة في هذه الأحداث، لإصرارها على عدم إلغاء الزيادة غير المبررة في الأسعار. ولجوئها إلى المناورة عن طريق تنظيم نقاش خلال بعض الساعات داخل مجلس النواب، والاكتفاء بالتراجع عن نسبة 50% من الزيادات.

ويقترح هذا الحزب توجه مكونات اليسار المغربي كبديل يقدم وسائل لتطوير القوى الإنتاجية وتحسين وضعية الطبقة العاملة والاستجابة لطموحات الشعب، إضافة للنهوض بمهمة الدفاع عن القضية الوطنية. وبالتالي يؤكد هذا الحزب على ضرورة استقالة الحكومة وتعويضها بحكومة تعمل على تجسيد توجهات اليسار المغربي.[2]

وقد انطلقت بعد وقوع أحداث الدارالبيضاء مجموعة من المحاكمات شملت في البداية حوالي 500 شخص بتهمة اشتراكهم في الاضطرابات الدموية. و صرح وزير الداخلية أنه تم استجواب أكثر من ألف شخص على أيدي رجال الأمن.

وذكرت جريدة العلم أن عدد المتهمين بلغ حوالي 2000 شخص جلهم في مدينة الدارالبيضاء وغالبيتهم اعتقل أثناء الاضطرابات. أما المعتقلون قبيل وبعد الاضطرابات

---

[1] أنظر: جريدة العلم الصادرة بتاريخ 8-7-1981 .

[2] أنظر : Albayane N° 1959 du 19-7-1981

فهم من المسؤولين عن نقابة الكنفدرالية وحزب الاتحاد الاشتراكي وقد وجهت إليهم تهمة التحريض على الإضراب، واعتقلوا في منازلهم أو في مقرات تنظيماتهم.[1]

إلا أن جريدة البيان الناطقة بإسم حزب التقدم والاشتراكية. نشرت مجموعة من المقالات لتتبع المحاكمات التي أقيمت في مجموعة من المدن المغربية عقب أحداث 20 يونيو 1981 وانتهت بصدور أحكام وصفت بالقاسية في حق مناضلين نقابيين.

ويمكن تقديم تلخيصا لمجمل هذه المحاكمات من خلال الجدول الآتي:[2]

---

[1] أنظر: جريدة العلم الصادرة بتاريخ 9-7-1981 .

[2] اعتمدت في أعداد هذا الجدول على مجموعة من المقالات التي نشرتها جريدة البيان الصادرة باللغة الفرنسية. بهدف تتبع المحاكمات التي أقيمت عقب أحداث 20 يونيو 1981.

أنظر:

Albayane N°1953 du 12/7/81
N° 1954 du 14/7/81
N° 1956 du 15/7/81
N° 1957 du 17/7/81
Albayane N° 1980 du 14/8/81
N° 1983 du 19/8/81
N° 1984 du 20/8/81
N° 1993 du 31/8/81

جدول يتضمن محاكمات لمعتقلي أحداث 20 يونيو 1981

المدينة	عدد المعتقلين	انتماؤهم النقابي أو السياسي	التهم الموجهة إلى المعتقلين	مطالب الدفاع	الأحكام الصادرة	المرجع
الرباط	82 معتقل	25 معتقل ينتمون للكنفدرالية الديمقراطية للشغل وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	* المشاركة في مظاهرات غير مرخصة * إضرام النار * رشق القوات العمومية بالحجارة * العنف والنهب والضرب والجرح * المس بالنظام العام * عرقلة حرية العمل	* التأكيد على أن الاعتقال وقع في مقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و ليس أثناء المظاهرات * توقيع المحاضر تم تحت الضغط * الأمر يتعلق بمحاكمة سياسية ترتبط بعلاقة الحكومة مع المعارضة، و من تم التساؤل يدور حول محاكمة آراء أو أحداث معينة؟	غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالرباط، أصدرت العقوبات التالية: – 22 متهم: سنة سجنا نافذا – عبد الرحمان بنعمر (عضو في حزب ا.ش.ق.ش) 3 سنوات سجنا موقوفة التنفيذ – 37 متهما: ستة أشهر موقوفة التنفيذ – 22 متهم: الحكم بالبراءة.	Albayane N° 1966 Du 28/7/81

مراكش	15 معتقل	المعتقلون من بينهم أعضاء من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.	*المس بالنظام العام * التحريض على القيام بإضراب عام *التهديد وتخريب ممتلكات الغير.	* التأكيد على مشروعية حق الإضراب * التأكيد على أن الإضراب وقع في جو من الانضباط و الالتزام و الهدوء. * تساؤل الدفاع عما إذا كانت هذه المحاكمة تقليدا لما يقع من محاكمات في باقي مدن المغرب، أو مجرد محاولة لإخفاء الأزمة القائمة بالبلاد.	* المحكمة الابتدائية بمراكش قضت ببراءة معتقل واحد (أوفقير عبد الله). * 14 معتقلا صدر في حقهم السجن لمدة سنة نافذة مع غرامة قدرها 500 درهم.	Albayane N° 1962 Du 23/7/81
قلعة السراغنة	اثنان	-عضو بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وكاتب محلي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل(عروش بوبكر) - عضو بحزب الاتحاد	* توزيع منشورات دون رخصة * التحريض على المس بالنظام العام	* عدم احترام مدة الاعتقال القانونية * الطعن في الحاضر	* الحكم بسنة سجنا نافذة وعدم الإقامة بقلعة السراغنة لمدة 5 سنوات * المنع من تلقد مناصب في وزارة التعليم لمدة 10 سنوات	

		الاشتراكي للقوات و عضو المكتب المحلي للنقابة الوطنية (لشهب خليفة)	* بيع جرائد دون ترخيص			
سلا	43 معتقلا	43 معتقلا لا ينتمون لأي تنظيم نقابي أو سياسي وتم اعتقالهم أثناء أحداث وقعت بسوق الخضر بحي تابريكت يوم 22 يونيو * معتقلين:الأول عضو حزب الاتحاد الاشتراكي والثاني عضو المجلس البلدي لسلا	* المس بالنظام العام	–	* 20 شخصا تم إطلاق سراحهم * 20 شخصا حكم عليهم بشهر سجنا نافذا و250 درهم غرامة * 9 أشخاص: شهرين سجنا نافذا * 3 أشخاص: 6 أشهر سجنا نافذا و 500 درهم غرامة * شخص واحد: 8 أشهر سجنا نافذا *العضوان في حزب الاتحاد الاشتراكي بسلا الأول حكم عليه بثمانية أشهر سجنا نافذا والثاني حكم عليه بستة أشهر سجنا نافذا.	N° 1958 7/81

بني ملال	–		أغلب المتهمين أعضاء في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	نفس التهم الموجهة بباقي المدن: * التحريض على الإضراب * المس بالنظام العام * التخريب	–		أصدرت المحكمة الابتدائية بني ملال بعد سلسلة جلسات الأحكام التالية: – ازهر لحسن: سنة سجنا نافذا و500 درهم غرامة – داوو فاضل محمد: سنة سجنا نافذا – لزعر كبيري،فاروق وعبد الله(6 اشهر نافذة و 250 درهم غرامة. – لبصيري:3 أشهر سجنا غير نافذة. الشاطي، تابوي، الحريري وبوخاليس،(براءة)	Albayane N° 1964 Du 25/7/81

الدار البيضاء	–	تضم مجموعة المعتقلين أعضاء من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكنفدرالية الديمقراطية للشغل	* المس بالنظام العام * التحريض على المظاهرات بدون ترخيص مسبق * المس بالسلطات العمومية والموظفين أثناء مزاولة مهامهم * عرقلة حرية العمل	* الاعتقال لمدة تتجاوز الفترة القانونية المحددة في 96 ساعة * الاعتقال وقع 20 و21 يونيو والتقديم إلى النيابة العامة وقع يوم 8 يوليوز. * المطالبة بعدم اعتبار محاضر الضابطة القضائية.	* حكم على عاملين بشركة كودبير { الطيفي امبارك – دائر عيسى } 3 أشهر سجنا نافذا وغرامة 600 درهم * حكم على 10 أعضاء من تابعين للكنفدرالية الديمقراطية للشغل في شركة النقل الدار البيضاء (RATE) 3 أشهر سجنا نافذا و700 درهم غرامة بعض الأشخاص حكم عليهم (3 أشهر سجنا نافذا و3000 درهم غرامة) أشخاص آخرين (حكم عليهم سنة سجنا نافذا 5000 درهم غرامة)	Albayane N° 1963 Du 24/7/81

ويستنتج من خلال الجدول أن ملفات المعتقلين تختلف شيئا ما في التهم الموجهة إليهم، إلا أنها تشترك في اعتراض هيئة الدفاع على محاضر الضابطة القضائية والطعن فيها بعدم احترام الآجال القانونية للاعتقال المحددة في 96 ساعة وتناقضها مع واقع الأحداث. إضافة لتوجيه النيابة العامة لاتهامات قاسية للمعتقلين واعتمادها على المحاضر المقدمة. ونقرأ ضمن إحدى متابعات النيابة العامة في جلسات المحاكمات التي أجريت في الرباط **"..... نقطة الانطلاق لهذه الأحداث ترجع إلى القرار المتخذ من المجلس الوطني للكنفدرالية الديمقراطية للشغل التي دعت إلى إضراب عام واستجابت بعض التنظيمات السياسية من بينها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لهذه الدعوة. وتم توزيع منشورات تدعو إلى الإضراب والتحريض في المؤسسات الإدارية والصناعية فالوضع كان هادئا يوم السبت 20 يونيو. باستثناء بعض الموظفين وصغار التجار الذين احترموا الإضراب، لكن على الساعة الحادية عشر صباحا تعرضت حافلات الوكالة المستقلة للنقل الحضري بالرباط للهجوم. وفي المساء انطلقت تظاهرة قذفت أثناءها الحجارة ووضعت حواجز، فتم عرقلة السير وتخريب السيارات.**

وحرقت وكالة بنكية في حي يعقوب المنصور، كما تم رشق الشرطة بالحجارة، وبالتالي تم اعتقال المتهمين متلبسين في الأماكن التي وقعت فيها الأحداث في دوار الكرة وشارع الكفاح في يعقوب المنصور...".[1]

ويلاحظ أن المحاكمات التي امتدت إلى مختلف المدن المغربية ركزت أثناء جلسات التحقيق مع العناصر الاشتراكيين والنقابيين على أسئلة تتعلق بالنشاط السياسي لبعض المناضلين والعلاقات القائمة فيما بينهم، ودورهم في الإضراب العام ليوم 20 يونيو1981. الشيء الذي أدى إلى اعتراض هيئة الدفاع على هذه المحاكمات واعتبارها محاكمة للآراء والأفكار بدل أحداث واقعية، فهي تمثل محاكمات سياسية تدور حول قضية لها علاقة بين الحكومة والمعارضة، وبالتالي فالقضية الأساسية تدخل في إطار سياسي يرتبط بالمعيشة.[2]

---

[1] أنظر: Albayane n° 1965 du 26/ 27-7-81

[2] أنظر: Albayane n° 1965 du 28-7-81

واعتبرت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن العنف الذي واجهت به السلطات العمومية الإضرابات، يعكس تخلي الدولة عن حيادها ويعبر عن مدى كراهيتها الموجهة ضد النقابة.[1]

وفي نفس السياق مورست سلسلة من التدابير التعسفية ضد النقابيين في قطاع البريد التابعين للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وأسفر عنها موجة من التنقلات والتوقيفات كما قررت الإدارة المركزية للبريد إلغاء حقوق التفرغ للنقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية.[2]

وأكدت جريدة البيان الصادرة باللغة الفرنسية أن المحاكمات التي أقيمت في مجموعة من المدن، وقع ضحيتها مناضلين من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية. و أن المعتقلين كانوا ضحية السياسية اللاشعبية للحكومة التي يبرزها قرار الزيادة في الأسعار.[3]

يستنتج أن أحداث 20 يونيو 1981 جاءت تتويجا لمسلسل من الحركات الإضرابية منذ أواخر عقد السبعينات، و اتخذت بعدا جماهيريا واسعا تجاوز حدود ما كانت تعرفه التحركات العمالية في المراحل السابقة، للتعبير عن أزمة فوارق اجتماعية حادة.

ورغم أن الحكومة اعتبرت إضراب 20 يونيو 1981 إضرابا سياسيا يهدف إلى إسقاط الحكومة،وتأكيد المطالب الخفية التي صرح بها حزب التقدم والإشتراكيةعلى نفس الهدف المتعلق بالمطالبة باستقالة الحكومة واستبدالها بحكومة تجسد توجهات اليسار.[4] فإن أحد المناضلين داخل "ك.د.ش" صرح بأن إضراب 20 يونيو 1981 ما كان ليقع لو لم تتخذ الدولة قرار الزيادة في الأسعار.[5]

وبخلاف ماوقع في إضراب 18 يونيو 1981 في الدار البيضاء والمحمدية،الذي لم يترتب عنه أية اعتقالات في صفوف الاتحاد المغربي للشغل،فإنه في اليوم الذي دعت فيه

---

[1] أنظر : عبد الحميد عقار: " واقع الحركة الجماهيرية : تساؤلات وخلاصات".مجلة الجسور، عدد 1، 1981،ص: (33-52).

2 أنظر : مجهول : " من ديول حوادث 20 يونيو حملة تعسف مكثفة ضد مستخدمي البريد" البيان 10 غشت1981 ص 1

[3] أنظر : Albayane n° 1962 du 23-6-81

[4] أنظر : Albayane n° 1959 du 19/07/1981

[5]مقابلة أجريتها مع أحد القياديين بمقر " ك . د . ش " في الدار البيضاء في شهر يوليوز 2005.

الكنفدرالية إلى شن إضراب وقع تدخل عنيف للحكومة ،رغم أن الإضراب صادف يوم عطلة في عدة قطاعات،ومستوى الإستجابة له كان نسبيا ضعيفا.[1]

وترتب عن إضراب 20 يونيو 1981 استفادة النظام من هذه الأحداث لضرب تنظيم المعارضة من خلال اعتقال قادة حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية والكنفدرالية الديممقراطية للشغل وإغلاق بعض مقراتهما.[2]

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

---

[1] حسن بنعدي : " البنية والممارسة النقابية في المغرب " بحث في التاريخ والتأويل" في: وعي المجتمع بذاته:عن المجتمع المدني في المغرب العربي تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال،الدار البيضاء،1998 .ص: 175 .

[2] أنظر : Abdelghani Abouhani: « Mouvements syndicaux et émeutes urbaines » op.cit.p:169.

جدول يتعلق بإضراب يوم 20 يونيو 1981

النقابة	المطالب	موقف السلطات العمومية	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الكنفدرالية الديمقراطية للشغل *خاض الاتحاد المغربي للشغل يوم 18 يونيو إضرابا بمدينة الدار البيضاء	- التراجع عن قرار الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية - زيادة 50% في الأجور لجميع الموظفين والمستخدمين - رفع الحد الأدنى للأجور - ضمان الشغل للعاطلين - احترام الحريات النقابية و إرجاع المطرودين	- تراجع يوم 6 يونيو عن الزيادة بنسبة 50% - تصريح الحكومة برفع رواتب الموظفين بنسبة 5% إضافة للرفع من الحد الأدنى للأجور بنسبة 20% - اتهام وزير الداخلية حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و (ك.د.ش) بأنه كان وراء إضراب 20 يونيو و يهدفان إلى ضرب الإجماع حول مسلسل الديمقراطية كما أن الإضراب تجاوز حدود المطالب الاجتماعية ليكتسي طابعا سياسيا يكمن في الرغبة في	**حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية** - المطالبة بالغاء قرار الزيادة في الأسعار - تأييد قرار الاضراب العام يوم 20 يونيو **حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية:** - عبر عن رفضه لهذه الأحداث وأنها تهدف لإثارة الفوضى من أجل الفوضى **حزب الاستقلال:** - اتهم كلا من حزب (ا.ش.ق.ش) و (ك.د.ش) بأن دعوتهما استغلت لضرب مكاسب وطنية و إثارة	**الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:** - المطالبة بالتراجع عن الزيادات في أسعار المواد الغذائية **الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** - عدم اللجوء إلى الإضراب لأن الظرف لم يكن مناسبا و لأن الاتحاد كان يتطلع إلى فتح الحكومة لحوار مع مختلف النقابات.	- تخفيض الحكومة ل 50% من حجم الزيادة قبل اندلاع الإضراب. - اتخاذ الحكومة مجموعة من التدابير عقب انتهاء أحداث الدار البيضاء لتهيئة المجال الحضري والاهتمام بالأحياء الهامشية رغم أنها ترمي أساسا إلى تعزيز الأمن ومراقبة الدولة للمجتمع

		إسقاط الحكومة - إعلان فشل إضراب 20 يونيو - اعتقال مدبري الأحداث في الدار البيضاء - اعتراف الوزير الأول بدستورية حق الإضراب مع الاعتراض عن المس باستمرارية المصالح العمومية و تهديد الموظفين بالتعرض للعقوبات - انتقد الملك الراحل الحسن الثاني انتقادا شديدا مرتكبي أحداث 20 يونيو و اعتبر أن المسؤولين عن (ك.د.ش.) عبثوا بحق الإضراب - انطلاق محاكمات بعد أحداث الدار البيضاء	الفوضى كما أن الدعوة لإضراب 20 يونيو كانت فاشلة **حزب التقدم و الاشتراكية:** - حمل كامل المسؤولية للحكومة في أحداث 20 يونيو بسبب إصرارها على عدم إلغاء الزيادة في الأسعار - نشر الحزب من خلال جريدة البيان محاكمات وصفت بالقاسية في حق المناضلين النقابين و اعتبر أنها محاكمات سياسية لا تهتم بأحداث واقعية بل تركز على آراء و أفكار و علاقات المناضلين النقابيين ونشاطهم السياسي		

الفرع الثاني:أحداث 14 دجنبر 1990

عرف السياق الدولي سنة 1990 ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق الدولية، إضافة إلى الجفاف الذي مس الدول الكبرى المنتجة للحبوب، فتزايد طلب الدول على رؤوس الأموال من طرف الزبناء التقليديين والدول الجديدة التي تخلت عن النظام الاشتراكي.

أما على المستوى الوطني، فأدت سياسة التقويم الهيكلي التي اعتمدتها الحكومة المغربية خلال عقد الثمانينات إلى تراجع النفقات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، فترتب عن ذلك انخفاض متوال للقدرة الشرائية للمواطنين، وانتشار البطالة إضافة إلى تنامي التجمعات الحضرية بسبب الهجرة القروية، والاستقرار في أحياء سكنية مهمشة بضواحي المدن.

وفي هذا السياق أشار الملك الراحل الحسن الثاني في كلمة ألقاها في أكادير أمام المنتخبين بالأقاليم الجنوبية، إلى أن الخطوات الاقتصادية لسنة 1990 ستتركز على ثلاث محاور رئيسية :

- تجنب المس بالقدرة الشرائية للمواطن المغربي.
- التمييز في مجال النفقات بين ما هو ضروري أو مستعجل وبين ما يمكن تأجيله.
- المحافظة على وثيرة التطور الاقتصادي.

وورد في هذه الكلمة :**"إن الاقتصاد يقتضي بالضرورة متابعة المجهودات،والتقشف لا يمكن أن يمس ثروات البلاد وآفاقه المستقبلية، فالاقتصاد والتقشف يعني اتخاذ التدابير الضرورية متى تطلبت الظروف والزمان إلى ذلك".**[1]

وفي ظل هذه الوضعية الاجتماعية المتردية، التي أسفرت عن عقد من نهج سياسة التقويم الهيكلي.[2] بادرت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أثناء اجتماع لمجلسها الوطني يوم 7 أبريل 1990، إلى الإعلان عن خوض إضراب عام يوم 19 أبريل 1990 ، وندد

---

[1] أنظر: C.E.D.I.E.S,informations N°1721 du (24 Mars1990)

*تجدر الإشارة أن الترجمة شخصية

[2] للمزيد من التفاصيل حول تأثير سياسةالتقويم الهيكلي على الوضعية الإجتماعية

أنظر: محمد بنلحسن التلمساني: « حصيلة التقويم الهيكلي وتأثيرها على المجالات الاجتماعية وعلى التشغيل بالمغرب»

الحوليات المغربية للاقتصاد،عدد 16، 1996،ص: (5-46).

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في بلاغ يوم 20 أبريل بتدهور وضعية العمال والاختيارات اللاشعبية للحكومة، والمس بالحريات النقابية والطرد التعسفي[1].فاضطرت الحكومة إلى فتح مفاوضات مع مختلف النقابات أيام 13 و14 و15 أبريل، فنتج عن ذلك تأجيل الإضراب مقابل التزام الحكومة بدراسة المطالب النقابية المرتبطة أساسا باحترام الحقوق النقابية وتسوية ملف الموقوفين والمطرودين لأسباب نقابية والزيادة في الحد الأدنى للأجور.

إلا أن عدم التوصل إلى نتائج ملموسة بعد دخول النقابات في مفاوضات مع الحكومة أدى إلى صدور بيان عن المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 12 شتنبر 1990 يقول فيه:" **... إن اللجنة الحكومية المنتدبة للحوار لم تلتزم بتنفيذ ما اتفق عليه من تسوية أوضاع، جميع المطرودين من مختلف الفئات فيماعدا حالات قليلة و من نهج الحوار على مستوى القطاعات والجهات بين الإدارات وأرباب العمل من جهة والنقابات العمالية المهنيةمن جهة أخرى.... و بالعودة إلى قرار إضراب 19 أبريل 1990 ودواعي التأجيل، يتضح مرة أخرى أن الحوار الحكومي لم يكن إلا مناورة لربح الوقت...."**.[2]

وصدر عن المكتبين التنفيذيين للكنفدرالية الديمقراطية للشغل والإتحاد العام للشغالين بالمغرب في اجتماع استثنائي يوم الثلاثاء27 نونبر 1990، بيان يدعو إلى إضراب عام لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 14 دجنبر 1990. ويشير إلى الأسباب المعلنة لخوض هذا الإضراب، وتتلخص في اعتبار جهاز الحكومة يسعى إلى المس بالمكتسبات الاجتماعية ،وممارسة أسلوب يعتمد على الطرد الفردي والجماعي للعمال، ومعاداة حق الممارسة النقابية وحق التفاوض حول المطالب العمالية. كما يقدم البيان تلخيصا للمطالب الأساسية: "**... نعلن باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكنفدرالية الديمقراطية للشغل عن شن إضراب عام لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 14 دجنبر 1990 في مجموع التراب الوطني، وفي جميع القطاعات العمومية وشبه العمومي وفي القطاع الخاص... و تتعلق المطالب المقدمة بالجوانب الآتية:**

---

[1] أنظر : Jean-Claude Santucci et Benhlal Mohamed: « chronique Maroc» A.A.N,Tome XXIX,1990,Editions du C.N.R.S.Paris, p:719.

[2] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ: 1990/9/14

- احترام ممارسة الحقوق النقابية والتعجيل بتسوية ملف الموقوفين والمطرودين
- الزيادة في الأجور طبقا لزيادات الأسعار
- الزيادة في الحد الأدنى للأجور وتعميمه على مختلف القطاعات.
- الزيادة في مختلف التعويضات: العائلية، السكن، التنقل، التمدرس
- الزيادة في التعويضات التقنية والمهنية للموظفين والمستخدمين المرتبين في السلاليم الدنيا من (1إلى9)
- مراجعة جذرية لنظام الاقتطاعات الضريبية عن الأجور
- ترسيم العمال والأعوان في مختلف القطاعات
- ضمان حق الشغل والتعويض عن البطالة
- التعجيل بإخراج مدونة الشغل
- إصلاح النظام العام للوظيفة العمومية ومختلف القوانين الأساسية القطاعية
- تعميم الإنخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- دمقرطة المؤسسات الاجتماعية من خلال الإشراك الديمقراطي لممثلي العمال.

والموظفين في التسيير والمراقبة والتوجيه لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاضديات والمقتصديات وهيئات الشؤون الاجتماعية في مختلف المؤسسات

- تحسين نظام التقاعد والمعاشات".

واستعرضت إحدى الصحف الوطنية الوضعية العامة التي أدت إلى شن إضراب عام،وتتلخص في إقفال المعامل وتشريد مئات العمال وغياب سلطة وزارة التشغيل والإخلال بالتعهدات والالتزامات من طرف بعض المستثمرين الأجانب. إضافة إلى غياب إرادة الأجهزة الرسمية لدعم الانتماء النقابي واتهامها بالتواطؤ ضد كل انتفاضة عمالية.[1]

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 14731 الصادرة بتاريخ 3-12-1990

وتمثل رد فعل السلطات العمومية في إصدار وزارة الإعلام يوم 5 دجنبر، بلاغا حول الحوار ومنع الإضراب العام تقول فيه" ...**إن الوزير الأول سيرأس لجنة وزارية لمتابعة البحث المعمق للمطالب النقابية.... تؤكد الحكومة أن أي حوار لا يمكن أن يجرى تحت الضغط والتهديد بالإضراب...إن الدعوة إلى الإضراب العام غير مقبولة. علاوة على أن قانون الوظيفة العمومية ومتطلبات السير العادي والدائم للمصالح العمومية الحيوية تتعارض مع الإضراب .... ستعقد اجتماعات اللجنة الوزارية مع النقابات والمشغلين والمنظمات الاقتصادية والمهنية بمقر الوزارة الأولى ابتداءا من يوم السبت 8 دجنبر على الساعة العاشرة صباحا".**[1]

وعقب البلاغ الحكومي صدر بيان عن المكتبين التنفيذيين للكنفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب بعد اجتماع استثنائي يوم الخميس 6 دجنبر 1990 يندد بالبلاغ الحكومي الذي يمنع حق الإضراب، يقولان فيه: "**...أن الحكومة تخرق مقتضيات الدستور....وذلك لمحاولتها مصادرة حق الإضراب إعلانا عنه و ممارسة له...إن الحكومة في الوقت الذي تعمل على إيهام الرأي العام بتمسكها بالحوار مع النقابات تصادر حقا أساسيا ومشروعا وهو حق الإضراب.... وبناء على هذا فإن المكتبين التنفيذيين إذ ينددان بقوة هذا التأويل الحكومي الخاطئ لمبدأ حق الإضراب......يتشبثان بحق ممارسة الإضراب...يدعوان الطبقة العاملة في جميع القطاعات والجهات إلى المزيد من التعبئة والاستعداد لإنجاح الإضراب العام المشروع المقرر خوضه يوم الجمعة 14 دجنبر 1990، وذلك في جو من المسؤولية واليقظة والالتزام".**[2]

وفي نفس السياق وجه الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب عبد الرزاق افيلال إلى الوزير الأول برقية جاء فيها:" **توصلت صباحه الأحد 9 دجنبر1990 على الساعة 8 و15 دقيقة ببرقية استدعاء للمكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب لحضور اجتماع مع الحكومة بمكتبكم بالرباط.**

يجب التذكير بأننا حريصون على حضور كل الاجتماعات مع مخاطبينا بصورة مشتركة مع أعضاء المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وإننا متمسكون

---

[1] أنظر: Albayane du 6/12/1990

[2] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ (7-12- 90)

بموقفنا القاضي بضرورة خلق شروط مفاوضات جادة وذات مصداقية وعلى رأسها سعي الحكومة لتهديدها للعمال والموظفين والمواطنين، وتأويلها لحق الإضراب.ومن أجل احترام كل حقوق النقابية والحريات الأساسية قررنا خوض إضراب عام يوم 14 دجنبر 1990....".[1]

واضطرت الحكومة تحت ضغوطات المركزيات النقابية المتمسكة بمشروعية حق الإضراب، إلى التراجع عن منع هذا الحق في جلسة للبرلمان بتاريخ 11 نونبر 1990. فأكد الوزير الأول عز الدين العراقي في خطابه أمام البرلمان أن حق الإضراب يضمنه الدستور، إلا أنه اعتبر الإضراب العام له مدلول أوسع وأخطر مما جعل الحكومة ترفضه، وأضاف في كلمته الإعلان عن زيادة في الأجور والتعويضات الاجتماعية والتأكيد على استعداد الحكومة لمواصلة الحوار مع مختلف النقابات.[2]

وعبر كل من حزبي الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن مساندتهما لقرار الإضراب العام الذي دعت إليه المركزيتان النقابيتان (ا.ع.ش.م – ك.د.ش). وترجع الأسباب التي دفعت هذين الحزبين لتأييد الإضراب العام، إلى اقتناعهما برفض الحكومة للحوار وعدم الاستماع إلى الأحزاب أو النقابات قصد تفهم مشاكل العمال والعمل على حلها.[3]

وفي يوم 14 دجنبر1990، تميزت الأجواء بالهدوء في مدينة الدارالبيضاء، بينما انفجرت الأوضاع ابتداءا من بعد الزوال لهذا اليوم، في كل من فاس وطنجة ومكناس والقنيطرة وبني ملال وعين توجطات وسوق السبت وسيدي قاسم والرباط ، و ذهب ضحية اندلاع الأحداث 42 قتيلا ومجموعة من الجرحى وخسائر مادية مهمة، إضافة إلى متابعة حوالي 713 شخصا أمام القضاء.[4]

---

[1] أنظر: جريدة العلم الصادرة بتاريخ (10-12- 90)

[2] أنظر : جريدة البيان الصادرة بتاريخ (13-12- 90)

[3] ساندت اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال موقف الإضراب العام كما صدر قرار عن المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لتأييد الإضراب.

أنظر: جريدة العلم عددي 14728 (30-11- 90)

و14727 (29-11- 90)

[4] عزيز خمليش" الإنتفاضات الحضرية في المغرب" م.س ص:110

فبخصوص مدينة فاس وقعت مواجهات عنيفة بين متظاهرين من تلاميذ وطلبة وشباب عاطل و بين قوات الأمن، حيث عمد المتظاهرون إلى صب غضبهم على كل أشكال الترف والبذخ، وممارسة عمليات نهب وتخريب وإحراق الحافلات والسيارات الخصوصية. وتم سقوط حوالي 20 من الضحايا، كما وقعت إضطرابات أقل حدة في مدينة طنجة والقنيطرة.[1]

أما بالنسبة لمدينة طنجة اندلعت يوم 14 دجنبر مواجهة بحي بني مكادة بين القوات العمومية ومجموعة من الشباب تضم عددا من التلاميذ،وأدت المواجهة إلى إحراق سيارة وتخريب وكالة بنكية،واضطرت القوات العمومية إلى تطويق الحي لمنع امتداد المظاهرات إلى الحي الصناعي،وتمكنت السلطات من تهدئة الوضع في نفس اليوم.وعموما يصعب تحديد هوية المتظاهرين بدقة، فلم تكن العناصر المتطرفة من الطلبة واليساريين وراء أحداث 14 دجنبر،بحيث يصف أغلب المحللين المنتفضين بأنهم شباب عاطل ومهمش يسكن الأحياء الفقيرة بالمدينة.[2]

وحسب مصادر المعارضة الحزبية والنقابية أدى تنفيذ الإضراب الذي دعت إليه كل من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يوم الجمعة 14 دجنبر 1990 إلى تباين نسبة نجاحه حسب القطاعات والجهات.كما لم تسجل أية حادثة في النصف الأول من هذا اليوم تبعا لطلب المركزيات النقابية من مناضليها والمتعاطفين معها عدم الالتحاق بمقرات عملهم،وتراوح المعدل الوطني للمضربين حسب معطيات المعارضة صباح يوم الجمعة حوالي75% وحسب القطاعات تراوح مابين 30 و90% [3].

وفي مدينة الرباط والدار البيضاء ظل سير بعض المصالح الحيوية كالإدارات والمستشفيات و الأبناك و السكك الحديدية ومصالح البريد عاديا باستثناء المؤسسات الجامعية التي عرفت إضرابا شبه عام للأساتذة.

---

[1] أنظر: Albayane du 16 et 17/12/90

[2] أنظر: Mohamed Madani: « les turbulances urbaines au Maroc » . In l'Etat et les quartiers populaires au Maroc :de la marginalisation à l'émeute:habitat spontané et mouvements sociaux. Ed.Codesria:Dakar,1995;p: 150.

[3] أنظر: Albayane du 15/12/90

وحرصت مجموعة من رجال الأمن على مراقبة بعض الكليات بالرباط لمنع تظاهرات محتملة للطلبة،الذين يعتبرون الفئة الإجتماعية الأكثر تسييسا.

ورغم اعتبار الحكومة أن الإضراب كان فاشلا ، بحيث لم يطبق الإضراب في القطاع الخاص وقطاع الإنتاج الصناعي، بسبب ضعف تواجد " ك.د.ش و إ.ع.ش.م " في هذه القطاعات، وبسبب جو العنف والتخويف الذي رافق الإعلان عن الإضراب،وتراجع"إ.م.ش" المتغلغل في القطاع الخاص. فإن حجم المواجهات العنيفة في بعض المدن قدم دليلا على أن لا النقابات التي دعت إلى الإضراب ولا السلطات تمكنا من منع الشباب المهمش من النزول إلى الشارع.[1]

وأوردت جريدة العلم معلومات حول استمرار الإضراب العام في كثير من المدن والجهات بالمغرب لمدة ثلاثة أيام، في ظل جو مشحون، بسبب الأحداث الدامية التي خلفتها تدخلات عنيفة لأجهزة السلطات العمومية قصد تكسير الإضراب، مما نتج عنه ضحايا وإصابات وتضاعف جو التوتر بسبب اعتقال العديد من النقابيين في كثير من المناطق.[2]

وأصدرت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بيانا يوم 16 دجنبر 1990 تقول فيه: " ..... **إن الحكومة باستعمالها وسائل التهديد والضغط و الإكراه بدل الاستجابة للمطالب العمالية تتحمل كل المسؤولية عن الحوادث الدامية المؤسفة التي عرفتها عدد من المدن المراكز والقرى بمختلف أنحاء المغرب....**" كما أصدر المكتب السياسي للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بيانا يؤكد فيه تحميل الحكومة كامل المسؤولية في هذه الأحداث و جاء فيه: "**إن المكتب السياسي...... يتأسف لما صاحب هذه المبادرة النضالية المشروعة للمركزيتين النقابيتين من استفزازات و مناورات من أطراف ترتب عنها أحداث دموية مؤلمة سقط أثناءها عشرات الضحايا ورافقها حملة من الاعتقالات والمضايقات.......**".[3]

وعقد المكتبان التنفيذيان لكل من الإتحاد العام للشغالين بالمغرب والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، ندوة صحفية مشتركة يوم الأحد 16-12-90، فألقى "نوبير الأموي"

---

[1] أنظر: Mohamed Madani: « les turbulances urbaines au Maroc » op.cit. p: 145

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 14745 الصادرة بتاريخ 17-12- 90

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 14745 الصادرة بتاريخ 17-12- 90

تصريحا مشتركا قال فيه:"...... رغم التأكيدات الحكومية على لسان الوزير الأول وأعضاء الحكومة من أنهم متشبثون بالحوار والمفاوضة مع المنظمات النقابية ودستورية حق الإضراب ومشروعية ممارسته مما اعتبرناه تراجعا في الموقف الحكومي، خاصة أمام مجلس النواب الشيء الذي كان وراء استجابتنا لجلسة الحوار لنفاجأ بحقيقتين:

1) إن المفاوضة التي تتم لأول مرة منذ عشرات السنين خالية من أية إجابة عن المطالب الأساسية ....كان موقفنا حاسما من أننا نرفض مفاوضة بهذه الطريقة...

2) الحقيقية الثانية، بعد أن لم تقنعنا الحكومة بوعودها، وتهربت من توقيع برتكول حول المطالب الملباة ، بدأت تنكر من جديد حق الإضراب والإضراب العام وتقدم تهديدات مقنعة.

وبالرغم من تقديمنا في جلسة ثانية يوم الخميس 90/12/13 حدا أدنى لا يمكن التنازل عنه كمطالب مستعجلة، واقعية وقابلة للتحقيق بتكلفة ممكنة، فإن موقف الحكومة تملص من أي التزام.

وكانت الخلاصة أننا من جهتنا سنحترم كنقابيين حرية العمل لمن أراد ممارسته وأن تحترم الحكومة حق الإضراب لمن استجاب له من العمال، بعد أن تمسكنا بحق ممارسته يوم 14 دجنبر 1990.

للأسف، فإن الحكومة واصلت حملة التهديد المادي والمعنوي على عموم الموظفين، وجندت كل إمكانية الدولة والجماعات وصادرت شاحنات الخواص الكبرى والصغرى، لتكسير الإضراب في العديد من المدن، حاشدة إليها قوى تضامنية هائلة في لباس ميداني ومدني، كما عملت على تسخير السواق في النقل الحضري لتشغيل الحافلات، وملئها في الساعات الأولى بالأعوان والطواف بها في مختلف أحياء المدينة لإيهام العمال والمواطنين من أن الإضراب العام غير ناجح... نسجل أن الاستجابة للإضراب كانت واسعة في أهم القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمات بنسبة تفوق 80% ....".[1]

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 14746 الصادر بتاريخ 18-12- 90

وبعد زوال يوم الاثنين 17 دجنبر 1990 عقد مجلس النواب جلسة للاستماع إلى تصريح الحكومة حول الإضراب العام ومارافقه من أحداث.وتضمن التصريح تقديم الحكومة لأرقام تبرزضعف الاستجابة لقرار الإضراب العام، والمطالبة بتكوين لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الأحداث التي شهدها يوم الجمعة 14 دجنبر.فجاء رد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية "**...كنا ننتظر من تصريح الحكومة هنا في مجلس النواب... أن تقدم لنا الأسباب الحقيقية الأولية على الأقل التي أدت إلى الحوادث و عدد القتلى، و عدد الجرحى وعدد المفقودين وعدد الخسائر المادية. أما أن تترك الموضوع الخطير و المؤلم الذي يهم إزهاق النفوس البشرية و أرواح الأبرياء، وتتحدث لنا عن أرقام نجاحها التي أعطتها لنفسها، فهذا شيء لا نقبله، و نرفضه و نعتبر أن الحكومة جاءت هنا لامتصاص الغضب الشعبي بإعلانها الرسمي عن طلب تكوين لجنة وطنية للتقصي، حددت فيها وحدها و بإرادتها عدد الممثلين عن الجهاز التشريعي......**".[1]

كما ورد ضمن التصريح الحكومي حول الإضراب العام اتهام التنظيمات السياسية بعدم تأطيرها للشعب،وإعلان وزير الداخلية و الإعلام أن هناك تواطؤا خارجيا وراء الأحداث التي عرفتها بعض المدن المغربية بمناسبة الإضراب العام.إضافة إلى أن الإضراب لم تكن من أهدافه تلبية مطالب العمال،وأن الحكومة خلال مفاوضاتها مع مسؤولين عن نقابتي الإتحاد العام للشغالين بالمغرب والكنفدرالية الديمقراطية للشغل وجدت أنهم كانوا يريدون الإضراب من أجل الإضراب.

وتجسدت بعض مواقف الحكومة من أحداث 14 دجنبر 1990 ضمن التفسيرات المقدمة من طرف لجنة البحث والتقصي،بحيث ركزت على العوامل التالية :[2]

1 – مناخ التوتر الناتج عن عوامل دولية (حرب الخليج) وداخلية (دعم تحقيق نتائج الحوار)،وأنه تم التصعيد من خلال الإعلام المسموع والمقروء.

2 – استغلال الدعوة إلى الإضراب من طرف عناصر ذات سوابق قضائية أو التي كانت تسعى لتصفية حسابات مع قواعد النظام.

---

[1] أنظر : العلم عدد 14748 الصادر بتاريخ (20-12-90)

[2] أنظر : Mohamed Madani: « les turbulances urbaines au Maroc» In l'Etat et les quartiers populaires au maroc:de la marginalisation à l'émeute,Habitat spontané et mouvement sociaux,:Ed.Codesria Dakar,1995. p: 156.

3 – وجود نقط مشتركة بين مضربي فاس وطنجة وتتمثل في خروجهم من مناطق سكنية غير لائقة، بالإضافةإلى مشاكل البطالة والهجرة القروية والكثافة السكانية.

4 – التدابير غير الملائمة المتخدة من قبل السلطات المحلية وعدم اتخاذ التدابير الوقائية الكافية.

5 – ضعف تجهيز قوات النظام بالأجهزة المضادة للإنتفاضات.

وردا على الجوانب التي وردت ضمن التصريح الحكومي، أكد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية على أنه: "**...تكلمت الحكومة عن التأطير و اتجهت إلينا بصفة خاصة أننـــا لا نؤطر الشعب ، و ادعت أننـــا كلنا مقصرون و نتحمل المسؤولية جميعا...و لكن عن أي تأطير تتحدث هذه الحكومة، و أي تأطير تريد ؟ تأطير الجمعيات... التي تولد و في أفواهها ملاعق من الذهب... الحكومة مصممة من أول يوم على أن إضراب 14دجنبر 1990 هو إضراب غير نقابي، و لغير دواعي اجتماعية و لم تستطع إلى الآن أن تصف لنا هذا الإضــراب... وأن تحدد الغـــاية من الدعوة له...وهذا يفسر ضعف الحكــومة وقصورها عن الوصول بالحوار إلى مداه. و نؤكد للحكومة أنه ليست هناك مطالب تعجيزية... استعملت الحكــومة نغمة التلويح بمن يريد المس من الداخــل والخارج، ونغمة التحريض الكبير، وفتح البحث والتحقيق والتهديد بالوقوع تحت طائلة العقاب والتآمر مع أجهزة إعلام أجنبية.نغمة رفع العصا هذه نرفضها. الحكومة لا تبدع أعمالا سريالية،الحكومة لها مسؤوليتها، و يجب أن لا تتكلم مع نواب الأمة بالمرموز. نحن في المعارضة الوطنية لن نقبل التخلي عن قيمنا ومبادئنا والتشبث بمؤسساتنا وإذا كان هناك تحقيق حكومي ضد أي كان، فلتعلنه الحكومة ولتقدم نتائجه إلى القضاء...**".[1]

إن إضراب 14دجنبر 1990 شكل محطة بارزة لرفض السياسة الحكومية التي دأبت منذ عقد السبعينات على مطالبة العمال بمزيد من التضحيات، في الوقت الذي تقدم تسهيلات مثالية لفائدة مالكي الرأسمال. وهذا ما يؤكده أحد أعضاء المكتب التنفيذي (ا.ع.ش.م):"**.... لقد ضحينا عندما طلب منا إقرار السلم الاجتماعي لمدة 15 سنة لقد وفينا بالتزاماتنا وشاركنا في المسيرة الخضراء...لكن أجورنا بقيت متدنية.وتراجعت**

---

[1] أنظر : جريدة العلم عدد 14748 الصادرة بتاريخ 20-12- 1990

قدرتنا الشرائية وارتفعت التكاليف. لقد تحملنا وصبرنا لكوننا نعتبر دائما سيادة البلاد ووحدته الترابية فوق كل اعتبار. لكن هناك حدود لأن هذه الوضعية ستؤدي إلى تدميرنا.... و لما نعلن الإضراب نقوم بذلك في إطار حقوقنا الدستورية لتقويم الوضعية وضمان عيش كريم للمواطن....".[1]

يستنتج أنه رغم ما تضمنته المطالب المعلنة في إضراب 14 دجنبر 1990 من مطالب اقتصادية،فإن الدوافع السياسية المتمثلة في التعبئة التي مارستها المعارضة لتحسيس الرأي العام بهذا الحدث، وتداخل التبريرات السياسية والإقتصادية، فضلا عن تدخل زعماء الأحزاب السياسية داخل البرلمان، وتركيزهم في شرحهم لأهداف الإضراب، على أنها ترمي إلى دمقرطة البلاد وتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية لمختلف شرائح الطبقة العاملة. كل هذه الأمور أدت إلى إضفاء طابع سياسي على هذا الإضراب.

خصوصا أنه على المستوى السياسي استطاعت المعارضة من خلال تحريك جبهة النضال الإجتماعي، إرغام السلطة على فتح مفاوضات لمراجعة الدستور وتقديم ضمانات لإجراء إنتخابات حرة وديمقراطية،وبالتالي التمهيد لإنطلاق دينامية سياسية جديدة.

وفي هذا السياق يفهم حرص النظام السياسي على منع استخدام الأحزاب السياسية للإضراب، بحيث يشكل هذا الأخير أداة تتحرك من خلاله الأحزاب السياسية داخل الحقل الإجتماعي، وتؤدي إلى إحداث إضطرابات وتفجير الأوضاع في الأحياء الحضرية المهمشة.[2]

أما على مستوى المطالب الأجرية فلم يؤدي الإضراب إلى تحسن ملموس في الظروف المادية للعمال، إلا أنه أدى إلى عودة القضايا الاجتماعية إلى الواجهة بعد أن تم تغييبها لعدة سنوات.[3]

---

[1] أنظر: L'opinion du 1/12/90

* (للإشارة الترجمة شخصية)

[2] أنظر: Abdelghani Abouhani: « Mouvements syndicaux et émeutes urbaines » op.cit .p: 171

[3] بخصوص عودة القضايا الإجتماعية إلى الواجهة بعد أحداث 14 دجنبر 1990 والتي كانت مغيبة بحجة الإهتمام بقضية الوحدة الترابية

أنظر: Mounia,Bennani- Chraïbi: « Soumis et rebelles: les jeunes au Maroc » Editions le fennec,casablanca, 1994 ,p: 284.

إضافة لتدعيم المطالبة بنهج سياسة تقوم على أسس ديمقراطية حقيقية، واحترام حقوق الإنسان والاستجابة لمطالب التكوين وتشغيل الشباب،بحيث أصبح مشكل دفع الأجور ثانويا أمام مشاكل ضمان الشغل.

وفي هذا الإطار يفهم دعوة الملك الراحل الحسن الثاني في خطاب يوم الأربعاء 2 يناير 1991 إلى ضرورة وضع الحكومة لإطار عام لميثاق اجتماعي، يحقق سلما اجتماعيا لمدة أربعة أو خمسة سنوات ،مع التأكيد على تشجيع الحكومة للنقابات والمشغلين قصد توقيع اتفاقيات جماعية في كافة القطاعات وعلى كافة المستويات. خصوصا أن المغرب مقبل على تصفية قضية الصحراء ويتحتم عليه اتخاذ الحيطة والحذر.

ونص الخطاب على تدابير اجتماعية لإرساء السلم الاجتماعي،وتتعلق بالزيادة بنسبة 15% في الحد الأدنى للأجور، ورفع التعويضات العائلية و بعض التعويضات الاجتماعية، إضافة إلى تشغيل 40.000 إلى 50.000 من حاملي الشواهد خلال ستة أشهر وتشغيل 100.000 كل سنة. فضلا عن فتح الحوار كل سنة لتمديد حصيلة المرحلة السابقة ووضع خطة للمرحلة المقبلة.[1]

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

---

[1] ورد مقتطف من الخطاب الملكي ضمن مجلة C.E.D.I.E.S الناطقة بلسان الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية
أنظر: C.E.D.I.E.S informations N° 1760 du 05/01/1991.

جدول يتعلق بالإضراب العام يوم 14 دجنبر 1990

النقابة	المطالب	موقف السلطات العمومية	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الكنفدرالية الديمقراطية للشغل * الاتحاد المغربي للشغل	– احترام ممارسة الحقوق النقابية و التعجيل بتسوية ملف الموقوفين والمطرودين – الزيادة في الأجور طبقا للزيادة في الأسعار – الزيادة في الحد الأدنى للأجور و تعميمه على مختلف القطاعات – الزيادة في مختلف التعويضات: العائلية، السكن، التنقل، التمدرس... – الزيادة في التعويضات التقنية و المهنية للموظفين المستخدمين المرتبين في السلالم الدنيا من (1 إلى 9)	– منع الإضراب و تهديد العمال و الموظفين و المواطنين بالتعرض للعقوبات – تراجع الحكومة عن منع حق الإضراب والتأكيد على أن الرفض يعود إلى خطورة استخدامه و أن الحكومة مستعدة لمواصلة الحوار مع النقابات – عقد مجلس النواب يوم 17 دجنبر 1990 جلسة للاستماع إلى	**حزب الاستقلال:** – الأسباب التي أدت إلى شن إضراب عام تكمن في إقفال المعامل و تشريد العمال وغياب إرادة دعم الأجهزة الرسمية للانتماء النقابي والتواطؤ ضد الانتفاضات العمالية – غياب سلطة وزارة الشغل وإخلال المستثمرين الأجانب بتعهداتهم – تدخل عنيف للسلطات العمومية لتكسير الإضراب خلف ضحايا و تضاعف جو التوتر بسبب اعتقال العديد من	**الكونفدرالية الديموقراطية للشغل والاحاد العام للشغالين بالمغرب:** – ترجع أسباب الإضراب إلى سعي الحكومة إلى المس بالمكتسبات الاجتماعية وممارسة أسلوب الطرد و معاداة حق الممارسة النقابية و حق التفاوض حول المطالب العمالية – التنديد بمنع الحكومة للإضراب – التأكيد على ضرورة احترام حرية العمل مقابل احترام الحكومة حق الإضراب لمن استجاب له من العمال	– أعاد الإضراب القضايا الاجتماعية إلى الواجهة – دعوة الملك في خطاب يوم 12يناير 1991 بضرورة و ضع الحكومة لإطار عام لميثاق اجتماعي يحقق سلما اجتماعيا لمدة 4 أو 5 سنوات – نص الخطاب الملكي على تدابير اجتماعية لارساء السلم الاجتماعي:

	- مراجعة جذرية لنظام الاقتطاعات الضريبية عن الأجور - ترسيم العمال والأعوان في جميع القطاعات - ضمان حق الشغل والتعويض عن البطالة - التعجيل بإقرار مدونة الشغل - إصلاح النظام العام للوظيفة العمومية و مختلف القوانين الأساسية القطاعية - تعميم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - دمقرطة المؤسسات الاجتماعية - تحسين نظام التقاعد والمعاشات	التصريح الحكومي حول الإضراب العام والمطالبة بتكوين لجنة لتقصي الحقائق - اعتبار الإضراب لم تكن من أهدافه تلبية مطالب العمال بل الإضراب من أجل الإضراب	النقابيين - رفض اتهامات الحكومة للمعارضة و مطالبتها بكشف حقائق الأمور بدل الاكتفاء بتوجيه التهم بالتحريض و التكلم مع نواب الأمة بالمرموز **حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:** - مساندة قرار الإضراب العام - تحميل الحكومة كامل المسؤولية في الأحداث		* زيادة 15% للحد الأدنى للأجور * رفع التعويضات العائلية و بعض التعويضات الاجتماعية - فتح الحوار كل سنة

الفصل الثاني: النزاعات العمالية الكبرى داخل القطاع الخاص

على غرار القطـاع العام عرف القطـاع الخاص بدوره إضرابـات كبرى ورغم أن التعرض إلى الإضرابات في القطاع العام يمثل ضرورة يفرضها سجل الحركة النقابية المغربية سواء أثناء مرحلة الحماية أو بعدها. فان الإحاطة بمختلف جوانب هذه الدراسة لن يكتمل دون التطرق إلى النزاعات في ظل القطاع الخاص. هذا الأخير عرفت بعض الفئات العاملة فيه تجربة نقابية طويلة و مراكمة رصيد نضالي ضخم.[1]

و يلاحظ أن القطاع الفلاحي تميز منذ مرحلة الحماية بضعف التنظيم النقابي بسبب انتشار الفقر و الأمية و ضعف الوعي، كما أن السلطات الاستعمـارية الفرنسية ظلت تعـارض قيام تنظيمات نقـابية في المجـال القروي.[2] واستمر خلال مرحلة الاستقلال التركيز على تنقيب اليد العـاملة في المراكز الحضرية. و هذا رغم تواجد يد عاملة مهمة في المجال الفلاحي.

و بالرجوع إلى أهمية النزاعات داخل حقل القطاع الخاص، تتضح حقيقة الصراع الدائر بين الرأسمال والعمل، كما يمكن فهم أسلوب التصعيد والضغط المباشر الذي يمارسه أرباب العمل والسلطات على المضربين داخل بعض القطاعات الحيوية في النسيج الاقتصادي المغربي.

وفي هذا السياق يمكن التركيز ضمن هذا الفصل على معالجة النزاعات العمالية الكبرى التي اندلعت داخل القطاع المنجمي (المبحث الأول)، إضافة للقطاع الصناعي والتجاري والخدمات (المبحث الثاني).

---

[1] ارتبط القطاع المنجمي و بعض القطاعات الصناعية بالأنشطة الاقتصادية الاستعمارية، و تميزت هذه القطاعات بممارسة الإضراب منذ وقت مبكر من مرحلة الحماية، و اكتساب تجربة طويلة في التنظيم النقابي.

[2] أنظر : Albert Ayache: «Le mouvement syndical au Maroc »Tome2,la marocanisation… Op.cit,p:125.

المبحث الأول: النزاعات العمالية في القطاع المنجمي

إن معظم المعادن في المغرب كانت تملكها غداة الاستقلال شركات أجنبية، مما أدى إلى مطالبة قوى المعارضة آنذاك بتأميم المناجم التي لها دور مهم في الاقتصاد المغربي.

فباستثناء مناجم الفوسفاط التي وقع تأميمها منذ السنوات الأولى للاستقلال، فإن مناجم الفحم بجرادة ظلت موزعة بين الشركات الأجنبية التي تملك 50% ، و الباقي من الإنتاج تملكه الدولة. أما بالنسبة للمنغنيز فالشركات الأجنبية كانت تسيطر على معظم مناجمه، و منها مناجم بوعرفة و توين في ناحية ورزازات.أما منجم "إيمني" فالدولة كانت تملك فيه نسبة 45%.

وفيما يخص الرصاص والزنك فإن معظم مناجمها كانت بين يدي الشركات الأجنبية باستثناء مساهمة بسيطة للدولة في مناجم ميدلت، و في بعض أسهم شركة زليجة في بوبكر. وبخصوص الحديد فان معدن الريف مثل أهم منجم للحديد يملك فيه المغرب 25%، أما 75% فكانت تملكها الحكومة الإسبانية. و فيما يتعلق بالكوبلط، فكان المغرب يتوفر على أهم مناجم العالم في بوازر بناحية تازناخت و كله كان في ملك الرأسمال الأجنبي الخاص.[1]

وترجع أسباب المطالبة بتأميم المناجم إلى نقل الشركات الأجنبية لأرباحها الطائلة إلى الخارج، كما أن سياستها المتبعة في استغلال المعادن،كانت تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح مقابل بذل أقل مجهود. فالشركات الأجنبية لم تكن بعد الاستقلال مطمئنة على مستقبلها، وبالتالي لم تحرص على تكوين اليد العاملة المغربية ومنحها حقوقها الاجتماعية.

إن أهمية النشاط المنجمي في المغرب لا يهم فقط المقاولات أو الشركات المنجمية بل يرتبط كذلك بحجم الصادرات وحجم كتلة الأجور التي توزعها الشركات، وما توفره من مناصب شغل في مجال النقل، والمقاولات الميكانيكية والمعامل الكيميائية، والتجارة والأبناك والتأمين والإدارة.

---

[1] أنظر: جريدة العلم: عدد 5492 الصادرة بتاريخ 10- 3- 65

إن الفئات العاملة في القطاع المنجمي اكتسبت تجربة نقابية طويلة، و عملت على تنظيم حركات إضرابية كبرى في تاريخ الحركة النقابية المغربية.لذا يمكن الوقوف عند هذه المحطات الكبرى، انطلاقا مما توفره مادة البحث المعتمدة أساسا على الوثائق النقابية والصحافة الوطنية:

الفرع الأول : نزاع منجم زليجة (فبراير 1963)

الفرع الثاني : نزاع عمال مناجم جرادة (11 و 12 أبريل 1974)

الفرع الثالث : نزاع منجم جبل عوام (27 يوليوز 1993)

الفرع الأول : نزاع منجم زليجة(فبراير 1963)

إن السياق العام لاندلاع نزاع منجم زليجة، تميز على المستوى السياسي بالصراع بين السلطة و القوى السياسية و النقابية المعارضة آنذاك. و المتمثلة في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و منظمة الاتحاد المغربي للشغل، بعد إقالة حكومة عبد الله ابراهيم في ماي 1960.

وبرز منذ مطلع سنة 1963 توتر بين حزب الاستقلال و الحكومة خصوصا بعد اتهام الحزب لأحمد رضا اكديرة وزير الداخلية بتأسيس "الجبهة من أجل الدفاع عن المؤسسات الدستورية"، و اعتبار هذا الحزب الجديد مصطنعا من وزراء و موظفين وإداريين، و يهدف إلى إفراغ المجالس المنتخبة على المستوى الجماعي و النيابي من محتواها الديموقراطي الحقيقي .[1]

وفي هذا الإطار تقدم حزب الاستقلال بوثيقة إلى الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 11 يناير 1963، معتبرا أنها تضع طريقة إلى التحرر الاقتصادي و إرساء قواعد مجتمع بلا طبقات. كما بدأ الحزب يتحدث عن خطورة الوضع في المغرب و التحذير من غياب أجواء النزاهة و الحياد لإجراء الانتخابات التي كان مزمعا تنظيمها ابتداء من شهر ماي لسنة 1963.

أما على المستوى الاقتصادي فاستمر انخفاض القدرة الشرائية خلال 1963بسبب تجميد الأجور و تضخم البطالة و ارتفاع مستوى المعيشة، و في هذا الاطار عرفت أسعار بعض المواد الاستهلاكية ارتفاعا متواليا ما بين دجنبر 1959 و فبراير 1962. فمثلا انتقل سعر اللحوم من زيادة بنسبة 20% سنة 1959 الى 44% سنة 1962. كما استمر ارتفاع أسعار الألبسة من 7% سنة 1959 الى 32% سنة 1962.[2]

وفي ظل مناخ اجتماعي متوتر خلال 1963 بلغت فيه النزاعات الإجتماعية287 نزاعا،اندلع ابتداء من يوم 13 فبراير1963 إضراب عمال منجم زليجة في بوبكر (ناحية وجدة) الذي يبلغ عدد عماله حوالي 1300 عامل، واستمر لعدة شهور.

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 5003 الصادرة بتاريخ(1963/08/19)
Roger,le Tourneau:« Chronique politique»A.A.N,Tome II,1963.Edition du C.N.R.S. Paris ,p:227-236.

[2] للمزيد من التفاصيل حول تراجع وضعف الأجور مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة خلال عقد الستينات والسبعينات أنظر:
Abdelkader,Berrada: salaire,prix,pouvoir d'acaht.. op.cit.p:126.
Rapport Général :3ème congré National de l'UMT Casablanca 4,5 et 6 Janvier 1963 ;P :26

وذكرت الصحافة الوطنية أن السبب المباشر لقيام هذا النزاع يرجع إلى إدعاء شركة زليجة الإفلاس،[1] بسبب تراجع أسعار معادن الرصاص و الزنك و المنغنيز في الأسواق العالمية. فلجأت في البداية إلى طرد 72 عامل و اعتقال السلطات 37 عاملا آخرين،وتقديمهم إلى المحاكمة بتهمة المس بحرية العمل إثر مظاهرات قام بها العمال يوم الأربعاء 6 مارس 1963 أثناء محاصرة القوات الاحتياطية لمدينة بوبكر.

إلا أن بعض الصحف الوطنية ترى أن الأسباب الخفية لطرد العمال تكمن في سعي الشركة لاستغلال ما بقي تحت الأرض من معدن،لتصفية الشركة و إبعاد العمال مبكرا حتى لا يكون لهم الحق في التعويضات المقررة في حالة التصفية.[2]

وأمام سلوك شركة زليجة اتجاه العمال، التزمت كتابة الدولة في المعادن الصمت بدل التدخل لحل مشكل طرد العمال، وضمان حقوقهم ومطالبهم.فبعث الإتحاد العام للشغالين بالمغرب،برقية إلى وزير التجارة والصناعة يطالب فيها بمغربة الإدارة وإشراف العمال على إدارة معادن زليجة والمطالبة بتعويض العمال والاحتجاج على قرار طردهم.

ومما ورد في هذه البرقية أنه " **للمرة الأولى في تاريخ المغرب المستقل، نرى المسؤول بوزارة التجارة والمعادن، يضحي بمصالح 1300 عاملا لفائدة شركة زليجة وتدعي الشركة بعد استخلاص 15 مليار فرنك من الأرباح أنها مفلسة، وتقرر طرد العمال الذين طالما بذلوا جهودهم لتنمية الثروة المعدنية......نطالب بمغربة الإدارة واضطلاع العمال بإدارة معادن زليجة، فهم قادرون على تطوير المعدن في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني و لفائدة عمال المعادن**".[3]

ووجه المكتب المحلي التابع للاتحاد المغربي للشغل نداء باسم العمال يقول فيه: " **نحن عمال مناجم بوبكر نتوجه إلى إخواننا العمال و المواطنين: أمام الحالة التي يوجد عليها ال 1300 من عمال بوبكر المضربين منذ ثمانية أسابيع ... أمام تصلب الشركة**

---

[1] شركة زليجة هي شركة فرنسية يوجد مقر إدارتها في باريس، و كانت الدولة تملك 18% فقط من بين أسهم هذه الشركة منذ سنة 1958

[2] أنظر: جريدة التحرير: عدد 967 الصادرة بتاريخ (6-3-63)

جريدة العلم : عددي 4893 الصادرة بتاريخ (2-4-63)

4895 الصادرة بتاريخ (1-4-63)

[3] أنظر :جريدة العلم عدد 4892 الصادرة بتاريخ 12 أبريل 1963

الاستعمارية التي تريد الآن بعد أن ربحت عشرات المليارات و صدرتها إلى الخارج، أن تجعل 500 من إخواننايتحملون خسارتها المزعومة... أمام هذه الوسائل المرتبطة بالتقاليد الاستعمارية التي تقوم على رمي العمال في أحضان البؤس، لتعويضهم إما بأجانب و إما ببعض الشركات. أمام المساندة التي لا تفتأ هذه الشركة تلاقيها لدى السلطات العمومية المغربية التي لم تتدخل تدخلا قويا إلا للضغط على المضربين و إلقاء 37 من رفاقنا في غياهب السجون. فإننا عمال بوبكر، نعتبر أننا لا يمكننا الاستسلام أمام هذا التهديد الاستعماري... و لهذا فإننا نعتمد على تضامنكم القوي، المعنوي منه والمادي...".[1]

وفي هذا الإطار أعلن عمال مناجم المغرب الشرقي عن شن إضراب عام تضامنا مع عمال بوبكر، فأصدرت الجامعة الوطنية لعمال المناجم التابعة للاتحاد المغربي للشغل بلاغا تقول فيه: " **أمام استمرار حركة الإضراب التي يقوم بها عمال بوبكر... فان المكتب النقابي للجامعة الوطنية لعمال المناجم بالمغرب في الوقت الذي يعلن فيه عن كامل تضامنه ومساندته لعمال المناجم، يؤكد تأييده و تضامنه المطلق لقرار عمال مناجم المغرب الشرقي المتعلق بشن إضراب عام لمدة 24 ساعة يوم الأربعاء 20 مارس 1963. وذلك تضامنا مع عمال مناجم بوبكر المضربين...".**[2]

ويرى المكتب النقابي التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أنه لم يتوصل إلى حل النزاع لعدم تقديم شركة زليجة لحل معقول في شأن طرد 72 عاملا. إضافة إلى مشكل 37 عاملا ألقي عليهم القبض في مظاهرات قام بها العمال بمنجم بوبكر. و مقابل هذا الوضع لجأت كتابة الدولة في المعادن إلى استدعاء المكتب النقابي للاتحاد المغربي للشغل بهدف وضع حد للإضراب، بدل إشراك الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في إيجاد حل للمشاكل العالقة.

ورغم تقديم المكتب النقابي ببوبكر التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمجموعة من الاقتراحات لحل النزاع، و تهم إرجاع العمال المطرودين و عودة المسجونين أثناء الإضرابات، وتعويض العمال عن أيام الإضراب.

---

[1] أنظر: جريدة التحرير عدد 1001 الصادرة بتاريخ 16 أبريل 1963

[2] أنظر :جريدة التحرير عدد 978 الصادرة بتاريخ (20-3-63)

إلا أن هذه الاقتراحات لم تحظ بموافقة شركة زليجة، فاعتبر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الدوائر المسؤولة في وزارة الطاقة و المعادن عاجزة عن وضع حد للمشكل و اتخاذ موقف حازم إزاء الشركة. الشيء الذي زاد من تعنتها و ميلها إلى تهيئ لائحة ثانية لطرد العمال.[1]

ونشرت بعض الصحف الحزبية توضيحات عن تمادي الشركة أمام عجز وزارة الطاقة والمعادن عن وضع حد للمشكل، ووضعها لقائمة أخرى بطرد 450 عاملا. وترى نفس هذه الصحف أن الدولة لم تحرك ساكنا، ولا تتحرك لحل مشاكل العمال ولا تهتم بالدفاع عنهم مثلما تهتم بحماية الرأسمالية ومصالح الاستعمار.[2]

وفي هذا السياق جاء على لسان الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب هاشم أمين تأكيده على أن هناك تواطؤا بين الرأسمالية والسلطة " **إننا نشاهد بوادر هذا الانزلاق الخطير في التواطؤ السافر بين الرأسمالية والسلطة على حساب الشعب في المزارع والمعامل والمعادن،أمن المنطق أن يبقى العمال بعد سبع سنوات من الاستقلال تحت رحمة القانون النموذجي الذي يبيح لرب المعمل أو المزرعة أو المنجم أن يطرد العمال فرادى و جماعات متى شاء، وهو يجد دائما في رجال السلطة المحليين أو الموظفين الكبار بالرباط من يساندونه و يدافعون عنه باسم هذا القانون النموذجي الاستعماري. ولنا في شركات المعادن على العموم و شركات زليجة على الخصوص مثالا حيا لهذا التواطؤ، فبعد أن استنزفت شركة زليجة ثروة معدنية هائلة وحصلت على أرباح طائلة، نرى الشركة تعتزم طرد ما يقرب من 1300 عامل...".**[3]

---

[1] أنظر :جريدة العلم عدد 4893 الصادرة بتاريخ (13 أبريل 1963)

[2] وردت تصريحات ضمن خطاب الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمناسبة إلقاء كلمة فاتح ماي لسنة 1963 تؤكد عدم اتخاذ الدولة لمواقف حازمة إزاء شركة زليجة

أنظر : جريدة العلم عدد 4913 بتاريخ (6 ماي 1963)

[3] أنظر :جريدة العلم عدد 4909 الصادرة بتاريخ (2 ماي 1963)

وفي يوم الاثنين 6 ماي 1963 وقع اتفاق بين الحكومة والاتحاد المغربي للشغل وشركة زليجة فاستأنف العمل في مناجم زليجة،وتضمن البروتكول اتفاقا على مجموعة من النقاط:

أ- حالة 72 مطرود و المستقيلين أثناء النزاع:

- منح 800 درهم لكل واحد من 72 عامل مطرود
- منح تعويض يساوي أسبوعا عن كل طفل
- أداء الأجور ل 72عامل مطرود إلى غاية يوم السريان الفعلي للطرد أي 13 فبراير 1963
- منح تعويض عن الطرد يساوي أسبوعين عن كل سنة عمل

ب- تقليص377 عامل بين اليوم الأول من الاستئناف الفعلي للعمل ويوم 31 يوليوز1963 :

- منح تعويض 600 درهم عن الطرد لكل عامل
- منح تعويض يساوي أسبوعا عن كل طفل
- منح تعويض يساوي ثلاث أسابيع عن كل سنة حضور
- تسبيق 300 درهم بشكل مساو لكل العمال يوم استئناف العمل...

ج- مقتضيات عامة:

- في حالة طرد نسبة تتجاوز 72 و377 عامل تمنح جميع الامتيازات المذكورة أعلاه...

- حالة المعتقلين الذين تم إخلاء سبيلهم أو استفادوا من سراح مؤقت، هؤلاء يستأنفون عملهم بشكل عاد،أما إذا كانوا يدخلون في إطار377 من العمال الذين سيّتم نقصهم ينبغي استفادتهم من المقتضيات المطبقة على الحالة التي تهم 377 عامل.

- بالنسبة للذين خضعوا لعقوبات قضائية فحالتهم ستسوى بعد الإفراج عنهم في إطار التدابير المقررة ل 72 عامل الذين تم طردهم..."[1].

---

[1] أنظر : C.E.D.I.E.S Information N°346 du 11/05/1963

واعترض الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على هذا الاتفاق واصفا إياه بكونه مؤامرة سمحت لشركة زليجة بطرد مزيد من العمال و استبعاد المطلب الأساسي لاندلاع النزاع والمتمثل في المطالبة بعودة 72 عاملا مطرودا، بل إن هذا الاتفاق يمنحها الحق في طرد مزيد من العمال.[1]

وبالفعل استمرت عملية الطرد، طبقا للبروتوكول الموقع فبلغ مجموع المطرودين 449 عاملا على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى تهم طرد 70 عاملا
- المرحلة الثانية تم طرد 119 عاملا
- المرحلة الثالثة طرد 260 عاملا

يستنتج أن هذا النزاع يشكل نموذجا لتضارب مواقف كل من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل حول المفاوضات التي تم فتحها بين أطراف النزاع. وبالتالي يكشف عن محاولات تفتيت الوحدة العمالية و إضعاف الثقة في المنظمات النقابية.وتجدر الإشارة أنه لما تخوض إحدى المركزيتين إضرابا، فإن المركزية الأخرى تكون مضطرة لتقليدها أو محاولة تحقيق سبق للحركة الإضرابية.[2]

ويؤكد هذا النزاع ارتباطه المباشر بالمطالب الاقتصادية للعمال، بدليل تشبث الشركات المنجمية بتبرير طردهم للعمال بالظرفية العالمية من جهة، و بسبب التكلفة الغير التنافسية للمعادن المستخرجة من جهة أخرى. و بالتالي تؤكد الشركة عدم امتلاكها لخيارات أخرى غير طرد فائض العمال أو تعليق نشاطهم. و يخلص أرباب العمل دائما في مثل هذه الظروف إلى أنه يمكن تجاوز وصول وضعية الطرد لو استطاع العمال التحلي بروح التضامن.[3]

إن التوتر القائم منذ مطلع 1963 بين حزب الاستقلال القريب من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب و بين الحكومة، يوحي بالقاء ظلاله على نزاع منجم زليجة خلال فبراير 1963. إلا أنه مع ذلك يعكس تغييبا لمطالب العمال مقابل مساندة الحكومة لمواقف

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 4916 الصادرة بتاريخ (9 ماي 1963)

[2] أنظر: André Adam: « Chronique sociale et culturelle» A.A.N, tome II ,1963, Ed. du C.N.R.S, Paris p:580.

[3] أنظر: C.E.D.I.E.S Information N°339 (23/03/1963)

أرباب العمل، بدليل صمت السلطات العمومية أمام ممارسات الطرد التي لجأت اليها شركة زليجة، و استبعادها للاتحاد العام للشغالين بالمغرب من الاتفاق المبرم مع الاتحاد المغربي للشغل والذي يكرس خيار الطرد الذي ظلت تتمسك به الشركة.

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

جدول يتعلق بنزاع منجم زليجة يوم 13 فبراير1963

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف السلطات العمومية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الاتحاد العام للشغالين بالمغرب * الاتحاد المغربي للشغل	المطالبة بمغربة الادارة - المطالبة بتعويض العمال و الاحتجاج على قرار طردهم	طرد شركة زليجة 72 عاملا بحجة الافلاس بسبب انخفاض أسعار المعادن، الرصاص ، الزنك و المنغبيز في الأسواق الدولية	- اعتقال 37 عامل و تقديمهم الى المحكمة - صمت الحكومة أمام طرد العمال - توقيع اتفاق بين الحكومة و (ا.م.ش) و شركة زليجة	**الاتحاد العام للشغالين بالمغرب** - اتهام السلطات بالتواطئ مع الرأسمالية - الاعتراض على الاتفاق الموقع بين الحكومة و (ا.م.ش) و وصفه بكونه سمح لشركة زليجة بطرد مزيد من العمال و استبعاد المطلب الأساسي لاندلاع النزاع المتعلق بالتراجع عن طرد العمال - تدخل السلطات العمومية يكون للضغط على المضربين فقط - المطالبة بتضامن العمال و المواطنين **الاتحاد المغربي للشغل:** - تأييد و تضامن مع قرار عمال مناجم المغرب الشرقي لشن اضراب عام لمدة 24 ساعة يوم 20 مارس 1963 تضامنا مع عمال مناجم بوبكر	عدم تلبية المطالب الأساسية للنزاع المتعلقة بمغربة إدارة الشركة و التراجع عن قرار طرد العمال

الفرع الثاني :نزاع عمال مناجم جرادة/11 و12 ابريل 1974

أدى تعاقب محاولةالإنقلاب الأولى والثانية سنة1971 و1972 الفاشلتين،إلى تركيز النظام المغربي على تلميع صورته على المستوى الدولي وعلى المستوى الداخلي،من خلال تقوية سلطته وإعادة تشكيل نظام التحالفات التي يعتمد عليها.[1]

أما على المستوى الاقتصادي ،استفاذ المغرب خلال 1974 من ارتفاع أسعار الفوسفاط في الأسواق العالمية، فتحققت مداخيل مهمة أدت إلى زيادة احتياط العملة الصعبة بنسبة 50%، والتخفيف من حدة تأثيرات تدهور الاقتصاد العالمي، فمنذ سنة 1971 برزت أزمة عالمية تمثلت في ارتفاع مستمر لأسعار المواد الأولية و مصادر الطاقة و تراوحت نسبة التضخم ما بين 15 و 30% كما بلغت البطالة 6% من الساكنة النشيطة في الولايات المتحدة الأمريكية و3 % في أوربا.[2]

ورغم تميز المناخ الاجتماعي سنة 1974 بالهدوء نسبيا،بحيث بلغت النزاعات العمالية367 نزاعا،[3] فإن الأحداث التي تعرض لها عمال مناجم جرادة لإنتاج الفحم الحجري مثلت محطة بارزة في تاريخ دفاع عمال باطن الأرض عن مطالبهم.

وفي هذا السياق شن عمال مناجم الفحم الحجري بجرادة (ناحية وجدة).[4] التابعين للاتحاد العام للشغالين بالمغرب يومي الخميس 11 و الجمعة 12 أبريل 1974 إضرابا انذاريا، احتجاجا على عدم اهتمام إدارتهم التابعة (لشركة مناجم الشمال الإفريقي) بدفتر المطالب المتعلقة أساسا:[5]

- الزيادة في الأجور
- رفع كمية الفحم و الحطب
- أجرة 15 يوما في السنة
- إرجاع التعاونية و حافلة النقل إلى الشركة

---

[1] أنظر: Jean Gourdon:«Chronique politique.Maroc» A.A.N,Tome XIII,1974,Ed du C.N.R.S,Paris,p:329

[2] أنظر: C.E.D.I.E.S Informations N° 953 du 25/01/1975
N° 978 du 19/07/1975

[3] أنظر: الجدول المتعلق بتطور نزاعات الشغل بالمغرب ما بين 1956 – 2003 الوارد في هذا البحث .

[4] تعتبر جرادة مدينة عمالية صغيرة تبعد بحوالي 60 كلم عن مدينة وجدة

[5] أنظر: جريدة العلم عدد 8693 الصادرة بتاريخ 1974/04/15

- التعويض عن التقاعد (18 يوما في السنة حسب الأقدمية في العمل)

- مدرسة للتعليم المهني لفائدة أبناء العمال

- التقاعد حسب الأقدمية في العمل (15 سنة للعمال في باطن الأرض و 21 سنة للعمال على سطح الأرض).

- تعويض العجز للعمال طبقا لأحكام المحكمة

- احترام القوانين النقابية و الممثلين النقابيين

- منحة الإنتاج

ونشرت بعض الصحف الوطنية معلومات حول تطور الإضراب العمالي في مناجم جرادة إلى إطلاق النار على العمال، في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم السبت 13 أبريل 1974 أثناء التحاق بعض العمال مكرهين إلى مركز العمل رقم 3. فأدى تجمهر المضربين أمام مدخل المركز، حيث كان هناك صف من القوات الاحتياطية، فأطلق أحد العناصر النار في بندقيته مصيبا ثلاثة عمال بجروح خطيرة، نقلوا على إثرها إلى مستشفى الفارابي بوجدة أما الرابع فأصيب بجروح و قدمت له إسعافات أولية و احتفظ به لدى الشرطة، و وقعت هذه الأحداث أثناء تباحث ممثلين نقابيين مع السلطات المحلية حول مطالب العمال.[1]

وعقب ذلك قام المكتب المركزي لمنظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب برفع تقارير مفصلة إلى كل المنظمات الدولية، و توجيه برقيات احتجاج الى كل من المكتب الدولي للشغل والمنظمة الدولية للشغل و الكنفدرالية العالمية للمناجم، و اتحاد العمال العرب و منظمة العمل العربية.[2]

وصدر عن الاتحاد الجهوي للشغالين بالمغرب بأكادير بيان يقول فيه " **نظرا لأعمال القمع التي تعرض لها عمال مناجم جرادة بإقليم وجدة و التي نتج عنها إصابة 4 مواطنين بجروح متفاوتة، و حيث أن حق الإضراب مشروع و مضمون بالقوانين المغربية و الدولية فان الاتحاد الجهوي للشغالين بأكادير يستنكر إطلاق الرصاص على**

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 8692 الصادرة بتاريخ 1974/04/14

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 8693 الصادرة بتاريخ 1974/04/15

العمال بمجرد المطالبة بتحسين وضعيتهم المادية و المعنوية و يطالب بفتح تحقيق عاجل حول الحادث..."

ويلاحظ بخصوص التغطية الإعلامية لهذا النزاع تغاضي بعض الصحف الوطنية عن إضرابات عمال مناجم جرادة،وترتب عن ذلك تكريس سلوك التغاضي لدى الصحافة عن الإضرابات التي يخوضها عمال تابعون لبعض المنظمات النقابية دون أخرى.

فنشرت مثلا جريدة العلم الناطقة باسم حزب الاستقلال مقالا جاء فيه "**.....أثار الاستغراب أن زميلة وطنية أضربت عن خبر إضراب جرادة، فيما يخص الإضراب عن الإضراب يمكن تفسيره بالحظر على أخبار الغير، المعمول بها منذ مدة للأسف. و هذه سنة غير حميدة يسجل التاريخ أننا لسنا المبادرين إلى خلقها...**".[1]

ووردت أخبار على أعمدة بعض الصحف الوطنية تفيد استمرار الإضراب لمدة ثمانية أيام. و هذا رغم الدخول في مفاوضات على مستوى عال و توالي الاتصالات بين المكتب النقابي بعين المكان و السلطات المحلية و المسؤولين في إدارة الشركة.

واستمرت إلى جانب ذلك كله اعتقالات بين صفوف العمال بلغت 20 عاملا.وتميزت الأجواء في المدينة المنجمية بمنع التجول، بحجة المحافظة على الأمن وأحيانا فرض التحقيق في هوية الأشخاص و تفتيشهم.[2]

وأدى هذا الإضراب إلى توقف نهائي لإنتاج الفحم الحجري المقدر بآلاف الأطنان في اليوم الواحد،مما خلف خسائر فادحة في مداخيل الفحم تقدر بعشرات الملايين من السنتيمات يوميا.[3]

ونتيجة تشبث العمال بتمديد الإضراب، قام عامل إقليم وجدة باستدعاء أعضاء المكتب النقابي المحلي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، و أسفرت المحادثات عن تعهد العامل بإطلاق سراح المعتقلين و إعطاء ضمانات لإجراء مفاوضات خلال الأسبوع الموالي. ومن جانبه تعهد المكتب النقابي المحلي بحل الإضراب مؤقتا.[4]

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 8694 الصادرة بتاريخ 1974/04/16

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 8696 الصادرة بتاريخ 1974/04/18

[3] أنظر: جريدة العلم نفس العدد السابق

[4] أنظر: جريدة العلم عدد 8697 الصادرة بتاريخ 1974/04/19

ورغم توقيف العمال لهذا الإضراب لم يتم تحقيق المطالب الأساسية التي تقدم بها العمال، بدليل ما نشرته جريدة العلم لاحقا عن عودة عمال مناجم جرادة التابعين للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلى شن إضراب جديد يوم الخميس فاتح فبراير 1979 وامتد لمدة 39 يوما.

وتضمن الملف المطلبي نفس المطالب التي رفعها العمال المضربون خلال سنة 1974 وتتعلق عامة بالزيادة في الأجور و بعض التعويضات العائلية والمهنية، كمنحة الولادة والختان و الزيادة في تعويضات الكراء و الشهر 13 و منحة المداومة، إضافة الى مطالب ترتبط بتحسين ظروف الشغل وتتمثل أساسا في توفير بدلتين لعمال باطن الأرض سنويا،والتمسك بالأجر الأساسي في حالة وجود عطب جسماني مهني.[1]

إن نهج أسلوب الصراع و المواجهة من طرف السلطات العمومية و إدارة (شركة مناجم الشمال الإفريقي) ضد عمال مناجم جرادة التابعين للاتحاد العام للشغالين بالمغرب تكرر حتى أثناء عودة حزب الاستقلال القريب من هذه المنظمة النقابية للمشاركة في الحكومة خلال سنة 1979.[2]

لذا صرح أحد القياديين في حزب الاستقلال عبد الحفيظ القادري برفض حزبه للاعتداء على عمال مناجم جرادة بقوله " **....إن الحزب لم يدخل إلى الحكومة ليستمر قمع العمال.... و إذا كانت الأحداث التي نعيشها و أحداث جرادة بصفة خاصة تؤكد أن بعض المسؤولين لم يفهموا معنى مشاركة حزب الاستقلال في الحكم. فإننا لهم بالمرصاد داخل الحكم و خارج الحكم، و مهما يكن فإن كفاحنا اليومي داخل الجهاز الحكومي، إما أن يؤتي نتيجته فتنالون كل حقوقكم و إما نقتنع بأن وجودنا داخل الحكومة يضر بمصالح الطبقة الشغيلة. و إذ ذاك نستخلص الدرس و نتخذ الموقف الذي تفرضه علينا الوطنية الحقة...**".[3]

---

[1] أنظر: جريدة العلم عددي 10460 الصادرة بتاريخ 1979/03/12
10442 الصادرة بتاريخ 1979/02/18

[2] ابتعد حزب الاستقلال عن المشاركة في الحكومات المشكلة لمدة 15 سنة ما بين سنتي 1963 و 1978

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 10449 الصادرة بتاريخ 1979/02/27

ويستنتج من خلال هذا النزاع مدى تأثير التشتت النقابي على إمكانيات الضغط الذي قد تحاول ممارستها بعض الفئات العمالية ،بهدف حماية مكتسباتهم الإجتماعية أو تحسين أوضاعهم.وبالتالي يسمح هذا الوضع للمشغلين بالتهرب من تنفيذ المطالب النقابية المقدمة وممارسة أشكال من الضغط والعنف ضد المضربين.

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

جدول يتعلق بنزاع عمال مناجم جرادة يومي 11 و 12 أبريل 1974

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف السلطات العمومية	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	– الزيادة في الأجور – رفع كمية الفحم و الحطب – أجرة 15 يوما في السنة – إرجاع التعاونية و حافلات النقل إلى الشركة – التعويض عن التقاعد (18 يوما عن السنة حسب الأقدمية) – مدرسة التعليم المهني لفائدة أبناء العمال – التقاعد حسب الأقدمية في العمل (15 سنة للعمال في باطن الأرض و 21 سنة للعمال في سطح الأرض) – تعويض العجز للعمال طبقا لأحكام المحكمة – احترام القوانين النقابية و الممثلين النقابيين – منحة الإنتاج	عدم اهتمام شركة مناجم الشمال الإفريقي بدفتر المطالب المقدم	– تباحث السلطات المحلية مع الممثلين النقابيين حول مطالب العمال – تعدد الاتصالات بين المكتب النقابي بعين المكان و السلطات المحلية و المسؤولين في إدارة الشركة و رغم ذلك استمرت اعتقالات بين صفوف العمال بلغت 20 عاملا – منع التجول في المدينة المنجمية بحجة المحافظة على الأمن – استدعاء عامل إقليم وجدة أعضاء المكتب النقابي المحلي و تعهده بإطلاق سراح المعتقلين و إجراء المفاوضات	**حزب الاستقلال** – استنكار تجاهل بعض الصحف الوطنية لإضرابات عمال مناجم جرادة	**الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** – استنكار إطلاق الرصاص على العمال بمجرد المطالبة بتحسين وضعيتهم المادية و المعنوية – المطالبة بفتح تحقيق – رفع تقارير و برقيات احتجاج إلى كل المنظمات الدولية	رغم توقيف الإضراب لم يتم تحقيق المطالب الأساسية للعمال

الفرع الثالث : نزاع عمال منجم جبل عوام أو(إضراب في باطن الأرض) (27 يوليوز1993)

أدى تقلص قدرة النظام السياسي المغربي منذ أواخر السبعينات، عن الاستجابة لمختلف مطالب فئات المجتمع، إلى هزات اجتماعية كبرى خلال عقد الثمانينات.[1] خصوصا مع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي سنة 1983 و تراجع الدولة عن القيام ببعض وظائفها و فتح المجال لمبادرة القطاع الخاص. كما أدت التحولات الدولية منذ سقوط المعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينات إلى تنامي الاهتمام بحقوق الإنسان والليبرالية والانفتاح.

وفي ظل هذه التحولات عمد النظام السياسي المغربي منذ مطلع التسعينات إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية و الدستورية، بهدف تدعيم أسس شرعية النظام واحتواء الضغوطات الداخلية و الخارجية على حد سواء.

وفي هذا الإطار ألقى الملك الراحل الحسن الثاني،خطابا بتاريخ27 مارس 1993 بمناسبة تنظيم حفل الولاء بمدينة الرباط،دعا فيه إلى تحقيق السلم الاجتماعي بهدف تهيئ المناخ لنجاح الإصلاحات المؤسساتية والدستورية إذ قال"...**إن الأجراء والموظفين والمستخدمين في القطاع الخاص لهم حق رفع مطالبهم.عليهم منح بلدهم وقتا للاستراحة وتسهيل مهمة الأشخاص المنتمين إليهم،والذين قد يتحملون داخل الحكومة والبرلمان مسؤولية تدبير المهام المقبلة بعد الانتخابات...**".[2]

وفي يوم 27 يوليوز 1993 صدر قرار إغلاق منجم جبل عوام من طرف الشركة المنجمية صاحبة امتياز استغلال مناجم جبل عوام. و هي شركة بلجيكية تملك 74% من الرأسمال، و الباقي 26 % يملكه "مكتب الأبحاث و المساهمات المعدنية". فلجأ العمال البالغ عددهم 750 عاملا إلى مجموعة من أشكال الاحتجاج للدفاع عن قضيتهم.

---

[1] عرف المغرب هزات اجتماعية كبرى خلال عقد الثمانينات ومطلع التسعينات تمثلت في أحداث الدار البيضاء يونيو 1981، يناير 1984 ، 14 دجنبر 1990

[2] أنظر: (C.E.D.I.E.S) Informations N° 1874 du 27/03/1993

* للإشارة فالترجمة شخصية

ويتكون هذا المنجم من أربعة مناجم، تبلغ طاقتها الإنتاجية 200 ألف طـن تقريبـا سنويا، ويوجد بإقليم خنيفرة على بعد 9 كلم غرب مدينة مريرت المتواجدة بـين مـدينتي خنيفرة وأزرو.[1]

وترجع أهمية منجم جبل عوام إلى الدور الحيوي الذي يمثله في الحياة الاقتـصادية والاجتماعية للمنطقة بأكملها، فدوره يفوق ما تقوم به جماعة حضرية أو قروية، و تعتبـر الشركة التي تستغل هذا المنجم المشغل الوحيد في المنطقة و كانت توزع علـى العمـال أجورا تتجاوز 5 المليار سنتيم سنويا.

فأدى إيقاف أجور العمال إلى التأثيـر على التجار الصغـار فأفلست تجـارتهم وأغلقوا دكاكينهم. كما أوقفت الشركة خدمات التطبيب التي كانت توفرها لمحيط المـنجم بأكمله.وفي غياب مرافق لوزارة الصحة بالمنطقة، برز عجز تام عن مواجهة مجموعـة من الأمراض. كما تضررت المرافق الثقافية والنوادي الترفيهية، بسبب توقف الشركة عن تمويلها.فضلا عن تراجع نسبة الأطفال الذين يتابعون دراستهم بسبب تدني وسائل العـيش وانتشار النقص في التغذية، إضافة إلى هجرة عدد من العمال إلى مناطق أخرى للبحـث عن العمل.[2]

وتبرر الشركة البلجيكية تراجعها عن التزاماتها وإغلاق المنجم، بانخفـاض أثمنـة منتوج الفضة و الرصاص و الزنك في السوق الدولية. إلا أن بعض الـصحف الوطنيـة أوردت في تحليلها للأسباب الخفية لهذا النزاع، أن العجز الذي أصاب الشركة ناتج عـن خلل في التسيير، فبلغ تراكم الديون نسبة تفوق رأسمال الـشركة. كمـا أن الرأسـماليين البلجيكيين لشركة (C.R.A.M) كانوا يخشون نضال عمال مناجم جبل عـوام، لـذا تـم إغلاق المنجم تأديبا لهم.[3]

---

[1] تحمل الشركة البلجيكية اسم "**Compagnie Royale Astorienne des Mines**" وتملك 74% من مجموع الأسهم والباقي 26% يملكه مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية و يبلغ رأسمال هذه الشركة 7 مليار سنتيم. و تشرف على استخراج (الفضة،الزنك،الرصاص) من منجم جبل عوام.

أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1993/08/28.

[2] أنظر: جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 1994/04/15

1995/01/06

[3] حول الأسباب الخفية لنزاع عمال منجم جبل عوام.

أنظر: أنوال الصادرة بتاريخ 8-1995/1/9

Albayane du 5/1/95

واستمر نزاع منجم جبل عوام منذ اندلاعه في صيف 1993 لمدة تزيد عن سنتين وتعددت أشكال النضال التي سلكها العمال للدفاع عن قضيتهم التي حظيت بتضامن مجموعة من الفاعلين النقابيين والسياسيين والحقوقيين على المستوى الوطني والدولي. ويمكن تسجيل محطات بارزة أثناء مسلسل احتجاج العمال، وتعبئتهم لمواجهة اللامبالاة وعدم وفاء الحكومة بوعودها.[1]

عمدت الشركة البلجيكية إلى تعليق أجور العمال وأعلنت إفلاسها، فحكمت المحكمة الابتدائية بعمالة أنفا بالدار البيضاء بتاريخ 6-5-93، بتمتيع الشركة المنجمية بجبل عوام بالتصفية القضائية. وبمجرد إغلاق المنجم بتاريخ 27 يوليوز 1993،و بسبب عمق الأزمة وحدتها وآثارها المدمرة على الحياة الاجتماعية بالمنطقة، سيضطر العمال الى الاعتصام مع عائلاتهم أمام مقر قيادة مدينة مريرت،فنصبت حوالي 72 خيمة بلاستيكية لمدة 7 أشهر،رغبة في تدخل الدولة لإيجاد حل للأزمة الاجتماعية المترتبة عن توقف المنجم.

إلا أنه نتيجة عدم وفاء الحكومة بوعودها، لإعادة تشغيل المنجم قبل دخول سنة 1995،اضطر مجموعة من العمال إلى مغادرة قريتهم "تيغزى"، والقيام رفقة أسرهم بمسيرة على مسافة ثلاث "كيلومترات" قصد الاعتصام داخل المنجم وخارجه يوم1994/12/25. فتعرض العمال الذين أصروا على تنفيذ اعتصامهم إلى محاصرة وهجوم القوات العمومية.

فاحتج المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل في برقية موجهة إلى وزير الدولة في الداخلية والإعلام،على تعرض عمال المنجم المعتصمين لهجوم شنته عليهم القوات النظامية، كما وجه العمال المعتصمون رسالة مفتوحة إلى كل من البرلمان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزير حقوق الإنسان، و ورد ضمن الرسالة الموجهة إلى البرلمان: "**نحن عمال جبل عوام بعد أن يئسنا من كل المحاولات لإيجاد حل لقضيتنا المتمثلة في الإجهاز على حقوقنا بداية من ضرب حقنا في الشغل نتيجة الإغلاق التعسفي للمنجم، وما تلا ذلك من إقبار كافة حقوقنا الاقتصادية والاجتماعية**

[1] رغم تعدد اللقاءات بين الحكومة والمركزيات النقابية على مدى سنتين، وإعطاؤها لوعود لحل نزاع عمال منجم جبل عوام. بقيت تلك الوعود دون تنفيذ وهذا ما سيبرزه ما سيأتي في الصفحات القادمة من رصد هذا النزاع.

والمدنية.... فإننا نضعكم أمام مسؤوليتكم التمثيلية لكي تحكموا إنسانيتكم وتعجلوا بإيجاد حل عادل لقضيتنا...."

وبعد هجوم السلطة على العمال وأسرهم تم إبعادهم بالقوة، وبقي 25 عاملا معتصمين داخل المنجم على عمق حوالي 600 متر، كما قامت السلطات المحلية في البداية بمنع تزويد المعتصمين بالطعام والأدوية، الشيء الذي أدى إلى تجديد عائلات المعتصمين لاحتجاجهم عن طريق تنظيم مسيرة سلمية من قريتهم إلى المنجم، وتوجيه نداء إلى الرأي العام الوطني، جاء فيه " **نحن عائلات المعتصمين بجوف غار منجم جبل عوام على عمق 600 متر، بعد أن وجهنا رسالتين مفتوحتين إلى الجهات الرسمية المسؤولة عن حقوق الانسان و البرلمان قصد وضع حد لمأساتنا و مأساة أبنائنا، أبت السلطات المحلية والإقليمية إلا أن تجند قواتها التي عملت على قمعنا و طردنا من جنبات المنجم، و قطعت عنا كل خيوط الاتصال بأبنائنا عبر منعهم من التوصل بالأكل والماء الشروب والأدوية، مما سيضاعف من كارثية وضعهم و قتلهم مرتين: الأولى حيث دفنوا أنفسهم داخل الغار احتجاجا على القتل البطيئ الممارس علينا جميعا والثانية عندما منعتهم السلطة من التزود بالأكل و الدواء.....و إذ نحمل السلطات الإقليمية ومسؤولي الدرك الملكي بصفة خاصة و الحكومة المغربية بصفة عامة مسؤولية مصير أبنائنا ندعوا كافة القوى الوطنية الديمقراطية والرأي العام الوطني لمساندتنا في محنتنا هذه".**[1]

ويرجع اعتصام العمال داخل المنجم على عمق 600 متر لمدة 15 يوما ودخولهم في إضراب عن الطعام ابتداءا من يوم 31 دجنبر 1994، إلى عدم التزام الحكومة بوعودها المتمثلة أساسا في إعادة تشغيل المنجم، وتصريف الجزء الثاني من المساعدة المالية للعمال.[2]

وتميزت معركة عمال جبل عوام في البداية بالعمل الموحد للمركزيات النقابية (ا.م.ش/ك.د.ش/ا.ع.ش.م). إلا أنه تم التخلي عن تلك الوحدة فيما بعد. ويؤكد ذلك ما جاء ضمن حوار أجرته جريدة أنوال مع الكاتب العام للمكتب المحلي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل لعمال جبل عوام.

---

[1] أنظر: جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 31-12-1994

[2] أنظر : جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1995/01/03

ويمكن أن نقرأ ما جاء على لسان الكاتب العام في توضيحه لسبب غياب التنسيق بين القوى النقابية إلى أن "**.... السبب يعود إلى مركزية الإتحاد المغربي للشغل حيث تفرض على مكتبها المحلي بأن لا يتم التنسيق مع الكنفدرالية....**".[1]

ولقي اعتصام عمال منجم جبل عوام دعما من طرف سكان المنطقة نتيجة وعيهم من جهة بارتباط مصيرهم بمصير رفاقهم، ومن جهة أخرى بأهمية منجم جبل عوام الذي يمثل إحدى الثروات النادرة للمنطقة بأكملها. فقاموا بتنظيم مسيرات احتجاجية، ومقاطعة التلاميذ للدراسة، إضافة لتعبير رجال التعليم بمنطقة جبل عوام (أكثر من 400 فرد) عن تضامنهم مع عمال المنجم، فعملوا على تنظيم وقفة احتجاجية على الصعيد الإقليمي وحمل الشارة خلال يوم الاثنين 9 يناير 1995.

وخلفت وضعية عمال جبل عوام ردودا وطنية ودولية، فعلى المستوى الوطني عرفت قرية " تيغزى" تنظيم قوى سياسية و نقابية و حقوقية، لمهرجانات خطابية تضامنية لدعم نضال العمال.ويدخل ذلك في إطار الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان بالمغرب، وفي مقدمتها الحقوق العمالية، إضافة للحملة الإعلامية لمتابعة تطورات النزاع، والتعبئة التي مارستها القوى السياسية لليسار المغربي وزيارة بعض القادة النقابيين والسياسيين.[2]

أما على المستوى الدولي فقامت المنظمة العمالية للطاقة والمناجم بتوجيه رسالة إلى الوزير الأول للاحتجاج ضد القمع الذي يواجهه عمال المنجم، وخرق الحقوق النقابية وعدم التزام الحكومة بوعودها المتمثلة في إعادة تشغيل المنجم وتقديم المساعدة للعمال[3].

وأثيرت قضية منجم جبل عوام على مستوى البرلمان من طرف أحزاب المعارضة، فأدى ذلك إلى عقد لجنة الاقتصاد والطاقة والصناعة التقليدية يوم الجمعة 25 نونبر 1994 لجلسة، تم خلالها نقاش مفصل حول إغلاق المناجم وانعكاسه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وأكد ممثلو النقابات على ضرورة إعادة تشغيل المناجم وحذروا الحكومة من الانصياع إلى ضغوط خصوم العمل النقابي.وخرجت اللجنة بتوصيات، من بينها الدعوة إلى عقد جلسة عمومية بالبرلمان لمناقشة مشكل جبل عوام.

---

[1] أنظر : جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 06-01-1995

[2] أنظر :جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 07 - 01 - 1995

جريدة البيان الصادرة بتاريخ 15- 05 - 1995

[3] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 06 / 01 / 1995

إلا أنه لم يتم اتخاذ أية مبادرة، كما أن الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية والتعاون (عبد اللطيف الفيلالي)، صرح بمناسبة صدور بلاغ اعتصام مجموعة من العمال داخل المنجم لمدة 15 يوما، أمام البرلمان بأن مشكلة مناجم جبل عوام قد حلت وعينت لجنة وزارية لمتابعة هذه القضية.[1]

ونتيجة تعدد أشكال النضال العمالي، وإثارة أزمة منجم جبل عوام لاهتمام الرأي العام الوطني وخلق تضامن دولي مع العمال، اضطرت الحكومة إلى فتح حوار مع النقابات بعد مضي سنة ونصف، فعقد الوزير الأول اجتماعا بمقر الوزارة الأولى يوم 4 يناير 1995، حول وضعية مناجم جبل عوام، وحضر هذا الاجتماع وزراء العدل والمالية والتشغيل والشؤون الاجتماعية والطاقة والمعادن.

وبعد تقديم عروض حول الشركة البلجيكية المفلسة وتطورات مسلسل التصفية القضائية، أعطى الوزير الأول تعليماته لتسوية الجانب الاجتماعي والاقتصادي لملف جبل عوام،مع مراعاة تعويض المستخدمين. كما طلب من وزيري التشغيل والشؤون الاجتماعية والطاقة والمعادن استقبال ممثلي النقابات لمناقشة مختلف جوانب هذا النزاع.[2]

وتساءلت إحدى الصحف الوطنية عن سبب انتظار الحكومة سنة ونصف للتحرك من أجل إنقاذ المنطقة. وانتهت إلى ضرورة استخلاص بعض الدروس من هذه الأزمة والمتمثلة في إثارة خطورة إشراف الرأسمال الخاص على المناجم، والذي يكفي أن تتقلص مداخليه ليعلن الإغلاق والتخلي عن مسؤولياته . وبالتالي يتم الاستناد إلى توضيح أسباب معاناة عمال منجم جبل عوام إلى عاملين أساسيين، الأول يتعلق بسباق الرأسمال الخاص وراء الربح. الثاني يرتبط بغياب إستراتيجية لدى السياسة الحكومية نتيجة المقاربة الجزئية والقريبة المدة للمشاكل، بدل المقاربة الشاملة والبعيدة المدى، مما يؤدي إلى تراكم المشاكل وعجز الحكومة عن تدبير وضبط المجتمع.[3]

---

[1] بخصوص إثارة مشكل جبل عوام داخل البرلمان

أنظر : جريدة الميثاق الصادرة بتاريخ 1995/7/26

جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 1995/01/06

[2] أنظر :جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 5 /1995/1

ALBAYANE du 05 / 11 / 1995
Le Matin du Sahara du 05 / 01 / 1995
Almaghrib du 05 / 01 / 1995

[3] أنظر : ALBAYANE du 05 / 01 / 1995

وفي سياق الحوار الذي فتحته الحكومة مع النقابات قررت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، فك الاعتصام يوم الثلاثاء 10 يناير 1995. وذلك عقب إعلان وزير التشغيل آنذاك رفيق الحداوي يوم 9 يناير 1995 في اجتماع مع ممثلي العمال عن تقديم تعويض قدره (10.000 درهم)، كتسبيق للعمال المتضررين في انتظار التصفية القضائية التي كانت مقررة ليوم 19 يناير 1995، وأخبرهم أنه سيتم إجراء لقاء مع مستثمرين جدد من أجل إعادة فتح المنجم.

وأدى تماطل الحكومة في تنفيذ الوعود التي قدمتها للعمال في مناسبات عديدة إضافة لقطع المكتب الوطني للكهرباء للتيار الكهربائي عن قرية "تيغزى" بسبب المطالبة بتأدية الديون المتراكمة، إلى إثارة موجة استنكار واسعة وسط سكان القرية العمالية.

فبدأ تحرك عمالي جديد، عن طريق تسرب مجموعة من العمال إلى إحدى مغارات المنجم للاعتصام بها ابتداء من يوم 20 يونيو 1995، وتنظيم مجموعات عمالية أخرى مع عائلاتهم مسيرة احتجاجية.[1]

ووجهت عائلات العمال المعتصمين بداخل المنجم بيانا نشرته جريدة العلم، جاء فيه مايلي:[2] **"سنتان مضتا ومازال أبناؤنا وآباؤنا وأزواجنا يخوضون نضالا مستميتا من أجل دفع شبح التشرد عنا .... سنتان ونحن ننتظر تدخل الجهات المسؤولة لتضع حدا لمأساتنا... خاصة بعد أن بلغت مدة الاعتصام داخل "الغار" مدة شهر كامل..."**

ولجأت مجموعة أخرى من العمال إلى خوض اعتصام مفتوح بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط يوم 17 يوليوز 1995، تضامنا مع العمال المعتصمين بباطن الأرض. كما عقدوا ندوة صحفية يوم 25 يوليوز 1995 حضرها ممثلوا الصحافة الوطنية والدولية. فتم استعراض مختلف الأشواط التي قطعها العمال ، سواء بالنسبة لمراحل

---

[1] أدى قطع التيار الكهربائي إلى استنكار سكان قرية "تيغزى" لهذا الإجراء ، وتحرك العمال من جديد للدفاع عن قضيتهم

أنظر : جريدة الاتحاد الإشتراكي الصادرة بتاريخ 1995/6/22

جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 1995/4/20

[2] أنظر: جريدة العلم الصادرة بتاريخ 1995/7/22

التقاضي أو الاتصالات والوعود الحكومية، ولجوء العمال إلى الاعتصام والإضراب على الطعام ابتداءا من يوم 24 يوليوز 1995، كما تمت الإشارة خلال الندوة إلى تبادل تهمة رفض الحلول المقدمة بين المسؤولين البلجيكيين عن الشركة وبين الحكومة المغربية.[1]

وترتب عن معاودة اعتصام منجمي جبل عوام منذ 20 يونيو 1995 وإضرابهم عن الطعام، عقد الحكومة لجلسة حوار يوم الجمعة 1995/7/29 مع ممثلي العمال بمقر وزارة حقوق الإنسان. وحضرها قياديون عن الإتحاد المغربي للشغل. وانتهت هذه الجلسة التي وعد المسؤولين بتخصيص 49 مليون درهم كتعويض لفائدة العمال. ليتم استيفاؤه بعد بيع ممتلكات الشركة ومساهمة الدولة. فتم عقب ذلك توقيف الإضراب عن الطعام الذي خاضه العمال مع مواصلة الاعتصام إلى غاية تنفيذ الحكومة لوعودها.[2]

ومرة أخرى تتساءل إحدى الصحف الوطنية عن سبب صمت الحكومة وتخلفها عن وعودها، كما تساءلت عن عدم تنفيذ حكم المحكمة خلال ماي 1995 بدفع التعويضات المستحقة للعمال، خصوصا أن الحكومة تتذرع بكون القضية تدخل في اختصاص القضاء.فتم بالتالي عقد مجلس حكومي يوم 2 غشت 1995 دون التطرق لقضية مناجم جبل عوام.[3]

وتجدر الإشارة أن جريدة L'OPINION أوردت خبرا يفيد أن الصحافة المغربية بمختلف توجهاتها، إضافة إلى الصحافة الأجنبية تعبأت لمتابعة قضية عمال مناجم جبل عوام باستثناء التلفزة الرسمية و القناة الثانية[4].

وبالرجوع إلى تعهد وزير حقوق الإنسان باسم الحكومة، عقب حوار يوم الجمعة 1995/07/29 و الذي أسفر عنه توقيف إضراب العمال على الطعام مع استمرار الاعتصام.

---

[1] أنظر : جريدة العلم الصادرة بتاريخ 1995/7/26
جريدة الميثاق الصادرة بتاريخ 1995/7/26

[2] أنظر: جريدة بيان اليوم الصادرة بتاريخ 1995/07/09

[3] أنظر :جريدة بيان اليوم الصادر بتاريخ 1995/08/05

[4] أنظر:
L'opinion du 26 /07/1995
L'opinion du 10/08/1995

ففي يوم 4غشت في لقاء لوزير الشغل مع ممثلي العمال، نفى أن يكون على علم بوجود تعهد حكومي لحل المشكلة. فصدر عقب ذلك بلاغ عن المكتب النقابي للاتحاد المغربي للشغل بالرباط، يؤكد فيه على مواصلة النضال، بسبب استمرار الحكومة في تجاهلها لقضية عمال منجم جبل عوام و تملصها من مسؤوليتها. فدخل العمال المعتصمون في الرباط من جديد في إضراب عن الطعام تضامنا مع العمال المعتصمين في قعر المنجم، و احتجاجهم على الوعود الفارغة التي أعطاهم إياها وزير حقوق الإنسان[1].

وفي إطار استمرار اعتصام العمال أكثر من شهر ونصف في قعر المنجم، إضافة لاعتصام مجموعة أخرى من العمال داخل مقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، والدخول في إضراب عن الطعام. صدر أمر ملكي لتناول المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي في دورة عادية ليوم 8 غشت 1995، مناقشة وضعية العاملين بمنجم جبل عوام خصوصا أن هذا الملف تعاقبت على تداوله الحكومات والوزراء، وتعددت الوعود الحكومية في شأنه دون توصل إلى حل يرضي الأطراف المعنية[2].

وانتهى المجلس الإستشاري لمتابعة الحوار الإجتماعي بعد نقاش طويل إلى اتخاذ قرار لتكوين لجنة عمل أسند إليها الاستماع إلى كافة أطراف النزاع وبلورة رأي استشاري تتم إحالته على الملك الراحل الحسن الثاني. فأصدر عقب ذلك عمال جبل عوام بلاغا لتوقيف الإضراب عن الطعام و توقيف حركاتهم الاحتجاجية.[3]

وأعلن المصفي القضائي و وزير الطاقة و المعادن عن فتح طلبات للعروض بهدف تصفية ممتلكات الشركة المنجمية لجبل عوام. فتقدم مجموعة من المتنافسين من بينها الشركة المنجمية (لتويست) التي تضم من بين مساهميها الرئيسيين (CRAM) التي كانت المساهم الرئيسي في شركة جبل عوام قبل إعلان إفلاسها. الشيء الذي يدعو إلى التساؤل حول عودة هذه الشركة بعد خضوعها للتصفية و عدم اعتمادها لبرامج للإنقاذ[4].

---

[1] أنظر: جريدة الميثاق الصادرة بتاريخ 6 و 7 غشت 1995

جريدة بيان اليوم الصادرة بتاريخ 1995/08/09

[2] أنظر: جريدة الأنباء الصادرة بتاريخ 1995/08/09

جريدة الميثاق الصادرة بتاريخ 1995/8/9

[3] أنظر: جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 1995/08/11

Libération du 28/12/1995

Libération du 28/12/1995

[4] أنظر:

يستنتج من خلال هذا النزاع أن السلطات العمومية من خلال حرصها منذ مطلع التسعينات على تحقيق السلم الاجتماعي كمدخل أساسي لإجراء إصلاحات دستورية ومؤسساتية، تهدف إلى تدعيم أسس شرعيتها واحتواء الضغوطات الداخلية والخارجية،وتطويق النزاعات الاجتماعية و محاصرتها.

وبالرجوع الى نزاع منجم زليجة خلال فبراير1963، و نزاع مناجم جرادة في 11 و 12 أبريل 1974، يتضح استمرار نفس التبريرات أثناء نزاع جبل عوام لطرد العمال، و التي تؤدي إلى تكريس هيمنة أرباب العمل و غياب مواقف حازمة للسلطات العمومية إزاء أسلوب تسريح العمال وإغلاق المناجم.

ورغم امتداد تأثير نزاع جبل عوام على نشاط المنطقة بأكملها، و غياب التنسيق بين المركزيات النقابية عن طريق اتخاذها لمبادراة احتجاجية موحدة، فانه مع ذلك تميز بكونه على عكس باقي الإضرابات اندلع في باطن الأرض و ليس على سطحها، كما تميز بتكثيف الضغوطات النقابية و تعدد أشكال الاحتجاج الشيء الذي استدعى في نهاية المطاف تدخل الملك الراحل الحسن الثاني لتطويق النزاع و احالته على المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الإجتماعي.بهدف تسوية النزاع في إطار الحوار بين الأطراف المتنازعة بدل الاكتفاء بأسلوب الصراع والمواجهة، الذي ظل يهيمن على تعاطي السلطات العمومية وأرباب العمل مع النزاعات في المراحل السابقة.

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

جدول يتعلق بنزاع منجم جبل عوام يوم 27 يوليوز 1993

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف السلطات العمومية	موقف الأحـــزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الكنفدرالية الديمقراطية للشغل * الاتحاد المغربي للشغل	– إعادة تشغيل المنجم – المطالبة بمنح تعويضات بسبب توقف العمل	شركة بلجيكية (CRAM) تشرف على استخراج الفضة، الزنك والرصاص	– عدم تدخل السلطات العمومية رغم اعتصام العمال لمدة 7 أشهر أمام مقر قيادة مدينة مريرت عقب توقف المنجم لم تتدخل السلطات – عدم وفاء الحكومة بوعودها لإعادة تشغيل المنجم – محاصرة و هجوم القوات العمومية على المضربين أثناء اعتصام العمال داخل المنجم و خارجه يوم 1994/12/25 – فتح الوزير الأول يوم 4	**أحزاب المعارضة:** – طرحوا قضية منجم جبل عوام على مستوى البرلمان فتم النقاش داخل لجنة الاقتصاد و الطاقة والصناعة التقليدية يوم الجمعة 25 نونبر 1994 و تم الخروج بتوصيات من بينها الدعوة إلى عقد جلسة عمومية بالبرلمان لمناقشة مشكلة جبل عوام إلا أنها بقيت بدون تفعيل	**الكنفدرالية الديمقراطية للشغل:** – احتج المكتب التنفيذي للكنفدرالية في برقية موجهة إلى وزير الدولة في الداخلية و الإعلام على تعرض عمال المنجم المعتصمين لهجوم من طرف القوات النظامية – اعتصام العمال يرجع إلى عدم وفاء الحكومة بوعودها المتمثلة في إعادة تشغيل المنجم و تقديم الدفعة الثانية من	– عدم إعادة تشغيل المنجم وإجراء تصفية نهائية للشركة

			يناير 1995 حوارا مع النقابات بعد مضي سنة و نصف على أزمة منجم جبل عوام – عقد الحكومة لجلسة حوار يوم الجمعة 1995/7/29 و انتهت إلى تخصيص 49م د. كتعويض للعمال – دعوة الملك الراحل الحسن الثاني المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي للنظر في قضية عمال منجم جبل عوام		المساعدات المالية للعمال – غياب التنسيق بين المركزيات النقابية يرجع إلى رفض مركزية (ا.م.ش) **الاتحاد المغربي للشغل:** – خاض مجموعة أخرى من العمال التابعين لهذه المنظمة اعتصاما مفتوحا بمقرها بالرباط يوم 1995/7/17 تضامنا مع العمال المعتصمين في باطن الأرض – عقد ندوة صحفية يوم 1995/7/25 حضرها ممثلو الصحافة الوطنية والدولية	

المبحث الثاني : النزاعات العمالية داخل القطاع الصناعي والتجاري والخدمات

إن تناول النزاعات العمـالية الكبرى ضمن القطـاع الـصنـاعي والتجـاري والخدمات،يحكمه محددان أساسيان: الأول يتعلق بمشاركة الدولة للقطـاع الخـاص فـي مجموعة من القطاعات الإستراتيجية داخل الاقتصاد الوطني، و هذا رغم التصريح منـذ بداية عهد الاستقلال بإتباع النهج الليبرالي واعتماد سياسة الخوصصة لبعض القطاعـات منذ أواخر الثمانينات. أما المحدد الثاني فيرتبط بامتداد النزاعات العمالية التي تندلع داخل القطاع الخاص لتشمل بعض القطاعات العمومية أو شبه العمومية.

لذا فإن تصنيف النزاعات العمالية حسب التقسيم القانوني الذي يميز بـين القطـاع العام والخاص وشبه العمومي، تبقى عملية صعبة نظرا للتداخلات القائمة بين القطاعـات من جهة، وبسبب التحولات في طبيعة قطاعات أخرى من جهة ثانية.

كما أن ارتباط بعض الصناعات التحويلية والأنشطة التجارية والخدماتية بالنـشاط الاستعماري الفرنسي بالمغرب، وتواصل تطور هذه القطاعات خلال مرحلـة الاسـتقلال أدى إلى مراكمة اليد العاملة المغربية تجربة نقابية واكتساب وعي نقابي، يـسمح نـسبيا بإدراك العمال لحقوقهم وواجباتهم.

وفي هذا السياق طبعت اليد العاملة في هذه القطاعـات تـاريخ الحركـة النقابيـة المغربية بنضالات، شكلت محطات بارزة في المواجهة بين العمال وأرباب العمل والسلطة كأطراف رئيسية في علاقة الشغل.

ويمكن الرجوع إلى بعض هذه المحطات في محاولة لفهم مـسار ومـدى تطـور العلاقة بين أطراف الشغل:

الفرع الأول : إضرابات قطاعية عامة يوم الجمعة(7 يونيو 1963).

الفرع الثاني : إضرابات الجمعة (29 ماي 1964).

الفرع الثالث : نزاع معامل الغزل والنسيج بفاس (25-10-1971).

الفرع الرابع : نزاع تقنيي الطيران يوم (16 ماي 1978).

الفرع الأول : إضرابات قطاعية عامة يوم الجمعة 7 يونيو 1963

اندلعت يوم الجمعة 7 يونيو 1963 إضرابات عامة وطنية باسم منظمة"الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" في كل من قطاع السكك الحديدية، ومصالح الماء والكهرباء وفي مناجم الفوسفاط بخريبكة واليوسفية إضافة لميناء الدارالبيضاء. و ذلك في ظل تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الضرورية وغلاء المعيشة. إضافة للتوتر القائم بين حزب الاستقلال والحكومة.

إن المحيط العام الذي اندلعت فيه هذه الإضرابات، تميز على المستوى السياسي بإجراء انتخابات نيابية يوم 17 ماي 1963، وقبيل مباشرة هذه الاستحقاقات الانتخابية تأسس حزب جديد تحت إسم "الجبهة للدفاع عن المؤسسات الدستورية ".

إلا أن حزب الاستقلال وجه انتقادات إلى هذا الحزب الجديد الذي أسندت زعامته لأحمد رضا اكديرة مدير الديوان الملكي ووزير الداخلية والفلاحة آنذاك. واتهم هذا الأخير بممارسة ضغوطات والعمل على تسخير وسائل الدولة لتوجيه الانتخابات لغير صالح النزاهة والحياد.[1]

وفي نفس السياق صدر بيان عن منظمة "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب"المرتبطة بحزب الاستقلال، ونددت فيه بجو القمع والإرهاب الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية وبتزوير النتائج.[2]

أما على المستوى الاقتصادي فتميزت سنة 1963 بتدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الضرورية وغلاء المعيشة. فأكدت منظمة "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" إثر انعقاد اجتماع اللجنة المركزية للأسعار والأجور يوم 22 يناير 1963، أن 5.4% التي صرحت بها مصلحة الإحصائيات لا يمثل الزيادة الحقيقية في المعيشة، وأن الإحصائيات التي تبنتها المنظمة توضح أن الزيادة وصلت إلى 25 % .[3]

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 4914 الصادرة بتاريخ 7 ماي 1963

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 4929 الصادرة بتاريخ 22 ماي 1961

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 4824 الصادرة بتاريخ 23 يناير 1963

وارتفعت نسبة البطالة لتصل في القطاع المنجمي مثلا نسبة 9% خلال سنتين فبعد أن كان يشغل هذا القطاع 39.200 عاملا سنة 1959، انخفض إلى 35.000 سنة 1961.[1]

ويرجع السبب المباشرللإعلان عن هذه الإضرابات إلى الاحتجاج على الموقف السلبي للمسؤولين من المطالب المقدمة، والتي تتعلق أساسا بالزيادة في الأجور ومراجعة قانون العمال بخصوص الترقية والتعويضات العائلية.

أ – فبالنسبة للإضرابات في قطاع السكك الحديدية أصدرت جامعة السكك الحديدية التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بيانا، نقرأ ضمنه " **لقد طالما دعت جامعة السكة الحديدية التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب جامعة الاتحاد المغربي للشغل إلى العمل الموحد من أجل حفظ مصلحة عمال وموظفي السكة الحديدية ولكن جامعة إ.م.ش لم تكن تستجيب لدعوة الوحدة. وقد ظلت جامعة السكك الحديدية التابعة للاتحاد العام للشغالين باستمرار متشبثة بمطالبها الأساسية خصوصا الزيادة في الأجور ومراجعة القانون الخاص بعمال السكة الحديدية. وقد أكد المكتب الجامعي في دورته الاستثنائية هذه المطالب، وهو يدعو سائر عمال وموظفي السكة الحديدية إلى الاستعداد لشن إضراب إنذاري قريب لمدة 24 ساعة....**".[2]

وبالفعل اندلعت في قطاع السكك الحديدية ابتداءا من الساعة السادسة مساء يوم الخميس 6 يونيو 1963 إلى نفس الساعة من يوم الجمعة. وأدت إلى شل حركة المواصلات وتوقف الحركة والقطارات في مجموع أنحاء المغرب.[3]

وقد أكدت جريدة العلم بأن إضراب السكك الحديدية شل حركة المواصلات بمجموع المغرب وأن انطلاق الإضراب بمدينة الدار البيضاء مساء يوم الخميس، عرف أجواء من التنظيم و الانضباط.

---

[1] أنظر: Troisième congré national de l'UMT Casablanca 4, 5 et 6 Janvier 1963 «Rapport Général », édition « Imprigma », Casablanca, p : 30.

[2] أنظر جريدة العلم عدد 4942 الصادرة بتاريخ 6-6- 1963

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 4944 الصادرة بتاريخ 9- 6- 1963

ثم امتد توقف حركة المواصلات إلى مجموع أنحاء المغرب من الدار البيضاء إلى وجدة، ومن الدار البيضاء إلى طنجة ومراكش وسائر الأقاليم.[1]

إلا أن موقف جامعة السكك الحديدية التابعة لمنظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تميز باتهام منظمة الاتحاد المغربي للشغل بالخيانة والتواطؤ مع الحكومة. بسبب عدم استجابتها للدعوة التي مافتئت توجهها لها قصد العمل الموحد لحفظ مصلحة عمال السكك الحديدية .[2]

ب - أما بالنسبة للإضراب في مناجم الفوسفاط فقد أصدرت جامعة عمال المعادن التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بلاغا يدعو إلى شن إضراب إنذاري عام لمستخدمي الفوسفاط بخريبكة واليوسفية لمدة أربعة وعشرين ساعة ابتداء من الساعة السادسة ليوم الخميس 6 يونيو 1963.[3]

وترجع أسباب إعلان إضراب عام في مناجم خريبكة إلى عدم استجابة الحكومة إلى مطالب عمال المعادن و الإضطهادات في مناطق المناجم، فضلا عن تهديد حياة العمال من طرف عصابات تستفيذ من حماية رجال السلطة في خريبكة.[4]

وأوردت جريدة العلم أخبارا عن نجاح الإضراب في كل من خريبكة واليوسفية رغم تدخل السلطات لمحاولة منعه،فعمدت إثر فشلها إلى الانتقام من المسؤولين النقابيين واعتقالهم وكانت حملات الاعتقال واسعة النطاق بمدينة خريبكة[5].

ج - وبخصوص ميناء الدار البيضاء، فقد قررت جامعة عمال الميناء التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، شن إضراب إنذاري لمدة أربعة وعشرين ساعة، ابتداءا من يوم 7 يونيو 1963 وتركزت مطالب العمال أساسا في النقاط التالية:

- إرجاع العمال المطرودين من أجل أفكارهم النقابية.
- المطالبة بالزيادة 30% لجميع عمال الميناء

---

[1] انظر: جريدة العلم 4945 الصادرة بتاريخ 10-6-1963

[2] انظر: مقال تحت عنوان

" **تتفق مع المحجوب على القيام بإضرابات مزورة بين العمال**" جريدة العلم عدد 4942 بتاريخ 06-6-1963

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 4943 الصادرة بتاريخ 7- 06 - 1963

[4] أنظر: جريدة العلم عدد 4987 الصادرة بتاريخ 13- 7- 1963

[5] أنظر :جريدة العلم عدد 4944 الصادرة بتاريخ 9- 6 -1963

- وضع وسائل النقل رهن إشارة جميع العمال.

وفي هذا الإطار نشرت جريدة العلم، أخبارا عن توقف حركة البواخر ونقل البضائع واجتماع المضربين في مكاتبهم النقابية، فأدى الإضراب إلى تعطيل سائر مرافق الميناء وتوقف عمال شركة(لمنطونسيون) عن العمل.[1]

يستنتج أن المطالب التي تقدم بها المضربون ظلت بدون استجابة، بدليل عودة جامعة هذا القطاع التابعة للإتحاد العام للشغالين إلى نشر بيان للإعلان عن إضراب جديد لمدة 48 ساعة ابتداء من مساء يوم الاثنين 8 يوليوز 1963، احتجاجا على صمت المسؤولين.[2]

ويلاحظ أنه رغم إبراز هذا النزاع لمطالب تعبر عن مشاكل العمال داخل قطاعات مختلفة، و تعكس تدهور قدرتهم الشرائية بسبب تجميد الأجور منذ سنة 1958 وارتفاع الأسعار فإنها تميزت بتزامنها مع توتر العلاقات بين حزب الاستقلال والحكومة، وتوجيه الحزب لاتهامات بتزوير السلطة للانتخابات التي أجريت يوم 17 ماي 1963.

الشيء الذي دفع منظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب القريبة من حزب الاستقلال لتدعيم اتهامات الحزب للسلطة بتعرض الانتخابات للتزوير. فأكدت على أنه بفضل جهودها تمت الموافقة على دستور 1962، إلا أنه تم تخييب آمالها بتعرض الدستور للتحريف في أول فرصة يدخل فيها حيز التطبيق.[3]

وفي هذا الإطار دشنت هذه الإضرابات مرحلة جديدة لتحول حزب الاستقلال ومنظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى معارضة السياسة الداخلية والخارجية للحكومة،وتوجيه الاتهام بالتواطؤ بين الرأسماليين والسلطة على حساب الشغل في المزارع والمعامل والمناجم[4].

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

---

[1] أنظر :جريدة العلم عدد 4944 الصادرة بتاريخ 9-6-1963

[2] أنظر :جريدة العلم عدد 4969 الصادرة بتاريخ 9 - 7 - 1963

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 4929 الصادرة بتاريخ 22- 5 - 1963

[4] وردت هذه الاتهامات على لسان الكاتب العام لمنظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، (هاشم أمين) خلال إلقائه لكلمة فاتح ماي لسنة 1963.

أنظر: جريدة العلم عدد 4909 الصادرة بتاريخ 2 ماي 1963.

جدول يتعلق بإضرابات قطاعية عامة يوم الجمعة 7 يونيو1963

النقابة	المطالب	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الاتحاد العام للشغالين بالمغرب * الاتحاد المغربي للشغل	**مطالب عمال السكك الحديدية** - الزيادة في الأجور - مراجعة القانون الخاص لعمال السكك الحديدية **مطالب عمال المعادن:** - عدم استجابة الحكومة لمطالب عمال المعادن و الاضطهاد في مناطق المناجم - تهديد عصابات تستفيد من حماية رجال السلطة في خريبكة **مطالب عمال الميناء بالدارالبيضاء:** - إرجاع العمال المطرودين من أجل أفكارهم النقابية لجميع عمال الميناء%- المطالبة بزيادة 30 - وضع وسائل النقل رهن إشارة جميع العمال	**حزب الاستقلال :** - يرى أن الإضراب في كل من خريبكة واليوسفية كان ناجحا رغم تدخل السلطات لمحاولة منعه و لجوئها إلى الانتقام من المسؤولين النقابيين و اعتقالهم - توجيه الحزب لاتهامات بتزوير السلطة للانتخابات	**الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** - اتهام منظمة (ا.م.ش) بعدم استجابة لدعوة الوحدة حفظا لمصلحة العاملين السككيين - اتهام (ا.ا.م.ش) بالخيانة والتواطؤ مع الحكومة	- عدم الاستجابة لمطالب العمال

الفرع الثاني : إضرابات الجمعة 29 ماي 1964

إن السياق السياسي الذي تفاعلت داخله إضرابات يوم الجمعة 29 ماي 1964 تميز بمعارضة القوى السياسية و النقابية المتمثلة آنذاك في حزب الاستقلال و حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمة الاتحـاد المغربـي للشغل لسياسة الحكـومة،ونعتها بالجمود وممارسة الاستبداد والاضطهاد.[1]

وعرفت سنة 1964 على المستوى الاجتماعي العديد من الإضرابات، يركز معظمها على رفع الأجور،خصوصا أن ارتفاع مستوى المعيشة كان بارزا،بحيث تم تجاوز عتبة السلم المتحرك للأجور المنصوص عليها ضمن ظهير أكتوبر 1959، ورغم ذلك لم تتم الزيادة في الأجور منذ فاتح يناير 1962.فاضطرت الحكومة إلى الإعلان عن بعض التدابير يومي 19 و 23 يناير 1964 ،لمكافحة ارتفاع المعيشة،إلا أن الوضع ظل صعبا بالنسبة للعمال.[2]

أمـا بالنسبة للظرفية الاقتصـادية،ففي ظل التأرجح بين التدابيـر الليـبرالية والحمائية منذ الاستقلال،استمر خلال سنة 1964 ارتفاع الأسعار وجمود الأجـور.وتولدت أزمة مالية استدعت نهج سياسة تقشف لتقليص نفقات الدولة ورفع مواردها.

فجاءت إضرابات يوم الجمعة 29 ماي جوابا على هذه الأوضاع،وتتويجا لحركات إضرابية امتدت خلال شهر ماي وتمثلت في إضراب عمال لاسمير ما بين14و28 ماي،وإضراب 3000 من عمال الصيد البحري بآسفي ابتداءا من سابع ماي.

في هذا الإطار تضمنت إجابة الملك الراحل الحسن الثاني عن تساؤل حول إمكانية نجاح سياسة التقشف بالمغرب، أثناء حوار صحفي مع مجلة " Le Figaro " الفرنسية، ما يلي : **لماذا لا ؟... إننا انخرطنا في هذا الطريق من خلال بلورة مخطط للتطهير المالي يتضمن تدابير صارمة ترمي إلى تخفيض نفقات الدولة و الرفع من مواردها..."**.[3]

---

[1] نظر: جريدة الطليعة عدد 272 الصادر بتاريخ 27 يونيو 1964
وعدد 268 الصادر بتاريخ 30 ماي 1964

[2] أنظر André Adam: « Chronique sociale et culturelle Algérie et Maroc». A.A.N,Tome : III,1964,Ed.du C.N.R.S, Paris,p: 213-214 .

[3] أنظر : (C.E.D.I.E.S) I nformations N° 403 du 06 - 06 - 1964

إن الجمود الذي طبع الوضعية السياسية في المغرب، و ضعف توحيد القوى الوطنية خلال سنة 1964، صاحبته أزمة مالية خانقة. حاولت الحكومة مواجهتها من خلال إعداد مخطط لإصلاح اقتصادي قدمته أمام البرلمان للدفاع عنه يوم 21 ماي 1964 و تضمنت تدابير تركز على مساهمة الفئات الغنية و الفقيرة معا[1].

وازداد المناخ الاجتماعي تدهورا بعد شن سلسلة من الإضرابات الشاملة يوم الجمعة 29 ماي، داخل مجموعة من القطاعات لمدة 24، استجابة لنداء كل من منظمة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فبالنسبة لمنظمة الاتحاد المغربي للشغل صدر بلاغ يشير إلى انعقاد المجلس الوطني يوم17 ماي 1964 بالدار البيضاء ، الذي ضم مسؤولين عن جامعات ونقابات المصالح الممنوحة والقطاع الشبه العمومي. وتقرر عقب هذا الاجتماع شن إضراب ابتداءا من 29 ماي 1964.[2]

وتركزت المطالبة ضمن هذا البلاغ برفع الأجور وإقرار الديمقراطية وفرض مشاركة العمال في تدبير المؤسسات الوطنية، إضافة إلى رفض تطبيق القانون النموذجي الذي يمس بالمصالح المكتسبة للعمال في هذه المصالح بخصوص التعويضات والأجور إضافة إلى كل ما يهم الترقية الداخلية والتكوين المهني.

فالقانون النموذجي الصادر حسب مرسوم 14 نونبر 1963 ينص في مادته 17 من الفصل الثالث، على أن تغيير الإطار لا يتم عن طريق المباراة، وأن تسمية العون الذي قد ينجح في هذه المباراة تتم في الطور الأول من السلم الملائم لهذا الإطار. ومعنى هذا أن المعني بالأمر يعاد إلى درجة الطور الأول من الإطار الجديد دون مراعاة للأقدمية والمجهودات التي يبذلها.

كما تنص المادة 61 من الفصل الحادي عشر،على أن الأعوان المرسمين يستفيدون من تعويض لا يتعدى 50% من الأجور الجديدة وهذا يؤدي إلى انخفاض في الأجور.

---

*للإشارة الترجمة شخصية.

[1] أنظر : (C.E.D.I.E.S) Informations N° 405 du 20/6/1964

[2] أنظر: جريدة الطليعة عدد 267 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1964

أما بالنسبة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب فصدر بلاغ يشير إلى عقد الجامعات الوطنية ونقابات المصالح ذات الامتياز والمؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة،اجتماعا استثنائيا يوم الأحد 24 ماي 1964.وتقرر شن إضراب عام يوم الجمعة والسبت 29 و30 ماي 1964.احتجاجا على القانون الأساسي الجديد المفروض على عمال المصالح الممنوحة والمؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة، واستنكار تجميد الأجور مع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة[1].

وبالفعل اندلع إضراب عام يوم الجمعة 29 ماي 1964 في مدينة الدار البيضاء داخل مجموعة من المؤسسات:[2]

- المكتب الوطني للشاي والسكر
- شركة الدخان
- ميناء الدار البيضاء بجميع مرافقه
- شركة الكهرباء
- شركة تكرير السكر« cosuma »
- معمل انتاج الصابون
- معامل الخضر
- معامل البناء
- بعض معامل النسيج
- معمل الرخام
- شركة الحافلات
- معمل الإسمنت
- الفنيون التابعون للخطوط الجوية الملكية.

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 5244 الصادرة بتاريخ 26-5-1964

[2] أنظر : جريدة العلم عدد 5248 (30 و31 -5-1964)

Avant-garde N° 268(30-5-1964)

أما في مدينة الرباط فأضرب عمال وموظفوا بعض القطاعات الخصوصية وشبه العمومية، ومنها شركة توزيع الكهرباء كما أضرب في مدينة فاس عمال الحافلات وعمال الشركة الفاسية لتوزيع الكهرباء.

وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه مفاوضات بين ممثلي الاتحاد المغربي للشغل وممثلي الحكومة، حول المطالب التي أدت إلى شن إضرابات يوم 29 ماي استقبل الملك الراحل الحسن الثاني وفدا عن إ.م.ش يوم الثلاثاء 3 يونيو 1964.[1]

وعقب هذا الاستقبال نشرت جريدة الطليعة في صفحتها الأولى ليوم السبت 6 يونيو 1964 مقالا تحت عنوان:" **النتيجة الإيجابية الأولى بعد إضراب 29 ماي** ".

أكدت ضمنه منظمة الاتحاد المغربي للشغل أنه تم الاتفاق حول التراجع عن تطبيق القانون النموذجي، الذي يمس بالمصالح المكتسبة للعمال بخصوص التعويضات والأجور وإلغاء التدابير المتعلقة بإيقاف الترقية والتوظيف. كما تم الاتفاق على الزيادة في التعويضات العائلية بنسبة 50% وصودق على مبدأ امتداد الضمان الاجتماعي ليشمل العمال الفلاحين، إضافةإلى قبول مبدأ إجراء الانتخابات بالمؤسسات والمرافق التي يتوجب أن يكون العمال ممثلين داخلها.[2]

وترتب عن هذا الاتفاق تراجع الاتحاد المغربي للشغل عن إضرابات إنذارية تقرر إجراءها يوم 5 يونيو 1964.

إلا أن هذه الاتفاقات لم تخرج إلى حيز التنفيذ، بدليل صدور بلاغ عن الاتحاد المغربي للشغل يدعو إلى شن حركة إضرابية جديدة، ابتداءا من 15 دجنبر من نفس السنة. أطلق عليها إسم "أسبوع الكفاح النقابي" وتضمن البلاغ المطالبة بتنفيذ الحكومة لتعهداتها والزيادة في التعويضات العائلية ابتداءا من فاتح يوليوز 1964.[3]

---

[1] أنظر: (C.E.D.I.E.S) Informations N° 403 du 06-06-1964

[2] أنظر : Avant-Garde N° 269 du 06/06/1964
C.E.D.I.E.S Inforamations N° 405 (20/06/1964)

[3] أنظر: Avant-Garde N° 295 (5-12-64)
N° 297 (19-12-64)

يستنتج من خلال إضرابات الجمعة 29 ماي 1964 أن الاتفاقات المعلن عنها استهدفت فقط نزع فتيل النزاع، خصوصا أنها حصلت في ظروف تحتاج توحيد القوى الوطنية وفي ظل ظرفية اقتصادية صعبة.

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

جدول يتعلق بإضرابات يوم الجمعة 29 ماي 1964

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف السلطات العمومية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الاتحاد العام للشغالين بالمغرب * الاتحاد المغربي للشغل	**الاتحاد المغربي للشغل** – رفع الأجور – إقرار الديمقراطية – فرض مشاركة العمال في تدبير المؤسسات الوطنية – رفض تطبيق القانون النموذجي – عدم المساس بما يهم التعويضات و الترقية الداخلية و التكوين المهني **الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** – الاحتجاج على القانون الأساسي الجديد المفروض على عمال المصالح الممنوحة و المؤسسات الخاضعة للدولة – استنكار تجميد الأجور	– ترى منظمة الاتحاد العام للمقاولات (CGEM) المغربية أن إضرابات 29 ماي كانت جوابا عن اتخاذ الحكومة لسياسة تقشفية	استقبال الملك يوم الثلاثاء 3 يونيو 1964 وفدا عن (ا.م.ش) أثناء إجراء مفاوضات بين الحكومة و ممثلي هذه المنظمة	**الاتحاد المغربي للشغل:** يرى أنه حقق نتائج ايجابية بعد إضراب 29 ماي : – التراجع عن تطبيق القانون النموذجي – إلغاء التدابير المتعلقة بإيقاف الترقية و التوظيف – الزيادة في التعويضات العائلية %بنسبة 50 – المصادقة على مبدأ امتداد الضمان الاجتماعي للعمال الفلاحين – قبول مبدأ إجراء انتخابات في المؤسسات التي يتوجب أن يكون العمال ممثلين داخلها	عدم تطبيق الاتفاق المبرم بين الحكومة و (ا.م.ش.) بشأن تلبية مطالب العمال

الفرع الثالث : نزاع معامل الغزل والنسيج بفاس (25-10-1971)

إن الإعلان عن انتهاء حالة الاستثناء يوم 18 ماي 1970 ،أعقبه حالة من الجمود وانعدام الحوار بكيفية حقيقية،رغم ما تميزت به سنة 1970 من إجراء استفتاء حول دستور 31 يوليوز 1970 ،وتنظيم الإنتخابات التشريعية في 21 غشت 1970 ،بهدف إرساء المؤسسات الدستورية .إلا أن الشرخ القائم بين السلطة والتنظيمات السياسية والنقابية ازداد تعمقا.[1]

وفي ظل تصاعد الإضطرابات وتعدد النزاعات الإجتماعية خلال سنة 1971 في العديد من القطاعات،وتقديم لوائح مطلبية تركز في معظمها على رفع الأجور،بادرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير جزئية خلال شهر غشت 1971 لفائدة الطبقة الفقيرة، تهم تخفيض ثمن السكر وإلغاء بعض الرسوم على الدراجات النارية.إلا أن هذه التدابير لم تكف لتخفيف ضغط النضالات العمالية المكثفة خلال ثلاثة أشهر الأخيرة لهذه السنة.[2]

وفي هذا الإطار شن عمال معامل الغزل والنسيج (كوفيطيكس) بفاس البالغ عددهم حوالي 600 عامل، إضرابا إنذاريا يوم الاثنين 25 أكتوبر 1971 لمدة 48 ساعة، تنفيذا لقرار المكتبين النقابيين التابعيين للإتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل.

فوجهت رسائل لإشعار عامل الإقليم والباشا ورئيس الأمن الإقليمي والمفتش الجهوي للشغل ، مع توضيح الأسباب المتعلقة عامة بعدم تلبية المطالب العمالية المتعلقة بالزيادة في الأجور و منح التعويضات عن النقل والعمل الليلي والشهر13،إضافة للمطالبة بإرجاع الموقوفين عن العمل ورفع التعسفات الإدارية الموجهة ضد العمال.

وهذه المطالب سبق للعمال رفعها إلى الدوائر المسؤولة وعقدت عدة اجتماعات لتدارسها، دون أدنى استجابة لمجملها أو بعضها.[3]

وعليه اندلع إضراب شامل في كل الأقسام والمرافق التي تتشكل منها معامل الغزل والنسيج (كوفيطيكس)، وهذا رغم تقديم المسؤولين عن هذه المعامل لجملة من الوعود

---

[1] أنظر: Claude Christophel: «Chronique politique Maroc» A.A.N,Tome IX ,1970,Ed.du C.N.R.S, Paris p: 246.

[2] أنظر: Jean Gourdon: « Chronique politique.Maroc».A.A.N,Tome X,1971 ,Ed.du C.N.R.S, Paris p: 324.

[3] جريدة العلم: عدد 7794 الصادرة بتاريخ (24-10-77)

بهدف تخلي العمال عن إضرابهم. إلا أن العمال أصروا على ممارسة هذا الإضراب والتأكيد على تجديد اللجوء إليه في حالة عدم الاستجابة الفورية لمطالبهم[1].

ونظرا لعدم الاستجابة لهذه المطالب تم تمديد الإضراب لمدة 72 ساعة، ثم بعد ذلك إلى 144 ساعة، أمام إصرار الإدارة أثناء اجتماعاتها مع ممثلي العمال على اشتراط توقف الإضراب قصد الاستجابة التدريجية لبعض المطالب.

وأعقب هذه الموجة من الإضرابات اجتماع يوم 6 نونبر 1971 بين ممثلي العمال وإدارة معامل الغزل والنسيج وبحضور عامل الإقليم والمفتش الإقليمي للشغل، وتم ربط إدارة (كوفيطيكس) الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاج. وبالتالي قرر ممثلوا العمال رفض هذا الحل والاستمرار في الإضراب لمدة 192 ساعة أخرى، لكون هذا الحل يهدف تقسيم الوحدة النقابية، عن طريق التهافت فيما بين العمال وراء الامتيازات، والعمل على تخفيض الأجر عوض ارتفاعه.[2]

وترتب عن إضراب عمال (كوفيطيكس) في فاس، إعلان أربعة معامل كبرى أخرى للغزل والنسيج بنفس المدينة، لإضرابات تضامنية أيام 15-11-71، وذلك لمدة أربع ساعات لكل فريق من الفرق المشتغلة في أوقات متفرقة، وهذه المعامل هي:

- معمل نسيج المغرب في الحي الصناعي
- معمل منسوجات الشمال (طيكس نور).[3]
- مصنع فاس
- معمل النواجريين للتطريز.

وأوردت الصحف أخبارا عن سعي إدارة (كوفيطيكس) إلى تكسير الإضراب، عن طريق محاولة مخاطبة العمال التابعين لإحدى المركزيتين النقابيتين كل على حدة والترويج لإشاعات حول الاتفاق على حل الإضراب مع طرف معين.

---

[1] أنظر :جريدة العلم: عدد 7797 الصادرة بتاريخ (27-10-71)

[2] أنظر :جريدة العلم عدد 7811 الصادرة بتاريخ (10-11-71)

[3] تشير جريدة العلم إلى خوض عمال معمل منسوجات الشمال (طيكس نور) إضرابا يوم 4-11-71 إنطلاقا من الساعة التاسعة ليلا لمدة 24 ساعة

أنظر : جريدة العلم عدد 7806 الصادرة بتاريخ (5-11-71)

إلا أن متابعة العمال لتطورات الإضراب وعقد اجتماعات يومية تنتهي إلى التأكيد على كون حل الإضراب يظل مقرونا بالاستجابة للمطالب وتنفيذها.

وذكرت بعض الصحف الوطنية أن الكتابة الإقليمية التابعة لحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية،بعثت برقيات لمساندة عمال (كوفيطيكس) في إضرابهم قصد تحقيق مطالبهم والتنديد بمواقف إدارة المعمل.[1]

وأسفر هذا النزاع عن الاستجابة في الأخير لأهم مطالب العمال والالتزام بتنفيذ بقيتها. إلا أن خمسة عمال فوجئوا بالاعتقال بعد حل الإضراب وتقديمهم إلى المحاكمة بتهمة الاعتداء على عامل لم يشارك في الإضراب.[2]

يستنتج أن التقارب الحاصل بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب داخل الكتلة الوطنية لسنة 1970،انعكس بكيفية واضحة على تنسيق العمل النقابي في هذا النزاع.وأفضى إلى دفع السلطات العمومية وأرباب العمل إلى تسوية النزاع وتحقيق العمال لملفهم المطلبي.

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 7817 الصادرة بتاريخ (16-11-71)

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 7833 الصادرة بتاريخ (2-12-71)

جدول يتعلق بنزاع معامل الغزل والنسيج (كوفيطكس) يوم 25 /10 /1971

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف الأحزاب السياسية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الاتحاد العام للشغالين بالمغرب * الاتحاد المغربي للشغل	– الزيادة في الأجور – التعويض عن العمل الليلي – إعطاء منحة شهر واحد في رأس السنة – إرجاع الموقوفين عن العمل – منح العمال القاطنين خارج المدينة تعويضات النقل – رفع التعسفات الإدارية المتسلطة على العمال	– تقديم المسؤولين عن المعامل لوعود بهدف تلبية مطالب العمال دون تنفيذها – اشتراط توقف الإضراب للاستجابة التدريجية لبعض المطالب – ربط إدارة (كوفطيكس) الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاج – محاولة مخاطبة العمال التابعين لكل مركزية نقابية على حدة بهدف تكسير الإضراب و الترويج لإشاعات الاتفاق على حل الإضراب مع طرف معين	**حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:** – بعث برقيات مساندة عمال (كوفطيكس) في إضرابه مقصد تحقيق مطالبهم و التنديد بمواقف إدارة المعمل	**الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** رفض ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاج لكون هذا الحل يهدف إلى تقسيم الوحدة النقابية عن طريق التهافت بين العمال وراء الامتيازات الشئ الذي يؤدي إلى التخفيض في الأجر عوض الزيادة فيه	– تمت الاستجابة لأهم مطالب العمال و الالتزام بتنفيذ بقيتها – إجراءات انتقامية من بعض العمال بعد انتهاء النزاع

الفرع الرابع : نزاع تقنيي الطيران يوم 16 ماي 1978

عرف المغرب خلال سنة 1978 إكراهات ارتبطت بالدفاع عن التراب الوطني ومواجهة التأثيرات السلبية لازمة عالمية،هذه الأخيرة أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الإستهلاكية والتجهيزية والعسكرية. إضافة لانخفاض مستوى التجارة العالمية، الذي بلغ 4% خلال سنة 1978، في حين بلغ 5% سنة 1977 و 12% سنة 1976.[1]

وفي هذا السياق وجه الملك الراحل الحسن الثاني خطابا يوم 4 يونيو 1978 لتوضيح أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها المغرب، وتقديم الإجراءات اللازم اتباعها، فتضمن الخطاب تأكيدا على أن الأزمة المالية في المغرب، نتجت عن الاضطراب الاقتصادي والمالي العالمي، إضافة لارتفاع الإنفاق على التجهيزات العسكرية التي بلغت حوالي50% من ميزانية التجهيز[2].

إلا أن استراتيجية التوافق الوطني القائمة على استرجاع الصحراء،وميثاق السلم الاجتماعي المقترح من طرف الملك الراحل الحسن الثاني خلال المخطط الثلاثي الإنتقالي (78-80)، تم كسرهما بإعلان مفاجىء لحركة مطلبية منذ خريف 1978.ففي نهاية شهر ماي اندلع إضراب في قطاع النقل أدى إلى توقف حركة القطارات، ثم اندلع إضراب التقنيين لشركة الخطوط الملكية المغربية والذي أدى إلى تدخل قوات الأمن في مقرات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

واندلعت هذه الإضرابات رغم الوعود التي قدمها وزير الشغل في فاتح ماي لسنة 1978، بهدف الاستجابة للمطالب الأجرية للعمال، وتتعلق هذه الوعود بزيادة 50% في التعويضات العائلية ابتداء من فاتح يناير 1979 ،وزيادة 20 % في المعاشات دون تحديد تاريخ تطبيقها،ثم الإعلان عن دراسة مشروع استفادة عمال القطاع الفلاحي من الضمان الإحتماعي.[3]

إن استمرار نزاع الصحراء وما تطلبه من مصاريف للحرب،أثر بكيفية واضحة على التطور الاقتصادي وأدى إلى مجموعة من الاحتجاجات الاجتماعية.فضلا عن تتابع

---

[1] أنظر: جريدة العلم : عدد 10401 الصادرة بتاريخ (6 يناير1979)

[2] أنظر :جريدة العلم : عدد 10145 الصادرة بتاريخ (11 ابريل 1978)

[3] أنظر : Jean Claude Santucci: « Maroc:Chronique politique».A.A.N,Tome XVII, 1978.Ed. du C.N.R.S, Paris,p: 404.

سنوات سيئة من المحصول الزراعي، بحيث تطلب الأمر إستيراد 100 ألف طن من القمح من الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 11 مليون دولار، تؤدى على مدة 25 سنة بنسبة فائدة تصل إلى3%.[1]

في ظل هذه الأوضاع خاض العمال تقنيو الطيران بشركة الخطوط الملكية والتابعون "للاتحاد العام للشغالين بالمغرب" إضرابا ابتداء من يوم الثلاثاء 16 ماي 1978. بسبب لجوء إدارة الشركة إلى اتخاذ تدابير زجرية ضد الممثلين النقابين بدلا من تلبية المطالب التي قاموا بتقديمها وفتح الحوار معهم، فتم نقل الكاتب العام المحلي للنقابة وتشتيت المكتب النقابي[2].

وذكرت جريدة العلم إن الإضراب كان ناجحا، وشمل كلا من المطارات الجوية في الدار البيضاء، سلا، فاس، وجدة، طنجة مراكش و أكادير. إلا أن السلطات العمومية تدخلت للضغط على المضربين في مدينة أكادير. وعمدت إلى استخدام أجانب عن العمل والإستعانة بتقنيين أجانب والضغط لإجبار المضربين بالقوة على فك الإضراب[3].

ونتيجة هذا الوضع ، قام الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالإحتجاج لدى كل من المكتب الدولي للشغل، والإتحاد النقابي الإفـريقي و الكنفدرالية العالمية للشغالين (مقرها ببروكسيل) على خرق السلطة للقانون وسعيها إلى منع الإضراب[4].

وتطور الإضراب نتيجة التدابير الزجرية التي مارستها السلطات إلى اتخاذ العمال قرار الدخول في إضراب غير محدود منذ 21 ماي 1978، واعتصموا بمقر "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" بالدار البيضاء. وفي ظل استمرار الإضراب تواردت مواقف داخلية وخارجية لتأييد الإضراب، فأعلنت مجموعة من النقابات تضامنها مع المضربين ووجهت برقيات في هذا الشأن إلى الوزير الأول والمدير العام لشركة الخطوط الجوية الملكية.

كما أعلنت النقابة الوطنية للتقنيين العاملين في الأرض التابعين لشركة الخطوط الجوية الفرنسية (Air France)، تضامنها مع المضربين المغاربة، وتعبيرا عن ذلك

---

[1] أنظر : André Adam:« Maroc:Chronique sociale et culturelle».A.A.N,Tome XVII ,1978,Ed.C.N.R.S, Paris,p:563.

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 10184 الصادرة بتاريخ (24 ماي 1978)

[3] أنظر: جريدة العلم عدد 10184 الصادرة بتاريخ (24 ماي 1978)

[4] أنظر: جريدة العلم عدد 10184 الصادرة بتاريخ (24 ماي 1978)

رفض التقنيون الفرنسيون القيام بزيارات الفحص للطائرات المغربية التي تحط بالمطارات الفرنسية.[1]

وترتب عن اعتصام عمال المطارات في مركز "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" بالدار البيضاء، قصد إرغام شركة الخطوط الجوية الملكية بفتح الحوار بين إدارتها وممثلي العمال. تدخل قوات الأمن لمحاصرة المضربين المعتصمين بمقر الاتحاد. فطوقت منذ منتصف ليلة السبت 27 ماي 1978 مركز الإتحاد العام للشغالين بالمغرب وقطعت عن كل المعتصمين الماء والكهرباء والهاتف ومنعت عنهم الأكل أو الاتصال بأي كان فأصدر عقب ذلك المكتب التنفيذي للإتحاد العام للشغالين بالمغرب بلاغا موجه للشعب المغربي يقول فيه: «**أيها الشعب المغربي..... لقد أمرت السلطة المسؤولة رجال الشرطة والقوة الإحتياطية بإقامة حصار على المركز العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب في الدار البيضاء ومنع الجميع من الدخول إليه، بما فيهم أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد... ".**[2]

وفي يوم الاثنين 29 ماي 1978 على الساعة الواحدة صباحا، داهمت الشرطة والقوات الاحتياطية مقر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وتم إخراج المضربين. فوجه الاتحاد برقيات احتجاج إلى كل من الوزير الأول، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الشغل ووزير النقل.

يقول فيها " نحتج بشدة على الهجمة التعسفية لقوات الشرطة والقوات الإحتياطية التي قاموا بها ضد المركز العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب،كما نحتج بصرامة وشدة على الخرق السافر للقانون والحريات العامة المضمونة دستوريا، ذلك الخرق الممثل في اقتحام مركز الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

واختطاف طلية أيام الجمعة والسبت والأحد ويوم الاثنين حوالي الساعة الثانية صباحا، هاجمت القوات المذكورة المركز العام واقتحمته عنوة، دون إذن قضائي أو ترخيص قانوني، و150 من النقابيين واحتجازهم في جهة مجهولة لحد الآن. نحملكم

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 10185 الصادرة بتاريخ (25 ماي 1978)

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 10187 الصادرة بتاريخ (28-5-78)

المسؤولية بصفتكم عضوا في حكومة جلالة الملك الذي احتكمنا إليه بوصفه حامي العدل وكرامة المواطنين في هذه البلاد".[1]

ووجه الكاتب العام للإتحاد العام للشغالين بالمغرب عبد الرزاق افيلال سؤالا شفويا إلى وزير الدولة المكلف بالداخلية ووزير النقل، يتضمن المطالبة بتحديد المسؤولية في الهجوم على مقر الاتحاد العام، وذلك أثناء انعقاد جلسة مجلس النواب ليوم الخميس فاتح يونيو 1978.

وبعد عرض وقائع الهجوم، قام الكاتب العام للمنظمة بطرح مجموعة من الأسئلة:

«....لماذا حاصرت القوة الاحتياطية والشرطة المركز الذي اعتصم به المضربون مع أنهم بعيدون عن مقر الشركة ومراكز العمل؟ ولماذا منعت عن المضربين الطعام والماء والنور، الشيء الذي من شأنه أن يضر بحياة المحاصرين، كما زاد في توتر الوضع وتأزم المشكلة؟ لماذا هاجمت القوة مقر الاتحاد العام للشغالين وأكرهت المعتصمين فيه على الخروج بالقوة؟ ولماذا حدث هذا في منتصف الليل؟ ومن الذي أعطى الآمر باستعمال القوة ضد مجموعة من العمال تعبر عن مطالبها بوسيلة مشروعة ينص الدستور عليها في الإضراب؟ هل أصبح العمل في مدينة العيون عقابا يوجه لمواطن نقابي (الكاتب العام للنقابة المحلية) له خلاف مع الشركة التي يعمل فيها، مع أن العمل في أراضينا المسترجعة يعتبر شرفا يقوم به المواطنون من مدنيين وعسكريين في حماس واعتزاز بالمسؤولية؟ هل التعبئة التي تعتبر مبدأ شريفا لخدمة الوطن أصبحت وسيلة زجر وعقاب تستعمل لصالح شركة خاصة لها خلاف مع عمالها؟".

وتضمن السؤال الشفوي مطالبة الوزيرين بتوضيح ظروف المأساة التي وقعت وتحديد المسؤولية التي دفعت بمشكلة عمال يطالبون بحقوقهم المشروعة إلى أزمة حادة استخدم فيها العنف والمحاصرة ومنع الأكل والماء عن مجموعة من المواطنين ظلوا أزيد من أسبوع يعيشون في اعتصام وفي ظروف سيئة».

ويقدم نفس السؤال الشفوي الذي قدمه الكاتب العام لمنظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ردا على تبرير لجوء السلطة إلى استخدام القوة بعدم امتثال المضربين لقرار

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 10190 الصادرة بتاريخ (31 ماي 78)

التعبئة المتخذ في حقهم، يقول فيه:«**.... وفي هذه الأثناء تدعى السلطة أنها أصدرت قرار التعبئة للمضربين، في حين أنه لم يبلغ أي قرار في هذا الشأن للمعنيين، وكانت بذلك التعبئة وسيلة للقمع. وصرح المسؤولون أن هذه التعبئة ستكون وسيلة زجرية وعقابا للمضربين. مع أن التعبئة لخدمة الوطن مبدأ شريف يستعمل في ظروف وطنية معينة لا لصالح شركة خاصة لها خلاف عاد مع عمالها... ».**[1]

وأوردت جريدة العلم معلومات حول تفاصيل الهجوم الذي وقع على مقر الاتحاد العام وتجنيد بعض المضربين ضمن كلمة ألقاها عضو المكتب التنفيذي للاتحاد **عبد الرحمان لحريشي** قال فيها "**...نقل المعتصمون إلى ثكنة -لايا- قرب مطار أنفا حيث قضوا بقية الليل وفي الصباح نودي على عشرين منهم وألبسوا لباس الجنود، بينما أرغم الباقون على توقيع الحجز الإداري للعمل...**".[2]

إن العامل المباشر لاندلاع وتطور هذا النزاع، يكمن في اتخاذ تدابير زجرية اتجاه المكتب النقابي المحلي من طرف شركة الخطوط الجوية الملكية، ثم لجوء السلطة إلى ممارسة الضغط والعنف في حق المضربين المعتصمين بمقر منظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

إلا أن هناك أسبابا عميقة ترتبط بتدهور الأوضاع الاجتماعية بسبب ازدياد سوء الوضعية الاقتصادية، ومحاولة العمال إيجاد حلول لمشاكلهم المتعلقة بتحسين الأجور ومشكلة السكن والضمان الاجتماعي والاستشفاء.

وفي هذا السياق صرح رئيس الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب أثناء انعقاد جمع عام لشهر دجنبر سنة 1978، قصد تقييم الظرفية الاقتصادية والاجتماعية.أن نهج الحكومة لسياسة تقشفية أدت على المستوى الاقتصادي إلى تقليص الواردات وتقليص الاستثمارات العمومية كما أترث على القدرات التمويلية للمقاولات. أما على المستوى الاجتماعي فبرزت داخل العديد من المقاولات إضرابات ترتبط مطالبها الأساسية بظروف العمل وطرد العمال وتقليص ساعات العمل وأحيانا مطالب أجرية.[3]

---

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 10190 الصادرة بتاريخ (31 ماي 1978)

[2] أنظر: جريدة العلم عدد 10191الصادرة بتاريخ (1-6-78)

[3] أنظر: (C.E.D.I.E.S) Informations N° 1159 du (6-1-79

(C.E.D.I.E.S) Informations N° 1159 du (6-1-79)

ورغم أن هذا النزاع تم التداول في شأنه أمام البرلمان، وتوجيه برقيات للحكومة لمطالبتها بفتح تحقيق، يلاحظ غياب أي متابعة إعلامية لمخلفات هذا النزاع ، بل على العكس من ذلك يمكن للباحث أن يعثر ضمن الأحداث التي دونتها الصحافة الوطنية على تكرار اقتحام الشرطة لمقر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بجرادة واعتقال 23 عاملا بمناسبة اعتصام عمال جرادة يوم الجمعة 2 فبراير 1979.[1]

يستنتج أن أهم ما يميز الإضرابات القطاعية على مستوى النضال النقابي،رغم اختلاف و تنوع المطالب النقابية حسب كل قطاع على حدة. أن القطاع المنجمي عرف أكبر الإضرابات و أشدها ضراوة، و يرجع ذلك إلى تجدر التنظيم النقابي في هذا القطاع وارتفاع درجة الوعي بالمكتسبات النقابية لدى هذه الفئة من العمال.

ويمكن إجراء مقارنة بين النزاعات العمالية الكبرى التي تعرضت اليها هذه الدراسة على مستوى الملف المطلبي و النتائج التي تم تحقيقها، بهدف توضيح مدى وحجم تأثير النزاعات العمالية على الحركة النقابية المغربية.خصوصا أن هيمنة التداخل بين النقابي والسياسي تحيل على التساؤل حول مدى تعبير هذه النزاعات عن المطالب الحقيقية للفئات العاملة ومساهمتها في تطور الحركة النقابية خاصة والحركة الإجتماعية بصفة عامة.

ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا النزاع ضمن الجدول الآتي:

[1] أنظر: جريدة العلم عدد 10429 الصادرة بتاريخ (5 فبراير 1979)

جدول يتعلق بنزاع تقنيي الطيران في يوم 16 ماي 1978

النقابة	المطالب	موقف أرباب العمل	موقف السلطات العمومية	موقف المركزيات النقابية	النتائج
* الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	المطالب الأساسية تتركز في: – المطالبة برفع الأجور و تحسين ظروف العمل	**شركة الخطوط الجوية الملكية:** – عمدت الإدارة إلى نقل الكاتب العام المحلي للنقابة و تشتيت المكتب النقابي	– تدخلت السلطات العمومية للضغط على المضربين في مدينة أكادير – محاصرة المضربين المعتصمين بمقر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب و مهاجمتهم	**الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:** – سبب الإضراب يكمن في لجوء الشركة إلى تدابير زجرية ضد الممثلين النقابيين بدلا من تلبية مطالبهم – الاحتجاج لدى التنظيمات الأجنبية ضد خرق السلطة للقانون و سعيها إلى منع الإضراب	– عدم تحقيق المطالب المقدمة

الفصل الثالث : النزاعات العمالية والحركة النقابية: الآثار والنتائج

إن استخدام المركزيات النقابية لآلية الإضراب بهدف الدفاع عن الملفات المطلبيـــة للفئات العاملة، يساعد على توضيح العلاقة القائمة بين النزاعات العمالية والحركة النقابية وبالتالي محاولة فهم مدى تأثير هده النزاعات على النتائج المطلبية.

ولاستكمال تحليل ودراسة النزاعات العمالية، بعد تتبع ورصد مختلـف مراحلهـا يمكن التركيز على محورين اثنين : المحـور الأول يتطـرق إلـى مقارنـة المحطـات الإضرابية من خلال تحديد القواسم المشتركة والاختلافات القائمة بينها، وذلك يساعد على توضيح مدى مساهمة الحركة النقابية على مر أربعة عقود منذ الاستقلال، في الدفاع عـن الفئات العاملة والتعبير عن مطالبهم الحقيقية. أما المحور الثاني، فيتطرق إلـى تـصنيف المطالب النقابية، وتقييم مدى تأثير الحركات الإضرابية على النتـائج المطلبيـة خاصـة وتطور الحركة الاجتماعية وعلاقة الشغل بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق تم استخراج جدولين (رقم 1 ورقم 2) انطلاقا من النزاعـات الواردة ضمن الصحافة الوطنية،وسيتم الإستعانة بهما لتتبع ورصد تطور الحركة المطلبية وتحديد طبيعة المطالب التي تصدرت كل مرحلة من مراحـل نـشاط الحركـة النقابيـة المغربية.[1]

واستنادا إلى ماسبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- النزاعات العمالية: تجاذب بين سجل الحركة النقابية والتأويل السياسي(المبحثI)
- آثار النزاعات العمالية على الحركة المطلبية(المبحث II)

[1] أنظر الجدول رقم 1 والجدول رقم 2 ضمن الملاحق المدرجة في نهاية هذا البحث

المبحث الأول:النزاعات العمالية: تجاذب بين سجل الحركة النقابية والتأويل السياسي

تعتبر المركزيات النقابية الحركات الإضرابية التي قامت بالإعلان عنها وتنفيذها جزءا لا يتجزأ من سجل الحركة النقابية المغربية،بما فيها تلك الإضرابات التي انطلقت تحت المظلة النقابية وتحولت إلى هزات إجتماعية كأحداث يونيو 1981 وأحداث 14 دجنبر 1990.

وبالرجوع إلى مقارنة المحطات الإضرابية من خلال تفريغ المعطيات المتعلقة بكل نزاع داخل جدول خاص ، فإن هذه العملية ستساعد على توضيح الشكل الذي اتخذته تلك الإضرابات وطريقة تنظيمها، إضافة إلى تحديد مواقف مختلف الفاعلين أثناء هذه التوترات القائمة بين الشغيلة والمشغلين.

إلا أن تفاعل النزاعات العمالية مع محيطها العام وتداخل المطالب الإقتصادية بالمطالب السياسية، إضافة إلى تضارب مواقف وتأويلات الفاعلين وتبريراتهم، يطرح صعوبة فصل التداخل القائم بين ماهو نقابي بماهو سياسي.

ومن هذا المنطلق يمكن ضمن هذا المبحث التطرق إلى مقارنة المحطات الإضرابية (الفرع الأول)، ثم تحديد طبيعة العلاقة بين النقابي و السياسي من خلال النزاعات المدروسة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مقارنة المحطات الإضرابية

إن تفريغ المعطيات الواردة حول كل نزاع من النزاعات التي اعتمدتها هذه الدراسة في جدول خاص ضمن الصفحات السابقة، يساعد على توضيح بعض القواسم المشتركة، و الاختلافات التي عرفتها هاته المحطات الاضرابية الكبرى في تاريخ الحركة النقابية المغربية.خصوصا أن هذه النزاعات شكلت تجسيدا لطبيعة العلاقات المهيمنة على الأطراف الرئيسية في علاقة الإنتاج(الدولة – أرباب العمل – المركزيات النقابية).

ورغم أن لكل نزاع منطقه الخاص وديناميته ،فإن إضفاء الطابع السياسي على بعض النزاعات، لاينفي المبررات الإقتصادية التي كانت وراء اندلاعها.وبالتالي فإن عملية المقارنة بين النزاعات تبقى ضرورية لفهم حقيقة تطورات الحركة النقابية. كما أن القول بأن بعض النزاعات لم تستفد منها الطبقة العاملة، وأدت إلى البطالة وتشريد العمال،لا يبرر استبعادها من تراكمات العمل النقابي.فهي على الأقل تساعد على فهم طبيعة الصراعات القائمة داخل الحقلين النقابي والسياسي.

وبالرجوع كذلك إلى الجدولين رقم 1 و رقم 2 اللذين تم استخراجهما انطلاقا من النزاعات الواردة في الصحافة الوطنية، يمكن تتبع مدى تطور الحركة المطلبية، وتحديد طبيعة المطالب التي تصدرت كل مرحلة من مراحل نشاط الحركة النقابية المغربية.

ومن ناحية أخرى أدى التدخل المباشر للسلطات العمومية في النزاعات الكبرى المندلعة داخل القطاع العام أوالقطاع الخاص، إلى وضعها في مواجهة مباشرة مع النقابات،وبالتالي ظل موقع أرباب العمل شبه غائب بخصوص عملية التفاوض وتسوية النزاعات العمالية.

ورغم ماتميز به " الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب " منذ مطلع التسعينات، بحيث أصبح يحتل دور المحاور المفضل والرئيسي للسلطات العمومية،إلا أن تطبيق الاتفاقيات التي تبرمها فيدرالية أرباب العمل مع المركزيات النقابية،يواجه أحيانا تحفظا من طرف بعض المشغلين.ويؤدي هذا الوضع إلى الحد من مصداقية هذه الاتفاقيات،ويدعو إلى إعادة النظر في عملية التشاور وإشراك الفاعلين الحقيقيين بكيفية مباشرة في المفاوضات وتسوية النزاعات العمالية.

وانطلاقا من الجداول المتعلقة بالنزاعات والإضرابات الواردة في الصفحات السابقة،يمكن استخراج أربعة محاور أساسية:[1]

- الشكل الذي اتخذه النزاع (الإضراب)
- مواقف الفاعلين (أرباب العمل، السلطات العمومية، المركزيات النقابية)
- المطالب المقدمة
- حصيلة النتائج المطلبية

فبالنسبة للشكل الذي اتخذته أغلب النزاعات،فإن معظمها يشترك في سمة أساسية تتعلق بالإعلان قبل اندلاع النزاع عن إضرابات إنذارية لمدة قصيرة. إلا انه أمام تصلب مواقف المشغلين و صمت السلطات العمومية أو عدم وفائها بوعودها،ولجوئها إلى تدابير زجرية ضد المضربين. فإن المركزيات النقابية تلجأ إلى تمديد الإضرابات بشكل متكرر ولفترات طويلة تصل أحيانا إلى عدة شهور. نذكر على سبيل المثال نزاع عمال جبل عوام يوليوز1993الذي استمر لمدة تزيد عن سنتين.

ويلاحظ أن الإضرابات المتكررة تسعى إلى تحقيق أقصى حد من الاعتراض مقابل أقل كلفة للعمال، و لها قدرة المقاومة لمدة أطول، أكثر من الإضرابات التقليدية التي تكون ليوم أو أكثر.

إلا أن إضرابات 9 – 10 أبريل 1979، إضافة إلى إضراب 20 يونيو 1981 و14 دجنبر 1990 تميزت بتشكيلها هزات اجتماعية، كشفت من جهة عن عمق أزمة العلاقة بين المجتمع و الدولة، و اتخذت من جهة أخرى طابع تجربة قوة واضحة بين السلطة والمركزيات النقابية.

ورغم خطورة الأحداث التي ترتبت عن هذه الإضرابات،واعتبارها ذات طابع سياسي فإنها لم تخلوا من محاولات لفتح المفاوضات وإيجاد تسوية للنزاع قبل

---

[1] يمكن التركيز في هذا المطلب على المحورين المتعلقين بشكل الاضرا ب و مواقف الفاعلين، على أساس أن محوري المطالب والنتائج سيخصص لهما المبحث الثاني من هذا الفصل.

اندلاعه.وفي هذا السياق يعتبر مثلا أحد المناضلين النقابيين أنه لو تراجعت الحكومة عن قرار الزيادة في الأسعار لما وقع إضراب 20 يونيو 1981.[1]

أما بالنسبة لمواقف أرباب العمل اتجاه النزاعات العمالية، فان القاسم المشترك بينها يعكس تصلب مواقفهم اتجاه مطالب العمال، خصوصا مع هيمنة صمت السلطات العمومية، و لجوء هذه الأخيرة إلى تدابير زجرية لكسر الحركات الاضرابية.

ويبرز أحيـانا اختـلاف في تعاطي أربــاب العـمل مع النـزاعات العمـالية و محاولاتهم تقديم بعض التنازلات و فتح الحوار حول مطالب العمال. خصوصا أثناء المراحل التي حصل فيها تقارب بين المركزيات النقابية، وأدى إلى بلورة مواقف نسبيا منسجمة و متضامنة، كما هو واضح ضمن نزاع معامل الغزل والنسيج بفاس بتاريخ 25 أكتوبر 1971 .

وبخصوص مواقف السلطات العمومية اتجاه النزاعات العمالية، فإنها لا تخلو عموما من الجمع بين تدابير زجرية – قانونية، و تدابير وقائية – إصلاحية.ورغم اختلاف حدة و مقدار توظيف كل من هذه التدابير، فإنه توجد مجموعة من الثوابت في تعاطي الدولة مع النزاعات العمالية. تتمثل أساسا في مراقبة الحقل النقابي و رفض ممارسة التحريض السياسي،بهدف إحداث اضطرابات وتفجير الأوضاع في الأحياء الحضرية المهمشة.

وتبرز التدابير الزجرية – القانونية من خلال محاولة الحكومة منع حق الإضراب رغم الاعتراف عموما بدستوريته، بحجة الحفاظ على المصالح الوطنية و تجنب المساس بالأمن.

ويترتب عن هذا السلوك الزجري للسلطات العمومية، ممارسات ترتبط بمحاصرة المضربين و مهاجمتهم وإغلاق مقرات المركزيات النقابية،وتوجيه الإتهامات إلى المناضلين النقابيين واعتقالهم ومتابعتهم أمام القضاء.

---

[1] ورد ذلك في مقابلة أجريتها مع أحد المناضلين النقابيين(الذي فضل عدم ذكر اسمه) بمقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء في شهر يوليوز 2005.

ويلاحظ أثناء بعض النزاعات لجوء الحكومة إلى استخدام نصوص قانونية ترجع إلى الفترة الاستعمارية، كظهير13 شتنبر1938 الذي كانت تستخدمه السلطات الاستعمارية الفرنسية لتسخير الشغيلة المغاربة إبان الحرب.ونذكر على سبيل المثال استخدام هذا الظهير أثناء اندلاع نزاع مستخدمي السكك الحديدية (ماي 1995).

أما فيما يخص التدابير الوقائية- الإصلاحية فتستخدمها الحكومة من خلال عقد اجتماعات للتفاوض، و تقديم وعود بهدف التخفيف من حدة التوترات القائمة أثناء النزاعات العمالية. و تبقى في غالب الأحيان تلك الوعود قائمة بدون تنفيذ فعلي.وتضطر أحيانا الحكومة أمام شدة ضغط المركزيات النقابية إلى تقديم بعض التنازلات التي لا ترقى إلى حجم المطالب النقابية المقدمة،ويؤكد ذلك عموما ضعف النتائج المطلبية التي تم تحقيقها عقب كل نزاع على حدة.

وفيما يخص مواقف المركزيات النقابية، فباستثناء بعض النزاعات التي حصل أثنائها تقارب بين بعض المركزيات، كما يوضح ذلك نزاع معامل الغزل والنسيج ونزاع مستخدمي السكك الحديدية ماي 1995، إضافة إلى وقوع تحالف تكتيكي بين الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكنفدرالية الديمقراطية للشغل منذ بداية التسعينات، وبرز ذلك خلال الإعلان عن إضراب 14 دجنبر1991. فان باقي النزاعات العمالية التي تناولتها الدراسة ينعدم فيها أي تنسيق أو عمل مشترك بين المركزيات النقابية، بل يتخذ أحيانا شكل صراع يحد من فعالية الحركة المطلبية و يفتح المجال لتشتيت الصف النقابي.[1]

وبالرجوع إلى مواقف منظمة الاتحاد المغربي للشغل من النزاعات التي تناولها البحث، فهي تشترك في غياب مواقف راديكالية و متصلبة في مواجهة السلطات العمومية فمواقفها ضلت تتأرجح بين ثلاث توجهات أساسية، الأول يسجل التراجع عن خوض بعض الإضرابات، كإضراب 1961 وإضرابات 29 ماي 1964، بحجة تحقيق بعض النتائج و تلبية مطالب الفئات العمالية. ويبرز التوجه الثاني من خلال خوض المنظمة لإضرابات تكون مقبولة من طرف السلطات العمومية و لا يترتب عنها أي تصادم بينهما و نذكر على سبيل المثال إضراب 18 يونيو 1981. أما التوجه الثالث فيعكس تجاهلا

---

[1] أنظر : Najib bensbia: « pouvoir et politique au Maroc: du rejet à l'Alternance ». Ed.média stratégie,rabat,1996, p:97.

شبه تام لبعض الإضرابات التي تخوضها مركزيات نقابية أخرى، كما حصل خلال إضراب 10 و 11 أبريل 1979، و إضرابات عمال جرادة (أبريل 1974) .

وبالنسبة لمواقف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فهناك تحول بارز في مواقف هذه المركزية بين مرحلة تواجد حزب الاستقلال القريب منها، خارج الحكومة أو داخلها فمنذ دخول هذا الحزب في صف المعارضة سنة 1963 و لغاية سنة 1978، بدت مواقفها مؤيدة للإضراب و متشددة اتجاه أرباب العمل والسلطات العمومية،واتهام هذه الأخيرة أحيانا بالتواطؤ مع منظمة الاتحاد المغربي للشغل، كما هو الشأن مثلا في نزاع زليجة (1963) و إضراب عمال جرادة (1974). إلا أنها بدأت تتخذ مواقف لنبذ الإضراب ومعارضته أثناء تواجد حزب الاستقلال في الحكومة، كما يتضح خلال إضرابات 9 و10 أبريل 1979 وإضرابات 20 يونيو 1981.

أما بالنسبة لمواقف منظمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فمنذ المراحل الأولى لتأسيسها عملت على إبداء مواقف احتجاجية، و الدعوة إلى إضرابات عامة في مناسبات متكررة، ترتب عنها مواجهات عنيفة مع السلطات العمومية خصوصا عقب إضرابات أبريل 1979 و إضرابات 20 يونيو 1981 ثم إضراب 14 دجنبر 1990.

يستنتج من خلال مقارنة مختلف المحطات الإضرابية ضعف استجابة المشغلين للمطالب النقابية، إضافة إلى غياب تأييد شامل ومتبادل بين المركزيات النقابية حول قضايا الفئات العاملة.والتضارب الذي تعرفه مواقف وتأويلات الفاعلين للنزاعات العمالية،وأحيانا تداخل تبريراتهم الإقتصادية بالسياسية،الشيء الذي يستدعي توضيح طبيعة العلاقة بين النقابي والسياسي.

الفرع الثاني : علاقة النقابي بالسياسي

سبقت الإشارة ضمن القسم الأول من هذه الدراسة إلى تصورات المركزيات النقابية، حول طبيعة العمل النقابي و علاقته بالسياسة. فاتضح أن الوثائق التأسيسية وأدبيات بعض المنظمات النقابية تشير إلى عدم الخوض في الأمور السياسية. إلا أن واقع الممارسة يؤكد انشغالها في فترات معينة بالمشاكل السياسية، فضلا عن قيام علاقة أبوية بين بعض الأحزاب السياسية و النقابات التي تدور في فلكها، خصوصا أن تاريخ الحركة النقابية المغربية في مختلف مراحل تطورها، ظل يتجاذبه هاجس السيطرة عليها وتوجيهها من طرف السلطة و الأحزاب السياسية.[1]

وفي هذا السياق تبرز ثلاث مستويات لتأثيرالعوامل السياسية على النزاعات العمالية:

1 – ممارسة الأحزاب السياسية للتعبئة والدعم في كافة مراحل إندلاع النزاعات بهدف تحسيس وتهييء الرأي العام،خصوصا في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية.

2 – تداخل التبريرات السياسية والإقتصادية،بل يتم التركيز أحيانا على مطالب سياسية تتعلق بدمقرطة البلاد وتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية لمختلف شرائح الطبقة العاملة،كما حصل مثلا في إضراب 14 دجنبر 1990.وبالرجوع مثلا إلى سنة 1963 فإن معارضة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب،كانت لها أهداف سياسية بقدر ما لها أهداف اجتماعية،أما سنة 1965 فالإضرابات كانت غالبا مطلبية أكثر منها سياسية،في حين لم تبرز سنة 1966 مطالب لها موضوع سياسي محض.[2]

3 – ارتباط الظروف التي اندلعت فيها بعض النزاعات بتوترات داخلية بين أحزاب المعارضة والحكومة أو توترات دولية،كما حصل مثلا أثناء إضرابات أبريل1979 التي اندلعت في سياق الثورة الإيرانية ، بحيث تم تسييس هذه الإضرابات بعد

---

[1] أنظر ما كتب حول علاقة الأحزاب السياسية بالنقابات ضمن الفصل الأول من القسم الأول من هذه الدراسة.

[2] أنظر : ROGER LE TOURNEAU:« Chronique politique»A.A.N Tome II, 1963, Edition du C.N.R.S, Paris.p:230.

أن طالب المضربون في قطاع التعليم برحيل الشاه الإيراني الذي استقرلمرحلة قصيرة في المغرب،فبادرت الحكومة إلى اعتقال العديد من أطر (ك.د.ش) وطرد حوالي 1600 من رجال التعليم والصحة.[1]

إن المحيط العام لاندلاع النزاعات العمالية يبرز تداخل مجموعة من العوامل وتأثيرها على صيرورة النزاع، إلا أنه ينبغي التمييز بين أسباب معلنة و أخرى خفية.[2]

واستنادا إلى المعطيات الواردة حول الأسباب المعلنة والمباشرة للنزاعات العمالية التي تناولها البحث بالدراسة ، يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية:

- عدم الاستجابة للمطالب النقابية
- الطرد و الإغلاق
- عدم توفير شروط إجراء حوار جدي بين المشغلين و النقابات
- اتخاذ المشغلين قرارات للتراجع عن مكتسبات نقابية
- اتخاذ السلطات العمومية تدابير زجرية اتجاه المضربين و الممثلين النقابيين
- الزيادة في الأسعار.

وتبدو هذه الأسباب المعلنة نقابية محضة، إلا أن الأسباب الخفية ترتبط أحيانا بمطالب سياسية، كما أن الصراعات السياسية الحزبية امتدت بشكل واضح للتأثير على بعض النزاعات العمالية.

فبالرجوع إلى ارتباط تأسيس النقابات بظاهرة الانشقاقات الحزبية يلاحظ أن انشقاق حزب الاستقلال أعقبه تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في 20 مارس 1960. و ترتب عن ذلك خوض الاتحاد المغربي للشغل سلسلة من الإضرابات خلال سنتي 1960 و1961 كرد فعل على تأسيس مركزية نقابية منافسة، و التخلي عن السياسة الاجتماعية لحكومة عبد الله إبراهيم بعد إقالتها.

---

[1] أنظر: Abdelghani Abouhani: «mouvement syndicaux et émeutes urbaines au maroc». In l'Etat et les quartiers populaires au Maroc: de la marginalisation à l'emeute: habitat spontané et mouvements sociaux,codesria,Dakar,1995,p: 169

[2] يميز بعض الباحثين بين أسباب معلنة وأخرى خفية،هذه الأخيرة يصعب تحديدها خصوصا في حالة عدم إفصاح الفاعلين عنها

أنظر: CLAUDE DURAND : «revendications explicites et revendications latentes»sociologie du travail ,n°4,1973,p:(394-409)

وفي هذا الإطار اندلع إضراب الموظفين بتاريخ 20 دجنبر 1961 الذي رغم ما يحمله من مطالب اعترفت بموضوعيتها الحكومة و أقرت بوجودها. إلا أنه أمام تراجع الاتحاد المغربي للشغل، اتجه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى مساندة إضراب موظفي وزارة الخارجية و اتهم الحزب قيادة الاتحاد المغربي للشغل بالخيانة وإتباع سياسة الانتظارية المضرة بدينامية العمل النقابي.[1]

كما أن انشقاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1972، أعقبه تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نونبر 1978، فقامت هذه المركزية بشن إضرابات كبرى خلال 10 و 11 أبريل 1979 بتأييد من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.ويلاحظ أن هناك دعما متبادلا أثناء النزاعات العمالية بين الأحزاب السياسية والنقابات التابعة لها.

فبخصوص مواقف منظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يلاحظ توجيهها لاتهامات إلى بعض الإضرابات بكونها سياسية، والتي خاضتها مركزيات نقابية منافسة خصوصا أثناء تواجد حزب الاستقلال القريب منها داخل الحكومة.فخلال إضراب الموظفين لسنة 1961 اتهم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المتحالف آنذاك مع الاتحاد المغربي للشغل، بالسعي من وراء هذا الإضراب إلى أهداف سياسية تكمن في الرغبة في العودة إلى السلطة، كما اتهمت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أثناء إضرابات 10 و 11 أبريل 1979 بكونها إضرابات سياسية غير نقابية.

وفي نفس السياق واجهت السلطات العمومية الحركات الإضرابية ، وتعددت حالات تدخل السلطة لإيقاف الإضراب،ومحاولة الضغط لمنع تجاوز المطالب الاجتماعية إلى ممارسة التحريض السياسي و عزل النقابة و تقليص دورها السياسي. و في هذا الإطار اعتبرت الحكومة إضرابات أبريل 1979 و إضراب 20 يونيو 1981 و 14 دجنبر 1990 بكونها سياسية و يسعى من ورائها حزب الاتحاد الاشتراكي و النقابة التابعة

---

[1] للتأكيد على موضوعية مطالب الموظفين خلال إضراب 20 دجنبر 1961، يمكن الرجوع إلى ما كتب ضمن هذا النزاع حول اعتراف وزير البريد بموضوعية مطالب الموظفين وفتحه لمفاوضات واتخاد بعض التدابير لتسوية النزاع

له (ك.د.ش) إلى محاولة إسقاط الحكومة أو ممارسة الإضراب من اجل الإضراب و دون مراعاة لاكراهات الوحدة الترابية.

ومن ناحية أخرى فإن تداخل التبريرات السياسية بالتبريرات الإقتصادية بدى واضحا خلال إضراب 14 دجنبر 1990،بحيث صرح حزب التقدم والاشتراكية برغبته في استقالة الحكومة والمطالبة بتنفيذ البرنامج السياسي للمعارضة،كما حملت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل مسؤولية هذه الاحداث للحكومة، وصرحت في مناسبات متكررة أن الحكومة بممارساتها تعمل على تسييس النضالات العمالية وإخراجها من دائرة العمل النقابي المحض إلى صراع قوة يهدف إلى كسر الحركات الاضرابية.

يستنتج أن النزاعات العمالية رغم الطابع السياسي الذي يهيمن عليهاأحيانا،فهي تحمل مطالب تعبر عن واقع الفئات العاملة،والدليل على ذلك ما يلاحظ أثناء بعض النزاعات العمالية من اضطرار أربـــــاب العمل والسلطات العمومية، إلى فتح مفاوضات وتلبية جزئية لبعض المطالب تفاديا للتوترات القائمة،إضافة لإعتراف المشغلين بموضوعية المطالب المقدمة.

ورغم صعوبة معرفة الأسباب الخفية للنزاعات خصوصا في حالة عدم إفصاح الفاعلين عنها،فإنه من الواضح أن التقلبات والصراعات السياسية ألقت بضلالها على صيرورة النزاعات التي اندلعت خاصة في القطاع العام،وأسفر عنها رد فعل عنيف من السلطة لمنع استخدام الأحزاب السياسية لآلية الإضراب،ومحاولة نقل الصراع من الحقل السياسي إلى الحقل النقابي.

وبالتالي فإن معرفة حدود تعبير النزاعات العمالية المدروسة عن المطالب الحقيقية للفئات العاملة، تتحكم فيه النتائج المباشرة وغير المباشرة التي استطاعت أن تحرز عليها مختلف الفئات العاملة، فضلا عن كون بعض الإضرابات التي شكلت هزات اجتماعية،تمثل تعبيرا عن الشعور بالحرمان أمام المتطلبات المتزايدة للحياة داخل المدن لتتجاوز التعبير عن الدفاع عن القدرة الشرائية للعمال،إلى ترجمة رفض لامساواة اجتماعية حادة.

المبحث الثاني: آثار النزاعات العمالية على الحركة المطلبية

إن خوض الفئات العاملة لإضرابات كبرى لا يعتبر هدفا في حد ذاته، بقدر ما يمثل وسيلة للتعبير عن مطالبهم ومحاولة تحقيق مكاسب أو مجرد الدفاع عنها.

وتتطلب عملية رصد وتتبع الحركة المطلبية،تصنيف المطالب المقدمة أثناء النزاعات المندلعةخلال أربعة عقود الموالية لمرحلة الاستقلال،وتوضيح مدى التطورات التي عرفتها اللوائح المطلبية التي قدمتها المركزيات النقابية.

وبالرجوع إلى حصيلة النتائج المطلبية يمكن التمييز بين النتائج المحققة عقب كل نزاع من النزاعات التي تناولها البحث، وبين نتائج عامة ترتبط بتطور الحركة الإجتماعية عامة وعلاقة الشغل بصفة خاصة.

وتأسيسا على ماسبق يمكن تقسيم هذا المبحث إلى فرعين:

- **تصنيف المطالب وتطوراتها (الفرع الأول)**
- **حصيلة النتائج المطلبية(الفرع الثاني)**

الفرع الأول: تصنيف المطالب وتطوراتها

إن تتبع المطالب النقابية المتضمنة في الجدول رقم 1 والجدول رقم 2 يساعد على إجراء دراسة نوعية للحركة المطلبية خاصة ولعلاقات الشغل بصفة عامة.[1]

ورغم صعوبة تقديم ترتيب للمطالب حسب أهميتها لدى الفئات العاملة،فإنه يمكن التمييز بين أربعة محاور كبرى للمطالب التي تم التعبير عنها خلال الحركات الإضرابية:

- المطالب الأجرية
- مطالب الحرية النقابية
- ظروف الشغل و أنظمة العمل
- مطالب المؤسسة النقابية.

فبالنسبة للمحور الأول المتعلق بالمطالب الأجرية فيتضمن مختلف أصناف الأجور والتعويضات المهنية حسب كل قطاع على حدة،إضافة إلى مطالب التأمينات الاجتماعية التي تشمل مطالب التأمين على مخاطر الشغل والتعويض عن حوادث الشغل.وترمي هذه المطالب إلى تحسين الوضعية المادية والمعيشية للفئات العاملة،وتقريب التباعد الحاصل بين الأجور.

أما بالنسبة إلى المحور الثاني المرتبط بمطالب الحرية النقابية و مواجهة التعسف فهي تركز على إقرار الحق النقابي و المطالبة بحرية الانتماء و الممارسة النقابية، من خلال رفع تدابير الضغط و القمع و الطرد ضد المضربين و المناضلين النقابيين.

وفيما يخص المحور الثالث الذي يهم ظروف الشغل و أنظمة العمل، فانه يتضمن مدة الشغل والتقاعد و مطلب الراحة الأسبوعية و العطل المؤدى عنها، إضافةإلى مطالب ضمان الشغل و إعادة تنظيمه و الإستقرار في العمل، فضلا عن توفير شروط الصحة والسلامة للعاملين.

وبخصوص المحور الرابع فانه يتطرق لمطالب المؤسسة النقابية، التي تشمل أساسا الدفاع عن حق الإضراب و مطالب المفاوضة لحل النزاعات و إبرام الاتفاقيات الجماعية

---

[1] يمكن الاطلاع على الجدول رقو 1 ور قم 2 ضمن الملاحق المدرجة في نهاية هذا البحث

إضافة إلى المطالبة بتشكيل لجان المراقبة و تطبيق قانون الشغل و تنظيم مراجعة الأجور.

وبالرجوع إلى تحديد تطورات الحركة المطلبية إعتمادا على الجدول رقم1 والجدول رقم 2 فإنه يمكن التمييز بين أربعة مراحل كبرى:

1- **المرحلة الانتقالية (1959/1956)**: يلاحظ من خلال المعطيات الواردة ضمن الجدول رقم1.أن المطالب العمالية تركزت خلال هذه المرحلة أساسا في مواجهة التدابير الزجرية و التعسفات التي يمارسها أرباب العمل في حق العمال. فبرزت مجموعة من الإضرابات التضامنية مع العمال المطرودين. ثم تأتي في المرتبة الثانية المطالب الاجرية، إضافة إلى مطالب ارتبطت بالفترة الانتقالية، تدعو إلى تأميم بعض المناجم وطرد الموظفين الإداريين الأجانب. و بلغ معدل الإضرابات سنويا خلال هذه المرحلة 298 إضراب.[1]

2- **المرحلة الممتدة ما بين(1970/1960)**: تصدر المطالب العمالية خلال هذه الفترة المطالبة بالزيادة في الأجور والتعويضات، إلى جانب استمرار الاحتجاج من اجل إيقاف التعسفات و طرد العمال. و عرفت وتيرة الإضرابات تصاعدا، ليصل المعدل السنوي إلى 265 إضرابا إلى حدود سنة 1965، ثم تراجعت في ظل حالة الاستثناء لتصل إلى 74 إضرابا سنة 1969.[2]

3- **المرحلة الثالثة ما بين (1979/1971)**: استمرت مع بداية السبعينات حدة المطالب الأجرية و انطلاقا من سنة 1974، أصبحت مشاكل التسريح و تقليص أوقات العمل تحتل الصدارة، إلى جانب المطالبة باحترام قوانين الشغل و الحقوق النقابية والدعوة إلى فتح الحوار حول مشاكل الفئات العاملة. كما تصاعدت نسبة النزاعات العمالية ليصل معدلها إلى 396 نزاع سنويا.

4 - **المرحلة الرابعة ما بين(1996/1980)**: مع بداية عقد الثمانينات و انطلاق تطبيق برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983، تصاعد ضغط البطالة و تسريح العمال.

---

[1] أنظر جريدة أنوال الصادرة بتاريخ 1996/5/1.

[2] أنظر : الجدول المتعلق بتطور نزاعات الشغل بالمغرب ما بين 1956-2003 الوارد ضمن القسم الأول من هذه الدراسة

فعمدت المركزيات النقابية إلى تركيز احتجاجاتها على المطالبة بالمحافظة على الشغل من خلال إيقاف الطرد و إرجاع المطرودين. و أدى ذلك إلى تصاعد نسبة النزاعات العمالية فوصلت 748 نزاعا سنة 1980 ثم بدأت تتراجع انطلاقا من سنة 1983 ببلوغها 359 نزاعا لتصل سنة 1988 إلى 121 نزاعا. و مع مطلع التسعينات بدأت تظهر ضمن المطالب النقابية الدعوة إلى فتح الحوار في المرتبة الأولى، إلى جانب التأكيد على ضرورة احترام الحقوق النقابية و قانون الشغل.

وتجدر الإشارة أن بعض الإضرابات تحولت إلى هزات اجتماعية، كأحداث 20 يونيو 1981 و 14 دجنبر 1990، متجاوزة حدود الملف المطلبي النقابي للتعبير عن أزمة الفوارق الاجتماعية الحادة.

يستنتج أن الحضور الدائم و المستمر للمطالب الكلاسيكية المتعلقة بالأجور، لا يعني هيمنتها على الملف المطلبي في مختلف المراحل. بل احتلت الصدارة طيلة عقد الستينات مع توالي ارتفاع الأسعار و تجميد الأجور. ثم برزت في الواجهة خلال العقد الموالي مطالب الحق النقابي و رفض الطرد و التعسفات. وركزت اللوائح المطلبية خلال عقد الثمانينات على النظام من أجل المحافظة على حق الشغل أمام تنامي تسريح العمال وانتشار البطالة. ثم بدأت تظهر انطلاقا من منتصف التسعينات مطالب إرساء حوار دائم ومستمر بين الدولة و أرباب العمل و المركزيات النقابية.

إلا أن الملف المطلبي للمركزيات النقابية يعكس كذلك تراجعات بخصوص مكاسب حققتها الحركة النقابية في المغرب منذ وقت مبكر من عهد الحماية عقب إضرابات يونيو 1936،وتهم تحديد مدة العمل اليومي في 8 ساعات وتحديد الحد الأدنى للأجور والرخصة المؤدى عنها، في حين ظلت الممارسة المطلبية في مرحلة الاستقلال تناضل للحصول على أبسط الحقوق النقابية التي تهم أساسا الاعتراف بالحرية النقابية،فضلا عن تخلي الأجندة النقابية عن مطالب تتعلق بتفعيل بعض آليات تسوية النزاعات العمالية،كما هو الشأن مثلا لنظام السلم المتحرك للأجور.

وتجدرالإشارة أن أرباب العمل الأجانب منحوا امتيازات للعمال منذ وقت مبكر من عهد الاستقلال، خصوصا في المراكز المنجمية، نذكر على سبيل المثال توفير وسيلة النقل لأبناء العمال الذين يتابعون دراستهم و توفير البنية التحية للاستشفاء ومرافق رياضية.

إلا أنه بدأ التراجع تدريجيا عن تقديم هذه الخدمات، بحجة تراجع نسبة الأرباح المحققة.وفي المقابل تنعدم مثل هذه الخدمات داخل المقاولات المغربية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وهناك مفارقة غريبة ترتبط بصراعات المركزيات النقابية فيما بينها، واستخدامها أحيانا للعنف لمنع حرية الإنتماء النقابي لبعض المناضلين النقابيين، في حين تطالب المشغلين بإحترام ممارسة هذه الحقوق.

ويبقى أن نشير أن هناك صعوبة لتحديد المطالب الخفية بدقة،خصوصا أن المطالب المعلنة والمباشرة ضمن الملف المطلبي تتناقض مع المطالب الخفية في حالة إفصاح الفاعلين عنها.

الفرع الثاني: حصيلة النتائج المطلبية

إن تقديم لوائح مطلبية أثناء النزاعات العمالية، ليس هدفا في حد ذاته. بقدر ما يمثل أرضية للتفاوض بين المركزيات النقابية و المشغلين. و تشكيل قوة للضغط من أجل تحسين أوضاع الشغيلة و احترام الحقوق النقابية.

ويمكن دراسة نتائج الحركة المطلبية،من خلال التمييز بين النتائج المطلبية المكتسبة عقب كل نزاع من النزاعات التي تناولتها هذه الدراسة، وبين نتائج عامة تهم الحركة النقابية كحركة إجتماعية بصفة عامة وعلاقات الشغل بصفة خاصة.

فعلى مستوى النتائج المباشرة المترتبة عن النزاعات الواردة ضمن هذه الدراسة نميز بين شكلين أساسيين، ترتبا عن تعاطي السلطات العمومية والمشغلين مع المطالب النقابية:

1- استجابة جزئية لبعض المطالب بغية التخفيف من حدة التوتر.

2- اتخاذ مواقف متصلبة و رفض الاستجابة لأي نوع من المطالب النقابية المقدمة.

إلا أن القول بالتأثير السلبي للإضرابات على الأداء الاقتصادي للمقاولات[1]،هو أمر لا ينفي أهمية النزاعات التي تخوضها الفئات العاملة لتحقيق مطالبها.خصوصا أن تطور العلاقات الشغلية رهين بمدى تحقيق توافق بين الفاعلين حول القضايا الصراعية،والإعتراف المتبادل بمصالح كل طرف من الأطراف المتنازعة.

فبالرجوع إلى إضراب الموظفين في 20 دجنبر 1961، صرحت الحكومة بالزيادة في أجور العمال المياومين ابتداء من فاتح يناير 1962، و رفع قيمة الرقم الاستدلالي بين 100 إلى 200. كما صرحت الجامعة الوطنية للبريد (ا.م.ش) عقب إجراء محادثات مع وزير قطاع البريد، بإرضاء بعض المطالب النقابية. فضلا عن قيام الملك الراحل الحسن الثاني بتعيين لجنة وزارية بهدف تحديد حجم الزيادة الحقيقية للأجور،وتقرير الحكومة لزيادة عامة في الأجور بنسبة 5.7 %.[2]

---

1 أنظر: العربي الهداني: « الأسس الثقافية للممارسة النقابية داخل المقاولة » معالم وآفاق،العدد 4 ،2003،ص:8.

2 أنظر ما كتب في هذا البحث حول إضراب الموظفين العموميين يوم 20 دجنبر 1961.

وترتب عن إضراب 9-10 أبريل 1979 اتخاذ الحكومة لقرارات تقدم حلولا للمطالب النقابية، و تتعلق بالتراجع عن الزيادة في ثمن الماء و الكهرباء و الزيادة في الأجور، فضلا عن الإعلان عن إتمام بعض المشاريع. إلا أن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل اعتبرت هذه الإجراءات ترقيعية ولا تعالج المشاكل الحقيقية للشغيلة،وظلت تطالب بإرجاع رجال التعليم والصحة المطرودين لعدة سنوات.[1]

وعقب اندلاع نزاع مستخدمي السكك الحديدية (ماي 1995)، أصدر المجلس الإستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي رأيه الذي ينص على وضع منحة المردودية التي تمنح لكل مستخدم، عوض منحة الأعياد التي شكلت السبب المباشر لاندلاع هذا النزاع. كما نص على ترسيخ احترام المكتسبات الاجتماعية، و تحمل جزء من أيام الإضراب. إلا أن عملية تنفيذ توصيات المجلس الاستشاري المتعلقة بأداء أيام الإضراب، واجهته إدارة المكتب الوطني بنوع من المماطلة، إضافة إلى القيام بممارسات انتقامية من المستخدمين ترتبط بتنقيلات تعسفية و عدم أداء الساعات الإضافية.[2]

وبادرت الحكومة قبل الإعلان عن إضراب 20 يونيو 1981 إلى التراجع عن قرار الزيادة في الأسعار، و تخفيض نسبة 50%. فضلا عن اتخاذ مجموعة من التدابير عقب انتهاء أحداث الدارالبيضاء، ترتبط بتهيئة المجال الحضري، و الإهتمام بالأحياء الهامشية، و إن كانت ترمي بالأساس إلى تعزيز الأمن و مراقبة الدولة للمجتمع.

وفي ما يخص أحداث 14 دجنبر 1990، فبمجرد إعلان المركزيات النقابية عن القيام بإضراب عام، صرح الوزير الأول بتدابير لنزع فتيل النزاع، و تهم الزيادة في الأجور و التعويضات الاجتماعية، و التأكيد على استعداد الحكومة لمواصلة الحوار.

وعقب هذه الأحداث نص الخطاب الملكي بتاريخ 2 يناير 1991 على تدابير اجتماعية لإرساء السلم الاجتماعي، وتتعلق بالزيادة بنسبة 15 % في الحد الأدنى للأجور ورفع التعويضات العائلية و بعض التعويضات الاجتماعية، و فتح الحوار كل سنة لتقييم حصيلة المرحلة السابقة، و وضع خطة للمرحلة المقبلة. فضلا عن دعوة الحكومة إلى ضرورة وضع إطار عام لميثاق اجتماعي، لتحقيق سلم اجتماعي. مع التأكيد على تشجيع

---

[1] أنظر ماكتب في هذا البحث حول إضراب 9و10 أبريل 1979

[2] أنظر ما كتب في هذا البحث حول إضراب مستخدمي السكك الحديدية (ماي 1995)

الحكومة للنقابات و المشغلين قصد توقيع اتفاقيات جماعية في كافة القطاعات و على كافة المستويات.

وفي نفس السياق برز خلال نزاع منجم زليجة (1963)، و نزاع معامل الغزل النسيج (1971)، محاولة أرباب العمل تقديم بعض التنازلات لتلبية بعض المطالب وإيجاد تسوية للنزاع. إلا أن هذه التدابير أعقبتها إجراءات انتقامية تتمثل في ممارسة تنقيلات تعسفية أو متابعات قضائية.

يستنتج أن حجم الاستجابة للمطالب النقابية، ظل ضعيفا و تطبعه مواقف متصلبة للسلطة والمشغلين.فضلا عن كون الحلول المقدمة لا تستجيب غالبا للمحاور الرئيسية للوائح المطلبية. و يغلب عليها الرغبة في الحفاظ على قوة موقع المشغلين أمام المركزيات النقابية. خصوصا أن التدابير المتخذة تتم بلورتها بشكل أحادي، و في غياب قنوات دائمة ومستمرة للتفاوض و لتسوية النزاعات العمالية.

ويلاحظ أن مجموعة من المطالب ظلت مطروحة لعدة سنوات. بدليل عودة العمال إلى شن إضرابات متوالية، مع التركيز على نفس المحاور المطلبية. بل إن بعض المطالب الأساسية لممارسة العمل النقابي ظلت تتردد لعدة عقود ضمن اللوائح المطلبية.

أما على مستوى النتائج العامة التي حققتها الملفات المطلبية للنزاعات العمالية فيمكن استحضار تأثيرها النسبي على السلطات العمومية وأرباب العمل على حد سواء. من خلال دفعهم أحيانا إلى فتح مفاوضات وتقديم تنازلات جزئية،وبرز خلال عقد التسعينات بكيفية واضحة محاولات لتهييئ المناخ، لعلاقات شغل جديدة ومتطورة، واتخاذ تدابير اجتماعية لتلبية بعض المطالب النقابية،إضافة إلى فتح جولات متقطعة للحوار بين الأطراف الرئيسية لعلاقات الشغل،يطبعها تغليب أسلوب التفاهم والحوار عوض الصراع والمواجهة.

فرغم أن النزاعات العمالية على المدى القريب والمباشر سمحت للسلطات العمومية بإثبات قوتها وقدرتها على تهدئة التحركات العمالية، فمن جهة أخرى مكنتها من عزل الأحزاب السياسية عن الشارع،والتصدي لمحاولتها استخدام آلية الإضراب،فإنها على المدى البعيد أثبتت عدم نجاعة أسلوب المواجهة وضغط السلطات العموميةوأرباب العمل بهدف تجاهل وتغييب المطالب العمالية.

فبالرجوع إلى إضرابات 29 و 30 ماي 1964، ترتب عنها استقبال الملك الراحل الحسن الثاني يوم 3 يونيو لقادة الاتحاد المغربي للشغل. و كان هذا اللقاء الأول من نوعه منذ وفاة محمد الخامس، و مباشرة بعد هذا اللقاء بادرت الحكومة إلى فتح حوار مع النقابة،وأدى ذلك إلى تصريح الاتحاد المغربي للشغل بالتراجع عن إضرابات 8 و 9 يونيو 1964 .

ونشرت جريدة الطليعة الناطقة بلسانه، في صفحتها الأولى معطيات حول تحقيق مجموعة من الامتيازات، دون الإشارة إلى تحديد طبيعة العلاقات القائمة بين الدولة والمشغلين والأجراء. أو ضبط نوعية القواعد التي تضمن تطوير تلك العلاقات.[1]

وحتى في ظل تراجع نسبة النزاعات العمالية خلال مرحلة الاستثناء، برزت أحيانا الزيادة في الحد الأدنى للأجور أو التصريح بمراجعة أجور الموظفين، و لكن بمبادرة ملكية و ليس في إطار حوار منظم بين الحكومة و المشغلين و المركزيات النقابية.ويدل على ذلك ما جاء من تدابير في الخطاب الملكي يقول فيه:"**أعطينا تعليماتنا للحكومة....ستهتم ببحث مشروع يمكنها من رفع كل سنتين أو ثلاث سنوات أجور الموظفين حسب معايير معقولة.**[2]

وفي هذا الإطار ظهر منذ بداية مرحلة الاستثناء ضعف مقاومة المركزيات النقابية، و تزايد هيمنة أرباب العمل و لجوء الحكومة إلى مجموعة من التدابير الاجتماعية بمبادرة فردية، و خير مثال على ذلك فرض وزير الشغل خلال شتنبر 1967 لتعويضات عن الطرد لصالح الأجراء الذين يبدون ثقيلين على أرباب العمل[3].

ومع عودة نشاط الحركة الإضرابية خلال النصف الثاني لعقد السبعينات، بادر الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة عيد الشباب 1976 إلى الدعوة لضرورة تحقيق سلم اجتماعي، وتفادي الإضطرابات الاجتماعية إلى حدود نهاية السنة،بسبب ضخامة التكاليف

---

[1] ترتب عن إعلان الاتحاد المغربي للشغل خوض إضرابات يوم 8 و 9 يونيو استقبال الملك الراحل الحسن الثاني يوم 3 يونيو 1964 لقادة الاتحاد المغربي للشغل، و رغم طابع السرية الذي أحاط هذا اللقاء، فإنه يعكس الحاجة آنذاك إلى تجميع القوى الحية للبلاد.

Anonyme : « une audience qui peut tout arranger »
Jeune Afrique du 15/6/1964

[2] خطاب ملكي بمناسبة عيد الاستقلال بتاريخ 1 مارس 1971

[3] أنظر : (C.E.D.I.E.S) Informations n°591 du 13/01/1968

المالية التي تحملتها الدولة لتحقيق وحدتها الترابية، و التي بلغت 7 ملايير درهم خلال سنة 1976،ووعد بمراجعة الأجور عند بداية سنة 1977.[1]

ورغم تزايد هيمنة أرباب العمل خلال عقد السبعينات، اضطرت الكنفدرالية العامة الاقتصادية المغربية كإحدى أهم تنظيمات أرباب العمل، أمام حماسة النضال المطلبي في نهاية هذا العقد، إلى التحدث عن ضرورة اللجوء إلى الحوار بين كافة الشركاء لمواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية و المالية التي عرفها العالم منذ سنة 1973.

ويبرز هذا الموقف ضمن كلمة ألقاها رئيس الكنفدرالية محمد عمور،أثناء الجمع العادي بتاريخ 27 يونيو 1978 يقول فيها:"**...من أجل ذلك سنتخذ ابتداءا من الآن،المبادرة للحث على تنسيق الجهود بين السلطات العمومية والنقابات والمشغلين...لتحقيق تشاور دائم بهدف تسوية المشاكل القائمة...**"[2]

وتجددت دعوة الكنفدرالية العامة الاقتصادية المغربية CGEM إلى ضرورة إجراء حوار صريح بين ممثلي الأجراء و المشغلين، لمعالجة الوضعية المتأزمة خلال سنة 1979 بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة و اندلاع مجموعة من النزاعات خلال الأشهر الأولى لهذه السنة في كافة القطاعات العمومية و شبه العمومية و الخاصة.

وفي ظل تدهور المناخ الاجتماعي عقد الملك الراحل الحسن الثاني مجلسا للوزراء،خصص لتدارس الوضعية الاجتماعية. فأصدر تعليماته للحكومة لتسوية مشكل ارتفاع أسعار بعض المواد الإستهلاكية، و فتح حوار مع ممثلي المركزيات النقابية لدراسة مطالب مختلف القطاعات أخذا بعين الإعتبار الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد.[3]

وترتب عن الإضرابات المندلعة منذ بداية سنة 1979 إعلان الحكومة بمناسبة فاتح ماي لنفس السنة، عن تدابير للتخفيف من الفوارق الاجتماعية و الرفع من القدرة الشرائية للعمال. إضافة إلى نتائج أخرى تمثلت في دراسة و تهيء تشريع جديد للشغل

---

[1] أنظر: (C.E.D.I.E.S),Informations n°1029 du 10/07/1976

[2] أنظر: Rapport moral de la C.G.E.M . du 27 juin 1978.
(C.E.D.I.E.S),Informations n°1136 du 29/07/1978

* للإشارة فالترجمة شخصية

[3] أنظر: (C.E.D.I.E.S),Informations n°1167 du 03/03/1979

وعرضه على المشغلين و النقابات. علاوة على تنظيم الأيام الاقتصادية الوطنية بالدار البيضاء أيام 18-19 و 20 أكتوبر1979 تحت رآسة الوزير الأول و وزير العدل آنذاك المعطي بوعبيد،وبمشاركة تنظيمات وجمعيات مهنية ونقابية.وركزت الندوة على دراسة الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، بهدف تنسيق الجهود لمواجهة إكراهات التنمية والدفاع عن الوحدة الترابية[1].

وبعد أحداث 20 يونيو 1981 عمدت السلطات العمومية إلى تنظيم " الأيام الوطنية للإقلاع الاقتصادي و التنمية الاجتماعية" بالدار البيضاء أيام 7، 8 و 9 أبريل 1982.

وترأس افتتاحها الملك الراحل الحسن الثاني،فأشار في سياق تحليله للتناقضات بين الاهتمامات والمصالح الخاصة لكل من العمال والمشغلين والإدارة إلى أن:« **العمال لا يظهرون تعاونا داخل المعامل والمقاولات،ويعتبرون أنهم الأعداء الطبيعيين للمشغلين المغاربة.وبخصوص مالكي الرأسمال والمشغلين فهم لا يعربون عن الجرأة الضرورية والثقة الكافية في الإدارة.أما الإدارة فتريد فعل كل شيء بينما لا يمكنها فعل ذلك وليس من مهمتها هذا الأمر**».ولكنه يرى أن هذه التناقضات موجودة في كل بلد يسعى إلى العيش في ظل نظام تطبعه الحرية.[2]

وتميز عقد الثمانينات بتنامي دور القطاع الخاص.فمنذ بداية السبعينات تمت مغربة مجموعة من القطاعات الاقتصادية و تطبيق قوانين لتشجيع الاستثمار، فأصبح القطاع الخاص خصوصا مع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي سنة 1983 و تراجع الدولة وضعف استجابتها لانتظارات المجتمع، مدعوا للدخول في مرحلة جديدة و النهوض بالإستثمار.

وفي هذا الإطار استمر بعد مناظرة الإقلاع الاقتصادي والتنمية لسنة 1982 الحوار والتشاور بين القطاع الخاص والإدارة، بهدف دراسة المشاكل التي تواجهها المقاولات وسبل تشجيع القطاع الخاص وإحداث مناصب للشغل.وهذا رغم أن القطاع

---

[1] أنظر: (C.E.D.I.E.S),Informations n°1196 du 13/10/1979

[2] أنظر: (C.E.D.I.E.S),Informations n°1322 du 10/04/1982.

* للإشارة فالترجمة شخصية

العمومي ظل مهما باحتلاله ضمن المخطط الخماسي(81 – 85) 50 % من حجم الاستثمارات.[1]

إلا أن التشاور و الحوار بين السلطات العمومية و المنظمات النقابية ظل خلال عقد الثمانينات معلقا. رغم أن بعض اللقاءات بين بعض الوزارات و النقابات المعنية كانت إيجابية. إضافة إلى اتخاذ الحكومة أحيانا لمبادرات اعتبرتها مشجعة للقطاع الاجتماعي بمناسبة فاتح ماي لسنة 1986، و تتعلق بتشجيع الضمان الاجتماعي،وتقوية جهاز تفتيش الشغل، ورفع الحد الأدنى للأجور ابتداءا من فاتح يناير بنسبة 10%. كما أن الحوار بين أرباب العمل و النقابات كان يتم في هذه المرحلة بصورة فردية ويغلب عليه طابع الصراع و المواجهة[2].

وترتب عن هذا الوضع صدور بيان مشترك سنة 1988 عن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يطالب كلا من الحكومة وأرباب العمل بفتح الملف الاجتماعي والتأسيس لحوار بين كل الأطراف.فأدى صمت الحكومة وعدم تحقيقها للمطالب النقابية، إلى إعلان المركزيتين النقابيتين عن إضراب عام يوم 14 دجنبر 1990، فانعقد مجلس حكومي يوم 5 دجنبر لدراسة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وبحث المطالب النقابية، إلا أنه لم يسفر عن أي نتيجة.[3]

ومباشرة بعد تنفيذ الحركة الاضرابية ل 14 دجنبر 1990 استأنفت لجنة وزارية اجتماعاتها مع المشغلين و النقابات، و لأول مرة في تاريخ المغرب اجتمع حول طاولة التفاوض الحكومة والمشغلون و النقابات، وتم التداول بخصوص[4].

- رفع الحد الأدنى للأجور
- الزيادة في التعويضات العائلية
- توسيع خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

---

[1] أنظر: (C.E.D.I.E.S),Informations n°1548 du 18/10/1986

[2] أنظر: (C.E.D.I.E.S), Informations n°1476 du 4/5/1986

جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1985/5/1

[3] أنظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1988/2/12

[4] أنظر: (C.E.D.I.E.S),Informations n°1758 du 22/12/1990

واستمرت جولات الحوار الاجتماعي خلال دجنبر 1992 و يناير 1993 وأصدرت اللجنة الدائمة للحوار الاجتماعي مجموعة من التدابير:

- الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 10% ابتداءا من فاتح يوليوز 1994
- الزيادة في التعويض العائلي
- زيادة 140 درهم في أجور الموظفين المرتبين في السلاليم ما بين(1 و 9)

وانتهت جولات الحوار الاجتماعي سنة 1996 إلى توقيع اتفاق ثلاثي بين الحكومة وأرباب العمل والنقابات يوم فاتح غشت لسنة 1996. وفتح هذا الاتفاق المجال لنقاشات حول القضايا الاجتماعية وتحقيق توافق بين الفاعلين، لضمان إعادة تأهيل النسيج الإنتاجي.

واستمرت محاولات إرساء أسس الحوار الإجتماعي من خلال ابرام الحكومة لاتفاق مع الفرقاء الاجتماعيين بتاريخ 23 أبريل 2003 ، الذي نص على تشكيل لجنة تحكيم لحل نزاعات الشغل الجماعية تحت رئاسة الوزير الأول إضافة لإحداث لجنة وصية للبحث والمصالحة برئاسة وزير الشغل، فضلا عن تشكيل لجان إقليمية للبحث والمصالحة برئاسة عمال الأقاليم.

وفي نفس السياق تم إبرام اتفاق اجتماعي بتاريخ 30 أبريل 2003 (19 محرر 1421) الذي شكل بدوره عقدا للمفاوضات الجماعية ،وركز على اعتماد آلية التوافق لتسوية الخلافات من خلال تفعيل آليات حل النزاعات على المستوى الإقليمي والمحلي.

وتتويجا لهذه الاتفاقيات صدرت مدونة الشغل بتاريخ 11 شتنبر 2003، التي تركزعلى تفعيل آليات التفاوض وتشجيع إبرام الإتفاقيات الجماعية بهدف تجاوز وضعية الجمود التي ظلت تعرفه آليات تسوية النزاعات الجماعية طيلة أربع عقود منذ الإستقلال.

يستنتج أنه رغم ضعف النتائج المطلبية المباشرة للنزاعات،فإن إحدى أهم النتائج العامة للنزاعات الكبرى التي خاضتها الحركة النقابية المغربية، وقوع تطور نسبي في عقليات الفاعلين، و اقتناعهم بضرورة الانتقال من منطق المواجهة إلى منطق التفاهم والحوار. و يعتبر هذا مؤشرا على نمو علاقات جديدة بين قوى العمل والرأسمال. كما يشكل ضمانة لضبط العلاقات القائمة بين الدولة و المشغلين والأجراء.

خاتمة القسم الثاني:

إن النزاعات الكبرى التي اندلعت داخل القطاع العام وشبه العمومي أوالقطاع الخاص تعرف تفاوتا في أهميتها،ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين :

أ – ارتباط خطورة النزاعات بتهديد التوازنات السياسية القائمة.

ب– تأثير الصراعات النقابية على وحدة النضالات والملفات المطلبية.

فبخصوص ارتباط أهمية النزاعات العمالية الكبرى بمستوى خطورتها فترجع أساسا إلى التدخل العنيف للسلطات العمومية أثناء الإضرابات العامة كإضرابات (أبريل 1979 – ويونيو 1981 – دجنبر 1990) لمنع استخدام التيارات السياسية المعارضة لآلية الإضراب من جهة،ومن جهة أخرى فك الارتباط بين الأحزاب السياسية والشارع.[1]

كما برز تدخل السلطات العمومية بقوة خلال إضرابات في مناطق معزولة كمنجم جبل عوام سنة 1993 مثلا،وتعطي هذه الأشكال من التدخل العنيف دليلا على رفض السلطات العمومية المس بالتوازنات السياسية القائمة أو مجرد تكريس ممارسات قد تؤدي إلى تحريك الشارع والتحريض السياسي، فضلا عن رفض زعزعة المصالح الاقتصادية لبعض القطاعات الإستراتيجية في النسيج الاقتصادي المغربي.

إلا أن الأبعاد السياسية للتوترات الاجتماعية القائمة لا ينفي موضوعية مطالب الفئات العاملة باعتراف من الفاعلين أنفسهم، وبدليل التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية وأرباب العمل لتطويق النزاعات ومحاولة تفكيكها.

أما بالنسبة لتأثير الصراعات النقابية على أهمية النزاعات العمالية فتتضح من خلال غياب العمل المشترك بين المركزيات النقابية لخوض إضرابات عامة أو قطاعية باستثناء التنسيق التكتيكي الذي برز مثلا بين (ك.د.ش – و إ.ع .ش. م) منذ الإضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990.كما أن المطالب المقدمة أثناء النزاعات تفتقد للانسجام ويغلب عليها طابع التنافس بين المركزيات النقابية.

---

[1] منذ فجر الاستقلال حرصت السلطات العمومية على فك الارتباط القائم بين حركة المقاومة والحركة النقابية.

وأدى عدم تبادل الاعتراف بشرعية النقابات فيما بينها إلى تكريس ممارسات التجاهل لبعض الإضرابات،بحيث يسجل مثلا غياب (إ.م.ش) عن إضرابات 9 – 10 – 11 أبريل 1979 وإضرابات 20 يونيو 1981 و14 دجنبر 1990 .ونزاع عمال مناجم جرادة يوم 11 و12 أبريل 1974.وترتب عن هذا الوضع إفقاد العمل النقابي مصداقيته والتحجيم من أهمية بعض الإضرابات وقوة تأثيرها لتحقيق المطالب النقابية.

وفيما يخص محاولة تقييم النتائج التي أسفرت عنها النزاعات العمالية الكبرى،يمكن التمييز بين نتائج مباشرة ونتائج عامة،فعلى مستوى النتائج المباشرة القريبة المدى، فإن درجة الإستجابة للملفات المطلبية ظلت ضعيفة نسبيا.أما على مستوى النتائج العامة المحققة على المدى البعيد،فتبرز من خلال دفع السلطات العمومية إلى إعادة النظر في سياستها المتبعة في المجال الاجتماعي والعمل على مأسسة الحوار الاجتماعي،منذ مطلع عقد التسعينات.كما أن المركزيات النقابية استطاعت إثبات أهمية حضورها في عملية تسوية النزاعات العمالية، رغم ما تحتاجه من إعادة التأهيل وتجاوز المعوقات الذاتية التي تحد من فعالية أدائها،إضافة إلى تبلور قناعة لدى أرباب العمل بضرورة الحفاظ على سلم اجتماعي يساهم في تهيئ شروط تطور المقاولة خاصة وعلاقة الشغل بصفة عامة.

خـــلاصة عامة:

إن الإستنتاجات المتعلقة بكل نزاع من النزاعات التي تطرق إليها هذا البحث تساعد على بلورة استنتاجات عامة،انطلاقا من التساؤل المركزي الذي تم تحديده في المقدمة والمتعلق بمدى مساهمة النزاعات العمالية الكبرى في تشكيل آلية للتوازن داخل الحقلين النقابي والسياسي.ويمكن التمييز ضمن هذه الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بين استنتاجات ترتبط بالحقل النقابي وأخرى ترتبط بالحقل السياسي.

أولا: بالنسبة للحقل النقابي:

رغم أن لكل نزاع من النزاعات العمالية الكبرى منطقها وديناميتها الخاصـــة،ظلت تتحكم فيهاعموماالإستراتيجية التي مارستها السلطات العموميةاثناء التعـــاطي مـــع هـــذه النزاعات و محاولة احتواء الضغوطات الداخلية والخارجية،وقد برز ذلك من خلال عـــدة مستويات:

1 – على مستوى بلورة آليات لتسوية النزاعات العمالية:

بخصوص آليات تسوية النزاعات العمالية يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين :

- مرحلة ما قبل صدور مدونة الشغل.
- ومرحلة ما بعد صدور المدونة في شتنبر 2003.

فبالنسبة للمرحلة الأولى فإن تسوية النزاعات العمالية كانت تتم خارج الإطار القانوني المتمثل أساسا في ظهير 19 يناير 1946 المتعلق بالمصالحة والتحكيم.بحيث شكل تدخل السلطات المحلية أو المركزية عاملا حاسما لتسوية النزاعات القائمة بين الشغيلة والمشغلين.

إلا أن هذه المرحلة تخللتها مجموعة من المحطات الإضرابية كإضراب 9 – 10 – 11 أبريل 1979 الذي تضمن مطلبا أساسيا يتعلق بوضع مدونة للشغل.وبالفعل بادرت الحكومة بإعداد مشروع المدونة منذ شهر أكتوبر لسنة 1979 ولم تقع المصادقة النهائية عليها إلا في شهر شتنبر لسنة 2003.

وتضمنت هذه المدونة الجديدة للشغل تجاوزا للجمود الذي عرفته آليات تسوية النزاعات من خلال تفعيل آليات التفاوض وتشجيع إبرام الاتفاقيات الجماعية.فضلا عن إحياء مسطرة التحكيم والمصالحة في حالة غياب آليات اتفاقية.

2 – على مستوى مشاركة الفاعل الاقتصادي في الحوار الاجتماعي:

إن دعوة أرباب العمل من خلال « الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية » إلى التوقف عن الإضرابات وتحقيق سلم اجتماعي ،برزت بشكل واضح عقب إضرابات 9 – 10 أبريل 1979.[1]

وقد ساهم إطلاق السلطات العمومية لدينامية الحوار الاجتماعي بشكل مكثف مع مطلع التسعينات ،وصعود مقاولين جدد بالفيدرالية،في تفعيل مسلسل الحوار الاجتماعي والتخفيف من حدة النزاعات.والتمهيد لإبرام التصريح المشترك في فاتح غشت 1996.

فتعزز موقع الفيدرالية العامة للمقاولات المغربية كمجموعة متميزة عن الدولة من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات والمواثيق مع الحكومة والنقابات،كما ساهمت في نقاشات وطنية كبرى، إلا أن السماح للباطرونا بالنقاش السياسي لا يسمح لها بالمس بتوازنات السلطة خاصة.

ثانيا : بالنسبة للحقل السياسي:

ساهمت النزاعات العمالية الكبرى بشكل تدريجي في بلورة قناعة لدى الفاعلين بضرورة تحقيق سلم اجتماعي،وبرز ذلك بشكل جزئي وعابر منذ سنوات السبعينات،إلا أنه مع مطلع التسعينات بدأت إشارات واضحة لإرساء أسس الحوار الاجتماعي، تمثلت في إبرام " ميثاق اجتماعي " في فاتح غشت1996.كمدخل لانطلاق سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تجلى ذلك من خلال عدة مستويات:

1 – على مستوى دفع السلطات العمومية لمراجعة سياستها الاجتماعية:

ساهمت النزاعات العمالية التي برزت منذ عقد السبعينات في تزايد اهتمام السلطة بمشكل الاستقرار، وبرزت مواقف لتخفيف الضغط على الحركة النقابية في اتجاه محاولة

---

[1] أنظر : (C.E.D.I.E.S),Informations N° 1175 du 28 /04/1979

التصالح، من خلال مبادرة الحكومة منذ أواخر هذا العقد إلى فتح جولات متقطعة للحوار والتداول حول مطالب مختلف الفئات العاملة.

إلا أن بروز هزات اجتماعية في 20 يونيو 1981 و 14 دجنبر 1990 ساهمت في بلورة قناعة لدى السلطات العمومية منذ مطلع التسعينات، بضرورة مراجعة سياستها الاجتماعية، والتمهيد لنهج أسلوب التكيف والحوار وإرساء بنيات التفاوض الاجتماعي بدل اتباع أسلوب الصراع والمواجهة مع النقابات، والذي ظل مهيمنا طيلة ثلاثة عقود منذ الاستقلال.

2 – على مستوى تهيئ الأجواء للتوافق بين الفاعلين:

إن توقيع تصريح فاتح غشت 1996 جاء تتويجا لإطلاق دينامية الحوار الاجتماعي مع مطلع التسعينات، ومهد للمصالحة والتخفيف من بؤر التوتر والخلاف بين الفاعلين السياسيين، ودفعهم إلى إرساء أسس جديدة للتوافق السياسي.

إلا أن تعاطي النظام السياسي مع النزاعات العمالية لم يرقى إلى المساهمة في تدعيم وتحديث موارد مشروعيته، بدليل أن الإستراتيجية المتبعة في التعامل مع النزاعات العمالية، ظلت تركز على محاولة احتواء وتطويق هذه التوترات الاجتماعية التي تهدد التوازنات السياسية القائمة .

3 – على مستوى علاقة الدولة بالمجتمع:

شكلت المحطات الإضرابية الكبرى مناسبات لتحريك الملف الاجتماعي ومحاولة دفعه إلى الواجهة وإخراجه من وضعية الجمود والتهميش ،خصوصا مع مطلع التسعينات بعد إضراب 14 دجنبر1990. إلا أنه مع ذلك لا يمكن القول أن هذه النزاعات أدت إلى إعادة النظر في علاقة الدولة بالمجتمع. بدليل أن مجمل المؤشرات التي ظهرت خلال عقد التسعينات، والمرتبطة بإعادة صياغة أشكال الضبط الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج النخب الاقتصادية الجديدة، والبحث عن تدعيم الأسس الاجتماعية لمشروعية النظام السياسي،لم ترقى إلى مستوى تغيير البنيات الاجتماعية التقليدية التي ظلت تتحكم في سلوكات الفاعلين، فضلا عن غياب قنوات دائمة لتسوية التوترات الاجتماعية. وفي هذا

الإطار تفهم محاولة السلطات العمومية تفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وختاما يمكن القول أن تحقيق علاقات شغل جديدة ومتطورة وقائمة على أسس التفاوض والحوار، يبقى رهينا بمدى قدرة الفاعلين في علاقات الشغل (المركزيات النقابية- أرباب العمل - الدولة) على المساهمة في مأسسة الحوار الاجتماعي، وضمان تفعيل ميكانزمات تسوية النزاعات العمالية.وذلك في ظل تقديم تنازلات متبادلة وتحقيق توافق حول القضايا الصراعات العالقة لعدة سنوات ،كإخراج قانون تنظيمي للإضراب مثلا وذلك في أفق إيجاد حلول عقلانية ومتوازنة تضمن حقوق ومصالح الشغيلة والمشغلين على حد سواء.

كما أن عملية الإحاطة بمختلف المحطات الإضرابية الكبرى وتوثيقها،تتطلب تظافر مجهودات مختلف الفعاليات المرتبطة بعلاقات الشغل ومؤسسات البحث العلمي،بهدف تحقيق معرفة علمية،موضوعية،عميقة وهادئة للنزاعات العمالية.هذه الأخيرة التي شكلت أهم نشاط للحركة النقابية،واستطاعت أن تطبع تطور المجتمع المغربي بتفاعلاتها وديناميتها.

---

[1] أنظر الخطاب الملكي أثناء افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة يوم الجمعة 09 أكتوبر 2009.

الملاحق

1 – جدول رقم 1 : يتعلق بنزاعات الشغيلة بالمغرب ما بين (1956 – 1996)

*المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على جريدة العلم

2 – جدول رقم 2 : يتعلق بنزاعات الشغيلة بالمغرب ما بين (1981 – 1996)

*المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على جرائد مختلفة

3 – لائحة الإتفاقيات المتعلقة بميدان الشغل المصادق عليها من طرف المغرب منذ اكتسابه العضوية داخل منظمة العمل الدولية.

4 – نماذج لبعض الجرائد المعتمدة في هذا البحث.

جدول (رقم 1) يتعلق بنزاعات الشغيلة بالمغرب ما بين سنتي (1956 – 1996)

* من إعداد الباحث اعتمادا على الصحافة الوطنية

القطاع والنقابة	تاريخ الإضراب و مدته	مكان الإضراب	المطالب(الأسباب)......و الملاحظات	المرجع
عمال القواعد الأمريكية (إ- م-ش)	11-4-1956 15-4-1956 5 أيام	إضراب عام شامل	- يقدر عدد العمال 800 عامل. - يمكن الإشارة أن الإضراب شارك فيه اليهود والمسلمون والإداريون على حد سواء. - المطالبة بالزيادة في الأجور.	- العلم عدد : 2138 بتاريخ : 56-4-13 - العلم عدد : 2136 بتاريخ : 56-4-11
عمال ومستخدمو الحافلات (إ- م- ش)	13-4-1956 إضراب مفتوح	- فاس - مكناس - مراكش	المطالبة باستيفاء حقوق العمال (أجور – مستحقات)	العلم عدد : 2138 بتاريخ : 56-4-13
العمال والمستخدمين بسيدي قاسم (إ- م – ش)	18-5-1956 إضراب مفتوح	سيدي قاسم	– المطالبة برجوع 27 عامل مطرودين بشكل تعسفي.	العلم عدد : 2181 بتاريخ : 56-5-25
عمال معدن المانغنيز	4-6-1956 إضراب مفتوح	ناحية ورزازات	150 عامل المطالبة بالزيادة في الأجور. (أجور ضئيلة)	العلم عدد :2191 بتاريخ : 56-6-4
عمال أوطوماروكان	28-5-1956- وصلت المدة 30 يوم - إضراب مفتوح	الدار البيضاء	- احتجاجا على رب العمل الذي : - مزق قوانين النقابة وضرب عاملا. - يمكن الإشارة انه في 28-6-1956 قام عمال معامل السيارات بالدار البيضاء بإضراب عام لمدة ساعتين تضامنا مع عمال هذه الشركة.	العلم عدد : 2215 بتاريخ : 1956-6-28
عمال الحافلات	5-8-1956 لمدة 48 ساعة	الدار البيضاء	المطالب مادية تتلخص في الزيادة في الأجور	العلم عدد : 2252 بتاريخ : 56-8-5
عمال الفوسفاط	14-8-1956 لمدة 48 ساعة	مناجم كوشكاط	المطالبة بطرد الإداريين الأجانب وتأميم المنجم.	العلم عدد : 2261 بتاريخ : 56-8-14
عمال مناجم جرادة	14-12-1956 المدة 12 ساعة	مناجم جرادة	تضامنا مع عامل مطرود، والمطالبة برجوعه للعمل.	العلم عدد : 2384 بتاريخ : 56-12-14
عمال المخابز	22-7-1957 24 ساعة	الدار البيضاء	تضامنا مع نقابيهم المطرودين والمطالبة بعودتهم للعمل.	العلم عدد : 2542 بتاريخ : 57-7-22
عمال الرباط-سلا	6-6-1958 6 ساعات	الرباط وسلا	تضامنا مع 5 عمال مطرودين من معمل لاسافاط بالرباط. والمطالبة بإعادة العمال المطرودين.	العلم عدد : 3012 بتاريخ : 58-6-6

عمال ميناء البيضاء (إ-م-ش)	3-11-1958 إضراب مفتوح	ميناء الدار البيضاء	- المطالبة بتجديد المكتب النقابي (إلغاء المكتب القائم) - رفع الأجور والسكنى والنقل ومطالب أخرى مادية. - عدد العمال يقارب 3000 عامل.	العلم عدد : 3163 بتاريخ : 58-11-4 العلم عدد : 3164 بتاريخ : 58-11-5
عمال مناجم الفوسفاط خريبكة (إ-م-ش)	11-2-1959	مناجم خريبكة	فشل الإضراب (تدخل باشا المدينة)	العلم عدد : 3262 بتاريخ : 59-2-11
عمال مناجم الفوسفاط خريبكة (إ-م-ش)	26-2-1959	مناجم خريبكة	فشل الإضراب (لأسباب غير معلن عنها)	العلم عدد : 3277 بتاريخ : 59-2-26
عمال منجم بوعرفة	-28-2-1960 -5-3-1960 إضراب مفتوح	بوعرفة أحد مناجم المنطقة	مطالب مادية، تحسين الأجور.	العلم عدد : 4030 بتاريخ 60-3-5
عمال مناتكس	8-3-1960	درب السلطان الدار البيضاء	المطالب تتلخص : - السماح بالانخراط في النقابات الوطنية. - الاعتناء بمصالح العمال، من طرف رب العمل. - إرجاع المطرودين، وفتح المعمل في وجوه العمال. - تلبية مطالب العمال المشروعة (الأجور). - منح العمال واجب الحليب ووقايتهم من الغبار. - توفير العناية الطبية للعمال زيارة الطبيب كل 15 يوما.	العلم عدد : 4032 بتاريخ : 60-3-9
عمال ميناء القنيطرة (النقابة الحرة)	12-3-1960 12 ساعة ثم أصبح مفتوح	إضراب عام في ميناء القنيطرة	- بعد اعتقال 5 من المناضلين وطرد 4 نقابيين. - تضامنا مع المعتقلين الخمس أصبح الإضراب مفتوحا.	العلم عدد : 4033 بتاريخ : 60-3-13
عمال كوزيمار (إ- م- ش)	24-8-1960	معمل السكر "كوزيمار"	المطالب تتلخص : - إرجاع المطرودين - إنقاص ساعات العمل و تقليل كمية الإنتاج - عدم إرغام العمال على القيام بالأعمال الشاقة. للإشارة تم التدخل من طرف وزارة الشغل	العلم عدد : 4067 بتاريخ : 60-8-24

			و وعدت العمال بإنهاء عملية الظلم والطغيان مما جعلهم ينهون الإضراب.	
عمال المرسى والجمارك (ا.ع.ش.م)	11-10-1960 ساعة واحدة	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : - المطالبة بإرجاع المطرودين. - منح كافة الحقوق للنقابين المنضوين تحت لواء الاتحاد العام. - إرجاع 33 % التي حذفت من الأجور الأساسية. - تحسين حالة العمال المعاشية. -إعادة المبعدين من إدارة الجمارك وتطهير هذه الإدارة من الذين يعملون ضد مصلحة البلاد .	العلم عدد : 4107 بتاريخ : 60-10-11
عمال الفوسفاط (إ-م- ش)	22-12-1960	ناحية خريبكة	فشل الإضراب لم تلبي الشغيلة الإضراب. - جوجنيسة اشتغل 40%، خريبكة 40% ربولنوار 75 %	العلم عدد 4170 بتاريخ: 60-12-22
عمال ميناء الدار البيضاء (إ-ع- ش- م)	9-1-1961 24 ساعة	ميناء البيضاء	المطالب تتلخص في : - الزيادة في الأجور والعدول عن النقص الذي قامت به الإدارة 33 % من أجور العمال. - إرجاع المطرودين من العمال. - فتح مكاتب نقابية بالميناء لعمال الاتحاد العام. - الاحتجاج على مواقف وزير الأشغال العمومية الذي يتجاهل ويتحدى مطالب العمال.	العلم عدد : 4186 بتاريخ: 61-1- 10 العلم عدد : 4187 بتاريخ : 61-1-11
عمال "سوطولاسا" (ا.م.ش)	12-2-1961	الناظور	إضراب لسبب مجهول دعى له (الاتحاد المحجوبي) وساندهم باشا المدينة ومدير الشركة.	العلم عدد : 4216 بتاريخ: 1961-2-12
عمال ميناء المحمدية (إ-ع-ش- م)	27-3-1961 28-3-1961 48 ساعة	ميناء المحمدية	المطالب تتلخص في : - الزيادة في الأجور - طلب بذلتان للعمل في السنة - 21 يوما في العطلة السنوية - تعويضات النقل.	العلم عدد : 4256 بتاريخ: 61-3-29
محطات الوقود (ا.م.ش)	11-12-1961	إضراب عام	- فشل الإضراب (الاستجابة ضئيلة).	العلم عدد : 4478 بتاريخ : 61-12-12

عمال " سينترا" الشركة المكلفة بانجاز بناءات " سمير"	-13-12-1961 - 17-12-1961 يدخل الإضراب يومه الرابع (إضراب مفتوح)	المحمدية	- المطالبة بعودة العمال المطرودين تعسفيا (13 عاملا)	العلم عدد : 4483 بتاريخ: 61-12-17
عمال محطات الوقود (ا.م.ش)	20-12-1961	إضراب عام وطني	وقع تدخل حكومي لفك الإضراب .	العلم عدد : 4485 بتاريخ : 61-12-20
عمال الفوسفاط (ا.م.ش)	22-6-1962	ناحية خريبكة بوجنيبة، بولنوار	فشل الإضراب لعدم الاستجابة لقرار الإضراب.	العلم عدد : 4643 بتاريخ : 62-6-22
عمال منطقة الفقيه بنصالح (ا.م.ش)	6-6-1962	الفقيه بنصالح ناحية بني ملال	- مطالبة بالزيادة في الأجور وتحقيق المطالب الموقوفة. -يمكن الإشارة أن الإضراب كان فاشلا نسبة الاستجابة 10%	العلم عدد : 4630 بتاريخ :62-6-6
عمال منجم بوبكر	12-4-1963 إضراب مفتوح	منجم بوبكر زليجة	المطالب تتلخص في : - المطالبة بعودة 72 عامل مطرود وفك 36 عامل معتقل.	العلم عدد :4893 بتاريخ : 63-4-12 العلم عدد : 4894 بتاريخ : 63-4-13
موظفي الجمارك (إ-ع-ش-م)	14-4-1963 4 ساعات	ميناء الدار البيضاء	احتجاج على تهديدات لأحد المسؤولين - المطالبة بصون كرامة الموظفين والعمال بهذا القطاع.	العلم عدد : 4895 بتاريخ : 63-4-16
عمال مناجم بوجنيبة	13-5-1963	ناحية خريبكة إضراب عام	احتجاجا على الإدارة في تأيدها لمرشح الجبهة ودعوة العمال للتصويت عليه.	العلم عدد : 4920 بتاريخ : 63-5-13
عمال السكك الحديدية عمال مصالح الماء والكهرباء عمال مناجم الفوسفاط خريبكة عمال ميناء البيضاء (إ-ع- ش- م)	6-6-1963 24 ساعة	إضراب عام	المطالبة بالزيادة في الأجور وتحسين قوانين الشغل بالمؤسسات المشاركة في الإضراب. - المطالبة بعودة العمال المطرودين - الاعتراف بالمكاتب النقابية، ومطالب مادية أخرى - يمكن الإشارة أن الإضراب كان ناجحا ، و بلغت نسبة الاستجابة 100%.	العلم عدد : 4943 بتاريخ : 63-6-7 العلم عدد : 4945 بتاريخ : 63-6-11

عمال معمل السكر "لاكوسوما"	19-9-1963 المدة 48 ساعة	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : - تعديل القانون الأساسي للشركة لصالح العمال. - التعويض عن السكنى. - الزيادة في منحة الإنتاج. - الزيادة في الأجور. - توسيع صندوق التعاضدية ليشمل جميع العمال. - إرجاع المطرودين إلى عملهم.	العلم عدد: 5021 بتاريخ : 63-9-2 العلم عدد : 5032 بتاريخ : 63-9-20
عمال معمل السكر "لاكوسوما" (إ-ع-ش-م) (ا.م.ش)	27-9-1963 لمدة أسبوع	الدار البيضاء	المطالب مادية تتلخص في الزيادة في الأجور، والتعويضات كالسكن ومنحة الإنتاج.	العلم عدد : 5037 بتاريخ: 63-9-26
عمال معمل الكارطون	22-1-1964 5-2-1964 المدة 15 يوما إضراب مفتوح	القنيطرة	تحرير العمال من الاستغلال والظلم.	العلم عدد : 5149 بتاريخ: 64-2-5
عمال معمل "فوندري طابور"	2-2-1964 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : رفض سلوكات المدير الجديد: - حرمان مجموعة من العمال من أجورهم (المطالبة باستفتاء الحقوق) - طرد مجموعة من العمال، المطالبة (برجوعهم الى العمل)	العلم عدد : 5165 بتاريخ : 64-2-24
عمال معمل كوزمار	11-3-1964 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بمنحة الانتاج التي قررت الشركة منع العمال من حقهم في هذه المنحة .	العلم عدد : 5179 بتاريخ : 64-3-11
عمال المؤسسات الممنوحة والمؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة	29-5-1964 30-5-1964 48 ساعة	- السكك الحديدية - الموانئ - الماء والكهرباء (إضراب عام)	المطالبة: - إعادة النظر في القانون الأساسي الجديد المفروض على عمال هذه المصالح. - استنكار السياسة الامشروعة لتجميد الأجور.	العلم عدد : 5244 بتاريخ : 64-5-26 العلم عدد : 5248 بتاريخ : 64/5/31-30
عمال منجم جرادة	29-5-1964 30-5-1964 48 ساعة	جرادة	المطالب تتلخص : - الزيادة في الأجور بنسبة 30% - المنح العائلية تعطى لجميع العمال 700	العلم عدد : 5248 بتاريخ : 64-5-30

	درهم لكل طفل. - في حالة الإصابة بمرض لا يطرد العمال قبل قضاء 6 أشهر في العلاج. - إرجاع المطرودين، الذين لم يبلغوا من التقاعد بعد. - تعديل قانون عمال المناجم بما يخدم مصالحهم وعائلاتهم. - حضور ممثلي العمال في اللجان التي تخص شؤون العمال.			
العلم عدد : 5328 بتاريخ: 64-9-1	المطالب المشروعة للعمال مطالب مادية (الأجور والإعانات). وأخرى معنوية صون (كرامة العمال، احترام الحق النقابي...)	سيدي قاسم	———————	عمال الشركة الشريفة للبترول
العلم عدد : 5349 بتاريخ: 64-9-25	مطالب مادية الزيادة في الأجور، والزيادة في التعويضات ، ثم السماح للعمال بالانتماء النقابي وإرجاع بعض المطرودين من العمال.	منجم كاطرا	25-9-1964 24 ساعة	عمال منجم " كاطرا حربيل"
العلم عدد : 5376 بتاريخ: 64-10-27	المطالب تتلخص : - الزيادة في الأجور بمعدل 20% - إحداث حمامات للعمال. - سيارات للنقل (من السكن إلى العمل) - منح العامل جميع حقوقه عند الطرد أو التوقيف. - منح الترقية لقدماء العمال. - توفير الكهرباء لسكان حي العمال. - منح الحقوق النقابية للعمال دون قيد أو شرط.	بوعرفة	22-10-1964 24 ساعة	عمال منجم بوعرفة
العلم عدد : 5381 بتاريخ: 64-11-2	- نفس المطالب التي ثم الإفصاح عنها والمطالبة بها في الإضراب السابق، لكن دون جدوى، الإدارة لم تكترث للعمال ومطالبهم.	بوعرفة	2-11-1964 48 ساعة	عمال منجم بوعرفة

عمال لاسمير	9-11-1964 48 ساعة	تطوان	المطالبة بعودة العمال المطرودين واستفادتهم لأجورهم لمدة التوقيف.	العلم عدد : 5387 بتاريخ : 64-11-9
عمال الشركة المغربية للبناء وصيانة الطرق	26-11-1964 27-11-1964 48 ساعة	مراكش	المطالبة بمطالب مادية، رفع الأجور والتعويضات.	العلم عدد : 5409 بتاريخ : 64-12-14
عمال مطاحن " باوك"	2-12-1964	إضراب عام شامل لجميع المطاحن باروك في المغرب	المطالب بالزيادة في الأجور والتعويضات والمنح - إرجاع العمال المطرودين، ترسيم جميع العمال.	العلم عدد : 5410 بتاريخ : 5-6/12/64
عمال بلدية تطوان (إ-ع-ش-م)	15-4-1965 16-4-1965 48 ساعة	تطوان	المطالب تتلخص في : - إنهاء الظلم الذي يتعرض له العمال تحميلهم مالا طاقة لهم به لأعمال شاقة..). - الزيادة في الأجور بما يتوافق و باقي عمال البلديات. - المطالبة بالتعويضات، والعمل المؤدى عنها، وذلك لسنوات 58-59-60 - ملابس الشغل للذين تتعرضون للأوساخ و القدارة... ومطالب أخرى معنوية غايتها تحسين وضعية العمال.	العلم عدد : 5510 بتاريخ: 65-4-11
عمال صوماكا	7-5-1965 21-5-1965 14 يوما	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : - إرجاع المطرودين - مرتجعة الأجور والزيادة فيها بما يتلاءم وغلاء المعيشة. - تقديم تسبيقات للعمال ومطالب أخرى مادية غايتها تحسين الوضعية المادية والمعاشة للعمال. - للإشارة تمت الاستجابة لبعض المطالب.	العلم عدد : 5554 بتاريخ: 65-5-21
عمال مناجم الفوسفاط (إ-ع-ش-م)	27-8-1965 إضراب مفتوح	- خريبكة - بوجنيبة - بولنوار - ابن يدير (كروز)	المطالب تتلخص في : - مطالب مادية: - الأجور والزيادة فيها بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار - المنح والتعويضات (السكن، العائلية...) - الترقية	العلم عدد : 5638 بتاريخ : 65-8-28 العلم عدد : 5643 بتاريخ : 65-9-2

			- مطالب معنوية: - إرجاع المطرودين والموقوفين بدون سابق إنذار. - السماح للعمال بممارسة حقهم النقابي، و توفير وسائل العمل... ومطالب أخرى مادية ومعنوية.	
عمال شركة "سوماكا" (ا.ع.ش.م)	9-4-1966 2 ساعات	الدار البيضاء	تضامنا مع 31 عاملا مطرودا	العلم عدد : 5833 بتاريخ: 66-4-9
عمال الشركة الوطنية للنقل (إ-ع-ش-م)	7-3-1967 24 ساعة ثم تمديد الإضراب	إضراب عام	المطالب تتلخص : - إرجاع المطرودين، والتراجع عن قرار الطرد المقرر - المساواة في الأجور والتعويضات بين العمال (الجنوب والشمال) - وضع اتفاقية جماعية ووضع حد مستعجل للتعسفات و الاضطهادات التي تطال العمال. - الاعتراف بحقوق ممثلي العمال المنتخبين. - للإشارة الإضراب كان ناجحا.	العلم عدد : 6128 بتاريخ:67-3-3 العلم عدد : 6133 بتاريخ: 67-3-8 العلم عدد : 6134 بتاريخ: 67-3-9
عمال مناجم " أحولي" " وامي بلادن"	8-3-1967 إضراب مفتوح	منجم أحولي منجم وامي بلادن	مطالب العمال تتلخص : إعادة المطرودين : -125 عامل مطرود من منجم أحولي - 56 عامل مطرود من منجم وامي بلادن - يطالبون بأداء واجب شهر عن كل سنة طيلة المدة التي قضاها العامل المطرود، وبخمسة عشر يوما للمرأة و7 أيام بالنسبة للأطفال. - تسبيق أثمان الرخصة السنوية لكل من تقرر طرده. - أداء واجب شهر كاملا بدلا من 12 يوما المعتادة.	العلم عدد : 6140 بتاريخ : 67-3-15 العلم عدد : 2142 بتاريخ: 67-3-17
عمال مناجم تويست	15-9-1967 إضراب مفتوح	مناجم تويست	المطالب تتلخص في : - المطالبة بعودة المطرودين. - إرجاع العطلة الأسبوعية يوم الأحد.	العلم عدد : 6324 بتاريخ : 67-9-15 العلم عدد : 6331 بتاريخ : 67-9-22
عمال مناجم أم بلادن	21-11-1968 4 أيام	منجم أم بلادن	المطالب تتلخص في : - إيقاف احد الأوربيين - رفع أثمان الشاحنة المعدنية (الفاكو من 10.1 إلى 20 درهم	العلم عدد : 6787 بتاريخ: 68-12-22 العلم عدد : 6760

			- تحديد أجور العمال (40 درهم للمتر الواحد.) - تعويض من لحقهم النقل إلى حرف أخرى. - مساعدة كل عامل قضى 15 سنة و تم طرده من العمل. - زيادة درجة واحدة للعمال المياومين، وكذا أداء أجور المرضى التي تجاوزت أمراضهم 6 أشهر. - التعويض عن السنوات التي قضاها كل من بلغ سن التقاعد. ومطالب أخرى معنوية ومادية غايتها تحسين وضعية العمال.	بتاريخ: 24-11-68
عمال مناجم جرادة	17-12-1968 إضراب مفتوح	منجم جرادة	المطالب تتلخص : - منح الفحم المستخرج - تعويضات الأدوية - إبعاد رئيس قسم الموظفين ضدا على تصرفاته - مراجعة الفصل المتعلق بالطرد (تغيب 5 أيام متتابعة) - توفير سيارة إسعاف وأدوية للعمال وأبناءهم من طرف الشركة. ومطالب أخرى مادية قصد تحسين وضعية العمال.	العلم عدد : 6789 بتاريخ: 24-12-68 العلم عدد : 6792 بتاريخ: 27-12-68
عمال النقل العمومي	14-3-1969 24 ساعة	الدار البيضاء	تم إلقاء القبض على مجموعة من المضربين بتهمة المساس بالأمن العام، وفرق حرية الشغل،لأن الإضراب تم دون سابق إنذار للسلطات العمومية. والعمال المقبوض عليهم يوجدون رهن الاعتقال والتحقيق معهم بقصد متابعتهم أمام القضائية.	العلم عدد : 6869 بتاريخ: 14-3-69 العلم عدد : 6872 بتاريخ:17-3-69
عمال معمل الغزل والنسيج كوفيطكس (إ-م-ش)	26-3-1970 48 ساعة تم تمديد مدة الإضراب	فاس	المطالبة بتسوية وضعية العاملين المطرودين.	العلم عدد : 7249 بتاريخ : 29-3-70 العلم عدد : 7260 بتاريخ : 9-4-70

عمال " لاسيكوم" للزيوت والفواكه (إ-ع-ش-م)	12-6-1970 عدة ساعات	مراكش الحي الصناعي	المطالبة: - بإيجاد الماء الصالح للشرب للعمال. - المطالبة بالقفازات و الأحدية للعمل - المطالبة بعودة احد العاملين المطرودين - للإشارة تم الإستجابة لمطالب العمال، وكان الإضراب ناجحا 100%	العلم عدد : 7330 بتاريخ : 18-6-70 العلم عدد : 7350 بتاريخ : 8-7-70
عمال السكك الحديدية (إ-ع-ش-م)	24-7-1970 25-7-1970 24 ساعة	إضراب عام	تضامنا مع قطاعات أخرى واستجابة لنداء جامعة عمال وموظفي السكك الحديدية، والجامعة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل	العلم عدد : 7367 بتاريخ : 25-7-70
عمال المكتب الوطني للشاي والسكر	20-9-1970 عدة ساعات	الدار البيضاء	إضراب عن الطعام، والمطالبة بإصلاح المطعم المخصص للعمال.	العلم عدد : 7423 بتاريخ : 20-9-70
عمال مناجم خريبكة للفوسفاط (إ-م-ش)	24-11-1970 إضراب مفتوح	إضراب عام	مطالب مادية وتضامنا مع قطاعات أخرى ضمن الاتحاد م.ش	العلم عدد : 7489 بتاريخ : 25-11-70
عمال سيدي معاشو محطة إنتاج المياه	8-12-1970 8 ساعات	سطات	المطالبة بعدول الإدارة عن تصرفاتها الجائرة وعدم احترامها لقوانين الشغل الجاري بها العمل.	العلم عدد : 7504 بتاريخ : 10-12-70
- عمال مصنع (كورتي وروسان)لصناعة الإسمنت بسلا - المعامل المغربية لصناعة (الآلات الفلاحية) بالرباط (إ-ع-ش-م)	19-4-1970 دون الإشارة للمدة	الرباط-سلا	المطالب تتلخص : - تعويضات : النقل، السلة، التنقل...) - استفادة العمال من عطل الأعياد الدينية المؤدى عنها. - بناء حجرة لممثلي العمال وتجهيزها بالضروريات. - احترام الشركة قانون الشغل وتطبيقه خاصة ما يتعلق : * العطل الاستثنائية * أداء الساعات الإضافية * احترام اختصاصات ممثلي العمال. إضافة إلى مطالب أخرى مادية ومعنوية غايتها تحسين وضعية العمال.	العلم عدد : 7216 بتاريخ : 28-4-71
عمال منجم قطارة	16-4-1971 17-4-1971 48 ساعة	ناحية مراكش	المطالب تتلخص في المطالبة بعودة العمال المطرودين(7 عمال.)	العلم عدد : 7618 بتاريخ : 30-4-71
عمال الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء	27-4-1971 إضراب مفتوح	طنجة	المطالبة بتطبيق القانون الأساسي لعمل وكالات توزيع الماء والكهرباء بالمغرب، الذي تتبنه هذه المؤسسة في شهر مارس.	العلم عدد : 7654 بتاريخ : 5-6-71

عمال مطاحن الساحل (إ-ع-ش-م)	1971-6-28 24 ساعة	الرباط	المطالبة :- الزيادة في الأجور، وتعويضات النقل - الزيادة في تعويض الكراء. - خلق تعاضدية لصالح العمال... - الزيادة في راتب التقاعد. ومطالب مادية أخرى، غايتها تسوية العمال مع باقي إخوانهم في سائر القطاعات الأخرى.	العلم عدد : 7679 بتاريخ : 71-6-30
عمال مؤسسة لوسيفام (إ-ع-ش-م)	1971-6-30 24 ساعة	الدار البيضاء	مطالب مادبة، الزيادة في الأجور والتعويضات.	العلم عدد :7680 بتاريخ : 71-7-1
عمال مؤسسة لوسيفام (إ-ع-ش-م)	1971-7-3 48 ساعة	الدار البيضاء	احتجاجا على تصرفات الإدارة : - عدم تلبية المطالب - طرد بعض العمال واعتقال البعض الآخر. المطالبة بالإفراج عن المعتقلين وإرجاع المطرودين.	العلم عدد : 7682 بتاريخ : 71-7-3 العلم عدد : 7685 بتاريخ : 71-7-6
عمال الشركة المغربية للبناء وصيانة الطرق (إ-ع-ش-م)	1971-7-13 24 ساعة	مراكش	المطالب تتلخص في : - الزيادة في الأجور بصفة عامة بنسبة 60% - رفع قيمة المنحة الخاصة بالولادة - إشراك عمال الشركة في الصندوق الوطني المغربي الاحتياطي. - زيادة 25% لكل العمال الذين يشتغلون أكثر من 48 ساعة في الأسبوع - تخصيص عمال الزفت بمنحة كتعويض، و بذلتين وحذاءين ومطالب أخرى مادية أخرى هدفها الرفع من مستوى المادي والاقتصادي للعمال.	العلم عدد : 7692 بتاريخ : 71-7-13
عمال منجم وميبلادن	1971-8-10 48 ساعة	ناحية ميدلت	المطالبة بالرجوع عن قرار ترحيل عاملين إلى منجم آخر.	العلم عدد : 7728 بتاريخ : 71-8-18
عمال منجم وميبلادن	1971-9-30 72 ساعة	ناحية ميدلت	المطالب تتلخص في : - رفض قرار ترحيل العمال القدامى - المطالبة بالزيادة في الأجور	العلم عدد : 7774 بتاريخ : 71-10-4 العلم عدد : 7732

			- توفير وسيلة نقل لأبناء العمال الذين يتابعون دراستهم في ميدلت. - تخصيص منحة إضافية خاصة بالتقاعد تقارب 6 أيام من كل سنة من حيث أقدمية العامل المحال على التقاعد. - تخصيص منحة 18 يوما عن كل سنة يقضيها العامل في العمل في حالة وفاته بل أن يصل إلى سن التقاعد.	بتاريخ : 71-8-22
عمال مصنع للخشب (إ-ع-ش-م)	5-10-1971 24 ساعة ثم أصبح الإضراب مفتوحا	الدار البيضاء	المطالب تتلخص : - الزيادة في الأجور بنسبة 30% - منحة آخر السنة - إرجاع العمال المطرودين (2 عمال)	العلم عدد :7770 بتاريخ : 71-10-8 العلم عدد : 7780 بتاريخ : 71-10-10
عمال معمل السكر (إ-ع-ش-م)	11-10-1971 إضراب مفتوح	سيدي علال التازي	- إرجاع العمال المطرودين وتلبية مطالبهم المشروعة.	العلم عدد : 7782 بتاريخ : 71-10-12
عمال ومستخدمو مكتب الفوسفاط	13-10-1971 12 ساعة	الرباط اليوسفية	تضامنا مع عمال الفوسفاط خريبكة للمطالبة في الزيادة في الأجور.	العلم عدد : 7784 بتاريخ : 71-10-14
عمال معامل الغزل والنسيج كوفيطكس (إ-ع-ش-م)	25-10-1971 48 ساعة	فاس	المطالب تتلخص في: - الزيادة في الأجور - التعويض عن العمل الليلي . - إعطاء منحة شهر واحد في رأس السنة - إرجاع العمال الموقوفين عن العمل في أقرب وقت. - منح العمال القاطنين خارج المدينة تعويضات التنقل . - رفع التعسفات الإدارية المتسلطة على العمال.	العلم عدد :7794 بتاريخ : 71-10-24 العلم عدد : 7797 بتاريخ : 71-10-27
عمال مطاحن باروك والساحل (إ-م-ش-م)	27-10-1971 24 ساعة	- الرباط - سلا	المطالب تتلخص في : - الزيادة في الأجور بنسبة 30% - مراجعة تعويضات التقاعد. - تعويض الكراء و 150 درهم في الشهر لكل عامل. ومطالب مادية أخرى لتحسين الدخل المادي للعمال.	العلم عدد : 7798 بتاريخ : 71-10-28
عمال ميناء الدار البيضاء (إ-ع-ش-م)	3-11-1971	ميناء الدار البيضاء	المطالب تتلخص : -الزيادة التي أعلنت عنها الدولة15 % - إدماج المنحة الإضافية في الأجرة القارة.	العلم عدد : 7804 بتاريخ : 71-11-3

			- ترسيم 467 عاملا مؤقتا. - مراجعة 1948 و الغاء السلمين 1 و2 الخاصين بالحراسة و الشواش. - مراجعة التعويضات الخاصة بالتقاعد - إنشاء مصلحة صحية داخل الميناء. - إنشاء تعاضدية تساعد العمال على إنشاء وبناء مساكن - الزيادة في منحة السنة وتعويضات النقل...	
عمال ميناء الدار البيضاء (إ-ع-ش-م)	5-11-1971	ميناء الدار البيضاء	المطالبة بفتح الحوار مع الإدارة.	العلم عدد : 7807 بتاريخ : 71-11-6
عمال معامل كبرى بفاس - معمل نسيج المغرب - منسوجات الشمال.	14-11-1971 ساعتين	- فاس	تضامنا مع عمال كوفيطكس وضل صمودهم لمدة 20 يوما.	العلم عدد : 7815 بتاريخ : 71-11-14
العاملين بقطاع التعليم الأصيل المعهد الإسلامي	24-11-1971 24 ساعة	مكناس	المطالبة التعويض المهني الممنوح لرجال التعليم بالمغرب منذ فاتح يناير 1971.	العلم عدد : 7826 بتاريخ : 71-11-25
عمال شركة كومانيي (إ-ع-ش-م)	1-12-1971 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالب تتلخص : - إرجاع المطرودين. - المساواة بين العمال في الزيادة في الأجور - الترسيم فيما يخص العمال المؤقتين إضافة إلى مطالب أخرى معنوية كالحق في ممارسة النقابة.	العلم عدد : 7832 بتاريخ : 71-12-1
عمال مصنع السكر " سوطا"	3-12-1971	سوق السبت	المطالب تتلخص : - الزيادة في الأجور بنسبة 30% - تخصيص صندوق التقاعد - ترسيم العمال المؤقتين - المطالبة بالأقدمية ومراجعة سلم الأجور والمطبق حاليا -تحضير قانون العمل وكذا المساعدة المادية عند الازدياد وتزين الحي العمالي بحدائق.	العلم عدد : 7834 بتاريخ : 71-12-3
عمال لاسافاط للنسيج	1-1-1972 إضراب مفتوح	الرباط	المطالبة برفع الأجور والزيادة فيها.	العلم عدد : 7867 بتاريخ : 72-1-6

عمال ميناء القنيطرة (إ-ع-ش-م)	1-2-1972 2-2-1972 24 ساعة	ميناء القنيطرة	المطالبة بتطبيق القانون المبرم بين العمال والشركة الملاحية ورفض إدخال عمال جدد والتخلي عن العمال القدامى.	العلم عدد : 7897 بتاريخ : 72-2-6
عمال نادي البحر المتوسط(إ-ع-ش-م)	24-2-1972 7 ساعات	اكادير	المطالب تتلخص : - إرجاع العاملين المسرحين - انتخاب ممثلي العمال داخل النادي يوم 10 مارس. - الزيادة في الأجور ب 15 %، مع أداء 30 درهم في الشهر لكل عامل كتعويض عن التنقل، وتحسين الوجبات الغذائية اليومية.	العلم عدد : 7919 بتاريخ : 72-2-28
عمال سوفيطا	13-3-1972	مكناس	المطالبة بإعادة المطرودين و الإفراج عن المعتقلين إضافة إلى المطالب المادية(الزيادة في الأجور والتعويضات والمنح...)	العلم عدد : 7934 بتاريخ : 72-3-14
عمال مصانع كوزيمار	18-3-1972	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : - الزيادة في الأجور بنسبة 15% - تعويض الكراء بمبلغ 50 درهم. - منح مصاريف تفرغ الكتاب النقابيين التابعين (إ-م-ش) - المطالبة بطرد نائب مدير قسم الموظفين - منح العمال تعويض عن الإنتاج قدره 70 درهم.	العلم عدد : 7937 بتاريخ : 72-3-17
عمال منجم زايدة	48 ساعة	ميدلت	المطالب تتلخص : - الزيادة في الأجور، وبناء سكنى للعمال قرب مكان العمل - بناء حمامات للعمال يستحمون فيها فور خروجهم - توفير ملابس العمل والوقاية، إعطاء جميع الحقوق للعمال الجدد بمجرد دخولهم في العمل وعدم استخدامهم كمؤقتتين. - بناء نادي للتجمع - إرجاع 3 من المطرودين.	العلم عدد : 8005 بتاريخ : 72-5-28
عمال مصانع الياجور - سيراميكامودير نا - سيراميكا بريمتيا	5-6-1972 ساعتين	تطوان	تضامنا مع عمال مصنع الياجور تطوان الذي تم توقيفهم جملة من طرف رب العمل.	العلم عدد : 8013 بتاريخ : 72-6-5

عمال مطاحن الساحل	9-6-1972 48 ساعة	الرباط	المطالبة بالزيادة في الأجور بنسبة 30%، وإنشاء صندوق التعاضدية ضد المرض، ورفع رواتب التقاعد ثم الزيادة في التعويضات العائلية (النقل، السكن...)	العلم عدد : 8017 بتاريخ : 72-6-9 العلم عدد : 8019 بتاريخ : 72-6-11
عمال لكوس الفلاحية (إ-ع-ش-م)	14-6-1972 24 ساعة	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في ما يلي : - عودة المطرودين، ومنح ورقة الشغل لجميع العمال. - ترسيم جميع العمال الذين يتوفرون على أقدمية. - إعطاء منحة الأقدمية لمن يستحقها حسب التشريع الجاري به العمل. - تحديد ساعات العمل، ومنح العطلة الأسبوعية للعمال في يوم يختاره العمال أنفسهم (يوم سوق). - تحسين أجور وما يتناسب وغلاء المعيشة. - ومطالب أخرى ماجية ومعنوية الهدف تحسين الوضع المادي للعمال.	العلم عدد : 8020 بتاريخ : 72-6-12
عمال الستيام (إ-ع-ش-م)	16-7-1972 24 ساعة	إضراب عام وطني	- إعادة جميع المطرودين - وضع حد للتعسفات اتجاه العمال وللإشارة كان الإضراب ناجحا 100%.	العلم عدد : 8055 بتاريخ : 72-7-17 العلم عدد : 8056 بتاريخ : 72-7-18
الخبازة التقليديون	30-7-1972 24 ساعة	مراكش	المطالبة : بعودة كل الإخوان المطرودين - تطبيق قانون الشغل في حق عمالة هذه المهنة .	العلم عدد : 8068 بتاريخ : 72-7-30
عمال معامل النسيج والغزل	1-9-1972 إضراب مفتوح لمدة 4 ساعات في اليوم	فاس	- المطالبة بإرجاع المطرود ين وإرجاع ساعات العمل إلى أصلها 48 ساعة عوض 16 (القرار الذي اتخذته الادارة انتقاما من العمال المضربين) - وللإشارة كان تصادم بين العمال والشرطة أدى إلى إصابات.	العلم عدد : 8112 بتاريخ : 72 9-13
عمال منجم أمبيلان (إ-ع-ش-م)	11-10-1972 48 ساعة	ميدلت	المطالبة بتعديل التوقيت حسب شهر رمضان - المطالبة بإرجاع 11% التي نقصت من أجور العمال. - ومطالب أخرى مادية لتحسين وضعية	العلم عدد : 8149 بتاريخ : 72-10-20

			العمال. - للإشارة العمال أصروا على شن سلسلة من الإضرابات المتتالية إلى أن تستجيب الإدارة لمطالبهم.	
عمال ريال " ديكار" (إ-ع-ش-م)	9-11-1972 92 ساعة	سيدي سليمان	-احتجاجا على توقيف مجموعة من العمال - المطالبة برجوع العمال المطرودين 25 عاملا	العلم عدد : 8169 بتاريخ :72-11-9
عمال كوتيس	27-11-1972 إضراب مفتوح	فاس	المطالبة بتسديد الأجور المستحقة للعمال	العلم عدد : 8187 بتاريخ : 72-11-27
عمال منجم تويست	5-12-1972 إضراب مفتوح	وجدة	المطالبة : بمراجعة ترتيب العمال في طبقاتهم. - رفع أجور جميع العمال بنسبة 30% - رفع منحة السفر في العطلة السنوية - رفع منحة عيد الأضحى. - مراجعة منح المصلحة الإدارية - إعادة فتح مستوصف الشركة وتسريح رئيس المصالح الإدارية.	العلم عدد : 8198 بتاريخ : 72-12-8
معلموا الابتدائي	21-12-1972 24 ساعة	إضراب عام وطني	المطالب تتلخص في التالي : - ضمان حق الدورة الثالثة في الاختبارات العملية للكفاءة التربوية - إدماج المعلمين المنتدبين في السلم 9 - ضمان حرمة المؤسسات التعليمية - ضمان وضعية إدارية قارة للمعيدين وإدراجهم في السلم 9. - إطلاق سراح الأساتذة المعتقلين. - التسوية المادية بين جميع الأساتذة في جميع المواد - إدماج كتاب الاقتصاد في السلم 8	العلم عدد : 8208 بتاريخ : 72-12-20 العلم عدد : 8209 بتاريخ : 72-12-21
مستخدمي فندق هلتون	1-1-1973 إضراب مفتوح	الرباط	المطالبة بعدة مطالب من بينها عدول الإدارة عن سوء معاملتها للعمال.	العلم عدد : 8222 بتاريخ : 73-1-3
مفتشوا التعليم	10-1-1973	إضراب شامل	المطالبة بعودة الكاتب العام للاتحاد نوبير الأموي المختطف	العلم عدد : 8228 بتاريخ : 73-1-9
عمال السكك الحديدية (إ-ع-ش-م)	إضراب مدةأسبوع	إضراب شامل وطني	المطالب تتلخص في الزيادة في الأجور، تخصيص مكافأة عن الحوادث ثم أداء واجبات الساعات الإضافية بنسبة 150 %. ثم أداء تعويضات عن العمل الليلي، وإلغاء	العلم عدد : 8237 بتاريخ : 73-01-13 العلم عدد : 8233 بتاريخ : 73-01-15

			نظام المياومة وتحسين النظام الأساسي للعمال، وتمثيل العمال في المجلس الإداري للمكتب الوطني للسكك الحديدية.	
عمال الضيعات (إ-ع-ش-م)	1973-2-13	سيدي سليمان	المطالبة بإرجاع العمال المطرودين والعمال المعتقلين وفتح الحوار مع أرباب العمل في مطالب العمال التي تهدف إلى تسوية وتحسين وضعيتهم.	العلم عدد : 8262 بتاريخ : 73-2-13
عمال معمل السكر	أكثر من أسبوعين إضراب مفتوح	زايو	المطالبة بالحقوق النقابية، والمطالبة بتحسين وضعية العمال المادية والإجتماعية، وإعطاء وتوفير شروط ملائمة للعمل.	العلم عدد : 8287 بتاريخ :73-3-9
عمال مركب النسيج	1973-03-26 إضراب مفتوح	فاس	- المطالبة بتعويض السلة و تطبيقه - إرجاع 3 من العاملين المطرودين. - إلغاء قرار إغلاق قسم الصباغة والطلاء التابع للمركب حتى يتسنى ل 500 عامل الاشتغال قبل أن يطالهم التسريح	العلم عدد : 8381 بتاريخ : 73-06-09
عمال الفحم الحجري	1973-06-11 لمدة 24 ساعة	جرادة	مطالب مادية ودعوة الإدارة إلى فتح حوار مع النقابين .	العلم عدد : 8384 بتاريخ : 73-06-12
عمال الشركة الشريفة للدارسات (إ-ع-ش-م)	1973-9-8 لمدة 24 ساعة	خريبكة	المطالبة بإطلاق سراح الكاتب العام للنقابة و 3 من المناضلين وفتح حوار مع الإدارة في شأن المطالب العمالية التي سبق وتقدموا بها إلى هذه الأخيرة.	العلم عدد : 8472 بتاريخ : 73-9-9
عمال مطعم لاكمبوز (إ-ع-ش-م)	1974-1-1 24 ساعة	الدار البيضاء	المطالب تتخلص : الأعياد الدينية، الزيادة في الأجور القانونية، العطل والتعويضات العائلية...	العلم عدد : 8592 بتاريخ : 74-1-4
عمال ومستخدمي مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية	1974-02-18 لمدة ساعتين	إضراب عام	المطالبة بالزيادة في الأجور بنسبة 23% كحد أدنى. طبقا لقرار وزير المالية الصادر في هذا الشأن.	العلم عدد : 8638 بتاريخ : 74-2-19
عمال كومامو سي (إ-ع-ش-م)	1974-3-1 3 أيام 1974-3-3	الدار البيضاء	المطالبة بالتراجع عن القرارات التعسفية اتجاه نقابي العمال وقرارات الطرد التي لحقت بعض العمال. وفتح الحوار مع ممثلي الشركة في نطاق المطالب العمالية.	العلم عدد : 8651 بتاريخ 74-3-3
عمال شركة سومادير للخميرة	1974-3-14 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بالزيادة في الأجور والتعويضات المختلفة (تعويض القفة تعويض المسؤولية، منحة الإنتاج...) - تعويضات النقل و ترسيم العمال المؤقتين.	العلم عدد : 8668 بتاريخ : 74-3-20

			- حق الأسبقية لتشغيل أبناء العمال وكذا توفير الظروف الملائمة للشغل وتوفير التطبيب والأدوية. ومطالب أخرى مادية ومعنوية. للإشارة حقق الإضراب نجاحا مهما حيث دخلت الإدارة في حوار مع ممثلي العمال وتمت التسوية في بعض المطالب.	
عمال شركة بطاك إ-ع-ش-م	1974-4-15 48 ساعة	أولاد تايمة	المطالب تتلخص في : - تسليم بطاقة الشغل لكافة العمال فورا وإثبات أقدمية كل عامل واسم الشركة ورقم ص.و.ض. الاجتماعي. - جعل حد للميز في التشغيل بين العمال. - إرجاع العمال المطرودين - منح العمال بذلات الشغل مرة في السنة. - التعويضات العائلية وتعويض عمال الشحن والإفراغ. - توفير السكن للعمال الوافدين من خارج الإقليم. ومطالب مادية أخرى.	العلم عدد : 8691 بتاريخ : 13-4-74
عمال مناجم الفحم (إ-ع-ش-م)	1974-4-11 1974-4-12	جرادة	المطالب : - الزيادة في الأجور العمال بشكل عام. - رفع كمية الفحم والحطب - أجرة 15 يوما زيادة في السنة. - إرجاع التعاونية وحافلة النقل إلى الشركة. - تعويض عن التقاعد (18 يوما في السنة حسب الأقدمية في العمل). - مدرسة للتعليم المهني لفائدة أبناء العمال. - المساواة بين رؤساء الأوراش في الشهر 13 - التقاعد حسب الأقدمية في العمل 15 سنة بالنسبة للعمال في باطن الأرض و21 سنة لعمال سطح الأرض. - تعويض العجز للعمال المصابين بالأمراض المهنية. - احترام القوانين النقابية والممثلين النقابيين. - احترام النسبة المئوية المخصصة للإنتاج	العلم عدد : 8693 بتاريخ : 15-4-74 العلم عدد : 8696 بتاريخ : 18-4-74

			بالنسبة لرؤساء الأوراش. - توفير وسائل النقل بالنسبة للعمال في القطاع 4 و4 مكرر - تنفيذ الاتفاقية 146.	
عمال شركة ريال للحوامض إ-ع-ش-م	25-4-1974 96 ساعة	سيدي سليمان	المطالبة بإرجاع العمال المطرودين (60 عامل وعاملة).	العلم عدد : 8707 بتاريخ : 29-4-74
عمال شركة سومادير للخميرة (إ-ع-ش-م)	30-4-1974 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب التي أدلى بها العمال في الإضرابات السابقة. انظر إضراب (14-3-1974)	العلم عدد : 8718 بتاريخ : 10-5-74
عمال تويسيت (إ-ع-ش-م)	20-5-1974 إضراب مفتوح	مناجم تويسيت وجدة	المطالبة بفتح الحوار مع ممثلي العمال في شأن المطالب التي قدموها منذ أشهر أنظر إضراب (5-12-1972).	العلم عدد: 8736 بتاريخ : 28-5-74
عمال مناجم سيف الريف يوكسان (إ-ع-ش-م)	19-6-1974 24 ساعة	الناظور منجم سيف الريف	احتجاجا على حرمان العمال من تعويضات التخصص.	العلم عدد : 8762 بتاريخ : 23-6-74
عمال مقهى ومطعم مرحبا مولاي يعقوب(إ-ع-ش-م)	9-6-1974 3-7-1974 30 يوما	فاس، مولاي يعقوب	يطالبون بالزيادة في الأجور الزهيدة التي يتقاضونها ثم تنظيم أوقات العمل، تحسين ظروف الشغل،...	العلم عدد : 8772 بتاريخ : 3-7-74
عمال الدواجن	23-7-1974 إضراب مفتوح	ميدلت	المطالبة بالحد من الممارسات التعسفية لصاحب المزرعة (إسباني) والتراجع عن قرارات الطرد التي طالت مجموعة من العمال.	العلم عدد : 8795 بتاريخ : 25-7-74
عمال الفخارين (إ-ع-ش-م)	9-8-1974 إضراب مفتوح	فاس	المطالبة بإرجاع عمال مطرودين بشكل غير قانوني.	العلم عدد : 8808 بتاريخ : 7-8-74
عمال ميناء الدار البيضاء (إ-ع-ش-م)	1-11-1974 24 ساعة	ميناء الدار البيضاء	احتجاجا على تصرفات الإدارة العامة لمكتب الشحن والإفراغ اتجاه عمال الميناء ومستخدميه	العلم عدد : 8897 بتاريخ : 2-11-74
عمال معمل "صيف" (إ-ع-ش-م)	9-12-1974 60 ساعة	أولاد تايمة.	المطالبة بعدم اقتطاع 5 و 10 من أجور العمال المكتسبة بحق الأقدمية. - إلغاء مسطرة التناوب نهائيا وتشغيل العمال يوميا. - إلزام المشغل باحترام قانون الشغل وعدم الإقدام على تسريح أي عامل بحجج واهية خارجة عن إرادة العمال	العلم عدد : 8994 بتاريخ : 9-12-74

عمال مكتب التسويق والتصدير إ-ع-ش-م	25-1-1975 لمدة 96 ساعة	سيدي سليمان	احتجاجا على عمليات الطرد في صفوف العمال، والمطالبة بإرجاع المطرودين.	العلم عدد : 8991 بتاريخ : 75-01-25
عمال مخابز العصرية إ-ع-ش-م	26-1-1975 لمدة 24 ساعة	فاس	المطلب تتلخص في إرجاع احد العمال المطرودين. والزيادة في الأجور، والحصول على تعويضات سكنية وعائلية ومهنية.	العلم عدد : 8982 بتاريخ : 75-1-26
عمال مناجم خريبكة	28-1-1975 إضراب مفتوح	خريبكة	المطالبة بإرجاع العمال العطاشة المطرودين والعمال المنقولين إلى مناجم اليوسفية، وإطلاق سراح المسجونين. ثم المطالبة بالزيادة في مسطرة أداء أجور العطاشة مع تطبيق 20 % المعلن عنها في القرار الملكي. ثم ترسيم الدرجة للعمال العطاشة.	العلم عدد : 9032 بتاريخ : 75-3-17 العلم عدد :9036 بتاريخ : 75-3-21
عمال ليكيلس فريا (إ-ع-ش-م)	12-5-1975 4ساعات في اليوم إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بإرجاع المطرودين ومطالب مادية أخرى لتحسين وضعية العمال.	العلم عدد : 9091 بتاريخ : 75-5-15
عمال ضيعة 1005 (كاشي)	15-5-1975 3 أيام	تارودانت	تضامنا مع العمال الأربعة عشر المطرودين، واحتجاجا على الإدارة.	العلم عدد : 9017 بتاريخ : 75-5-21
عمال إدارة الإسمنت إ-ع-ش-	30-5-1975 24 ساعة	طنجة	المطالبة بإعادة احد العمال المطرودين. ثم تلبية المطالب العمالية الموجهة بتاريخ 2-3-1975 وكذا وضع حد للمضايقات التي يتعرض لها العمال باستمرار	العلم عدد : 9106 بتاريخ :30-5-75
عمال تيكوما إ-ع-ش-م	27-5-1975	الدار البيضاء	المطالبة بوقف المعاملات التعسفية للإدارة اتجاه العمال.	العلم عدد : 9157 بتاريخ : 75-6-4
عمال معمل الرخام (إ-ع-ش-م)	14-7-1975 إضراب مفتوح	طريق مارتيل تطوان	احتجاجا على المضايقات والتعسفات، والضغوط والطرد وعدم تطبيق قانون الشغل من طرف الإدارة. المطالبة بإرجاع احد العمال المطرودين	العلم عدد : 9157 بتاريخ : 75-7-20
عمال مطعم لاريزيرف (إ-ع-ش-م)	13-10-1975 24 ساعة	الدار البيضاء	المطالبة بتنفيذ الاتفاق الذي تم بمفتشية الشغل في 25-8-75 - تطبيق الحد الأدنى للأجور مع أدائه والتعويض عنه للعمال - أداء أجور أيام الأعياد الدينية لكل العمال. أداء واجب ساعتين ونصف الإضافيتين لمدة 12 شهر كما تم الاتفاق على ذلك سابقا. (اتفاق مفتشية الشغل)	العلم عدد : 9242 بتاريخ : 75-10-13

			- بذلات الشغل والتصريح بالعمال لدى (ص.و.ض.ج) - مستلزمات العمل النقابي - تحديد أوقات العمل النقابي. - تحديد أوقات الرخص، ومطالب أخرى.	
عمال فندق طارق (إ-ع-ش-م)	4-1-1976	الدار البيضاء	المطالبة بإرجاع 3 عمال مطرودين وفتح الحوار في الشأن مطالب العمال المدلى بها في مراحل نضالية سابقة.	العلم عدد : 9325 بتاريخ : 76-1-4
عمال المكتب الوطني للشحن والإفراغ	2-2-1976 لمدة 24 ساعة	ميناء أكادير	ضدا على تعسفات الإدارة، والمطالبة بإرجاع العمال المطرودين دون سابق إنذار، وبشكل تعسفي غير قانوني.	العلم عدد : 9361 بتاريخ : 76-2-9
عمال معمل سونابا	20-2-1976 لمدة 24 ساعة	سيدي ليمان معمل تلفيف الحوامض	تضامنا مع احد العاملين الذي تعرض للضرب والتنكيل من طرف مدير الشركة و 3 عاملات	العلم عدد : 9372 بتاريخ 76-2-22
عمال"دو لاترليفيفي المغرب "(إ-ع-ش-م)	23-3-1976	بآسفي	يمكن الإشارة أن العمال هددوا في حالة عدم الاستجابة سيدخلون في إضراب مفتوح.	العلم عدد : 9407 بتاريخ : 76-3-28
عمال اتر انديل (إ-ع-ش-م)	22-3-1976 48 ساعة	الدار البيضاء	المطالبة بالزيادة في الجور. - تعويضات العمل في الخارج، تعويضات الكراء، الزيادة في تعويض النقل. - إرجاع المطرودين، وترسيم العمال المؤقتين. - منحة الإنتاج، وإلحاق صندوق المساعدة الطبية بإحدى شركات التأمين...	العلم عدد : 9409 بتاريخ : 76-3-30
عمال محطة العيون لتلفيف الحوامض	14-4-1976 لمدة 48 ساعة	تارودانت	احتجاجا على أعمال التعسف و الإهانة التي تعرض لها العمال من طرف المسؤول الرئيس للشركة، وكذا الطرد التعسفي للعمال.	العلم عدد : 9424 بتاريخ : 76-4-14
المعلمين المنتدبين (إ-ع-ش-م)	18-5-1976 24 ساعة	إضراب عام وطني	المطالبة بتغيير وضعية الفئة بإدماجهم في السلم 8.	العلم عدد : 9451 بتاريخ : 76-5-11
عمال شركة فيريتيما (إ-ع-ش-م)	19-6-1976 إضراب مفتوح	ناحية القنيطرة	احتجاجا على عملية التوقيف التي طالت 150 عاملا، والمطالبة بتسوية وضعيتهم، وإرجاعهم للعمل.	العلم عدد : 9491 بتاريخ : 76-6-20
عمال شركة لوكوس (إ-ع-ش-م)	19-1-1977 إضراب مفتوح	العرائش	المطالب تتلخص في : المطالبة ببطائق الشغل ومنح العمال منحة الإنتاج	العلم عدد : 9705 بتاريخ : 77-1-21

مستخدمي البنوك	16-2-1977 لمدة 24 ساعة	الدار البيضاء	احتجاجا على تعنت المسؤولين في الاستجابة للمطالب العمالية، والمطالبة بفتح الحوار.	العلم عدد : 9791 بتاريخ : 77-2-16
عمال مناجم تويسنت	12-2-1977 إضراب مفتوح	مناجم تويسنت	المطالبة باحترام العمال وممثليهم - زيادة 20% في أجور كافة العمال - ترسيم العمال المؤقتتين. - تنفيذ الاتفاقيات السابقة المبرمة بين العمال والشركة - تخصيص 300 كيلوغرام، من الفحم شهريا لكل عامل خلال فصل الشتاء. - أداء الشهر 13 بالنسبة لجميع العمال. - المساواة في تعويضات، ومنح التقاعد ومطالب أخرى مادية ومعنوية.	العلم عدد : 9740 بتاريخ : 77-2-25
عمال كويلما (الشركة الكهربائية الكيماوية المغربية) (إ-ع-ش-م)	17-3-1977 لمدة 24 ساعة	تطوان	المطالب : - الزيادة في الأجور بصفة عامة ب 40%. - منحة الكراء ب 150 درهم شهريا لكل عامل. - ترسيم جميع المؤقتين، وأداء العمليات الجراحية ب 100% - منحة عيد الأضحى، قدرها 600 درهم. انخراط العمال في الصندوق الوطني المغربي للتقاعد. - تعويض العامل المريض، منحة القفة 3 دراهم يوميا.	العلم عدد : 9760 بتاريخ : 77-3-17
عمال ضيعة الشبيهي	23-3-1977 إضراب مفتوح	تارودانت	المطالبة بإرجاع العمال المسرحين وتسليم بطاقة الشغل لجميع العمال، منح أحذية وأقنعة للعمال، ثم تسديد أجور العمال عن الساعات الإضافية، ووضع حد لتعسفات المسؤول عن الضيعة.	العلم عدد : 9765 بتاريخ : 77-3-22
عمال معمل الأسلاك الكهربائية	30-3-1977 ساعتين في الصباح ساعتين في المساء	المحمدية	المطالبة بمساكن كنظرائهم الأجانب. للإشارة أدى هذا الإضراب إلى إغلاق المعمل.	العلم عدد : 9774 بتاريخ : 77-3-30

عمال الشركة الكهربائية الكيماوية (كويلما)	1977-3-17 إضراب مفتوح	تطوان	الدعوة إلى فتح الحوار مع ممثلي الشركة.	العلم عدد : 9776 بتاريخ : 77-4-1
رجال التعليم	1977-4-20	إضراب وطني	المطالب تتلخص في : - إطار السلم 8 بالنسبة للمعلمين. - وضعية الإطار والتعويض التقني بالنسبة للمنتدبين. - وضعية الأعوان من حيث الإطار ووضعية الأعوان 700 الذين تقرر النظر في حالتهم. - وضعية الإطار والتعويض بالنسبة لكتاب الإدارة والاقتصاد. - تعويضات الكراء... ومسألة علاقة التعويض التقني بالزيادة في الساعات والعطلة الصيفية. ومطالب أخرى مادية ومعنوية.	العلم عدد : 9816 بتاريخ : 77-5-12
عمال شركة الملح (إ-ع-ش-م)	1977-7-22 إضراب مفتوح	العرائش	المطالبة ببطائق الشغل وعملية الترسيم ومطالب مادية من قبيل الأجر والتعويضات الهدف منها تحسين وضعية العمال المادية والاجتماعية.	العلم عدد : 9889 بتاريخ : 77-7-26
عمال الشركة الميكانيكية (إ-ع-ش-م)	1977-7-22 لمدة 24 ساعة	فاس	المطالبة بتطبيق البروتوكول المبرم بين المدير والعمال.	العلم عدد : 9889 بتاريخ 77-7-26
عمال مؤسسة سوكوماتيكسي (إ-ع-ش-م)	1977-8-5	الدار البيضاء	المطالب تتلخص : - الزيادة في الأجور بنسبة 30%. - تعويضات الكراء 100 درهم في الشهر، و3 دراهم في اليوم تعويضات للسلة. - الزيادة في تعويضات النقل 3 دراهم في اليوم بدلا 0.8 درهم - أداء أجور ساعات العمل في الليل.. - الفحوص الطبية مرتين في السنة ... ومطالب أخرى.	العلم عدد : 9898 بتاريخ : 77-8-5

عمال المدرسة الفلاحية (إ-ع-ش-م)	19-8-1977	الدار البيضاء	المطالب : -الزيادة في الأجور وكذا ترسيم العمال، - الإنخراط في الضمان الإجتماعي والتعاضدية. - وضع وسائل النقل رهن إشارة العمال المرضى وعائلاتهم - إعطاء بذلتين للعمل سنويا، وتحديد أوقات العمل - التمتع بتعويضات العمل أيام الأعياد الدينية والوطنية - إصلاح دور السكنى.. ومطالب أخرى مادية ومعنوية.	العلم عدد : 9912 بتاريخ : 77-8-19
عمال باطا إ-ع-ش-م	18-8-1977 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في المطالبة بتخصيص منحة 200 درهم في الشهر كتعويض عن الكراء وتحديد العمل في الساعات القانونية بدلا من طريقة العطش، واحتجاجا على الطرد الجماعي للعمال ، والمطالبة بتسوية وضعية المطرودين أو إرجاعهم.	العلم عدد : 9912 بتاريخ : 77-8-19 العلم عدد : 9914 بتاريخ : 77-8-21 العلم عدد : 9918 بتاريخ :77-8-26 العلم عدد : 9961 بتاريخ : 77-10-8
عمال نطاف	23-11-1977	القنيطرة	المطالب تتلخص في الزيادة في الأجور بعد البحث الذي اجراه مفتش الشغل، تعميم البذلة على العموم. - عرض العمال على الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر. - تحديد ساعات العمل بالنسبة للعاملات. - تمكين العمال المياومين من ورقة الشغل. - التعويض عن الأوساخ والغبار. ومطالب أخرى.	العلم عدد : 10.037 بتاريخ : 77-11-23
عمال الجرف الأصفر	30-1-1978 لمدة 24 ساعة	الجرف الأصفر الجديدة	المطالب تتلخص : الزيادة في الأجور بنسبة 25 %. - رجوع خليفة الكاتب العام والعمال، المطرودين بدون سبب.	العلم عدد : 10075 بتاريخ : 78-1-31

			- تطبيق قانون الشغل وإلغاء مدة التجربة المطبقة ومطالب أخرى من قبيل تحديد ساعات العمل والانخراط في التعاضدية والصندوق المغربي للتقاعد وغيرها. (منحة القفة، تعويض الأوساخ..)	
عمال معمل تخنوست	12-3-1978	الحسيمة	المطالبة بإرجاع احد العمال المطرود ينوتطبيق قانون الشغل والحد من تعسفات الإدارة.	العلم عدد : 10153 بتاريخ : 78-4-20
عمال وسائقي الشاحنات إ-ع-ش-م	———— ——	إضراب عام	الاحتجاج على قانون الذي يقضي عند المخالفة بسحب رخصة السياقة .	العلم : 10153 بتاريخ : 78-4-20
عمال أوطيكس (إ-ع-ش-م)	10-5-1978 لمدة 24	الرباط	المطالبة بإرجاع العاملين المطرودين	العلم عدد : 10171 بتاريخ : 78-5-10
تقنيو الخطوط الجوية الملكية (إ-ع-ش-م)	24-5-1978 إضراب مفتوح	إضراب وطني	احتجاجا على عمليات النقل الزجري، وإلغاء الانتداب لأحد المناضلين.	العلم عدد : 10185 بتاريخ : 78-5-25
عمال السكك الحديدية إ-م-ش-م	25-5-1978 لمدة 48 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بتسوية الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للعمال.	العلم عدد :10187 بتاريخ : 78-5-28
عمال الشركة الإسبانية المغربية إ-ع-ش-م	21-6-1978 إضراب مفتوح	تطوان	تضامنا مع 3 عمال مطرودين، والمطالبة بتطبيق الاتفاقية المبرمة بتاريخ : 22-2-78 مع الشركة.	العلم عدد : 10224 بتاريخ : 78-7-8
عمال شركة صوديا	14-6 -1978 لمدة 48 ساعة	- سبت الكردان - تارودانت	المطالب تتلخص في المطالبة بالأجور المستحقة وكذا التعويضات التعويض عن الساعات الإضافية الليلية، استفادة العمال من العطلة الصيفية، إرجاع العمال المطرودين، إيقاف التعسفات المسلطة على العمال، ترسيم العمال المؤقتين، إعطاء العمال المنحة السنوية... ومطالب أخرى.	العلم عدد : 10203 بتاريخ : 78-7-13
عمال فندق مبروك	21-7-1978 لمدة 24 ساعة	أكادير	المطالب كالتالي : - إرجاع احد العمال المطرودين - إيجاد محل مناسب ليضع فيه العمال أغراضهم الخاصة .	العلم عدد : 10238 بتاريخ : 78-7-22

			-منح العمال بذلة الشغل. - إنشاء مراحيض خاصة للعاملات بمؤسسة مبروك. -تحسين التغذية التي تقدم للعمال. - انخراط العمال في التعاضدية.	
عمال وادي الحيمر	17-7-1978 48 ساعة	معمل تذويب الرصاص وادي الحيمر	المطالبة بالزيادة في الأجور بنسبة 40%. - أداء الشهر 13 بالنسبة للعمال الذين لم يستفيدوا به من قبل. - رفع تعويضات السفر، القفة، وكذا المنحة التقنية. - رفع تعويضات التقاعد. - وغيرها من المطالب العادلة والمادية التي تهدف تحسين وضعية العمال.	العلم عدد : 10240 بتاريخ : 78-7-24
عمال معمل الخشب	11-8-1978 لمدة 24 ساعة	الحسيمة	المطالبة : - ارجاع احد العاملين الى عمله وأداء أجره - تمكين العمال من التعويضات على الأعياد الدينية والوطنية. - تمكين العمال بالمكافأة على الأقدمية.	العلم عدد : 10262 بتاريخ : 78-8-15
عمال الشحن والإفراغ	24-8-1978 لمدة 24 ساعة	الحسيمة	المطالبة بالتعويضات العائلية لستة أشهر التي لم يتوصلوا بها في سنة 1976. المطالبة ببطائق الشغل المتفق عليها في مكتب مندوب الشغل بحضور المعنيين بالأمر. - التعويضات العائلية عن شهر يوليوز للسنة الحالية. - دفع التعويضات بعد التوقيف وأثناء وقوفهم عن العمل لأسباب ما.	العلم عدد : 10277 بتاريخ : 78-8-31
عمال ضيعة 1806	21-10-1978 لمدة 48 ساعة	سبت الكردن	المطالبة بإرجاع احد العاملين المطرودين واستفادة الميكانيكين العاملين بالإدارة الإقليمية للشركة من كافة حقوقهم.	العلم عدد : 10385 بتاريخ : 78-10-21
عمال السكك الحديدية	5-1-1979 لمدة 96 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بتنفيذ مقتضيات الاتفاق المبرم في 9 يونيو الذي ينص على الزيادة في الأجور بنسبة 15% وفتح المجال للعاملين ليصبحوا أطرا.	العلم عدد : 10401 بتاريخ : 79-1-6

عمال مكتب المساهمات المعدنية	9-1- 1979 لمدة ساعتين	إضراب وطني	احتجاجا على المسؤولين، والمطالبة بفتح الحوار مع الإدارة في شأن مطالب العمال، سواء مادية كالأجور والزيادة في التعويضات ومعنوية كالحق النقابي والحد من التصرفات التعسفية اتجاه العمال.	العلم عدد : 10405 بتاريخ : 79-1-12
عمال النقل الحضري إ-ع-ش-م	18-1-1979	فاس	المطالبة بإرجاع المطرودين وترسيم المستخدمين، وتوزيع 4% من الدخل السنوي للوكالة على العمال والتزام الإدارة لقانون الشغل.	العلم عدد : 10411 بتاريخ : 79-1-18
عمال مناجم جرادة إ-ع-ش-م	1-2-1979 لمدة 48 ساعة	مناجم جرادة	المطالبة بفتح الحوار، والاستجابة للمطالب التي تضم 20 بينها بينهما الزيادة في الأجور والتعويضات العائلية، ثم رفع مستوى التطبيب والصحة والسلامة، وقد تمت الإشارة إلى استمرار الإضراب في حالة عدم الاستجابة للحوار.	العلم عدد : 10428 بتاريخ : 79-2-4
عمال الشركة الميكانطية والكهربائية (إ-ع-ش-م)	4-2-1979 إضراب مفتوح	فاس	تضامنا مع احد العمال المطرودين وفتح حوار الحوار مع الإدارة.	العلم عدد : 10428 بتاريخ : 79-2-4
عمال الشركة الميكانكية والكهربائية	13-2-1979 إضراب مفتوح	فاس	المطالبة بفتح حوار في شأن المطالب التالية : - الزيادة في الأجور - تعميم المنحة السنوية - مراجعة السلالم حسب أقدمية العمال و المستخدمين الزيادة منح السلة، التنقل...، ومطالب أخرى معنوية.	العلم عدد : 10439 بتاريخ : 79-2-13
عمال مناجم جرادة (إ-ع-ش-م)	9-3-1979 وصل الإضراب 37 يوما	مناجم جرادة	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب العمالية المقدمة (1-2-1979)	العلم عدد : 10458 بتاريخ : 79-3-9
عمال شركة لوكوس	20-3-1979	العرائش	المطالبة : الانخراط في الصندوق (و.ض.ج)، بطائق الشغل، منحة الإنتاج الزيادة في الأجور، إعادة العمال المطرودين وبذلتان للشغل، إعادة العمال المطرودين	العلم عدد : 10468 بتاريخ : 79-3-20

عمال مكتب المساهمات المعدنية	9-1- 1979 لمدة ساعتين	إضراب وطني	احتجاجا على المسؤولين، والمطالبة بفتح الحوار مع الإدارة في شأن مطالب العمال، سواء مادية كالأجور والزيادة في التعويضات ومعنوية كالحق النقابي والحد من التصرفات التعسفية اتجاه العمال.	العلم عدد : 10405 بتاريخ : 79-1-12
عمال النقل الحضري إ-ع-ش-م	18-1-1979	فاس	المطالبة بإرجاع المطرودين وترسيم المستخدمين، وتوزيع 4% من الدخل السنوي للوكالة على العمال والتزام الإدارة لقانون الشغل.	العلم عدد : 10411 بتاريخ : 79-1-18
عمال مناجم جرادة إ-ع-ش-م	1-2-1979 لمدة 48 ساعة	مناجم جرادة	المطالبة بفتح الحوار، والاستجابة للمطالب التي تضم 20 بينها بينهما الزيادة في الأجور والتعويضات العائلية، ثم رفع مستوى التطبيب والصحة والسلامة، وقد تمت الإشارة إلى استمرار الإضراب في حالة عدم الاستجابة للحوار.	العلم عدد : 10428 بتاريخ : 79-2-4
عمال الشركة الميكانطية والكهربائية (إ-ع-ش-م)	4-2-1979 إضراب مفتوح	فاس	تضامنا مع احد العمال المطرودين وفتح حوار الحوار مع الإدارة.	العلم عدد : 10428 بتاريخ : 79-2-4
عمال الشركة الميكانكية والكهربائية	13-2-1979 إضراب مفتوح	فاس	المطالبة بفتح حوار في شأن المطالب التالية : - الزيادة في الأجور - تعميم المنحة السنوية - مراجعة السلالم حسب أقدمية العمال و المستخدمين الزيادة منح السلة، التنقل...، ومطالب أخرى معنوية.	العلم عدد : 10439 بتاريخ : 79-2-13
عمال مناجم جرادة (إ-ع-ش-م)	9-3-1979 وصل الإضراب 37 يوما	مناجم جرادة	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب العمالية المقدمة (1-2-1979)	العلم عدد : 10458 بتاريخ : 79-3-9
عمال شركة لوكوس	20-3-1979	العرائش	المطالبة : الانخراط في الصندوق (و.ض.ج)، بطائق الشغل، منحة الإنتاج الزيادة في الأجور، إعادة العمال المطرودين وبذلتان للشغل، إعادة العمال المطرودين	العلم عدد : 10468 بتاريخ : 79-3-20

			ترسيم العمال المؤقتين، إعطاء الأسبقية في العمل للمغاربة، ‘إحداث تعويض في الاختصاص، تحديد ساعات العمل والانخراط في صندوق التقاعد....	
موظفي الأوقاف والشؤون الإسلامية	1979-3-27 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بوضع قانون أساسي لموظفي الأوقاف، ترسيم جميع الموظفين الذين قضوا 5 سنوات خدمة، تطبيق المذكرة رقم 1975-2-17/27، تعميم التعويضات عن جميع السلالم الإدارية، رفع قيمة التعويضات العائلية ومنح الزواج... ومطالب أخرى خاصة بالإدماج والمنح والتعويضات والترقية .	العلم عدد : 10468 بتاريخ 79-3-20 العلم عدد : 10476 بتاريخ 79-3-28
عمال مناجم خريبكة	1979-3-28	إضراب عام بمناجم خريبكة	تضامنا مع عمال منجم 8 على طرد عاملين من هذا المنجم، والمطالبة بإرجاع العاملين إلى سابق عملهما.	العلم عدد: 10482 بتاريخ : 79-4-3
عمال شركة كوسيمار	41979-11 4 أيام بمعدل 3 ساعات في اليوم	الدار البيضاء	المطالبة بالزيادة في الأجور بنسبة 30%، رفع تعويض الكراء إلى 250 درهم، رفع تعويض السلة إلى 7 دراهم، تحسين وسائل النقل مع رفع ثمن التعويض إلى 5 دراهم بناء دور للسكن، إحداث تعاونية لتوزيع المواد الغذائية على العمال، رفع مساهمة العمال في صندوق التقاعد، تغيير القانون الداخلي للشركة بمشاركة ممثلي العمال.	العلم عدد : 10493 بتاريخ : 79-4-14
عمال مطاحن الساحل (إ-ع-ش-م)	1979-6-19 لمدة 48 ساعة	الرباط	المطالبة بالزيادة في الأجور التي تم الاتفاق عليها وكمكسب لمعارك نضالية سابقة.	العلم عدد : 10562 بتاريخ : 79-6-23
عمال مؤسسة الخياطة الجابري (إ-ع-ش-م)	1980-1-10 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بإرجاع العمال المطرودين ، وتضامنا معهم. الإشارة تمت عدة اعتقالات في صفوف العمال.	العلم عدد : 10764 بتاريخ : 80-1-12 العلم عدد : 10754 بتاريخ : 80-1-2
عمال "فابريطكس" (إ-ع-ش-م)	إضراب مفتوح	الدار البيضاء	تضامنا مع العمال المطرودين والمطالبة بإرجاعهم	العلم عدد : 10795 بتاريخ : 80-2-12
عمال الحافلات الحضرية (إ-ع-ش-م)	1980-2-21 لمدة 24 ساعة	طنجة	المطالبة بمنح مكافأة 10% ابتداءا من فاتح يناير 1977. - إتمام مكافأة الانتاج8.50 سنتيم ابتداءا	العلم عدد : 10799 بتاريخ : 80-2-16 العلم عدد : 10804

			من سنة 1977. - تعميم مكافأة شهر رمضان ومنح مكافأة عيد الأضحى وعيد المولد النبوي. - منح بذلتي الصيف والشتاء، وتعميم الاستفادة من منحة الكراء. - إعادة النظر في قضية الإدماج وتحديد موعد للانتخابات ثم إعادة النظر في شأن المطرودين.	بتاريخ : 80-2-21
عمال سينا وأفي ماروك(إ-ع-ش-م)	27-2-1980 إضراب مفتوح	الرباط	المطالبة بإعادة المطرودين، منح العمال تعويض الإنتاج منح العمال الزيادة التي قررتها الدولة. توفير الظروف والمرافق الملائمة للشغل داخل المعمل. ومطالب أخرى مادية ومعنوية.	العلم عدد : 10809 بتاريخ : 80-2-26
عمال هيريماط (إ-ع-ش-م)	21-2-1980 إضراب مفتوح	الرباط فاس والبيضاء	المطالب بإعادة العمال (المطرودين(200 عامل) وتحقيق الحقوق المشروعة.	العلم عدد : 10811 بتاريخ 80-2-28 العلم عدد : 10814 بتاريخ : 80-3-2
عمال منجم قطارة (إ-ع-ش-م)	12-2-1980 إضراب مفتوح	ابن كرير ناحية مراكش	المطالب تتلخص : الاحتفاظ بالامتيازات التي حصل عليها الأعوان القدامى، قضية المتقاعدين وتعويضات الأرامل. المطالبة لمستخدمي الصندوق بأن يحتفظ بأجر الصندوق، تقديم قروض و تسبيقات لبناء المساكن - توفير وسائل النقل - ترسيم القدامى، وإقامة نادي ومكتبة للشباب العامل بالمنجم. ومطالب أخرى معنوية غايتها حسن معاملة العمال.	العلم عدد : 10820 بتاريخ : 80-3-8
عمال ماجيطكس (إ-ع-ش-م)	20-4-1980 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بالإفراج عن المعتقلين في صفوف المناضلين	العلم عدد : 10912 بتاريخ : 80-4-20
عمال معمل ابن سليمان للنسيج (إ-ع-ش-م)	01-5-1980 اضراب مفتوح	ابن سليمان	المطالبة بتحديد ساعات العمل في 8 ساعات ومنح الزيادة المعلن عنها من يناير 1979	العلم عدد : 10943 بتاريخ 80-5-21
عمال شركة لاسمير (إ-ع-ش-م)	1-5-1980 21 يوما	اضراب عام	المطالبة بأداء أجور العمال المستحقة منذ 1-1-80 وأداء التعويضات العائلية.	العلم عدد : 10943 بتاريخ : 80-5-21

			- المطالبة بخيام للمبيت كما كان الأمر عليه سابقا. - بذلة العمل السنوية، وواجبات التنقل والتأمين من العمل وكذا إرجاع العمال المطرودين.	
عمال وموزعو كوكاكولا (إ-ع-ش-م)	20-5-1980 إضراب مفتوح	طنجة	المطالبة بإرجاع العاملين المطرودين	العلم عدد : 10946 بتاريخ : 80-5-24
عمال شركة تكنوبا للبناء(إ-ع-ش-م)	6-6-1980 إضراب مفتوح	ابن جرير	المطالبة بالحد من الطرد التعسفي للعمال والمعاملة الحسنة من طرف المسؤولين، وفتح الحوار.	العلم عدد : 10962 بتاريخ : 80-6-9
عمال ضيعة الشبيهي و المزالي	16-7-1980 لمدة 3 أيام	تارودانت	المطالبة بإرجاع العمال(3) المطرودين، تعميم استفادة العمال من تعويضات الأقدمية والأعياد الوطنية والدينية والساعات الإضافية. وكذا بطاقة الشغل وتحديد ساعات العمل وبذل للشغل ومطالب أخرى مادية ومعنوية	العلم عدد : 10996 بتاريخ : 80-7-13
عمال صوفيما (إ-ع-ش-م)	4-9-1980 إضراب مفتوح	مكناس	احتجاجا على طرد العمال وتضامنا معهم والمطالبة بإرجاعهم واحترام الإدارة لالتزاماتها السابقة.	العلم عدد : 11010 بتاريخ : 80-9-5
عمال شركة كوماكري (إ-ع-ش-م)	10-9-1980 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني شامل	المطالبة بالحد من الطرد التعسفي للعمال، وتمكين العمال من كافة حقوقهم التي يكفلها قانون الشغل.	العلم عدد : 11054 بتاريخ : 80-9-9
عمال شركة سوماكرا (إ-ع-ش-م)	11-10-1980 إضراب مفتوح	خنيفرة	المطالبة بإرجاع ممثل العمال المطرود وكذا جميع العمال المطرودين . مشاركة العمال في (الصندوق ض.ج)، تعويض 40 يوما التي أوقف فيها العمال، تعويض الكفاءة، ومطالب أخرى مادية ومعنوية لتحسين وضعية العمال المادية والاجتماعية.	العلم : 11085 بتاريخ : 80-10-10
عمال معمل كويلما (إ-ع-ش-م)	لمدة 24 ساعة	تطوان	المطالبة بالزيادة في الأجور وفق اتفاق سابق مع الإدارة	العلم عدد : 11164 بتاريخ : 80-12-18
عمال الفوسفاط (إ-ع-ش-م)	20-12-1980 لمدة 24 ساعة	خريبكة	احتجاجا على الإدارة من حرمانهم من الاحتفال باليوم العالمي لعمال المناجم، المطالبة بإلغاء القرار القاضي بذلك.	العلم عدد : 11167 بتاريخ : 80-12-21

عمال فريتما (إ-ع-ش-م)	19-11-1980 إضراب مفتوح	فريتما للفوسفاط	المطالبة بترسيم العمال والترقية حسب المهنة المزاولة - رفع أيام العطلة إلى 30 يوما وكذا الرفع من قيمة التنقل منح منحة الطوناج والتعويض عن السكن. - استفادة العمال الموقوفين من هذه المطالب.	العلم عدد : 11167 بتاريخ : 21-12-80
عمال لاموزيك (إ-ع-ش-م)	22-1-1981 إضراب مفتوح	خنيفرة	المطالبة بتزويد العمال بأوراق الشغل ومشاركة العمال في صندوق الضمان الاجتماعي، الاستفادة من تعويضات الأعياد والاستفادة من العطلة السنوية، وتزويد العمال ببذلة الشغل مرة في السنة، وإجراء فحص طبي للعمال مرة في 6 أشهر.	العلم عدد : 11188 بتاريخ 11-1-81
عمال كوفيتكس (إ-ع-ش-م)	28-1-1981 إضراب مفتوح	فاس	المطالبة بالزيادة في الأجور والتعويضات السلة، الكراء منحة عيد الأضحى، وتمتيع المؤقتين من كل الامتيازات بعد أقدمية 6 أشهر. إرجاع جميع المطرودين وإزالة العقوبات التعسفية من ملفات العمال ومطالب أخرى.	العلم عدد : 11214 بتاريخ : 4-2-81
عمال دار البراد (إ-ع-ش-م)	أكثر من 60 يوما	الدار البيضاء	المطالبة بإرجاع المطرودين وفتح الحوار في شأن المطالب العمالية المدلى بها في إضرابات ومحطات نظامية سابقة	العلم عدد : 11222 بتاريخ : 12-2-81
عمال مناجم سيدي لحسن(إ-ع-ش-م)	19-6-1981 لمدة 48 ساعة	إقليم وجدة	المطالبة بإرجاع العمال المطرودين تعسفيا لأكثر من شهر	العلم عدد : 11328 بتاريخ : 19-6-81
عمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري	21-7-1982	مراكش	المطالبة بالأجور كاملة دون تقسيطها، منح مؤخر الراتب منذ سنة 1978، والترقية ابتداء من سنة 1979. - منح بذلة العمل صيفية وشتوية (1981-1982). - تسوية وضعية العمال البالغين سن التقاعد. وضع حد للاقتطاعات من أجور العمال التي لا تصل إلى صندوقي التقاعد و التعاضدية الصحية ومطالب أخرى.	العلم عدد : 11683 بتاريخ : 21-7-82
عمال ضيعة أولاد برجيل(إ-ع-ش-م)	——— —	تارودانت	إضراب العمال تمت مواجهة بالعنف إصابات في صفوف العمال وإحكام قضائية	العلم عدد : 11691 بتاريخ : 6-8-82

المصدر	المطالب	المكان	التاريخ	الفئة
	في حقهم تراوحت بين شهر موقوفة التنفيذ وغرامة 150 درهم لكل عامل			
العلم عدد : 11859 بتاريخ : 83-2-2	المطالب تتلخص في مراجعة الأجور لجميع الموظفين والعمال - التعويض عن الكراء، النقل، الدخول المدرسي لأبناء العمال - الترقية الداخلية إعطاء الأسبقية لعمال وموظفي الشركة في توزيع السكن. - وضع قانون داخلي يضمن حقوق الموظفين والعمال. - تمتيع العمال والموظفين بالسلف لشراء سكن أو بناءه.	فاس	1983-2-2	عمال الشركة المغربية للأملاك والعقارات (إ-ع-ش-م)
العلم عدد : 11862 بتاريخ : 83-2-5	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب المقدمة في 23-2-1982.	سيدي يحي الغرب	1983-2-4 لمدة 48 ساعة	عمال لاسيليلوز (إ-ع-ش-م)
العلم عدد : 11870 بتاريخ : 83-2-13	المطالبة باحترام اتفاقية فبراير 1982 وخاصة ما يتعلق بتصميم منحة الكراء، رفع تعويضات الكراء والزيادة العامة في الأجور بدون تمييز، منحة الإنتاج، تعويض الشهر 13 من كل سنة، المطالبة بتجهيز المعمل بالماء والمراحيض والرشاشات، والأدوية والأطر الصحية وكذا المطالبة بأداء الأجور في وقتها القانوني.	سيدي يحي الغرب	1983-2-11 لمدة 72 ساعة	عمال لاسيليلوز (إ-ع-ش-م)
العلم عدد : 11875 بتاريخ : 83-2-18	المطالبة بتعويضات السكنى ومراجعة الأجور وتعويضات النقل ووضع قانون داخلي يحدد حقوق وواجبات جميع أصناف المستخدمين وبالترقية الداخلية وإعطاء الأسبقية لمستخدمي الشركة بخصوص السكنى....	إضراب وطني	1983-2-15 72 ساعة	عمال شركة المغربية للأملاك والعقارات (إ-ع-ش-م)
العلم عدد : 11896 بتاريخ: 83-3-11	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب العمالية المدلى بها في محطات نضالية سابقة.	إضراب وطني	1983-3-9 لمدة 72 ساعة	عمال الشركة المغربية للأملاك والعقارات (إ-ع-ش-م)
العلم عدد : 11907 بتاريخ: 83-3-22	المطالبة بانخراط العمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الأداء الكامل لتعويضات الرخص عن الأمراض منح	إضراب وطني	1983-3-20 لمدة 48 ساعة	عمال الموانئ (إ-ع-ش-م)

			تعويض لقسم الرافعات والسائقين أسوة بإخوانهم في الطرق تطبيق الترقية الداخلية واحترامها، إعطاء تعويضات للمتقاعدين الرسمين كإخوانهم المؤقتتين.	
عمال الحافلات الحضرية (إ-ع-ش-م)	12-5-1983 لمدة 72 ساعة	طنجة	المطالبة بإرجاع العمال الموقوفين إلى سابق عملهم. ومطالب أخرى مادية من قبيل : رفع قيمة التعويضات (الكراء القفة، الحقيبة و الأوساخ، تعويض الإداريين..) - ترقية السائقي و القباض في سلم 7 والمراقبين سلم 8 توزيع قطع أرضية على العمال، ومطالب أخرى معنوية كانتخاب لجنة المشاريع الاجتماعية.	العلم عدد : 11961 بتاريخ : 15-5-83
عمال شركة سطراريم (إ-ع-ش-م)	16-7-1983 إضراب مفتوح	خنيفرة	المطالبة بتسديد أجور العمال التي لم يتوصلوا بها منذ شهرين، منح العمال بذل للشغل و أحذية مطاطية للعمل، تمتيع العمال من العطلة السنوية و الاستفادة من الفحص الطبي. منح التعويضات عن الأعياد الدينية والوطنية ومطالب أخرى من قبيل سيارة إسعاف ووسائل الإسعاف الطبي.	العلم عدد : 12024 بتاريخ : 17-7-83
عمال منجم إمطير (إ-ع-ش-م)	3-9-1983	ناحية بولمان	المطالبة بفتح الحوار في شأن مطالب العمال.	العلم عدد : 12078 بتاريخ : 9-9-83
عمال الشحن والإفراغ (إ-ع-ش-م)	8-1-1984	ميناء الدار البيضاء	المطالبة بالحد من الطرد التعسفي للعمال والمطالبة بالزيادة في الأجور والمكافئة الخاصة بالعمال والتعويضات والمنح.	العلم عدد : 12200 بتاريخ : 8-1-84
عمال البحث الزراعي(إ/ع/ش/م)	25-9-1984 لمدة 24 ساعة	سيدي قاسم	المطالبة بتسديد أجور 43 عاملا لم تتوصل بأجورها.	العلم عدد : 12469 بتاريخ : 25-9-84
عمال المكتب الوطني للشاي والسكر.	11-10-1984 لمدة ساعتين يوميا إلى غاية 15-10-1984	الدار البيضاء	المطالبة بتحسين الأجور و ترسيم المؤقتين ومنح تسبيق قيمة ستة أشهر للمتقاعدين.	العلم عدد : 12479 بتاريخ : 13-10-84

عمال شركة لاكميم (إ-ع-ش-م)	9-2-1985 إضراب مفتوح	المحمدية	المطالبة بإرجاع المطرودين ومطالب أخرى مادية من قبيل ترسيم العمال حسب القوانين الجاري بها العمل وأداء التعويضات على الأقدمية....	العلم عدد : 12591 بتاريخ : 85-2-9
عمال كوسيمار (إ-ع-ش-م)	14-2-1985 لمدة 48 ساعة	الدار البيضاء	المطالبة بفتح الحوار مع ممثلي العمال.	العلم عدد : 12598 بتاريخ : 85-2-16
عاملات اسيطكس (إ-ع-ش-م)	13-2-1985 إضراب مفتوح	فاس	المطالبة بإرجاع العاملات المطرودات، توفير وسائل النقل للعاملات الحد من التعسفات والمضايقات اتجاه العاملات، واحترام كرامتهم. تأمين العاملات من حوادث الشغل، توفير الإسعاف والأدوية والتطبيب. إزالة العقوبات التعسفية من ملفات العاملات ...	العلم عدد : 12604 بتاريخ : 85-2-22
عمال بلدية فاس (إ-ع-ش-م)	25-4-1985 لمدة 24 ساعة	فاس	المطالبة بالحد من الاقتطاعات المستمرة والمضايقات والمحسوبية، وفتح الحوار في شأن مطالب الترسيم و الإدماج ومشكل السكنى ومطالب أخرى.	العلم عدد : 12666 بتاريخ : 85-4-26
عمال مودوليك	19-6-1985	سلا	المطالبة بار جاع احد العمال المطرود ين والحد من التعسفات الإدارة والطرد وهضم حقوقهم .	العلم عدد : 12708 بتاريخ : 85-6-19
عمال شركة الملح (إ-ع-ش-م)	2-10-1985 لمدة 48 ساعة	المحمدية	المطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور المعلن عنه في الزيادة المخولة بتاريخ 20 غشت 1983 وكذلك الزيادات المعلن عنها في سنة 1985.	العلم عدد : 12825 بتاريخ : 85-10-2
عمال المكتب الشريف للفوسفاط (إ-ع-ش-م)	14-1-1986 إضراب مفتوح	اليوسفية	المطالبة بالزيادة في الأجور والتعويضات والمنح، ومنع الطرد التعسفي وإرجاع المطرودين.	العلم عدد : 12947 بتاريخ : 1-2-1986
عمال مقلع عين الورد	30-6-1986 إضراب مفتوح	كاف النسور بخنيفرة	المطالبة بالتعويض عن الأعياد الوطنية والدينية والعطلة السنوية، أداء أجرة (ص.و.ض.ج) ، وأداء أجرة القانونية ابتداء من فاتح يناير 1985 وزيادة 10% جعل حد للطرد التعسفي، إرجاع العمال المطرودين الفحص الطبي ومطالب أخرى معنوية.	العلم عدد : 13108 بتاريخ : 86-7-6

عمال دنيا بلاست طوماك ونرابلاست (إ-ع-ش-م)	27-9-1986 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بإرجاع المطرودين (المكتب النقابي)	العلم عدد : 13224 بتاريخ : 86-10-15
عمال شركة لسيليلوز (إ-ع-ش-م)	16-3-1987 لمدة 24 ساعة	سيدي يحي الغرب	المطالبة باحترام المدير لموعد المفاوضات وإخراج مذكرة المطالب إلى حيز التنفيذ. - الكف عن الاقتطاعات من حسابات العمال المحالين على التقاعد - منح العمال المحالين على التقاعد زيادة شهر إضافي لمساعدتهم - تقديم منحة الولادة، وإعطاء الفرصة للمساعدة الاجتماعية - تقديم الدبيحة خلال احتفالات عيد العرش - الكف عن طرد العمال وإعادة المطرودين - أداء الأجر في وقته وبانتظام، وتوفير الأدوية والوسائل الوقاية والسلامة في العمل، ومطالب أخرى	العلم عدد : 13373 بتاريخ : 87-3-13
عمال شركة باطا (إ-ع-ش-م)	17-3-1987 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالبة بإبعاد المسؤول الإداري وإعادة المسؤول النقابي المطرود وفتح الحوار.	العلم عدد : 13402 بتاريخ : 87-4-11
عمال شركة كومابرا (إ-ع-ش-م)	20-1-1988 لمدة 48 ساعة	الفقيه بن صالح	المطالبة بفتح الحوار في شأن مذكرة مقدمة إلى إدارة الشركة سابقا.	العلم عدد : 13682 بتاريخ : 88-1-16
عمال شركة الملح (إ-ع-ش-م)	18-2-1988 المدة 24 ساعة	المحمدية(ابني خلف)	المطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجر، واحترام أداء تعويض 30 درهم عن الكراء المقررة في اتفاقية سابقة، وأداء أجر فاتح يناير من كل سنة كما كان سابقا.	العلم عدد : 13749 بتاريخ : 88-3-22
عمال شركة الملح (إ-ع-ش-م)	15-4-1988 إضراب مفتوح	المحمدية ابن يخلف	تضامنا مع 31 عاملا ثم توقيفهم من العمل، والاستغناء عنهم	العلم عدد : 13773 بتاريخ : 88-4-15
عمال مستشفى القرطبي (إ-ع-ش-م)	21-4-1988 لمدة 6 ساعات	طنجة	احتجاجا على تصرفات الطبيب الإقليمي اتجاه الممرضين وأطر المستشفى، وكان الاحتجاج في شكل حمل شارات حمراء.	العلم عدد : 13784 بتاريخ : 88-4-26
عمال سرجيطا (إ-ع-ش-م)	5-10-1988 إضراب مفتوح	القنيطرة	المطالبة بأداء أجورهم النصف الشهرية في وقتها المحددة دون تماطل.	العلم عدد : 13943 بتاريخ : 88-10-4
عمال بلدية مكناس (إ-ع-ش-م)	20-11-1988 إضراب مفتوح	مكناس	المطالبة لفك أسر المعتقلين في صفوف العمال. للإشارة شرط رئيس المجلس البلدي فك الإضراب للدخول معهم في الحوار.	العلم عدد : 13995 بتاريخ : 88-11-25

عمال صوماكاز (إ-ع-ش-م)	25-2-1989 إضراب مفتوح وصل 60 يوما	فاس	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطرودين، وفك أسر المعتقلين من صفوف العمال (المسؤولين النقابين)	العلم عدد : 14146 بتاريخ : 89-4-25
عمال منجم تويسيت (إ-ع-ش-م)	8-7-1989 إضراب متواصل 5 أيام مفتوح	ناحية وجدة منجم تويسيت	المطالبة بفتح حوار في شأن المطالب العمالية : - الزيادة في الأجور من 15 % منح قطع أرضية للعمال. - رفع منحة الإنتاج وتغييرها من 101 إلى 202. - تقديم قروض طويلة المدى، ومساعدة العمال بأضاحي العيد. - تقديم منح نقدية للعمال المرضى في انتظار تسوية وضعيتهم من طرف الصندوق الاحتياطي، والرفع من قيمة المنحة المخصصة لتسخين، وتنفيذ القرارات المتفق عليها بين الإدارة وممثلي العمال في شأن تطبيق الترقية السنوية.	العلم عدد 14225 بتاريخ : 89-7-13 العلم عدد : 14269 بتاريخ : 89-8-26
عمال مصنع صوماكاز (إ-ع-ش-م)	24-4-1990 إضراب مفتوح دخل شهره الرابع	فاس	المطالبة بإرجاع ممثل العمال بعد براءته أمام المحكمة مما نسب إليه من تهم من طرف الإدارة.	العلم عدد : 14599 بتاريخ: 90-7-24
عمال النقل الحضري (إ-ع-ش-م)	19-9-1990 لعدة ساعات	مراكش	المطالبة بالحد الأدنى للأجر بالنسبة للمؤقتيين ومشكل الترقية و الترسيم . للإشارة دخل ممثلوا العمال في دوار مع مدير الوكالة	العلم عدد :14668 بتاريخ : 90-10-1
(أ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	14-12-1990 لمد ة 24 ساعة	إضراب عام	احتجاجا على الأوضاع المادية والمعنوية للشغاليين واستمرار الحكومة في نهج سياسة لا شعبية تقضي إلى أضرار واقع التجريح والتفقير، وتلاحق المسلسل الضريبي وتخفيض قيمة العملة الوطنية بسبب انهيار القدرة الشرائية، لعدم تطبيق قانون السلم المتحرك للأجور.	العلم عدد : 14719 بتاريخ: 90-11-21 العلم عدد : 14721 بتاريخ: 90-11-23 العلم عدد 14726 بتاريخ: 90-11-28
عمال فندق كرم بلاص (إ-ع-ش-م)	19-6-1991 لمدة 16 ساعة	ورزازات	المطالبة بإرجاع المطرودين طردا تعسفيا، والمطالبة بالتعويضات العائلية التي لم يتقاضوها منذ اندلاع حرب الخليج سنة 1990، وكذا التعويضات عن الأعياد الدينية	العلم عدد : 14978 بتاريخ : 91-8-8

			والوطنية، والمطالبة بانتظام أداء الأجرة الشهرية، واحترام ساعات العمل.	
عمال الشركة الشريفة للبترول (إ-ع-ش-م)	11-8-1991 لمدة 24 ساعة	وجدة	المطالبة بإرجاع المطرودين واحترام الحق النقابي للعمال وممارسته بكل حرية.	العلم عدد : 14981 بتاريخ: 91-8-11
عمال الشركة الشريفة للبترول (إ-ع-ش-م)	16-8-1991 لمدة 24 ساعة.	وجدة	المطالبة بعودة المطرودين، للإشارة سيتم تمديد الإضراب إلى 72 ساعة إذا لم تستجب الإدارة لمطالب العمال.	العلم عدد : 14986 بتاريخ: 91-9-11
عمال المخابز العصرية (إ-ع-ش-م)	11-9-1991 لمدة48 ساعة.	وجدة	المطالبة بالزيادة في الأجور بنسبة تتراوح بين 10% و 15% وتطبيق الحد الأدنى للأجر وتحديد ساعات العمل.	العلم عدد : 14512 بتاريخ : 91-9-11
عمال شركة سيم (إ-ع-ش-م)	24-9-1991 لمدة 24 ساعة.	الجديدة	تضامنا مع العمال المطرودين والمطالبة بإرجاعهم إلى سابق عملهم دون قيد أو شرط.	العلم عدد : 15032 بتاريخ: 91-10-1
عمال ميناء بن نصار (إ-ع-ش-م)	لمدة ساعتين	الناضور	المطالبة بترسيم العمال المؤقتين، إعطاء الحد الأقصى فيما يخص المردودية والكشف عن حساباتهم، العناية بالشؤون الاجتماعية وإسنادهم مسؤولية تسييرها لمن هو أهل لها. توفير الوقاية اللازمة في الأرصفة المعدنية، حق الأسبقية في الأماكن الشاغرة واحترام كرامة المستخدمين من طرف بعض المسؤولين بإدارة الميناء، ومطالب أخرى مادية ومعنوية.	العلم عدد : 15032 بتاريخ : 91-10-01
عمال قطاع الصحة (إ-ع-ش-م)/ (ك-د-ش)	29-10-1991 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	احتجاجا على الأوضاع الصحية التي آل إليها قطاع الصحة وقرارات التقليص في الميزانية المخصصة لهذا القطاع وضرب مجانية العلاج التي مست أوسع الجماهير والدعوة إلى تفكيك لهذا القطاع وخوصصته.	العلم عدد : 15057 بتاريخ : 91-10-26
رجال التعليم (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	10-12-1991 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	احتجاجا على الأوضاع المادية و الاجتماعية والتربوية لرجال التعليم وما تعيشه من تدهور وترد.	العلم عدد : 15093 بتاريخ : 91-11-30
عمال النقل الحضري (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	11-12-1991 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بتسوية الوضعية المادية للعمال وما يتناسب وغلاء المعيشة و ارتفاع الأثمان.	العلم عدد : 15105 بتاريخ : 91-12-12
عمال مناجم جرادة (ا-ع-ش-م)	19-1-1992 لمدة 24 ساعة	جرادة	المطالبة بإرجاع المطرودين، وتطبيق ما تبقى من البرتكول الموقع بين الطرفين	العلم عدد : 15131 بتاريخ : 92-1-7

			89/2/16، الدفاع عن مكتسبات العمال، تغيير قانون المنجميين.	
عمال الفوسفاط (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1992-1-16 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار المستعجل مع نقابات العمال، الزيادة في الأجور إعادة النظر في البند 47 من نظام التقاعد الجديد وشروط تطبيقه، تمليك السكن لجميع المستخدمين، إعادة النظر في طريق الترقية الداخلية والمباريات، تحسين وسائل التطبيب إرجاع جميع المطرودين.	العلم عدد : 15133 بتاريخ : 92-1-9
عمال النقل الحضري (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1992-2-5 لمدة 24 ساعة	الدار البيضاء	المطالبة بالقانون الأساسي والمكافأة الشهرية.	العلم عدد : 15161 بتاريخ : 92-2-6
عمال النقل الحضري (إ-ع-ش-م)	1992-2-17 لمدة 48 ساعة	الدار البيضاء	احتجاجا على قرارات الطرد التي طالت العمال والمستخدمين واحتجاجا على سياسة الوكالة التسيرية الغير الناجعة.	العلم عدد : 15173 بتاريخ : 92-2-18
عمال الفوسفاط (إ-ع-ش-م)/ (ك-د-ش)	1992-2-19 لمدة 48 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بإصلاحات فورية قصد تحسين الوضعية المادية للعمال.	العلم عدد : 15176 بتاريخ : 92-2-21
رجال التعليم (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1992-2-25 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بإصلاح التعليم وتسوية الأوضاع المادية للعاملين في قطاع التعليم.	العلم عدد : 15162 بتاريخ : 92-2-7 العلم عدد : 15176 بتاريخ : 92-2-21
عمال النقل الحضري (إ-ع-ش-م)	1992-2-23 لمدة 48 ساعة	الدار البيضاء	المطالبة بفتح الحوار	العلم عدد : 15178 بتاريخ : 92-2-23
عمال ومستخدمي البريد(إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1992-2-27 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح حوار في شأن ملف مطلبي تقدم في 8-2-92 الهدف منه تسوية وضعية البريدين والبريديات المادية.	العلم عدد : 15182 بتاريخ : 92-2-27
رجال التعليم (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1993-3-17 لمدة 48 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح حوار في شأن الملف المطلبي المقدم للحكومة في 25 أكتوبر 1991.	العلم عدد : 15559 بتاريخ : 93-3-11
عمال و مستخدمي البريد (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1993-3-19	إضراب وطني	المطالبة بالزيادة في الأجور والتعويضات عن المهام، والساعات الإضافية، السكن،منحة المردودية، واحترام الفصل 20 من نظام التعويضات، وعدم الاستثناء العمل بالنقط الاستدلالية	العلم عدد : 15566 بتاريخ : 93-3-18

عمال السكك الحديدية (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1993-04-13 لمدة 72 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب العمالية التي تسعى إلى تحسين وضعية العمال المادية والاجتماعية والمطالب المعنوية التي تخول لهم الحق في الكرامة وممارسة الحق النقابي وغيرها من المطالب التي مازالت الإدارة لم تستجب لها.	العلم عدد : 15594 بتاريخ : 93-4-14 العلم عدد : 15600 بتاريخ : 93-4-21
شركة الملابس الجاهزة	1994-1-27	اليوسفية الرباط	احتجاجا على سلسلة عمليات الطرد في صفوف العمال وتعطيل تسديد الأجور المستحقة.	العلم عدد : 15879 بتاريخ : 94-1-27
عمال منجم ايميضر (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1994-4-20 لمدة 48 ساعة	ورزازات (تنغير)	المطالبة بتحسين وضعية العمال المادية والاجتماعية والمعنوية لهم ولذويهم الزيادة في الأجور والتعويضات وخلق بعض التعويضات، السكن التنقل، القفة ، المنح (الإنتاج، منحة عيد الأضحى...)، ومطالب مادية أخرى.	العلم عدد : 16062 بتاريخ : 94-4-20
عمال وموظفي التعليم (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1995-4-11 لمدة 48 ساعة 1995-4-19 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة باحترام الفعلي للحريات النقابية والتسوية الشاملة لملف الموقوفين، المعالجة الشاملة لملف الترقية الداخلية. تحسين الأوضاع المادية لموظفي و إداريي وزارة التربية والتعليم العالي، إعفاء التعويضات الخاصة بالبحث و التأطير و الإعفاء الضريبي من الضريبة على الدخل، إحداث تعويضات جديدة لتحفيز الشغيلة التعليمية، دمقرطة تسيير المؤسسات الاجتماعية، التراجع عن الساعات الإضافية التطوعية ومراجعة ثغرات النظام الأساسي.	العلم عدد : 16422 بتاريخ : 95-04-14 العلم عدد : 16420 بتاريخ : 95-4-12 العلم عدد : 16421 بتاريخ : 98-4-13
عمال السكك الحديدية (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1995-5-3 لمدة 48 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار مع نقابات العمال.	العلم عدد : 16442 بتاريخ : 95-5-4
عمال الفوسفاط (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1995-5-3 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب العمالية (الأجور السكن، الصحة، الحريات النقابية، الترقية وإرجاع المطرودين....)	العلم عدد : 16437 بتاريخ : 95-4-29 العلم عدد : 16443 بتاريخ : 95-5-5
عمال السكك الحديدية (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	1995-5-8 لمدة 96 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار في شأن مطالب العمال	العلم عدد : 16446 بتاريخ : 95-5-8

عمال السكك الحديدية (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	23-5-1995 لمدة 96 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار في شأن الحوار الجدي و المسؤول وصيانة المكتسبات والاستجابة للمطالب، واحترام الحريات النقابية وعودة المطرودين.	العلم عدد : 16463 بتاريخ : 95-5-25
عمال الفوسفاط (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	7-6-1995	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب العمالية، الحرية النقابية وإعادة النظر في نظام الترقية الداخلية، حل مشكل السكن، مراجعة الأجور والتعويضات، وتحسين الخدمات الطبية، وإشراك العمال في تسيير قطاع الشؤون الاجتماعية وإرجاع العمال المطرودين.	العلم عدد : 16476 بتاريخ : 95-6-7
عمال الفوسفاط (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	21-6-1995 لمدة 72 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بفتح الحوار أمام المطالب العمالية.	العلم عدد : 16490 بتاريخ : 95-6-21
عمال وأطر الصحة (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	15-6-1995 لمدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالبة بتوفير وسائل وظروف العمل الملائمة، إحداث نظام التعويضات لكل العاملين بقطاع الصحة إحداث مؤسسات للشؤون الاجتماعية وتطوير وتحريك دورها، إعادة النظر في القانون الأساسي الحالي للأطباء ورد الاعتبار للعاملين في حقل التمريض مع العمل على التنظيم الفعلي لهذه المهنة، مراجعة الوضعية المزرية المادية والمعنوية للإداريين والأعوان، إقامة حوار جاد ومسؤول حول المطالب المسطرة أعلاه وحول أوضاع رجل الصحة، و ضمان حرية العمل النقابي.	العلم عدد : 16485 بتاريخ : 95-6-16 العلم عدد : 16484 بتاريخ : 95-6-15 العلم عدد : 16483 بتاريخ : 95-6-14
عمال صوديا غرب (إ-ع-ش-م)	10-1-1996 إضراب مفتوح	القنيطرة	المطالبة بأداء الأجور والحد الأدنى للأجور، ترسيم العمال، التصريح بالعمال لدى (ص.ض.ج)، و التصريح بالأجرة كاملة لدى شركة التأمين، المطالبة باستفادة العمال من الصندوق التكميلي للتقاعد، العطل السنوية ومنحها، تحديد ساعات العمل وعدم استغلال العمال الحد من الطرد التعسفي للعمال....	العلم عدد : 16707 بتاريخ : 96-1-24

العلم عدد : 16703 بتاريخ : 96-1-20 العلم عدد : 16715 بتاريخ : 96-2-1	المطالبة باحترام الحريات النقابية، تسوية الوضعية المادية والإدارية للمؤقتين، مراجعة نظام الترقية الداخلية وإلغاء الكوطا، إلغاء الساعات التطوعية مراجعة النظام الضريبي، راجعة نظام التعويضات، الزيادة في الأجور مراجعة نظام التقاعد، إحداث تعويضات تحفيزية، دمقرطة المؤسسات الاجتماعية....	إضراب وطني	1-2-1996 لمدة 24 ساعة	عمال ومستخدمي وأطر التعليم (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)
العلم عدد : 16770 بتاريخ : 96-3-27 العلم عدد : 16769 بتاريخ : 96-3-26	المطالبة بمراجعة الوضعية الإدارية والقانونية والتنظيمية للإداريين والأعوان، مراجعة القانون الأساسي للممرضين، مراجعة القانون الأساسي للأطباء، التعويض عن المسؤولية والتأطير التعويض عن الحراسة الطبية والتمريضية التعويض عن التجول، إدماج المجازين، المجندين والمحتفظ بهم في السلالم المناسبة. إدماج خريجي مدرسة الأطر في السلم 10. إخراج القانون الأساسي لمستخدمي وموظفي المركزين الجامعيين ابن سينا وابن رشد، الزيادة في الأجور وكذا تحسين ظروف العمل، وهيكلة و دمقرطة المؤسسات الاجتماعية.	إضراب وطني	26-9-1996 لمدة 48 ساعة	عمال وأطر الصحة (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)
العلم عدد : 16798 بتاريخ : 96-4-24	المطالبة بفتح الحوار في شأن المطالب المدلى بها في حملات نضالية سابقة إضراب (26-3-1996)	24-4-1996 لمدة 48 ساعة إضراب وطني	24-4-1996 لمدة 48 ساعة	عمال وأطر الصحة (إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)

(إ-ع-ش-م) (ك-د-ش)	5-6-1996 لمدة 24 ساعة	إضراب عام وطني	المطالبة بفتح حوار مع المركزيتين (الاتحاد العام لشغالين بالمغرب و الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).	العلم عدد : 16841 بتاريخ : 96-6-6 العلم عدد : 16842 بتاريخ : 96-6-7
عمال وعاملات وراقة تطوان (إ-ع-ش-م)	21-8-1996 لمدة 48 ساعة	تطوان	المطالبة بالحد من التصرفات المشبوهة و التعسفات في طرد العمال والتهديد بطردهم، والمطالبة بفتح حوار في شأن مطالب مادية ترمي إلى تحسين وضعية العمال.	العلم عدد : 16920 بتايخ : 96-8-24 العلم عدد : 16918 بتاريخ : 96-8-22

*المصدر: جريدة العلم ما بين سنتي (1956-1996)

جدول (رقم 2) يتعلق بنزاعات الشغيلة بالمغرب ما بين سنتي 1996/1981

* من إعداد الباحث إعتمادا على الصحافة الوطنية

القطاع النقابة	تاريخ الإضراب ومدته	مكان الإضراب	المطالب(الأسباب).والملاحظات	المرجع
- عمال المخابز العصرية و الحلويات (ك-د-ش)	- 09-01-1980 - 10-01-1980 ← (يومان).	-الدار البيضاء.	- مطالب تهم حقوق الشغل(ساعات العمل- الأجر- العطل.....) - توقيع بروتوكول بين الطرفين(العمال وأرباب المخابز) - هناك حوار مع أرباب المخابز، لكن نتائج دون المرغوب	- المحرر الصادر بتاريخ: 08-01-1981
- العمال العطاشة بمناجم الفوسفاط (ك-د-ش).	- 08-01-1980. إضراب مفتوح.	- مناجم خريبكة	- وفاء الإدارة بوعودها السابقة (تسوية وضعية العمال). - طلب تشكيل لجنة مشتركة (ممثلي العمال والإدارة) - مطالب مشروعة في إطار تطبيق قانون الشغل.	- المحرر الصادر بتاريخ: 08-01-1981.
- عمال دار البراد (إ- ع- ش- م).	- 15 يوما	-الدار البيضاء.	- الزيادة في الأجور. :-الزيادة في التعويضات عن (النقل,القفة,الكراء عن الشهر 13). - الفحص الطبي مرتين في السنة. - رجوع العمال المطرودين. - مستودع للملابس و دوش للعمال. - إرسال عاملين كل سنة إلى البقاع المقدسة. وقد تم إرسال مراسلة بخصوص هذه المطالب إلى كل من وزير الشغل, و والي الدارالبيضاء, والمندوب الإقليمي للشغل .	- العلم الصادر بتاريخ10-01-1981.
- عمال شركة كيدير (إ-ع-ش-م).	————	- الدار البيضاء.	-تم الحصول على عدة مكتسبات نتيجة إضرابات سابقة: • زيادة أجور العمال ب 25 درهم . • رفع تعويضات السكن إلى 80درهم في الشهر. • رفع تعويضات النقل.	- البيان عدد 1793 الصادر بتاريخ : 16-01-1981.

- عمال مؤسسة أمريكا -شوينكوم -	- أكثر من 4 أشهر. - إضراب مفتوح.	- الدار البيضاء.	- رفع تعويضات السكن إلى80 درهم في الشهر. - رفع تعويضات التنقل. - أداء الأجور المستحقة.	- البيان عدد 1793 الصادر بتاريخ : 1981-01-16.
- عمال المطاحن (إ-م- ش).	- يومان (48 ساعة).	- الدار البيضاء - فاس	- رفع الحد الأدنى لأجور العمال إلى 1000 درهم شهريا. أي بزيادة في أجور العمال بنسبة 200 درهم/ عامل. - رفع تعويضات الكراء إلى 150 درهم. - رفع تعويضات الأوساخ إلى 150 درهم. - رفع تعويضات القفة إلى 5دراهم . - رفع التعويض السنوي إلى 700 درهم. - رفع تعويضات عيد الأضحى إلى 500 درهم. - رفع تعويضات المتقاعدين. سبق الدخول في إضرابات مماثلة سابقا.	- البيان الصادر بتاريخ : 1981-01-23.
- عمال إيكوز (إ-ع-ش- م).	- 23-01-1981. -24-01-1981. (يومان)	- قصبة تادلة	- الزيادة في الأجور. - الزيادة في تعويضات (القفة-5دراهم-). -الزيادة في تعويض العمل الليلي بنسبة 25٪ بدل 5٪ . - الرفع من تعويض الإنتاج و كذا تعويض الكراء . - إحداث تعويض للنقل.	- البيان الصادر بتاريخ : 1981-01-28.
- عمال إيكوز (إ-ع-ش- م).	1981-01-30 1981-01-31 (يومان)	- واد زم.	- الزيادة في الأجور. - توفير وسائل النقل. - التعويض عن القفة. - الزيادة في التعويض عن الكراء. - احترام كرامة العمال. ← الإشارة إلى شن إضراب آخر لمدة 72ساعة أيام 5-6-7 فبراير 1981في حالة عدم الاستجابة للمطالب.	- المحرر الصادر بتاريخ: 1981-02-04 .

- عمال إيكوز (إ-ع-ش- م).	- 14يوم	- قصبة تادلة.	- تم اعتقال 3 عمال(ضمنهم الكاتب العام للنقابة). - المطالب كما هي في الإضرابات السابقة.	- البيان الصادر بتاريخ: 1981-02-04.
- عمال المطاحن. (إ-م-ش-م).	- يومان	- طنجة.	- الزيادة في الأجور, تسوية وضعية العمال المادية قصد تحسين القدرة الشرائية للعمال. ← الإشارة إلى شن إضراب آخر مدته 96 ساعة, 4أيام في حالة عدم الاستجابة لمطالب العمال.	- البيان الصادر بتاريخ: 1981-01-28.
- عمال مقاولة عمر - تسير. (0MAR TSSIR) ا-م-ش	- إضراب مفتوح لمدة شهرين	- خريبكة .	- تأدية الأجور المستحقة لمدة شهرين. - تسوية وضعية العمال المادية: • الزيادة في الأجر . • الزيادة في التعويضات الأساسية . - المقاولة تضم 400 عامل.	Al Bayane- Du 1 -2/02/1981
- عمال شركة كومابرا (إ-م-ش).	1981/01/26 1981/01/27 يومان	-سوق السبت أولاد تايمة	-150عامل أغلبهم له أقدمية 30 سنة -المطلب المهم: التعويضات العائلية -تم بعض المطالب من قبيل: *الزيادة في تعويض القفة التي لا تتعدى 1,4درهم. *الزيادة في تعويضات النقل التي لا تتعدى 1,4درهم/يوم. *التعويض عن النتاج في آخر كل موسم قطن. *حق التقاعد.	- البيان الصادر بتاريخ:04/02/1981
- نقابات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.	-1981/02/03 يوم واحد.	- فاس	- تضامنا مع عمال معمل كوفيتيكس. - دراسة مطالب العمال . - فتح أبواب المعمل في وجه العمال المطرودين .	العلم الصادر بتاريخ:06/02/1981
-عمال معمل كوفيتيكس (COFITEX) (إ-ع-ش-م)	- إضراب لأكثر من 15 يوما	- فاس	- المطالبة بعودة 650 عامل تم إغلاق المعمل في وجههم	-L'opinion du Date: 10/02/1981
- مستخدمو الشركة الفلاحية (لاسكام). (ك-د-ش).	-1981-02-09. -1981-02-10. (يومان).	- مكناس.	- الإجازة السنوية. - رفع التعسفات الإدارية. - التعويض عن الأرباح . - تم التعويض عن التنقل و الزيادة في	- المحرر الصادر بتاريخ: 1981-02-10 .

			الأجور . وقد تم الاعتصام بمقر الكنفدرالية بمدينة مكناس .	
- عمال شركة اللكوس . (ك-د-ش).	- 10-02-1981 - 11-02-1981 . يومان (24ساعة) و تم تمديده إلى 24ساعة أخرى - 12-02-1981 - 13-02-1981 .	- العرائش .	- إرجاع العمال المطرودين(33عامل تم تسريحهم دون سابق إنذار) . - إرجاع عمال لم يتم استدعائهم من بعد العطلة السنوية. إضافة إلى تحسين وضعية العمال المادية و المعيشية .	- المحرر الصادر بتاريخ : 12-02-1981
- عمال شركة "إيكوما" للنسيج . (إ-ع-ش-م).	- إضراب جزئي ساعتين لكل فوج .	- المحمدية .	- الزيادة في الأجور . - الزيادة في التعويضات عن (لسكن ,النقل,القفة). - الزيادة في التعويضات المدرسية . - الزيادة في تعويضات آخر السنة - المطالبة بأداء تعويضات اليوم الثاني للأعياد الدينية و تعويض عيد الأضحى - مخيم للأبناء العمال . -للإشارة تم طرد 12عامل تعسفيا من بينهم الكاتب العام للنقابة . و تدعي الشركة أنها تمر من أزمة مالية	- البيان الصادر بتاريخ : 15-02-1981 .16-02-1981
- عمال شركة "لوسيور" (إ-ع-ش-م).	- 13-02-1981 .	- الدار البيضاء	- المطالبة بالإعلان عن الترقيات والترسيمات . - الرفع من نسبة مكافأة الإنتاج . - إرجاع المطرودين	- البيان الصادر بتاريخ : 1981-02-15/16.
- عمال "فروما-سان سوس" (إ-ع-ش- م).	- إضراب مفتوح دام قرابة شهر .	- إضراب وطني: - القنيطرة - تارودانت . - الدار البيضاء (روش نوار . عين السبع).	- الزيادة في الأجور . - الترسيم . - العديد من المطالب التي تصب في تسوية وضعية العمال المادية. كانت عدة عمليات للطرد التعسفي في صفوف العمال ,50عاملا بالقنيطرة, 24عامل بتارودانت و25 عاملا بروش نوار.....	- المحرر الصادر بتاريخ : 06-03-1981

- العمال النجارة (إ- م- ش-م) .	_3 أيام	- الدار البيضاء. - طنجة . - آسفي . - أكادير .	- الزيادة في الأجر الأساسي . - الزيادة في التعويضات عن (القفة النقل المخاطرة .....) - التعويض عن التقاعد . - أداء العطل المؤدى عنها.	Al Bayane du 12/03/1981
- عمال "بون ربو" (إ-ع-ش-م).	- 7 أسابيع	- الدار البيضاء	- تضامنا مع العمال المطرودين .	- البيان الصادر. بتاريخ 1981-03-13 .
- عمال كوماناف .(إ-م-ش-).	- 1981-03-13 . - 3 أيام .	- إضراب وطني .	المطالبة بتطبيق قانون الشغل .	Al Bayane du .14/03/1981
- عمال معمل "سيريبك".(إ-ع-ش-م) .	- 3 أسابيع	- الدار البيضاء	- تحسين الوضعية المادية والمعنوية للعمال . - رفض عمليات الطرد التعسفي التي لحقت العمال . - رفض الدفتر المطلبي الذي قدم منذ عدة شهور .	- البيان الصادر بتاريخ1981-04-15 .
- عمال لوسيور (إ-ع-ش-م) .	-30يوما	- الدار البيضاء	- تضامنا مع العمال المطرودين . - تطبيق قانون الشغل . - تسوية الوضعية المادية للعمال .	Al Bayane du .15-16/03/1981
- عمال شركة "سوكوما" (إ-ع-ش-م)	- شهرين	- الدار البيضاء	- وقف تسريحات العمال المتتالية . - وضع حد للاستفزازات التي يتعرضون لها .	- البيان الصادر بتاريخ 1981-04-14 .
- عمال شركة "موبيليت" (إ-ع-ش)	- شهرين	- إضراب وطني	- تم توقيع بروتوكول مع الشركة يعترف بما يلي: االأجولزيادة في ر بنسبة 8.٪ رفع تعويضات السكن إلى145درهم. رفع تعويضات النقل إلى5,25 درهم في اليوم . رفع منحة التمدرس إلى 110 درهم لكل طفل . إرسال عمال إلى الديار المقدسة سنويا . منحة عيد الأضحى 100درهم مع تسبيق قدره 400 درهم	- البيان الصادر بتاريخ1981-04-15

- عمال إسمنت المغرب الشرقي (ك-د-ش).	-16-04-1981 -17-04-1981 يومان.	- العيون - ناحية وجدة .	- إضراب إنذاري . - تم توجيه برقية إلى كل من عامل الإقليم و قائد ملحقة العيون , المندوب الإقليمي لوزارة الشغل ...	-المحرر الصادر بتاريخ 16-04-1981.
- عمال شركة "سيربيك" (إ-م-ش). (SERPIC)	4 أسابيع	الدار البيضاء	- الزيادة في الأجور . - تمكين الأجراء من حقوقهم ومستحقاتهم - تحسين الوضعية المادية للعمال .	Al Bayane du 18/04/1981
-عمال سد سيدي دريس Barrage sidi driss	1981-04-18 1981-04-17 1981-04-16 3 أيام	- قلعة السراغنة - براج سيدي ادريس	- أداء الأجور. - الدخول في حوار مع ممثلي العمال - مناقشة الترسيم.	Al Bayane du 04/22/1981
- عمال المغرب الشرقي إسمنت (ك-د-ش)	-يومان 1981/04/22	- وجدة	- إضراب إنذاري نتيجة عدم الاستجابة إلى مطالب العمال في إضراب سابق.	- البيان الصادر بتاريخ 1981-04-23.
عمال "سنيب" (ك-د-ش)	- يومان(48 ساعة) 1981/06/3	-المحمدية	فتح حوار جاد و مسؤول حول وضع قانون أساسي للمؤسسة -تعويض عن أيام المرض. - تحسين وسائل النقل. -التراجع عن القرارات الغير لقانونية و العسفية.	-المحرر الصادر بتاريخ1981-06-04
- عمال المكب الوطني للشاي والسكر (ك-د-ش)	1981/06/9 1981/06/10 - يومان بمعدل 3 ساعات في اليوم	- إضراب وطني	-تحسين الوضعية المادية للعمال. - الاستفادة من السكن الممنوح من طرف الإدارة - التعويضات(الساعات الإضافية, التنقل و المكافآت السنوية)	-المحرر الصادر بتاريخ 1981-06-12
عمال مؤسسة الجلد الحديث (ك-د-ش)	-16-06-1981 -17-06-1981 يومان 48 ساعة.	-فاس	- تحقيق الحد الأدنى لحقوق العمال - الدفاع عن الحقوق المشروعة(الأجر-ساعات العمل-التعويضات......).	-المحرر الصادر بتاريخ 1981-06-16
-عمال مؤسسة "كميم"(إ-م-ش-م).	-16-06-1981 -17-06-1981 يومان 48 ساعة	-المحمدية	إضراب إنذاري لعدم الاستجابة لمطالبهم على إثر الإضرابات السابقة. -إرجاع المطرودين تعسفيا. -تحسين الظروف المادية و المعنوية للعمال.	-المحرر الصادر بتاريخ 1981-06-18

-صحفيو و عمال جريدتي "المحرر"و "ليبيراسيون" (ك- د- ش)	-20-06-1981 يوم واحد	- إضراب وطني	- إلغاء قرارات الزيادة في الأسعار الخاصة بالمواد الأساسية. وذلك قصد تحسين القدرة الشرائية للجماهير.	-المحرر الصادر بتاريخ20-06-1981.
- جميع النقابات المنضوية تحت إ-ع-ش .	-18-06-1981.	- الدار البيضاء.	- الدعوة إلى التراجع عن الزيادات التي لحقت أسعار المواد الأساسية .	- الميثاق الوطني 03-07-1981.
- عمال " إيتكولوفير"	- 60 يوما. - منذ 03-06-1981. - إضراب مفتوح.	—— —— ——	- التضامن مع العمال المطرودين تعسفيا - حماية الحقوق المكتسبة قبل مغربة الشركة . - مطالب تحرض ساعات العمل- ظروف العمل - إضافة إلى الحالة المادية للعمال ....) - 320 عامل مضرب	- البيان الصادر بتاريخ 30-07-1981
- عمال إيكوز (إ-ع-ش-م).	- ساعتين في اليوم مدة 3 أيام	- قصبة تادلة - واد زم	- 150 عامل - الأمراض المهنية - الاتفاقيات الجماعية - تطبيق قانون الشغل فيما يخص العطل و العطل الرسمية أو المستحقة.	Al Bayane du 22-23/11/1981
- عمال "سوجيطا" (إ-ع-ش- م).	—— ——	-عين حرودة	-تأدية الأجور أسبوعيا عوض 15يوما. - تأدية مستحقات الأجور المتبقية	- Al Bayane du 22-23/11/1981
- عمال سيموتري تمارة. اسمنت تمارة. (إ-م-ش-م)	- يوم(24 ساعة) 11-03-1982	- تمارة	- تحسين الحالة المادية للعمال - تطبيق قانون الشغل. - المطالبة بالرفع من الأجر. - المطالبة بالتعويضات الأساسية (السكن-التنقل-....)	- Al Bayane du 12/03/1982
- عمال مناجم وادي الحيمر"أحولي" (إ-ع- ش- م).	22 يوم 17-02-1981 إضراب مفتوح	وادي الحيمر"" "أحولي" شرق البلاد	-690 عامل - تضامنا مع 5 عمال(مطرودين,و 5 موقوفين لمدة 25 يوما. - المطالب: إرجاع المطرودين و رفع العقوبة عن الآخرين. ← يمكن الإشارة أن نقابات (إ-م-ش بالمنطقة تضامنت مع المضربين, وذلك برفع برقيات تضامن إلى الجهات المسؤولة	- البيان الصادر بتاريخ : 12/03/1982

-عمال إيكوز (إ-ع-ش-م).	-3 أسابيع، منذ 19-12-1981 - ساعتين للفوج	-قصبة تادلة	-350 عاملا -المطالبة: بالزيادة الحكومية في الجور بنسبة 13٪ التعويض عن الحليب . التعويض عن الشهر 13 . التعويض المردود..... وللإشارة فقد تم طرد عاملين	- البيان الصادر بتاريخ : 12/01/1982
- عمال إسمنت تمارة (إ-م-ش).	20-04-1982 21-04-1982 يومان 48 ساعة	- تمارة	تحقيق مطالب العمال الأولية تطبيق الاتفاقية التي وقعها كل من ممثلي العمال و ممثلي الشركة بحضور ممثل السلطة في 11-03-1982	- البيان الصادر بتاريخ:1982/04/27
-عمال "سنوباب" (إ-ع-ش-م).	يومان	- عمل واد بهت للسكر.	-300 عامل - الرفع الإجمالي ب30٪للأجور لكل العمال -تعميم التعويض عن التنقل مع الزيادة فيه. -تعويض (الكراء,الشهر 13,الأوساخ ,الحرارة) - التعويض عن المسؤولية. -تعويض التمدرس 100 درهم لكل طفل -بناء مساكن للعمال	- Al Bayane du 18 /05/ 82
- عمال مطاحن فاس	-1982/05/14 - يومان 48 ساعة	- فاس جميع المطاحن (الصغرى و الكبرى)	- الزيادة في الأجور بنسبة 15٪ لجميع العمال -الحد من المضايقات و التعسفات	- البيان الصادر بتاريخ : 15/06/1982
- عمال مطاحن فاس	-1982/07/07 -1982/07/08	- فاس - جميع المطاحن	- لمزيد من الضغط على أرباب المطاحن للرضوخ لمطالب العمال - و قد تم بالموافقة على الزيادة المطلوبة 15٪ لجميع العمال في الأجر الأساسي	- البيان الصادر بتاريخ : 16/07/1982
-عمال و مستخدمو الأبناك (إ-م-ش-م).	1982/05/07	- إضراب عام	-زيادة عامة في الأجور -ضرورة تعميم القروض للسكن و كذا باقي المكافئات السنوية	- البيان الصادر بتاريخ : 12/01/1982
-عمال و مستخدمو الأبناك (إ-ع-ش-م).	1982/05/13 1982/05/14	- إضراب وطني	- زيادة عامة في الأجور - تعميم القروض من أجل البناء	- البيان الصادر بتاريخ : 13/05/1982

	- يومان (48 ساعة)		- تسوية مشكل المنح والمكافآت و المنح السنوية و الموسمية و باقي التعويضات التي تنص عليها الاتفاقية الجماعية المبرمة في هذا الخصوص.	
- عمال معمل السكر الغرب	-13-05-1981	_ سيدي سليمان	_320 عامل . - المطالب : - الزيادة في الأجور بنسبة 30٪ . - تعميم التعويض عن التنقل مع الزيادة فيه. - التعويضات (السكن , الشهر13, حق المسؤولية.) - منحة الحرارة . - التعويض عن التمدرس 100درهم عن كل طفل . - بناء دور للعمال من أجل السكن . - تشغيل أبناء المحالين على المعاش والمتوفين .	- البيان الصادر بتاريخ : 22/05/1982
- عمال معمل الآجور الفاسي (إ-م-ش).	-14-05-1982. إضراب مفتوح.	- تطوان .	- أعلنت نقابات (ا.م.ش) فرع تطوان عن إضراب تضامني يوم 06-07-1982, لمدة ساعتين تضامنا مع عمال الآجور الفاسي	- البيان الصادر بتاريخ : 06/07/1982
- عمال الشركة العامة للكهرباء .	- أزيد من 30 يوم -الإضراب مفتوح.	- المحمدية	- إرجاع المطرودين تعسفيا . - رفع وقمع أرباب العمل .	- البيان الصادر بتاريخ : 09/07/1982
عمال شركة " لوبلاستيك"	- أزيد من 45 يوم - الإضراب مفتوح.	- الدار البيضاء (عين السبع)	- 85 عامل , لهم أقدميه بين 14و26 سنة - مطالب تهدف إلى تسوية وتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للعمال. - الزيادة في الأجور . - التعويض عن (السكن, التنقل, العائلية)	- Al Bayane 12/02/1982
- عمال معمل "ساتفيلاج" SATFILAGE	- 06-10-1982. - 33 يوم إضراب مفتوح.	- طنجة	- 500 عامل . - تطالب بمستحقاتها (أجور مستحقة لم تؤدى بعد). -تسوية وضعية أزيد من 250 عامل. -تخفيض ساعات العمل اليومي. -إضافة إلى تحسين الأجور الأساسية,	- Al Bayane 10/11/1982

			و التعويضات العائلية.	
- عمال معمل "كارنو" لصنع علب المصبرات	1982-16-18 ساعتين في اليوم إضراب مفتوح	ـــــــ	- المطالبة بعزل مدير جديد على رأس الإدارة	- البيان الصادر بتاريخ : 21-22/11/1982
- عمال "برودور" للنسيج(ك.د.ش)	3 أيام 72 ساعة -15-11-1983	- وجدة	- احترام ساعات العمل القانونية. - الإسراع بأداء الشهر المتنازع عليه. - أداء التعويضات العائلية عن الشهر 11من سنة 1982 و شهر 9 من سنة 1983 - إرجاع العمال المطرودين - احترام كرامة العمال	-جريدة الإتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ: 16-11-1983
- عمال معمل "لافواري" (la voirie)	1983-11-13 إضراب مفتوح-	- تطوان	-إرجاع 4 مطرودين - الزيادة في الحد الأدنى للأجور 5٪ بأثر رجعي من يناير 1983.	- Al Bayane 17/09/1983
- عمال معمل"برودور" (ك.د.ش)	-30-09-1986 توقف إنذاري	- وجدة	-ضد التعسفات التي قامت بها الشركة توقف لمدة شهر دون سابق إنذار طرد مجموعة من العمال تقليص ساعات العمل - المطالبة بتحسين ظروف العمل و تطبيق قانون الشغل	- جريدة الإتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ:13 -10-1983
- عمال معمل "إيكوز"	-16-06-1983 -توقف إنذاري لمدة ساعتين	- قصبة تادلة	بعد اجتماع ممثلين العمال مع مدير الشركة تم طردهم من المكتب و استدعاء رجال الأمن. الأمر الذي أدى بباقي العمال للالتحاق و مساندة ممثليهم و الإضراب أمام الإدارة لمدة ساعتين - الدفاع عن حقهم النقابي و التمثيلي حقهم النقابي و التمثيلي إضافة لمطالب أخرى.	- البيان الصادر بتاريخ : 21-22/11/1982
-عمال المحطات والقطار (إ-م-ش)	-17-02-1983 يوم واحد (24ساعة)	- الدار البيضاء	-إعادة النظر في التعويضات و لأجور و تحسينها -تعويض عن الاشتغال ليل الأحد -تعويض التنقل و الأتعاب و المشاق	- Al Bayane du 19/02/1983
-عمال سيفام (CIFM)	-23-02-1983	- الدار البيضاء	-إعادة النضر و تحسين الوضعية المادية و المعنوية و الإدارية للعمال -يمكن الإشارة إنه تمت سلسلة من	- Al Bayane du 23/02/1983

			الإضرابات: أيام 21-27-28 من يناير و 9-10-11 من فبراير تم 15-16-17-18 من فبراير لسنة 1983.	
عمال النقل الحضري	-ساعتان 1983-11-22 من الساعة 11 إلى الساعة 13 نهارا	- مراكش	- تمكين العمال مستحقاتهم الواجبة. - تحسين وضعية العمال الاجتماعية والمادية.	Al Bayane du 3/11/1983
- عمال النقل الحضري (إ-ع-ش-م).	- 1983-02-02 - 1983-02-04.	- مراكش .	- تسوية وضعية العمال التي طالها الجمود منذ سنين . - تأدية مستحقات العمال من أجـور و تعويضات, ابتداء من فاتح يناير 1977. - تسوية وضعية المتقاعدين -إتاحة الفرصة للعمال والمستخدمين لإجراء مباراة للمراقبين, وكذا دفع الاقتطاعات ل.ص.ض.ج	- Al Bayane du 04/02/1983
- عمال " سيفام	- 27-01-1983. (48 ساعة)	- الدار البيضاء .	- الزيادة في الأجور . - مساعدة العمال في إقتناء دور للسكن - تفعيل عملية الترقية وفق التنقيط المعمول به - أحقية وأولوية عمال الشركة بمساكن الشركة. - إضافة إلى التحسين والزيادة في التعويضات الأساسية .	- Al Bayane du 28/01/1983
- عمال الشركة المغربية للأملاك والعقارات (إ-ع-ش-م).	- 3 أيام . - 1983-02-09.	- الدار البيضاء	- جاء ردا على تعنت الإدارة و عدم تحقيق المطالب, على إثر مسلسل الإضرابات السابقة .	- العلم الصادرة - بتاريخ :1983-02-10.
- عمال معامل السكر الغرب (إ-م-ش).	- 1983-02-11. - 3 أيام (72 ساعة).	- سيدي يحي الغرب .	- تطبيق بروتوكول فبراير 1982. - تعويضات الكراء (السكن) . - الزيادة في الأجور. - تحسين وضعية العمال الاجتماعية (دوش للعمال- التطبيب - الإسعاف -.)	-L'opinion du 10/02/1981
- عمال إسمنت المغرب الشرقي . (ك-د-ش).	- 21-06-1983. إضراب لمدة لساعتين تم تمديده إلى48	- العيون ناحية وجدة .	- على إثر مفاوضات بين ممثلي العمال و مدير المعمل تم شتم النقابين وطردهم, و تضامنا مع المناضلين تم	- جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادر بتاريخ: 3-4/07/1983.

	ساعة تم إلى96 ساعة (4 أيام).		توقيف العمل لساعتين ثم تمديد الإضراب إلى 4 أيام, ردا على تعنت الإدارة وعدم رضوخها لمطالب العمال.	
- عمال الأجور .	24-03-1983 إضراب مفتوح.	- تيط مليل .	- الزيادة في الأجور. - الزيادة في تعويضا التنقل و التعويضات التي ينص عليها القانون. - احترام كرامة العمال.	- البيان الصادر بتاريخ:1983-05-07.
- عمال مكتب التسويق و التصدير (إ-م-ش).	- 15-04-1983 يوم واحد (24).	- الدار البيضاء.	- رفع وإعادة النظر في: أعمال الطرد التعسفية. قرارات النقل اللامبررة. وعقوبات ترهيبية أخرى. - إضافة إلى تطبيق قانون الشغل قصد تحسين وضعية العمال المادية والمعيشية.	- البيان الصادر بتاريخ:1983-04-16 .
- عمال منجم بوبكر- تويست (إ-م-ش).	- 04-05-1983. إضراب مفتوح.	- ناحية وجدة.	- ضد التسريح التعسفي لخمسة منجميين - أداء منحة الإنتاج من طرف الإدارة. - إرجاع عامل مصاب بمرض مهني.	- البيان الصادر بتاريخ:1983-05-07 .
- عمال السكك الحديدية (السككيون) (إ-م-ش).	- 21-04-1983 لمدة 48 ساعة (يومان).	- إضراب عام.	- تبني القانون الأساسي للمكتب المقترح من طرف الجامعة الوطنية للسكك الحديدية. - الزيادة في الأجور بنسبة٪ 40 مع جعل الحد الأدنى في 1000درهم. - رفع التعويضات العائلية إلى 100درهم لكل طفل. - تحسين توقيت وظروف الشغل , ومراجعة السياسة الاجتماعية. - رفع تعويض الولادة إلى300درهم وتسوية مطالب مستخدمي الاستغلال.	- البيان الصادر بتاريخ:1983-05-05
- عمال السكك الحديدية (السككيون) (إ-م-ش / ك-دش).	- من 07-05-1983 إلى 09-05-1983 يومان.	إضراب عام.	بسبب عدم الاستجابة للمطالب المقدمة	- البيان الصادر بتاريخ: 1983-05-07.
- عمال فندق " نفيس"و "مراكش", "توبقال (إ-م-ش).	- 15-04-1983 يوم واحد (24 ساعة).	- مراكش.	- الزيادة في الأجور و كذا الترقية و احترام كرامة العمال -تهيئ لائحة بإسم العمال المؤقتين و	- البيان الصادر بتاريخ : 1983-04-21

			الإسراع بتسوية وضعيتهم . - المكافأة السنوية و تعميمها. - فتح باب الترقية وكذا تعيين مكان محترم لأداء الصلوات .	
- عمال السكك الحديدية	————	- إضراب عام .	- الإقرار بالقانون الأساسي للمستخدمين في السكك الحديدية - الزيادة في الأجور والرفع من قيمة التعويضات المهنية. - تسليم علاوات الترقية والرفع من قيمة التعويض عن النقل. - مراجعة عامة للضرائب المفروضة على أجور السككين . - الرفع من التعويضات العائلية , وكذا مراجعة نظام الترقية . - تحسين مدة و شروط العمل....	- البيان الصادرة بتاريخ: 1983-05-04.
- عمال السكك الحديدية.	إضراب مفتوح.	- إضراب عام.	- رفع الأجور بشكل يتناسب مع مستوى العيش. - المصادقة على القانون بعد مراجعته - توسيع الإطار. - الزيادة في التعويضات عن (التنقل, القفة,....) - إحداث مطاعم للعمال. - إقامة مركز صحي	- جريدة الاتحاد الاشتراكي14-05-1983 البيان : 20-04-1983 21-04-0983 .22-04-1983 05-05-1983 07-05-1983 12-05-1983 13-05-1983
- عمال مناجم "تويست"	.1983-04-04 50 يوما	- إعتصام بالمنجم.	- تم تقديم عدة مطالب توجت بإمضاء اتفاقية بين نقابات العمال و ممثلين عن شركة معادن تويست - المطالب هي: إرجاع احد العمال المصاب في حادث شغل إلى عمله بمنجم سيدي بوعثمان. - إعادة إدماج 5 تقنين سبق توقيفهم عن العمل بصفة تعسفية - إدماج 5 عمال بعد طردهم لأسباب واهية. - تمتيع العمال بمنحة الإنتاج.	- البيان الصادر - بتاريخ:01/07/1983.

- عمال كابليك (CABELEC)	- 30 يوم دون	————	-الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 10٪	- Al Bayane du :15/04/1983
- عمال كوسيما (COCEMA)	————	فاس.	- تقديم بطاقات شخصية للعمال. - تقليص ساعات العمل - رفض التحكيم الذي قام به أرباب العمل.	Al Bayane du : 10-11/04/1983
- عمال - (C.N.A) (إ-م-ش)	- 07-04-1983. لمدة 24ساعة (يوم واحد).	- الدار البيضاء - القنيطرة - طنجة	- فتح الحوار مع ممثلي الشركة بكل جدية و مسؤولية. - تحقيق المطالب المشروعة للعمال, في إطار تطبيق قانون وتشريع الشغل المغربي.	Al Bayane Date :14/04/1983
- عمال كوفيطيكس (ك-د-ش) (COFITEX)	- 25 يوم من الإضرابات	- فاس.	- أدى الإضراب إلى انتزاع مجموعة من الحقوق و المكتسبات. - عقد اجتماع بمقر العدالة تحت رئاسة العامل , انتهى بالتوصل إلى اتفاق , مفاده تلبية مطالب الشغيلة (كوفيطيكس).	Al Bayane 16-17/10/1983
- عمال المكتب الوطني للشاي والسكر	- إضراب مفتوح. 4 ساعات في اليوم - 11-10-1984	- الدار البيضاء	- تعديل شبكة الأجور. - ترسيم المؤقتين. - تسوية وضعية المتقاعدين بمنحة 6 أشهر في انتظار تسوية رواتبهم من طرف صندوق التقاعد.	- جريدة الاتحاد الاشتراكي - تاريخ: 17/10/1984
- عمال البنك التجاري المغربي (إ-ع-ش).	26-10-1984	- إضراب وطني.	- يجب احترام القانون النقابي والاعتراف بالممثلين النقابين. - رفع التمييز والحيف في المعاملة القرضية (القروض). - يجب معاملة المستخدمين بالمساواة بينهم. - احترام نصوص الاتفاقية الجماعية. - عدم اللجوء إلى الطرد التعسفي والتوقيف,وإرجاع من طالهم ذلك. - المطالبة بتحسين سلوك رئيس قسم المستخدمين مع العمال - عدم رفض الحوار حول المطالب المشروعة.	- البيان الصادر بتاريخ 27-10-1984

- عمال النقل الحضري	-24-9-1984	- الدار البيضاء	- الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي بنفس الشروط المطبقة على المكاتب و الوكالات. - تسوية انخراط المحالين على المعاش في (ص.و.ض.ج) - الزيادة في منحة التمدرس إلى 250 درهم لكل طفل. - إعطاء منحة التمدرس للمحالين على التقاعد. - التراجع عن أداء الأضرار المادية من طرف السائقين عند الحادثة - ترسيم المؤقتين وترقية السائقين والقابضين. - الرفع من منحة التعويض عن الأوساخ,الحقيبة.... - سن منحة للمراقبين, تم رفع منحة عيد الأضحى إلى 1000درهم. - تطبيق القانون المؤقت, واحترامه فيما يخص التوقيفات . - مراجعة الاتفاقية بين الوكالة و (ص.و.ض.ج). - سن نظام الإعانة من أجل البناء ومنح قطع أرضية للمستخدمين.	- البيان:الصادر بتاريخ 03-10-1984.
عمال "بيرلي"و"أطوهول". (إ-م-ش).	-01-11-1984 12 ساعة.	- الدار البيضاء	- مطالب مادية و تضامن مع ممثليهم.	ALBAYANE du : 01/11/84
- عمال البنك المغربي التجاري (إ-م-ش).	- 25-10-1984.	- إضراب وطني.	- الزيادة في الأجور, الترقية, تقديم القروض للمستخدمين, قرض السكن, التأمين عن الحياة. - التعويض عن الكراء, التنقل. - أداء الشهر 13.	ALBAYANE du :30/10/84
- عمال "كوزيمار".	-04-01-1985 لمدة ساعتين.	——— —	- المطالب تتجلى: زيادة عامة في الأجور بنسبة36٪ مع مراجعة سلم الأجور. الرفع من تعويضات النقل,السكن, القفة	- البيان الصادر بتاريخ:03-01-1985

			إعطاء منحة شهرية (يونيو). الترقية التعويض المدرسي. تمتيع كافة العمال بشهر عطلة سنويا. إعادة النظر في توقيت يوم الجمعة. عودة العمال المطرودين. وقد تمت الإشارة إلى سلسلة من الإضرابات التي سيتم شنها مستقلا في حالة عدم الاستجابة للمطالب المشروعة.	
- عمال الجرف الأصفر 3و4 (إ-م-ش).	- 48 ساعة	- الجديدة.	- إعادة المطرودين من ممثلي العمال - الزيادة في الأجور بنسبة40٪ - رفع التعويضات عن التنقل إلى50درهم,تعويض الأوساخ100درهم.... - احترام حقوق الشغل واتفاقياته,وما يترتب عنه من حقوق ومكتسبات للعمال.	ALBAYANE :23/01/85
- عمال "كوماناف" (إ-م-ش).	- يومان (48ساعة) -وتم تمديده إلى 72ساعة, بداية من: 28-01-1985.	- إضراب عام - أرصفة الدار البيضاء.	- الزيادة في الأجور بنسبة 12٪ - مطالب أخرى تسعى إلى تحسين الوضع المادي للعمال بهذا القطاع.	- البيان الصادر - بتاريخ: 29/01/1985.
- عمال ومستخدمو مكتب التسويق و التصدير (إ-م-ش).	- 14-02-1985 - 24 ساعة (يومان).	—— —	- رفض تفويت القطاع للخواص. - إرجاع المطرودين نتيجة تفويت وتفكيك قسم المصبرات. - أدى إلى طرد 70 عاملا. - التراجع عن التهديدات التي توجها الإدارة تجاه العمال: *انتقالات عشوائية . *التجريد من الرتب والرواتب......	- البيان الصادر بتاريخ: 14-02-1985 15-02-1985.
- عمال "كوزيمار".	- 13-03-1985 14-03-1985. - يومان 48 ساعة.	—— —	- يمكن تلخيص المطالب في: *الزيادة في الأجور العامة . *الرفع من التعويضات الخاصة بالسكن,النقل,الأطفال,القفة.... *عودة المطرودين إلى عملهم. التمتع بشهر كعطلة سنوية.* - يمكن الإشارة أنه تمت سلسلة من	- البيان الصادر بتاريخ : 14-03-1985

			الإضرابات كانت إنذاريه لكن دون جدوى 6(فبراير,8 فبراير).	
- عمال "أفريك أوطو" (إ- م- ش)	26-03-1985 -إضراب مفتوح	-الدار البيضاء	-الزيادة في الأجور -الزيادة و خلق التعويضات قصد تحسين الوضعية المادية للعمال -عودة العمال الموقوفين للعمل . الحد من الممارسات التعسفية.	- البيان الصادر بتاريخ : 04-04-1985
-عمال جبل عوام	05-198515 -إضراب مفتوح	——— —	- مطالب مادية وكذا تطبيق تشريع الشغل.وقد تمت عدة إضرابات سابقة انذارية آخر مارس(24 ساعة)والآخر بداية أبريل مدته (48 ساعة), لكن دون تحقيق أية مطالب.	ALBAYANE Du 21/05/85
- عمال مصرف المغرب (إ-م-ش)	- 24-05-1985.	- إضراب وطني.	- احترام كرامة المستخدمين. - مراجعة شبكة الترقيات . - مراجعة النشرة عدد210-584-85 الصادرة عن وزارة المالية. - حذف المساهمة الإضافية في الصندوق التضامني النشرة عدد 210-570-8 . - إحداث مكافئة عن المسؤولية تم الزيادة في التعويضات عن الإنتاجية, والتعويض عن آخر الخدمة قبل التقاعد. - الزيادة في المنحة عن الحصيلة, و التسبيقات عن الأجرة الشهرية , و منحة عيد الأضحى. - تخصيص مكان عمل لمندوبي المستخدمين ومطالب أخرى......	- البيان الصادر بتاريخ: 25-26/05/1985.
- عمال منجم " جبل عوام"	-15-05-1985 شهر(30 يوم) إضراب مفتوح.	اعتصام أمام الغار"جبل عوام"	- الزيادة في الأجور لأنها زهيدة و الأحسن أن يتقاضى العمال 4 دراهم / ساعة. - الزيادة في التعويضات العائلية والسكنية. - ترسيم العمال المطردين بشكل تعسفي. - إعطاء ضمانات للمندوبين و الممثلين	-Al Bayane du : 28-05-1985 30-05-1985

			النقابين، بعد الطرد والاستفزاز – مطالبة بإلحاح لوضع حد لجبروت "باطرون" الذي يقوم بطرد العمال المعطوبين، مع التأكيد على إعطاء هذه الفئة جميع حقوقها. – المطالبة برفع معاناة التي يسببها أحد المسؤولين بالإدارة – إعطاء الأولوية للشباب الذي فقد أباه في الغار، ثم النساء والأرامل اللواتي فقدن أزواجهن في الغار. – إلى غير ذلك من المطالب.	
-عمال غار"سيدي لحسن " (ي-م-ش)	-1985-06-23 -1985-06-24	توريرت	-493 عامل – اختفاء 72 عامل داخل المنجم دون أثر لخمسة أيام. – منع العمال من استعمال حافلة للتسوق الأسبوعي على بعد 75 كلم مع الإشارة لعدم وجود وسائل النقل. – المطالبة بالتسوية المادية والمعاملة اللائقة للعمال.	-Al Bayane du 25-06-1985
– عمال منجم الحمام (إ-م-ش)	30 يوما دون	ناحية الخميسات	– المطالبة بحماية أرواح العمال من مخاطر الشغل -للإشارة أمام مواصلة الإضراب ثم اعتقال أعضاء المكتب النقابي إضافة على تعويض العمال المضربين بآخرين عاطلين. المطالبة بالإفراج عن المعتقلين النقابين وفتح الحوار والمطالبة بالحقوق المشروعة في ‘طار قانون الشغل وتطبيقه.	البيان الصادر بتاريخ: 27-06-1985
-عمال شركة سيترام (CITRAM) (إ-م-ش)	4 ساعات في اليوم ابتداءا من 1985-07-05 إضراب مفتوح	– الدار البيضاء	100 عامل : – المطالب تتجلى في : * في تسوية وضعية العمال القانونية والإدارية والمادية * الدعوة إلى فتح حوار جدي و مسؤول مع ممثلي العمال وبشكل سريع في أقرب الآجال.	Al Bayane du 12-07-1985

1- عمال وكالة النقل الحضري 2- الأشغال البلدية 3- عمال معمل "ايلاطيكس"	16 -07-1985 مدة 24 ساعة 1985-07-17 مدة 24 ساعة 1985-07-19 مدة 24 ساعة	- طنجة	- المطالبة بتحسين الوضعية المادية لجميع العمال القطاعات الثلاث - رفع التعسفات التي توجهها الإدارة وأرباب العمل - المطالبة بفرض احترام كرامة العمال وحقوقهم - تطبيق قانون الشغل بامتيازات التي يمنحها للعمال	- البيان الصادر بتاريخ : 1985-07-19
عمال مناجم جرادة (ك-د-ش)	-1985-08-24 إضراب مفتوح	- جرادة	- المطالب تتلخص في : * الزيادة في الأجور، إعادة النظر في منحة الإنتاج * حل المشاكل المتعلقة بالتطبيب. * احترام كرامة العمال: ثم التعويضات العائلية ومنحة السفر وغيرها من المطالب المادية الغاية منها تسوية وتحسين الوضع المادي للعمال.	-جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادر: بتاريخ 1985-09-13 25-09-1985 - العلم الصادر بتاريخ: 13-09-1985 16-10-1989
عمال الفوسفاط	1986-01-16 24 ساعة يوما	خريبكة	المطالب : - تطبيق الزيادة في الأجور التي أعلنت عليها الحكومة والرفع من قيمة التعويضات وتوسيعها ووضع حد لتجميد الترقية الداخلية. - حل مشكل السكن وذلك بالرفع من قيمة التعويض عن السكن وتمليك بعض الدور التابعة للمكتب التي يمكنه الاستغناء عنها. - تطبيق المذكرة المديرية الصادرة في ماي 1980 والقاضية بتجهيز مجموعة من الأراضي وتسليمها للعمال بثمن رمزي. - تعميم القروض المخططة للبناء مع تسهيل المسطرة لنيل القروض. - حل مشاكل التطبيب والصحة : العمل على احترام مجانية العلاج وتوفير	جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ : 13-01-1986 17-1-1986

			المعاملة اللائقة وتحسين نوعية الأكل بالمشفى. - تحسين ظروف تطبيق العمل : احترام كرامة العامل بتغيير سلوك الاداريين. - عدم تطبيق القرارات التعسفية من طرد وتوقيف.	
-عمال الفوسفاط	1986-01-14 (24 يوما)	اليوسفية	المطالب : - هزالة الأجور يجب الزيادة في الأجور تحسين الوضعية المادية للعمال، الزيادة في التعويضات الأساسية وكذا التطبيب ووسائل الإسعاف. - التراجع عن الممارسات التعسفية ضد العمال من طرد وعدم التصريح بحوادث الشغل والأمراض المهنية. - تعويض العمال المصابين والمعطوبين وإعطائهم منح تعويضية. للإشارة بلغ عدد المعتصمين 500 عامل كما هددوا بالانتحار الجماعي. - ثم انصبت المطالب على إرجاع العمال المطرودين البالغ عددهم 45 عاملا.	-جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ : 18-01-1986 20-01-1986 21-01-1986 24-01-1986 28-01-1986 30-01-1986 01-02-1986 07-02-1986
عمال "سيرام-أفريك"	إضراب مفتوح	- الدار البيضاء عين السبع	-275 عامل، جاء هذا الاعتصام اللامحدود ودفاعا عن كرامة العمال والدفاع عن حقوقهم المشروعة التي يضمنها لهم قانون الشغل.	Al Bayane du 15-01-87 - البيان بتاريخ 28-01-1987
- عمال تكستيس (Textiss)	1987-01-23	الدار البيضاء	200 عامل مطالبهم تتلخص في تسوية الوضعية المادية للعمال وكذا تطبيق والتزام بحقوق ومكتسبات العمال.	Al bayane du 23-01-1987
- عمال شركة SCIF (إ-م-ش)	1987-03-16 إضراب مفتوح	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : - تحسين وضعية العمال - المطالبة بفتح حوار مع ممثلي النقابة - التعويض عن الإنتاج وكذا الزيادة في	Al bayane du 18-03-1987

			الأجور الأساسية. - تعويضات(السكن، التنقل...) - ترسيم المؤقتين، التعويض عن الساعات الإضافية....	
عمال معمل مبروك (إ- م-ش)	9-03-1987	الدار البيضاء عين السبع	300 عامل. للإشارة أثناء عملية الإضراب تمت عدة اعتقالات في صفوف العمال المضربين، كما تمت مداهمة منازل عدة مناضلين خاصة القياديين ليلا ونهارا. - تتلخص مطالب العمال بالإضافة إلى تطبيق بنود وفصول تشريع الشغل، فك النزاعات مع الإدارة ثم الاحجام عن المطاردات والتعسفات التي تطال المناضلين وقيادي النقابة.	البيان الصادر بتاريخ : 27-05-1987
عمال تمسون (THIMSON)	مارس 1988	الدار البيضاء	المطالبة بتحسين ظروف العمل وتسوية وضعية العمال وكذا تحسين الوضعية المالية للعمال.	Al bayane Spécial 01-03-1988
عمال سترافور STRAFOR	أبريل 1988	المحمدية	-450 عامل أعلنوا اعتصامهم اللامحدود أمام تعنت إدارة الشركة في تحقيق المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة والمتعلقة بتحسين الوضع المادي للعمال.	Al bayane Spécial 01-03-1988
عمال لوكونت (LE CONTE) (ك-د-ش)	أبريل 1988	الدار البيضاء	المطلب الأساسي الزيادة في الأجور ثم إرجاع العمال الذين طالهم التعسف والطرد إضافة إلى مطالب أخرى تصب في تحسين الوضعية الاجتماعية.	Al bayane Spécial 01-03-1988
عمال مفاحم جرادة (ك-د-ش)	إضراب مفتوح	جرادة	المطالب تتلخص : - المطالبة بالزيادة في الأجور 20% - الرفع من منحة الكراء 300 درهم وكذا الميتراج و الطوناج - مجانية أدوات ووسائل العمل و الوقاية والسلامة. - الرفع من منحة عيد الأضحى، القفة، السكن....) - لتر حليب لكل عامل تحت الأرض.	البيان الصادر بتاريخ: 14-01-1989 15-01-1989 جريدةالاتحاد الاشتراكي : 20-01-1989

			- تحديد ساعات العمل وضبطها - العطل المؤدى عنها ثم إعطاء سلفات للعمال. - الحمامات،... ثم ارجاع كافة المطرودين.	
عمال مناجم جرادة	إضراب وصل إلى أكثر من شهرين	جرادة	- اعتصام مفتوح دون انتزاع لأية مطالب. فهذه المطالب التي غالبا مطالب مادية تهدف تحسين وضعية العمال المادية. - للإشارة نتج عن هذا الاعتصام تعاطف من طرف الطلبة و التلاميذ وقد تم شن تظاهرة من طرف هؤلاء رفعوا فيها شعارات تنادي بإنصاف العمال (عمال المناجم المذكورة) - ثم للإشارة تمت محاكمة 3 من المعتقلين 3 أشهر و 400 درهم كغرامة	جريدة الاتحاد الاشتراكي الصادرة بتاريخ 23-01-1989 العلم : 27-01-1989 الشرق الأوسط : 20-01-1989 L'opinion 03-02-1989
عمال وقطاع (charbonnage) المغرب (ك-د-ش)	19-12-1988 إضراب مفتوح	إضراب وطني	- مطالب مادية(الأجر التعويضات- التقاعد) ثم مطالب تخص جانب تحسين شروط وسائل العمل، وأوقات وساعات العمل، مع تطبيق قانون الشغل	L'opinion du 22-02-1989
عمال الخطوط الملكية المغربية (ك-د-ش)	-13-14-15/ شهر مارس 1989 - مدة 3 أيام	إضراب وطني	- المطالبة بفتح حوار مع ممثلي العمال والمستخدمين. - المطالبة بتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للعمال والمستخدمين، وكذا جانب التأهيل، والتكوين وإعادة التكوين والتكوين المستمر: ومطالب أخرى تدخل في دائرة تطبيق قانون الشغل.	الاتحاد الاشتراكي: 11-03-1989 Al bayane 19-05-1989
عمال منجم " جبل عوام" (ك-د-ش) و(إ-م-ش) (إ-ع-ش-م)	12-06-1990 المدة 24 ساعة يومان.	جبل عوام	المطالب تتجلى في الاحتجاج على خروقات الإدارة وتعسفاتها في ما يخص القانون المنظم للمناجم ثم المطالبة بتنفيذ قرار وزير التشغيل بمناسبة فاتح ماي 1990 . إضافة إلى مطالب مادية تسعى إلى تحسين وضعية المنجمين (المادية، الاجتماعية...)	AL bayane 12-06-199

| عمال ومستخدمي وموظفي النقابات المنضوية تحت لواء (ك-د-ش) و(إ-ع-ش-م) | 14-12-1990
24 ساعة
يوم واحد | إضراب عام وطني بجميع القطاعات | المطالب : 1)- الحق في التنظيم :
- الاعتراف بالنقابة كمؤسسة وطنية وطرف أساسي.
- حماية النقابيين من أي إجراء انتقامي وتعسفي وعدم الاعتراض على انخراط العمال في النقابات.
- تمكين النقابات من وسائل التأطير النقابي للعمال بمؤسستهم (مقرات-تجهيزات-وسائل مادية)
- صرف منح ومساعدات مالية لمركزية النقابات.
- اجراء انتخابات نزيهة لمناديب العمال بكل نزاهة وشفافية.
2)- المطالب المادية :
- الالتزام (من طرف الحكومة) بتطبيق السلم المتحرك للأجور
- الزيادة في أجور جميع المأجورين (مستخدمين-عمال-موظفين...) في جميع القطاعات.
- الرفع من الحد الأدنى للأجور وتوحيده في جميع القطاعات.
- اصدار اجراءات قانونية في شكل نصوص قانونية غايتها حماية فئة واسعة من العمال المهمشين واخضاعهم لقانون الشغل.
- ترسيم جميع العمال المؤقتين والمياومين.
- الزيادة في جميع التعويضات الأساسية (السكن-العائلة...)
- حماية النساء العاملات من الاستغلال والتسلط وضبط تشغيل الأطفال.
-تعميم الاتفاقيات الجماعية بصورة إلزامية في القطاعات ذات الانتاجية الموحدة.
- تحديد نسب الاستفادة من الأرباح بمؤسسات القطاع الخاص | - الاتحاد الاشتراكي :
7-12-1990
8-12-1990
9-12-1990
10-12-1990
12-12-1990
13-12-1990
- العلم :
10-12-1990
11-12-1990
12-12-1990

- AL Bayane :
15-12-1990
16/17-12-1990

- L'opinion :
05-12-1990
06-12-1990 |

			- إصلاح القانون العام للوظيفة العمومية والقوانين الأساسية للعديد من القطاعات والشبه العمومية. -... إلخ. من المطالب التي تسعى إلى تحسين وضعية (العمال والمستخدمين والموظفين) المادية والاجتماعية والإدارية.	
قطاع التعليم المنضوي تحت : (ك-د-ش) (إ-ع-ش)	10-12-1990 المدة يوما واحد	إضراب وطني	- المطالب تتلخص في : - مطالب مادية تسعى لتحسين وضعية المعلمين والمعلمات وأساتذة التعليم الثانوي والعالي، فيما يخص الرفع من الأجور الأساسية، والتعويضات وكذا خلق بعضها. - دعوة الحكومة إلى فتح حوار جاد وبناء وبشكل مسؤول و للإشارة تقريبا هناك نجاح للإضراب بنسبة 48%	- الاتحاد الاشتراكي : 10-12-1991 - العلم : 07-12-1991 - بيان اليوم : 7-12-1991 -AL Bayane : 07-12-1991 10-12-1991 -L'Opinion : 07-12-1991 10-12-1991 Le matin du sahara 08-12-1991 12-12-1991
عمال الوكالات المستقلة للنقل الحضري (ك-د-ش) و(إ-ع-ش-م)	11-12-1991 لمدة يومان	-الدار البيضاء -مكناس -الرباط -مراكش -اسفي -فاس	المطالب تتلخص : - مطالب مادية (الأجور والتعويضات) - الدعوة إلى فتح الحوار مع الجهات المسؤولة. - رفض تفويت القطاع للخواص. - وضع قانون يهدف إلى تحقيق تطلعات العمال ويهدف تمتيع العمال بكافة حقوقهم المشروعة ثم تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية وبالتالي ضمان كرامتهم وعيشهم الكريم * للإشارة فالإضراب بنسبة النجاح كانت متفاوتة - نسبة الاستجابة بالدار البيضاء : 19.75 % - مكناس كانت بنسبة الاستجابة 75% - اسفي نسبة الاستجابة تراوحت بين 87 %و 85 %.	-L'Opinion 10 -12-1991 الصحراء: Le matin du Sahara : 12 -12-1991 10-12-1991 الاتحاد الاشتراكي: 09-12-1991 10-12-1991 -العلم: 14-12-1991 12-12-1991 10-12-1991 بيان اليوم 12-12-1991 البيان: 12-12-1991

			– الرباط فقد اتخذ العمال شكل نضالي راقي بحمل إشارات.	
عمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري المنضوين تحت لواء (ك-د-ش) و(إ-ع-ش-م)	1992-01-15 1992-10-16 48 ساعة	الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : – تطبيق الحد الأدنى للأجر للعمال والمستخدمين بالوكالة. – عملية الترسيم يجب أن تطال جميع العمال. –ثم القانون الأساسي الذي يلبي حاجيات العمال ويضمن لهم العيش الكريم. – رفع الحيف على عمال الوكالة بمنعهم 26 ساعة كمكافأة تشجيعية. – تمثيل العمال في المجلس الإداري للمشاركة في صياغة القرار. – تخفيف العبء وتكاليف المعيشة لضمان السكن والاستفادة من عائدات الوكالة.	العلم : 6-1-1992- 16-1-1992- - l'opinion : 06-01-1992
عمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري ك-د-ش/ إ-ع-ش-م	1992-2-5	- الدار البيضاء	مطالب مادية أهمها : تطبيق الحد الأدنى للأجر وقانون الترقية و الترسيم، ووضع قانون أساسي لضمان حقوق العمال.	العلم 10-02-1992
عمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري ك-د-ش/ إ-ع-ش-م	1992-02-17 لمدة 48 ساعة 1992-02-18	-الدار البيضاء	المطالب تتلخص في : – دعوة المسؤولين للتدخل لإنصاف العمال. – إلغاء قرار الطرد الذي طال بعض العمال – مطالب مادية تهم الحد الأدنى للأجر وقانون الترسيم والترقية ووضع قانون أساسي غايته الأساس تحسين وضعية العمال. – ثم منح 26 ساعة كمنحة تشجيعية.	العلم : 17-02-1992 18-02-1992 - L'opinion : 18-02-1992
عمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري ك-د-ش/إ-ع-ش-م	-تمديد الإضراب ليصل إلى 5 أيام 1992-02-21 – أصبح إضراب مفتوح	الدار البيضاء	نفس المطالب، لم يتم التراجع عنها	الاتحاد الاشتراكي 20-02-1992 21-02-1992

عمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري ك-د-ش/إ-ع-ش-م	9-5-1992 وصل الإضراب المفتوح يومه 83	الدار البيضاء	- للإشارة المستجد في الملف : - محاكمة 4 عمال موقوفين - أما على مستوى الملف المطلبي لم يطرأ عليه أي تغيير. - ما يمكن الإشارة غليه أن المكتبان النقابيان أجديا مرونة في التعامل مع الملف وفض النزاع شرط دخول الإدارة في حواره وعلى أساس تحديد آجال لتنفيذ المطالب وتوقيع اتفاق مكتوب من قبل الإدارة تتعهد فيه بتنفيذ مطالب العمال وفق آجل مقترحة من طرف ممثلي العمال. - لكن بالرغم من ذلك لم تبدي الإدارة أي استعداد للحوار والتفاوض واستمرارها في التجاهل والصمت واستمرار أساليب الاستفزاز والقمع والاهانة في صفوف العمال المضربين.	أنوال : 09-05-1992 بيان اليوم : 11-05-1992 العلم : 04-04-1992 البيان: 03-04-1992
عمال قطاع الصحة (ك-د-ش/ إ-ع-ش- م)	13-02-1992 14-02-1992 يوم واحد (24 ساعة)	-إضراب عام وطني	المطالب تتلخص في : 1) مطالب عامة : - تحسين ظروف العمل - حماية رجال الصحة من الأخطار المهنية والتأمين عنها - احترام حرية العمل النقابي مراجعة نظام التعويضات وإدماجها في التقاعد - تنظيم ودمقرطة الشؤون الاجتماعية ومراجعة نظام الاقتطاعات الضريبية عن الأجور. -الزيادة في الأجور والتعويضات - دمقرطة الحركة الانتقالية. 2) مطالب فئوية : الإداريون والأعوان يطالبون تطبيق الترقية الداخلية والتعويضات ... - الممرضون والتقنيون يطالبون بإعادة النظر في القانون الأساسي تطبيق الترقية الداخلية، التعويض عن الأخطار	الاتحاد الاشتراكي : 05-02-1992 06-02-1992 12-02-1922 13-02-1992 L'opinion 05-02-1992 09-02-1992 10-02-1992 12-02-1992 14-02-1992 - الاتحاد الاشتراكي : 14-02-1992 بيان اليوم : 15-02-1992 Al Bayane : 06-02-1992 الميثاق الوطني : 14-02-1992 العلم :

			والأعباء.... - الأطباء : المطالبة بمراجعة القانون الأساسي، مراجعة النظام الاستدلالي، التعويض عن الحراسة الطبية....	4-02-1992
عمال قطاع البريد (ك-د-ش/ إ-ع-ش- م)	1992-02-27 -24 ساعة مدة الإضراب	إضراب وطني عام	المطالب تتلخص في تحسين وضعية البريدين المادية والاجتماعية. خاصة :* المنح : - منحة التخصص - منحة الفرز - منحة الشيكات البريدية - منحة حاملي الساعة... إلخ -منحة الأخطار والمكاتب الإدارية ... * التعويضات : - خاصة التعويض عن السكن كمطلب أساسي للبريديون. وعموما فهذه المطالب وأخرى تصب كلها في صميم تحسين أوضاع عمال البريد وذويهم سواء منها المادية و الاجتماعية ...	الاتحاد الاشتراكي : 9-02-1992 0-02-1992 1-02-1992 2-02-1992 3-02-1992 4-02-1992 6-02-1992 7-02-1992 العلم : 6-02-1992 بيان اليوم : 0-02-1992
عمال السكك الحديدية (ك-د-ش)	1993-02-18 1993-02-19 48 ساعة يومان	إضراب وطني	المطالب تتلخص في : - الزيادة في الأجور المنح (منحة العمل الليلي، منحة المناورة...) - التعويض عن العمل أيام الأحد والأعياد. - تحسين الخدمات الاجتماعية (سكن-علاج-نقل-مطاعم...) - تحسين ظروف العمل (تخفيض ساعات العمل، تحسين تسيير شؤون الموظفين تجهيز مكاتب و أوراش العمل وجعلها تتوفر على شروط السلامة والوقاية الصحية... إلخ)	الاتحاد الاشتراكي : 3-02-1993 الحياة : 3-02-1993 بيان اليوم 3-02-1993
عمال السكك الحديدية (ك-د-ش/ إ-ع-ش)	1993-04-13 لمدة 72 ساعة 3 أيام 1993-04-15	إضراب وطني	المطالب تتلخص في الآتي : - تحسين ظروف العمل (الأمن والسلامة والوقاية في الأوراش...) - تحسين الخدمات الاجتماعية (سكن، نقل،صحة، علاج....) - مراجعة القوانين وجعلها مواكبة	العلم : 1-04-1993 4-04-1993 5-04-1993 bération : 13-04-1993 14-04-1993

			لحقيقة الواقع السككي وتوسيع الإطار من أجل الترقية. - تحسين التعويضات والمنح. - إضافة إلى مطالب أخرى مادية ومعنوية. - للإشارة رغم نجاح الإضرابات المندلعة خلال شهر فبراير و ابريل فالإدارة السككية لم تتراجع عن تجاوزاتها اتجاه العمال.	16-04-1993 L'opinion : 13-04-1993 الاتحاد الاشتراكي : 14-04-1993
عمال قطاع البريد (ك-د-ش)	1993-03-19 24 ساعة	إضراب وطني	- المطالب تتلخص في : مطالب مادية الغرض منها تحسين وضعية البرديون - رفع الأجور - رفع التعويضات وخلق البعض منها - الاستفادة من الساعات الإضافية والتعويض عنها. - تعويض النقل لجميع أعوان البريد. - وكذا يجب تطبيق قانون 87، المتعلق بالمستخدمين والمطالب بتطبيق قانون الشغل بشكل ديمقراطي، وإعادة من طالهم الطرد التعسفي.	Libération : 19-03-1993 الاتحاد الاشتراكي : 18-03-1993 - أنوال : 18-03-1993
مجال قطاع الصحة (ك-د-ش/إ-ع-ش-م)	1993-03-16 1993-03-17 المدة 48 ساعة	إضراب وطني	المطالب تتلخص في : - مراجعة القانون الأساسي للممرضين والتقنيين الصحيين - مراجعة القانون الأساسي للأطباء لسنة 1982. - التعويض عن الحراسة الطبية والتمريضية. تعميم التعويضات عن الأخطار المهنية. - التعويضات عن الساعات الإضافية والتنقل. - إيجاد مناصب مالية كافية لترقية الإداريين والأعوان - تنظيم ودمقرطة الشؤون الاجتماعية مع توفير الاعتمادات الكافية لها	العلم : 06-03-1993 الاتحاد الاشتراكي : 06-03-1993 - l'opinion : 06-03-1993 Al bayane : 03-03-1993

عمال وموظفي أسلاك التعليم (ك-د-ش/ إ-ع-ش-م)	16-03-1993 17-03-1993 يومان 48 ساعة	إضراب عام ووطني	المطالب تتلخص في ما يلي : 1) الزيادة في الأجور : - رفع الأجور بما يناسب نسبة التضخم التي عرفتها البلاد خلال 5 سنوات الفارطة - تطبيق مبدأ السلم المتحرك للأجور والأسعار 2) مراجعة نظام التعويضات : - الرفع من تعويضات كل العاملين في قطاع التعليم - مراجعة نظام التعويضات بالنسبة لرجال التعليم المصنفين في السلالم من 1 إلى 9 رفعا للحيف. 3) مراجعة نظام الضريبي : - توسيع حجم الاعفاءات الضريبية على صغار الموظفين - تقليص النسب المحددة في الاقتصاعات الضريبة. 4)مراجعة نظام التقاعد : - إدماج 50 % الباقية من التعويضات ضمن الراتب الأساسي وبالتالي إخضاع كل التعويضات لاحتساب التقاعد. - تعميم حق الاستفادة من كل إصلاحات نظام التقاعد. - أن تؤدي الدولة لفائدةC.N.S.S ما يترتب على الموظفين من مقابل لدمجهم. 5) التعاضدية العامة لموظفي وزارة التربية الوطنية : - فتح تحقيق إداري وقضائي ونيابي حول الوضعية المالية للتعاضدية وتقديم المتلاعبين للعدالة. - تطبيق الفصل 26 من القانون الأساسي للتعاضديات وتنصيب جهاز متصرف مؤقت برئاسة وزير التربية...إلخ.	الاتحاد الاشتراكي 13-02-1993 14-02-1993 17-02-1993 AL bayane : 15-02-1993 العلم : 15-02-1993 16-02-1993 17-02-1993 الميثاق : 16-03-1993 18-03-1993

مستخدمي البنوك (إ-م-ش)	12-11-1993 24 ساعة	إضراب وطني وعام	المطالب تتلخص في : - مطالب مادية تهم الزيادة في الأجور، ومراجعة نظام الترقية على أساس تكافؤ الفرص، وتخفيض ساعات العمل. - إضافة على احترام كرامة العمال وتطبيق قانون التنقل بشكل ديمقراطي.	الميثاق : 12-11-1993 13-11-1993 AL bayane : 11-11-1993
عمال -SAMIR -SNEP (ك-د-ش/إ-ع-ش-م)	26-2-1993 4 ساعات	المحمدية	مطالب تتلخص في : - الدفاع عن الحق النقابي وحق التمثيل - ضدا على القمع والاستهتار، وسوء المعاملة - ثم ارجاع كافة المعتقلين والمطرودين بشكل تعسفي.	الاتحاد الاشتراكي : 26-02-1993
عمال معامل زيوت مكناس ومطاحن زرهون	04-11-1993	مكناس	المطالب تتلخص : - حفظ كرامة العمال واحترام حق الانتماء النقابي وممارسته - بطائق الشغل، بطائق الأداء. - الحد الأدنى للأجور والتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - الدعوة إلى حوار جاد مع أرباب العمل. - مناشدة السلطات التدخل إلى جانب الحق والقانون وعدم التغاضي عن الخروقات التي صاحبت الإضراب.	الاتحاد الاشتراكي : 08-03-1993
عمال ومستخدمي البلديات	20-04-1993 المدة 24 ساعة	اضراب عام ووطني	المطالب يمكن اجمالها في : - مطالب مادية منها الزيادة في الأجور والتعويضات نظرا لغلاء المعيشة والزيادة في الأسعار. - الدعوة إلى وضع وتنفيذ مشاريع للسكن تستفيد منها هذه الفئة. - تعويض الساعات الإضافية إضافة على مطالب اخرى : منها تحسين الوضع المادي والاجتماعي للعمال.	Libération : 10-04-1993

عمال ومستخدمي البنوك (ك-د-ش)	27-01-1994 - 24 ساعة	إضراب عام وطني	مطالب عادية الزيادة في الأجور والتعويضات وتحسين ظروف العمل، وتطبيق قانون وتشريع الشغل بما يحفظ ويضمن العيش الكريم للعمال.	الاتحاد الاشتراكي 29-01-1994
عمال ومستخدمي "أليمنيوم المغرب"	الإضراب لمدة تزيد عن 7 اشهر	الدار البيضاء الميناء	المطالب تتلخص : - الاعتراف بشرعية العمل النقابي وحرية ممارسته. - احترام العمال داخل الشركة - إعادة العمال المطرودين الذين بلغ عددهم (350 عامل). - التعويض عن العمل لايام العطل والاعياد. - أداء الأجور في وقت محدد. - ترسيم العمال عنهم من قضى 8 سنوات دون ترسيم.	أنوال : 27/28-02-1994
أساتذة التعليم العالي أطر التعليم العالي (ك-د-ش) (إ-ع-ش)	11-1995/4/12 48 ساعة	إضراب عام وطني	المطالب تتلخص : - الاحترام الفعلي للحريات النقابية والتسوية الشاملة لملف الموقوفين و المغتربين والمعفى عنهم. - المعالجة الشاملة لملف الترقية الداخلية لكل فئات و موظفي وإداري التعليم العالي. - تحسين الأوضاع المادية لهذه الفئة - إعفاء التعويضات الخاصة بالبحث والتأطير والأعباء من الضريبة على الدخل. - احداث تعويضات جديدة لتحفيز الشغيلة في هذا القطاع. - دمقرطة تسيير المؤسسات الإجتماعية - التراجع عن الساعات التطوعية المضافة. - مراجعة ثغرات النظام الأساسي.	الاتحاد الاشتراكي : 04-04-1995 L'opinion : 04-04-1995 أنوال : 05-04-1995
أساتذة وأطر وموظفي التعليم الأساسي والثانوي (ك-د-ش /إ-ع-	13-04-1995	إضراب عام وطني	المطالب تتلخص في : - الحريات النقابية وملف الموقوفين. - الترقية الداخلية - مراجعة النظام الضريبي	أنوال : 11-04-1995 13-04-1995 العلم :

ش-م)			- مراجعة نظام التعويضات - إلغاء الساعات التضامنية. - دمقرطة تسيير التعاضدية العامة. - ويمكن الإشارة أنها كانت استجابة 95 % لهذا الإضراب.	12-04-1995 الاتحاد الاشتراكي : 11-04-1995 12-04-1995 13-04-1995 L'opinion : 13-04-1995 أنوال : 14-04-1995
عمال ومستخدمي المكتب الشريف للفوسفاط	03-05-1995 24 ساعة	اضراب عام وطني	المطالب مادية تتلخص : - الأجور والزيادة فيها. - التعويضات (النقل، التعويض عن البعد، القفة، الغبار، السكن،...) - المنح (عيد الأضحى، الزواج،الولادة،العطل، المردودية...) الترقية الداخلية. و للإشارة هناك مطلب يتعلق بالزيادة التي قررتها الدولة في أجور الموظفين والعمال عقب الحوار النقابي/ الحكومي سنة 1994، والتي وقع التحايل في شأنها حيث احتسبت في خانة التعويضات وبالتالي حرمان آلاف المتقاعدين من هذه الزيادة. - احترام اختصاصات اللجان الثنائية ومناديب السلامة. - توفير الشروط المادية والمعنوية للعمل والتأطير النقابي - تطبيق بنود ظهير 1960 المحدث للمكتب الشريف للفوسفاط. - تنفيذ مقتضيات العفو الملكي والقرارات الحكومية وأحكام القضاء في شان المطرودين بسبب الانتماء النقابي. وعلى أي المطالبة ملحة للاستجابة للمطالب المادية والاجتماعية المشروعة للفوسفاطين، التي تشمل مجال الخدمات (الطبية وظروف العمل)، السكن (خلق تجزئات أرضية، قروض، تمليك	العلم : 29-04-1995 04-05-1995 الاتحاد الاشتراكي : 26-04-1995 28-04-1995 01-05-1995 04-05-1995 بيان اليوم : 03-05-1995 أنوال : 05-05-1995

			السكن الوظيفي...)، بالإضافة إلى المطالبة بإنشاء مراكز للاستجمام والقيم (الترفيه، المجال الثقافي، الرياضي...)	
عمال الفوسفاط	24 ساعة 1995-05-26	بوكراع	المطالب تتلخص : - احترام مقتضيات القانون في الإجازة السنوية - احترام مبدأ الحقوق المكتسبة. - تحسين الوضع الاجتماعي بمكتشفات بوكراع بما يوافق المعايير الدولية. - التزام التوقيت القانوني 48 ساعة أسبوعيا. - الاهتمام بملف السلامة والوقاية واحترام الإجراءات القانونية في هذا الميدان. - حل معضلة الساعات الإضافية، وكذا صرف المنح والتعويضات - تحسين الوضعية المزرية للتنقل والحد من معاناة العمال. - فتح ملف المطرودين، وإعادة النظر في الخدمة المحتسبة للاستفادة من التقاعد. - احترام الحريات النقابية وفتح حوار تفاوضي مع ممثلي العمال.	أنوال : 23-05-1995 الاتحاد الاشتراكي : 24-05-1995
عمال الفوسفاط	6-1995/6/7 48 ساعة	إضراب عام وطني	المطالبة بفتح الحوار حول المطالب التي تم تسطيرها في النضالات السابقة 'إضراب 1995/4/3 و 1995/05/26 للإشارة صاحبت هذا الإضراب اعتقالات ليلية للعمال المضربين	-l'opinion 06-06-1995 العلم 06-06-1995
عمال الفوسفاط	20-21- 1995/06/22	إضراب عام وطني	المطالبة بفتح الحوار وتحقيق عدة مطالب:	العلم : 15-06-1995

	72 ساعة		- الزيادة في الأجور - حل معضلة السكن - تحسين الخدمات الصحية وظروف العمل بكل جوانبها. احترام ممارسة الحق النقابي، وتطبيق مذكرة الوزير الأول في هذا الشأن. - إعادة النظر في نظام الترقية الداخلية. - دمقرطة الشؤون الاجتماعية وإشراك العمل في تسييرها. - ارجاع المطرودين لاسباب نقابية. - احترام كرامة الفوسفاطين.	21-06-1995 أنوال : 13-06-1995 20-06-1995 الاتحاد الاشتراكي : 13-06-1995 20-06-1995 19-06-1995 L'opinion : 21-06-1995 22-06-1995
عمال الفوسفاط	1995-06-20 72 ساعة تمديد لمدة 24 ساعة	الجرف الأصفر	المطالبة بفتح الحوار مع الإدارة بشكل جاد و مسؤول والجلوس على طاولة المفاوضات حول الملف المطلبي.	الاتحاد الاشتراكي : 23-06-1995 العلم : 25-06-1995 بيان اليوم : 24-06-1995
عمال ومستخدمي قطاع الصحة (ك-د-ش)	1995-06-15 المدة 24 ساعة	إضراب عام وطني	المطالب تتلخص : - مراجعة القانون الأساسي للأطباء - المطالبة بتعويض عن الحراسة والعمل أيام العطل والأعياد وعن المسؤولية لكل الفئات العاملة في القطاع - تعميم التعويض عن الأخطار المهنية على كل العاملين في القطاع والرفع من قيمتها. - إلغاء قانون الحصص (كوطا) في الترقية الداخلية. -هيكلة الشؤون الاجتماعية و دمقرطتها - ضمان الحريات والحقوق النقابية للإشارة سلسلة الاضربات التي خاضها القطاع : 91/10/29 و 92/2/13 و93/3/16	الاتحاد الاشتراكي : 14-06-1995 15-06-1995 16-06-1995 بيان اليوم : 16-06-1995 L'opinion : 16-06-1995
عمال ومستخدمي وموظفي جميع	1996-6-5 24 ساعة	إضراب عام وطني	المطالب تتلخص في : 1)- على مستوى مجال قوانين العمل:	Le matin : 07-06-1996

القطاعات المنضوين تحت لواء (ك-د-ش) و(إ-ع-ش-م)			- المصادقة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالعمل خاصة اتفاقية 87، والاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة، وتشغيل الأطفال. - مراجعة قانون الوظيفية العمومية والأنظمة الأساسية والقوانين الأساسية للمرافق سبه العمومية بإشراك النقابات القطاعية المعنية. - التشجيع على تصميم الاتفاقيات الجماعية... 2)- على مستوى مجال الحريات والحقوق النقابية - المطالبة بضمان ممارسة الحقوق والحريات النقابية باتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن وذلك : - وضع حد للعراقيل والمضايقات التي تمس حق تأسيس وتجديد النقابات والممارسة النقابية. - توفير الوسائل الضرورية للعمل النقابي - حماية النقابي من الميز والتعسف وتعويض كل المتضررين من ذلك... 3) - على مستوى منظومة الأجور : - المطالبة بالرفع من الحد الأدنى للأجر. - الزيادة العامة في الأجور لجميع الموظفين. مراجعة نظام التعويضات والزيادة فيها بما يناسب ارتفاع التكاليف المعيشة. - الزيادة في معاشات التقاعد. - احتساب كل التعويضات في التقاعد. - مراجعة النظام الضريبي بالنسبة للمأجورين. 4)- على مستوى مجال الترسيم والترقية - المطالبة بترسيم جميع العمال	العلم : 01-06-1996 02-06-1996 03-06-1996 04-06-1996 07-06-1996 06-06-1996 L'opinion : 06-06-1996 بيان اليوم : 06-06-1996 05-06-1996 أنوال : 05-06-1996 04-06-1996 الاتحاد الاشتراكي : 04-06-1996 05-06-1996

			والأعوان بعد قضاء سنة من العمل. - تصفية ملفات الترقية الداخلية المعطلة منذ سنوات - مراجعة أنظمة الترقية وفق شروط موضوعية ومعايير تحفيزية. 5) على مستوى ظروف العمل : - المطالبة بمراجعة نظام العمل دون المساس بالأجر لخلق فرص جديدة للشغل. - اقرار تعويض خاص عن العمل الليلي وتعميمه. -التدخل لتحسين وتعميم شروط حفظ السلامة والصحة والوقاية من حوادث الشغل بكل مرافق العمل والإنتاج. 6) - على مستوى مجال الحماية الاجتماعية. - أقرار إستراتيجية شمولية للحماية الاجتماعية لضبط مختلف مهام المؤسسات العاملة في هذا المجال - إحداث مجلس أعلى للحماية الإجتماعية. - التدخل لتطهير مختلف مؤسسات الحماية الاجتماعية. - التعجيل بإجراء إصلاحات لفائدة المأجورين في مجالات التعويضات العائلية، والمعاشات المختلفة. - مراجعة وتوحيد أنظمة التقاعد، وإحداث أشكال جديدة للتقاعد. أحداث تعويض خاص للبطالة وصندوق للضمان الاجتماعي لفائدة العجزة والمعدومين. 7) - على مستوى مجال حماية الشغل : - المطالبة بتحديد عدد ساعات العمل القانونية للمأجورين. - التدخل لوضع حد للتخفيض التعسفي	

			لساعات العمل. استثناء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية من كل خوصصة حماية للثروة الوطنية ولمناصب الشغل. 8)- على مستوى مجال مؤسسات العمال : - المطالبة بتعميم لجن الشؤون الاجتماعية بجميع مرافق العمل والإنتاج العمومية. - تقديم مساعدات وتسهيلات من أجل تنشيط الشؤون الإجتماعية في مختلف المجالات خصوصا السكن الاجتماعي. - دمقرطة تسيير جميع المؤسسات الاجتماعية إضافة إلى مطالب أخرى غايتها تحسين الوضعية المادية والاجتماعية للعمال والموظفين. - ويمكن الإشارة أن الإضراب كان ناجحا بنسبة 90% إلى 100% على مستوى مختلف القطاعات ثم مرت 6 سنوات على آخر إضراب عام 1990.	
عمال ومستخدمي وأطر التربية والتعليم الأساسي والثانوي (ك-د-ش) (إ-ع-ش-م)	01-02-1996 المدة 24 ساعة	إضراب وطني	المطالب تتلخص : - ضمان واحترام الحريات النقابية - تسوية الوضعية المادية والإدارية للموقوفين والمعفى عنهم من تاريخ التوقيف. - مراجعة نظام الترقية الداخلية بإلغاء الكوطا وإحداث غلاف مالي استثنائي في تسوية ملفات المتوفرين على شروط الترقية - إلغاء الساعات التطوعية المضافة - مراجعة النظام الضريبي ونظام التعويضات. - الزيادة في الأجور - مراجعة نظام التقاعد. - إحداث تعويض لتحفيز الشغيلة التعليمية بالوسط القروي والمناطق	البيان 01-02-1996 أنوال : 9-01-1996 Libération 02-02-1996 الاتحاد الاشتراكي 02-02-1996 بيان اليوم : 01-02-1996

			النائية. - دمقرطة المؤسسات الاجتماعية وفي مقدمتها التعاضدية وجمعية الأعمال الاجتماعية.	
عمال ومستخدمي وأطر قطاع التربية والتعليم الأساسي والثانوي)ك-د-ش) (إ-ع-ش-م)	1996-03-20 1996-03-21 -48 ساعة	إضراب عام وطني	المطالب تتلخص : - ضمان واحترام الحريات النقابية. - تسوية الوضعية المادية والإدارية للموقوفين والمعفى عنهم منذ تاريخ التوقيف. - مراجعة نظام الترقية الداخلية بإحداث غلاف مالي استثنائي لتسوية الملفات المتوفرة على شروط الترقي وإلغاء الكوطا. إلغاء الساعات التطوعية المضافة - الزيادة في الأجور - مراجعة النظام الضريبي - دمقرطة المؤسسات الاجتماعية وفي مقدمتها التعاضدية العامة لموظفي وزارة التربية الوطنية وجمعية الأعمال الاجتماعية. -إحداث تعويض لتحفيز الشغيلة العاملة في الوسط القروي و المناطق النائية. إحداث قانون الإطار للأعوان الإداريين. - تعميم الحق في الحركية.	أنوال : 20-03-1996 21-03-1996 الاتحاد الاشتراكي : 20-03-1996 21-03-1996 العلم : 20-03-1996 21-03-1996 L'opinion : 20-03-1996- 21-03-1996 -Al bayane : 20-03-1996 21-03-1996
شغيلة التعليم الأساسي والثانوي المنضوية تحت لواء (ك-د-ش) (إ-ع-ش-م)	1996-04-14 24 ساعة	الدار البيضاء	تنظيم مسيرة احتجاجية ضدا على صمت الإدارة المطبق رغم الإضرابات المتتالية التي قامت بها هذه الفئة، لم تستجب الحكومة للمطالب ومن ثمة الدعوة إلى طاولة المفاوضات.	أنوال : 12-04-1996 14-04-1996

لائحة الاتفاقيات المتعلقة بميدان الشغل المصادق عليها من طرف المغرب منذ اكتسابه العضوية داخل منظمة العمل الدولية

Maroc

Membre depuis 1956 — **51 conventions ratifiées (50 en vigueur)**

C. 2	Convention (n° 2) sur le chômage, 1919	14.10.1960
C. 4	Convention (n° 4) sur le travail de nuit (femmes), 1919	13.06.1956
C. 11	Convention (n° 11) sur le droit d'association (agriculture), 1921	20.05.1957
C. 12	Convention (n° 12) sur la réparation des accidents du travail (agriculture), 1921	20.09.1956
C. 13	Convention (n° 13) sur la céruse (peinture), 1921	13.06.1956
C. 14	Convention (n° 14) sur le repos hebdomadaire (industrie), 1921	20.09.1956
C. 17	Convention (n° 17) sur la réparation des accidents du travail, 1925	20.09.1956
C. 18	Convention (n° 18) sur les maladies professionnelles, 1925	20.09.1956
C. 19	Convention (n° 19) sur l'égalité de traitement (accidents du travail), 1925	13.06.1956
C. 22	Convention (n° 22) sur le contrat d'engagement des marins, 1926	14.03.1958
C. 26	Convention (n° 26) sur les méthodes de fixation des salaires minima, 1928	14.03.1958
C. 27	Convention (n° 27) sur l'indication du poids sur les colis transportés par bateau, 1929	20.09.1956
C. 29	Convention (n° 29) sur le travail forcé, 1930	20.05.1957
C. 30	Convention (n° 30) sur la durée du travail (commerce et bureaux), 1930	22.07.1974
C. 41	Convention (n° 41) (révisée) du travail de nuit (femmes), 1934	13.06.1956
C. 42	Convention (n° 42) (révisée) des maladies professionnelles, 1934	20.05.1957
C. 45	Convention (n° 45) des travaux souterrains (femmes), 1935	20.09.1956
C. 52	Convention (n° 52) sur les congés payés, 1936	20.09.1956
C. 55	Convention (n° 55) sur les obligations de l'armateur en cas de maladie ou d'accident des gens de mer, 1936	14.03.1958
C. 65	Convention (n° 65) sur les sanctions pénales (travailleurs indigènes), 1939	27.03.1963
C. 80	Convention (n° 80) portant révision des articles finals, 1946	20.05.1957
C. 81	Convention (n° 81) sur l'inspection du travail, 1947	14.03.1958
C. 94	Convention (n° 94) sur les clauses de travail (contrats publics), 1949	20.09.1956
C. 98	Convention (n° 98) sur le droit d'organisation et de négociation collective, 1949	20.05.1957
C. 99	Convention (n° 99) sur les méthodes de fixation des salaires minima (agriculture), 1951	14.10.1960
C. 100	Convention (n° 100) sur l'égalité de rémunération, 1951	11.05.1979
C. 101	Convention (n° 101) sur les congés payés (agriculture), 1952	14.10.1960
C. 104	Convention (n° 104) sur l'abolition des sanctions pénales (travailleurs indigènes), 1955	27.03.1963
C. 105	Convention (n° 105) sur l'abolition du travail forcé, 1957	1.12.1966
C. 106	Convention (n° 106) sur le repos hebdomadaire (commerce et bureaux), 1957	22.07.1974
C. 108	Convention (n° 108) sur les pièces d'identité des gens de mer, 1958	15.10.2001

C. 111	**Convention (n° 111) concernant la discrimination (emploi et profession), 1958**	27.03.1963
C. 116	**Convention (n° 116) portant révision des articles finals, 1961**	14.11.1962
C. 119	**Convention (n° 119) sur la protection des machines, 1963**	22.07.1974
C. 122	**Convention (n° 122) sur la politique de l'emploi, 1964**	11.05.1979
C. 129	**Convention (n° 129) sur l'inspection du travail (agriculture), 1969**	11.05.1979
C. 135	**Convention (n° 135) concernant les représentants des travailleurs, 1971**	5.04.2002
C. 136	**Convention (n° 136) sur le benzène, 1971**	22.07.1974
C. 138	**Convention (n° 138) sur l'âge minimum, 1973** *Age minimum spécifié: 15 ans*	6.01.2000
C. 145	**Convention (n° 145) sur la continuité de l'emploi (gens de mer), 1976**	7.03.1980
C. 146	**Convention (n° 146) sur les congés payés annuels (gens de mer), 1976** *Durée du congé annuel spécifiée: 30 jours*	10.07.1980
C. 147	**Convention (n° 147) sur la marine marchande (normes minima), 1976**	15.06.1981
C. 150	**Convention (n° 150) sur l'administration du travail, 1978**	3.04.2009 NEW
C. 154	**Convention (n° 154) sur la négociation collective, 1981**	3.04.2009 NEW
C. 158	**Convention (n° 158) sur le licenciement, 1982**	7.10.1993
C. 178	**Convention (n° 178) sur l'inspection du travail (gens de mer), 1996**	1.12.2000
C. 179	**Convention (n° 179) sur le recrutement et le placement des gens de mer, 1996**	1.12.2000
C. 180	**Convention (n° 180) sur la durée du travail des gens de mer et les effectifs des navires, 1996**	1.12.2000
C. 181	**Convention (n° 181) sur les agences d'emploi privées, 1997**	10.05.1999
C. 182	**Convention (n° 182) sur les pires formes de travail des enfants, 1999**	26.01.2001

Dénonciation (du fait de la ratification de la convention n° 138)

C. 15	Convention (n° 15) sur l'âge minimum (soutiers et chauffeurs), 1921 Dénoncée le 6.01.2000	

http://webfusion.ilo.org/public/db/standards/normes/appl/Appl-byCtry.cfm?hdroff=1&CTYCHOICE=0900&Lang=FR

عمال المناجم بالمغرب الشرقي يشنون اضرابا عاما اليوم تضامنا مع عمال منجم بوبكر

المكتب النقابي للجامعة الوطنية لعمال المناجم يساند ويؤيد حركة الاضراب

عمال الفوسفاط يعربون عن استعدادهم لشن اضراب عام في مجموع مناجم المغرب

في الوقت الذي لا يزال فيه عمال مناجم بوبكر يواصلون اضرابهم الذي يدخل في اسبوعه الخامس ، وفي الوقت الذي يتجاهل فيه الحكم الاقطاعي مطالبهم ، وتستمر الشركة الاستعمارية الاستغلالية في رفضها ارجاع العمال المطرودين الى عملهم ، نشر نهار الامس ، المكتب النقابي للجامعة الوطنية لعمال المناجم التابعة للاتحاد المغربي للشغل بلاغا يعلن فيه عن تاييده لقرار عمال المناجم بالمغرب الشرقي القاضي بشن اضراب عام في مجموع مناجم المغرب الشرقي تضامنا مع عمال بوبكر المناضلين ، كما يعلن عمال الفوسفاط بدورهم عن استعدادهم لتعزيز حركة الكفاح هذه بشن اضراب عام في مجموع مناجم المغرب تضامنا مع عمال بوبكر ودفاعا عن الحقوق النقابية والمطالب العمالية التي يتآمر ضدها الحكم الرجعي مع الشركة الاستعمارية.

وفيما يلي نص البلاغ الذي اصدرته الجامعة الوطنية لعمال المناجم بالمغرب :

« امام استمرار حركة الاضراب التي يقوم بها عمال بوبكر ، وامام الوضعية الخطيرة التي يتخبط فيها عمال الفوسفاط ، فان المكتب النقابي للجامعة الوطنية لعمال التنقيب يكتب في الوقت الذي يعلن فيه عن كامل تضامنه ومساندته لعمال المناجم ، يؤكد تاييده وتضامنه المطلق لقرار عمال المناجم بالمغرب الشرقي المتعلق بشن اضراب عام لمدة اربعة وعشرين ساعة يوم الاربعاء 20 مارس 1963 ، وذلك تضامنا مع عمال مناجم بوبكر المضربين .

ومن جهة اخرى ، فان مكتب الجامعة الوطنية لعمال المناجم ، قرر استدعاء المجلس الوطني

(البقية على ص 4)

قلم التحرير :
46 زنقة لا كارون 40
التليفون : 16/17/18 — 655
الادارة :
زنقة الجندي روش و
الداو البيضاء
الحساب الجاري بالبريد
الرباط 70 . 59
الثمن :
المغرب .... 0,25 درهم
الجزائر وتونس 0,30 درهم

التحرير

المدير :
محمد البصري
رئيس التحرير :
عبد الرحمان اليوسفي

الاربعاء 23 شوال 1382 — 20 مارس 1963 — السنة الخامسة — العدد 978

حكومة دكول تتحدى شعوب المغرب العربي وافريقيا بتفجيرها الذري الجديد في صحراء المغرب العربي

الحكومة الجزائرية تتخذ قرارات هامة لمجابهة الوضع وتستدعي المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة عليها في اجتماع طارئ يعقد اليوم ويلقي فيه رئيس الحكومة بيانا هاما جدا

الحكومة الجزائرية قد تعيد النظر في أوفاق ايفيان المبرمة مع فرنسا

لعدوان الدوكولي يثير موجة من السخط واستياء لدى الشعوب العربية والافريقية

الجزائر 19 مارس — استدعى السفير الجزائري ... بعد مسا باستقلالها وسيادتها ... من الحكومة الجزائرية ان ... عملا اجراميا شنيعا ... تشكل اكبر الاخطار على صحة ... لكل تجربة ذرية ... وان هذا ...



maghreb INFORMATIONS

JEUDI 9 MARS 1972
21 Moharrem 1392
N° 62[illegible] — NOUVELLE SERIE
PRIX : 0,30 DH

REDACTION : 45, rue de la Garonne - Tél. : 427-91 et 427-92 - ADMINISTRATION : 16, rue de Foucauld - Tél. : 734-16 - Directeur : Mohamed LOGHLAM - PUBLICITE : Agence de Publicité Maghrébine, 97, rue Colbert - Casablanca - Tél. : 612-48 et 612-44

billet du jour

Une volonté unanime de changement

La crise dans laquelle se trouve plongé le pays et la dégradation qu'il subit sur tous les plans, provoquent une volonté de changement qui se renforce et se généralise. La Koutlah al Watania est l'expression de cette volonté de changement.

Comme son nom l'indique, c'est un rassemblement national qui regroupe différentes couches sociales populaires et qui exprime une situation historique caractérisée par une volonté de changement générale dans toutes les couches de la population authentiquement patriotes et concernées par le destin national du Maroc.

Cette volonté clairement manifestée est évidente pour les travailleurs, les paysans, les chômeurs, les artisans, les petits commerçants, les intellectuels, les jeunes, les élèves, les étudiants, dont la situation actuelle est catastrophique, pour lesquels le présent est ou devient insupportable et dont l'avenir est sans perspectives. Cette volonté qui est donc aisément compréhensible trouve journellement son expression concrète et ces couches populaires militent pour imposer leurs revendications et faire aboutir leurs aspirations.

Mais on pourrait s'étonner à priori que cette volonté de changement émane également des classes dites possédantes, non pas seulement des classes moyennes [illegible] du système économique et social, mais aussi de celles qui jouissent de revenus confortables et de situations élevées, voire même de celles qui disposent de moyens de production conséquents.

Ces classes sont toujours, par essence, conservatrices. Or, au Maroc, on constate de plus en plus que les milieux d'affaires, les industriels, les gros commerçants, sont avides de changement tant est grand leur désarroi face au présent et leur inquiétude quant à l'avenir.

La situation actuelle, confuse et malsaine, bloque toutes les activités depuis des mois et gèle la marche de l'économie. Les réactions qu'elle provoque frisent parfois la panique. Nul étonnement alors à ce que, dans ces milieux, la colère [illegible]

Les étudiants décident de poursuivre la grève

DANS TOUTES LES FACULTES ET ETABLISSEMENTS SUPERIEURS DE L'UNIVERSITE

A la suite des assemblées générales qui se sont tenues hier dans toutes les Facultés et établissements supérieurs de l'Université, les étudiants ont décidé à l'unanimité de poursuivre leur mouvement de grève, commencé au début de l'année, jusqu'à satisfaction totale de leurs revendications. Un communiqué de l'UNEM est attendu pour préciser la position estudiantine.

D'autre part, la situation est toujours aussi confuse dans les établissements secondaires avec une nette tendance également à la poursuite de la grève. Par ailleurs, les arrestations continuant. On nous signale de Fès qu'un professeur de philosophie, M. Diouri Abdelhaï, du lycée polyvalent d'Aïn Kaddous, a été arrêté hier matin à 8 h 30 dans le bureau du proviseur. On nous informe en outre, de Khémisset, qu'à la suite d'une manifestation qui a eu lieu le 2 mars dans cette ville, de nombreuses arrestations d'élèves et de parents, paysans ou commerçants ont été opérées et que jusqu'à ce jour ces personnes sont toujours incarcérées dans les locaux de la police où ils seraient soumis à des tortures contre lesquelles un groupe de citoyens de la ville proteste vigoureusement.

Par ailleurs, les élèves du Centre de formation des journalistes de Rabat ont décidé hier une grève de solidarité de 24 h avec les étudiants de l'Université et en signe de protestation devant la grave situation dans laquelle se débat le pays et devant la vague d'arrestations actuelles.

Enfin, le mouvement de protestation au Sahara marocain occupé par l'Espagne, qui a été caractérisé récemment par l'arrestation de 9 étudiants à Tan-Tan, se développe à une tendance accélérée.

On nous informe qu'une manifestation à El Ayoun aurait fait des morts et des blessés.

LE SIEGE DE L'UMT A RABAT ENCERCLE PAR LES FORCES DE L'ORDRE

à l'occasion de la grève des transports urbains de Rabat - Salé qui a été solutionnée dans la soirée

A la suite d'une grève déclenchée hier matin à Rabat par les travailleurs de la RATR de Rabat-Salé, le siège de l'UMT à Rabat a été encerclé par les forces de l'ordre qui ont tenté de faire assurer la marche des transports urbains par d'autres personnes que les travailleurs. La situation a été extrêmement tendue, et, dans l'après-midi d'hier, les représentants de l'union locale de l'Union marocaine du travail de Rabat ont été reçus par le gouverneur de la ville pour tenter de trouver une issue à ce conflit motivé par de nombreuses revendications restées sans réponse. De plus, un travailleur a été enlevé et 5 autres ont été arrêtés. A la suite de cette réunion, les 5 travailleurs ont été relâchés et les 6 travailleurs licenciés par la direction de la RATR ont été réintégrés dans leurs fonctions. Il a par ailleurs été convenu qu'une nouvelle réunion aurait lieu demain à 9 h. Et il a été décidé la nomination provisoire d'un représentant du personnel auprès de la direction pour s'occuper des affaires syndicales et sociales. En conséquence, on nous informe que la reprise du travail aura lieu aujourd'hui dans l'attente des discussions prévues pour demain.

Voici le communiqué de l'union locale de l'UMT de Rabat à ce sujet :

« Devant l'obstination de la direction de la RATR de ne pas satisfaire les revendications du personnel présentées depuis des mois, et devant les manœuvres de licenciements massifs et provocatrices et la politique de corruption poursuivie au sein de cette Régie, les employés des autobus de Rabat-Salé ont déclenché, le 8 mars 1972, une grève générale pour appuyer leurs revendications restées sans suite, grève qui a paralysé les transports urbains à Rabat et à Salé.

« Comme de coutume, les autorités ont fait appel à des conducteurs étrangers à la Régie pour assurer le service, mais devant la vi-

(SUITE PAGE 2 - 6)

LA QUESTION DU SAHARA

MESSAGE DU Pt BOUMEDIENE

LE Vème CONGRES DE L'UMT

Un processus de consultation démocratique à tous les échelons a marqué d'octobre 1971

NON - ALIGNEMENT : une révision s'impose

déclare M. Abdelaziz Bouteflika à l'occasion de la visite à Alger

BIBLIOTHEQUE GENERALE DU PROTECTORAT RABAT
K476

السنة الخامسة
عدد 1055
الخميس 7 ربيع ٢ 1369
26 يناير 1950
الثمن : 8 فرنكات

العلم
جريدة يومية إخبارية

الادارة :
شارع بوانتي
تلفون : 50-60
صندوق البريد 141
شيك : وسطو 8820
الرباط
(المغرب الاقصى)

امريكا قررت اعانة اسبانيا
ولكن هناك شعب تحت
سياط الاستعمار الفاشيستي

منذ أن انقسم العالم شطرين والرجعية الدولية تتجه بانظارها نحو الولايات المتحدة الامريكية.

ومن راقب سير الانتخابات في أوربا الغربية منذ سنة ١٩٤٧ شاهد بمزيد الدهشة انزلاقا نحو اليمين... اليمين الرجعي الاستعماري الذي تعزز مركزه في أوربا بشكل لا جدال فيه وبالاخص منذ أن أصبحت إعانة مارشال حقيقة يومية في أوربا، تؤثر تأثيرا مباشرا حاسما في سياسة الحكومات.

وقد كان كنتيجة لهذه الوضعية الامريكية، ان تألبت القوات الاستعمارية في العالم مع الرأسمال الامريكي واتحدا في المصالح وإن اختلفا نوعا ما في الاهداف.

فهل هناك حاجة إلى أمثلة ؟...

والآن تحمل إلينا شركات الانباء أن ساسة أمريكا قلبوا سياستهم نحو اسبانيا الافرنكية، وقرروا إعانتها، ولكن هناك شعب تحت سياط الاستعمار الفاشيستي، ينكل به شر تنكيل ماذا يهم ؟ فتلك ملاحظة من السذاجة بحيث تثير الضحك فيما وراء المحيط الاطلسي؛ ذلك أن مصالح الستراتيجية «العليا» تهزأ بالاعتبارات الصغيرة والمصالح «المحلية» الاهلية.

وهكذا سخرت السياسة نفسها لخدمة الرجعية الدولية، لبناء ثكنات وحصون قوية، يملؤها العبيد والبؤساء والمهانون وذلك ما يثير سخط الرأي العام المغربي.

ثمانية عمال مغاربة
يطردون من معامل السكر
لانهم شاركوا في الاضراب

علمنا ان ادارة معامل السكر بالبيضاء قد قررت طرد ثمانية افراد من العمال المغاربة عقابا لهم على المشاركة في حركة الاضراب التي شنت منذ يومين وقد كان لهذا التصرف الشاذ استياء عميق في كافة اوساط العملة بالبيضاء وخصوصا في نفس معامل السكر وهؤلاء المطرودون هم السادة صالح المسكيني، ابراهيم اليزيد الحسن الصفريوي، ميلود المذكوري عبدالله الشتوكي؛ بوبكر العمراني والثلاثة الاولون من مكتب النقابة بمعامل السكر.

وكذلك فصل عن العمل كلا من سي ابراهيم، وسي محمد

وإننا لنندد مرة أخرى بمثل هذه التصرفات التي ترتكبها هذه الادارة في غير ما مناسبة مع العمال المغاربة ونحتج احتجاجا صارما على هذه الاضطهادات المتوالية.

الحكومة الامريكية
متحفظة ازاء توحيد العملات الاوربية
بين بلاد مشروع مارشال

نيويورك ٢٥ – يقول مراسل «نيويورك تايمس» في واشنطن ان الحكومة الامريكية قد تبدي تحفظات مهمة فيما يخص مشروع توحيد العملات الاوربية وهو المشروع الذي يدرس الآن في باريس بين ادارة مشروع الانعاش الاوربي وحكومات دول مشروع مارشال.

ويقال ان الولايات المتحدة ترغب بالخصوص في أن لا تتعارض الهيئة البنكية «كليرينغ» التي ينبغي انشاؤها مع عمليات الرصيد النقدي ومع التزامات حكومات مشروع مارشال الناجمة عن اتفاقات هيئة «كليرينغ» بالبنود التي تمنع هذه الاتفاقات من أن تصير أداة لصالح منطقة تجارية ضيقة الامر الذي قد يقع من جراء تحويل الفضلات الاوربية الى الجنيه الاسترليني.

وقد يكون من الممكن ان لا تمثل الولايات المتحدة في المجلس الاداري للهيئة البنكية الجديدة خلافا لما كانت تتوقعه ادارة مشروع مارشال.

وتضيف الصحيفة الى ذلك قولها بان هذه الاقتراحات كانت قد قدمت من طرف اغلبية أعضاء المجلس الاستشاري الوطني المختص في المسائل المالية والنقدية الدولية.

انصنع قنبلة الهيدروجين اولا ؟

من اليسار عمر براحلي رئيس أركان القوات الامريكية فالشيخ ماكاهون رئيس لجنة الطاقة فم. لوبارون رئيس لجنة الاتصال العسكرية.

ميلاد الجمهورية بالهند

دلهي ٢٥ – تصل الى امهات المدن الهندية جماهير غفيرة من مختلف انحاء الهند للاشتراك في الاحتفالات التي ستقع غدا بمناسبة اعلان الهند جمهورية في منتصف هذه الليلة وبعد ظهر الغد سيجري في دلهي العاصمة احتفال رسمي يستعرض فيه الرئيس راجندرا فراشاد القوات المسلحة للهند

وبمناسبة قرب تنحي الرئيس رجاكوبالاشاري عن منصبه كحاكم عام للهند اتخذت الوزارة المبادئ التي كان المهاتما غاندي ينادي بها طيلة كفاحه وهي : علو النفس وتحرر العقل ونزاهة الضمير والتسامح والتعاون والعمل المجدي

دوكاسبيري
سيؤلف الوزارة
الايطالية

رومة ٢٥ – بعد ان طالت الازمة الايطالية وتعقد ايجاد حل لها ذهب صباح اليوم م. دو كاسبيري الى

وزير الدفاع السوري
بريء !

دمشق ٢٥ – أصدرت لجنة التحقيق السورية بلاغا صححت فيه ماذكر اخيرا من انها قضت نزاهة السيد احمد الشراباتي ...

برقية زعيم حزب الاستقلال الى م. دين أتشيسن
وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية
بمناسبة التغيير الذي طرأ
على السياسة الامريكية

اتحاد النقابي العالمي يرفع تقريرا للهيئة الامم
يجب وضع حد للاستخفاف
بحقوق العمال في العالم

X.X

N° 699
MARDI
2 AVRIL
1963

PRIX : DH 0,30

MAROC informations

QUOTIDIEN MAGHREBIN

Téléphone : 671-86 - 268-87 — Rédaction : Téléphone 430-93
Administration : 16, Rue de Foucauld, Casablanca

Pendant que se déroulaient les entretiens syro-algériens

VIOLENTES FUSILLADES A DAMAS ENTRE NASSERIENS ET BAASSISTES

Le couvre-feu est instauré de 18 h. à midi

De nombreuses manifestations organisées par les étudiants de l'université, les élèves des écoles secondaires et primaires, se sont déroulées hier matin dans les rues de Damas, à l'occasion de la présence de la délégation algérienne, dirigée par M. Houari Boumedienne, ministre de la Défense.

Les manifestants, portant les drapeaux des cinq pays arabes « libérés », ont parcouru les principales rues de la capitale en saluant « l'unité des pays arabes ».

Malheureusement ces manifestations pacifiques et bruyantes ont rapidement dégénéré.

De vives fusillades devaient éclater à la fin de la matinée en différents points de la capitale syrienne, apprenait-on hier soir à Beyrouth par des voyageurs arrivant de Damas. Selon ces voyageurs, la ville était dans un grand état d'effervescence. La délégation algérienne se trouvait encore en conférence avec les dirigeants syriens lorsque les [illegible] coups de feu ont éclaté [illegible].

Aucun détail n'est encore parvenu à Beyrouth sur les heurts qui se sont produits entre [illegible] des tendances opposées [illegible].

Il est probable que ces graves incidents sur lesquels on ne sait [illegible] été instauré à Damas de 18 heures à midi (heure locale), a annoncé la radio de Damas.

D'autre part, la radio syrienne indique qu'un décret du Conseil national de la Révolution a nommé le général Amine el Hafez, ministre de l'Intérieur, au poste de gouverneur général militaire adjoint avec tous les pouvoirs prévus par la loi sur l'état d'urgence.

Une des premières dispositions prises a été l'interdiction de détenir des armes, même pour ceux qui en avaient l'autorisation officielle.

Tous ces événements se déroulaient pendant les entretiens syro-algériens, menés du côté algérien par le colonel Boumedienne, qui ont duré hier de 10 h. à 14 h. 30. Aucun communiqué n'a été publié.

MEDIATION ALGERIENNE?

Le gouvernement algérien va-t-il jouer un rôle important pour le rapprochement de la Jordanie avec les trois pays arabes libérés qui ouvrent entre eux des négociations en vue d'une union fédérale?

Tous les observateurs politiques ont noté l'arrivée subite à Amman, hier, de l'ambassadeur de Jordanie à Alger, M. Farhan Chbeilat.

Dès son arrivée, l'ambassadeur a été reçu en audience par le roi Hussein. Il s'est ensuite entretenu avec le président du Conseil Samir Rifaï et le ministre des Affaires étrangères, Hazem Nousseibeh.

L'ambassadeur a refusé de faire n'importe quelle déclaration à la presse. On observe dans les milieux officiels un silence total sur les entretiens qu'il a eus dimanche et lundi. Cependant, l'ambassadeur a déclaré lui-même à la presse : « Ma mission est en rapport avec les relations de la Jordanie avec les autres pays arabes. Je ne puis en dire davantage. C'est au gouvernement de faire connaître l'objet de ma mission ».

CREATION D'UN COMITE D'EXPANSION ECONOMIQUE POUR TANGER

Moulay Ahmed Alaoui, ministre du Tourisme, de l'Artisanat et des Beaux-Arts a présidé hier à Tanger une réunion à laquelle ont pris part le gouverneur ainsi que le président du conseil municipal, le président de la Chambre de commerce et les représentants de dif[illegible]

M. Habib Achour élu secrétaire général de l'U. G. T. T.

C'est à trois heures, la nuit de dimanche qu'ont été proclamés les résultats de l'élection [illegible] de l'autonomie interne de la Tunisie, il avait créé l'Union tunisienne du Travail (UTT), rivale de l'UGTT. A la suite de [illegible]

HOTE D'HONNEUR DU CLUB DES JOURNALISTES AMERICAINS

«Je ne suis pas d'accord avec la condamnation à mort des baahistes»

déclare S.M. le Roi

New-York a accueilli officiellement hier S.M. Hassan II par la traditionnelle « Ticker Tape Parade » à Broadway, réservée aux hôtes de marque de la métropole américaine.

Debout dans sa voiture découverte, le Souverain a répondu aux acclamations de la foule massée sur les trottoirs de la grande artère et aux fenêtres des immeubles, et qui lançaient dans l'avenue, sur son passage, une pluie de confettis et de serpentins. S.M. le Roi a été escorté de soldats du contingent et d'une fanfare de l'armée jusqu'à l'Hôtel de Ville, où il a été l'invité d'honneur à une réception donnée par M. Robert Wagner, maire de New-York.

A l'issue de la brève cérémonie de City Hall, minutée elle aussi comme tout le programme prévu pour le Souverain, le Roi, le maire de New-York et toutes les personnalités [illegible] lité de la séparation des pouvoirs au Maroc.

Le Souverain a toutefois insisté sur le fait que la religion musulmane est la religion d'Etat du Royaume et qu'il ne peut être toléré que des atteintes soient portées à l'ordre public sous couvert d'une philosophie étrangère.

Interrogé ensuite sur les fondements du Maghreb Uni le Souverain y voit « non pas une position mais une nécessité qui s'impose à nous et chaque jour davantage, une nécessité dans tous les plans ».

« Le Maroc, dans ce domaine, a dépassé le stade des vœux. De par sa constitution il prévoit toutes ses obligations dans le grand Maghreb sans en avoir encore aucun bénéfice, [illegible] c'est un pas en avant sur le plan institutionnel et constitutionnel du Maroc et nous [illegible]

(Lire la suite en page 4)

S.M. Hassan II envisage l'association du Maghreb [illegible]

LES PARTICIPANTS





العدد الاول.
الثمن: 1 درهم .

جريدة أسبوعية (تصدر مؤقتا مرتين في الشهر)

28 شوال 1398
فاتح اكتوبر 1978

لماذا الديمقراطية العمالية

• الحركة النقابية بين القديم والجديد

مسلسل النقابات الوطنية بديل تاريخي لحركة 20 مارس 55

- حول استرجاع الصحراء: إتمام التحرير الترابي مهمة قائمة وملحة
- تضامن عالمي مع النقابيين التونسيين المهددين بالاعدام

مركز الدراسات والارشادات الاقتصادية والاجتماعية

cedies informations

1 377

Président
Mohamed AMOR

23, boulevard Mohamed Abdouh
CASABLANCA tel : 526 96 à 99
Telex 23835 M

14 Mai 1983

- ACTUALITES de la SEMAINE -

/// La Confédération Générale Economique Marocaine a reçu Mercredi dernier, une importante délégation de la Confédération Espagnole des Organisations d'Employeurs (CEOE) conduite par le Président de la Confédération Espagnole des PME et qui est Membre du Comité exécutif de la CEOE.

La séance de travail qui s'est déroulée en présence du Conseiller Economique auprès de l'Ambassade du Royaume à Madrid et du Chef du Département de l'UAT-PME de l'ODI, a porté non seulement sur les problèmes qui entravent le développement des relations économiques et commerciales entre le Maroc et l'Espagne, mais aussi, sur les possibilités de coopération dans les secteurs de la construction, de l'automobile, des biens d'équipement, de la sidérurgie, des industries chimiques, ainsi que de la pêche.

Les relations et les échanges d'informations entre la CEOE et la CGEM ont également fait l'objet de larges échanges de points de vue.

/// A fin Mars 1983, l'indice du coût de la vie s'est établi pour l'ensemble du Maroc à 268,2. Il s'inscrit ainsi en légère augmentation (+ 0,07 %) par rapport à celui de Février 1983 (268). Comparé à celui de Mars 1982 (261,9), l'accroissement ressort à 2,4 %.

Par rubrique, les indices s'établissent comme suit : "Alimentation" : 285,8 (- 0,2 % par rapport à Février 1983) ; "Habillement" : il reste au même niveau de Février (226,6) ; "Habitation" : 228 (+ 0,4 %) ; "Entretiens-Hygiène-Soins" : 206,7 (+ 0,7 %) ; "Transports-Loisirs-Divers" : 283,2 (+ 0,7 %).

Pour Casablanca, l'indice s'inscrit à 271 accusant une légère baisse (0,2 %) par rapport à Février (271,6).

/// Deux prêts viennent d'être accordés au Maroc, le premier par la Banque Islamique pour le Développement d'une valeur de 20 millions de dollars, destiné au financement des importations de pétrole brut saoudien ; le 2ème prêt d'une valeur de 15 millions de dollars canadiens, destiné à la réalisation de projets économiques divers, l'a été par le Canada.

/// Un Forum international sur l'électronique se tiendra à New York à Hyatt Hôtel les 21 et 22 Juillet prochain. 15 pays y participeront par le biais de près de 80 sociétés de renommée mondiale dans l'électronique. Le Maroc sera représenté par l'ODI et 5 ou 6 firmes privées.

L'AVANT GARDE

organe de l'union marocaine du travail

Samedi 15 Février 1964 — N° 2[illegible] — 6ème ANNEE — Directeur - Gérant : MOHAMED TIBARY — Maroc : 0,40 DH — Algérie - Tunisie : 050 DH

N° 253

« L'ERE CONSTITUTIONNELLE » ?

OU SONT-ELLES DONC LES BELLES PROMESSES

L'ABSOLUTISME A L'ORIGINE DE LA DEGRADATION DE LA SITUATION

Le Maroc se débat présentement dans une crise sociale et économique sans précédent.

Les caisses de l'état sont vides, aucun projet économique, parmi tous ceux qui ont été avancés avec fracas au cours de ces dernières années, n'a démarré effectivement. Le taux d'investissement est plus bas qu'il ne l'a jamais été, démontrant que les capitalistes étrangers eux mêmes ne font plus confiance au pouvoir. C'est le marasme dont l'inflation et surtout la hausse incessante depuis trois ans des prix, sont les phénomènes les plus marquants. Il est fini et bien fini le temps où sur le plan économique, le Maroc se contentait de stagner. Désormais il régresse et à une cadence si rapide qu'elle en est catastrophique.

Le chômage s'étend, les licenciements, les locks outs, la réduction des horaires de travail sont monnaie courante et il ne se passe pas de jour où un de ces faits ne se produise dans une branche d'activité quelconque et dans quelque endroit du pays. Dans les campagnes le sous emploi se fait de jour en jour plus grand et dans les villes le chômage dépasse désormais le seuil critique de 20% de la population active.

Le revenu moyen du peuple marocain baisse dans des proportions dangereuses et l'on sait qu'il était loin d'être décent, et qu'il portait, déjà, il y a quelques années, la marque de la misère. La démographie galopante, la hausse des prix font que les masses laborieuses s'appauvrissent chaque jour davantage et que la faim et la sous alimentation gagnent sans cesse du terrain.

(Suite page 11)

Au Tribunal de Rabat :

LA PARODIE CONTINUE

L'obstination du pouvoir n'a d'égale que son mépris du peuple et des lois qu'il instaure lui même : malgré l'absence des avocats, le silence des accusés, et les condamnations unanimes de l'opinion nationale et étrangère, le procès de Rabat continue.

Et rien n'illustre mieux la faillite du pouvoir que cette salle d'audience où un président monologue seul, orchestré par la presse et la radio « nationale », et résume ses interventions à la lecture monocorde des procès verbaux devant des détenus figés dans le mépris.

Cette parodie, car comment appeler autrement ce qui se déroule devant le tribunal régional de Rabat, constitue de bout en bout une accusation éclatante de ceux qui ont fomenté la machination policière, baptisée complot. Ce sont eux qui, bien qu'invisibles sont au banc des accusés, et leurs agissements comme leur embarras manifeste emplissent le prétoire.

Comme nous l'avions prévu dès le 17 juillet 1963 la machination policière est désormais mise à nu, et le tribunal peut continuer, jour après jour, à siéger pour poursuivre une mascarade de procès, la cause est entendue.

(18-3-21) 954
K 575 Bibliothèque Générale - RABAT

الاتحاد المغربي للشغل يدخل في السنة الرابعة من حياته

الادارة – التحرير بورصة الشغل – 222 شارع الجيش الملكي بالبيضاء المدير المسؤول : المحجوب بن الصديق ★ AVANT - GARDE Organe de l'U.M.T	الطليعة لسان حال الاتحاد المغربي للشغل	السنة الثانية – العدد 95 ثمن العدد 25 فرنكا الاشتراك السنوي 1250 فرنك 1958 الجمعة 21 مارس رقم الحساب بالبنك التجاري المغربي : 23.790 الحساب الجاري بالبريد 879.92

تجاوب في المشاعر والاهداف

لعل اكبر ميزة لحركة النهوض بالمغرب الحديث في ظروفنا العسيرة هذه ، هي التجاوب العميق بين صاحب الجلالة سيدي محمد الخامس وبين الطبقات الكادحة ، والتجاوب بين العرش وبين عملة المغرب ليس شيئا جديدا ، فقد صهرته سنين الكفاح المشترك من اجل الاستقلال ، وزادته عمقا الايام السود التي نفي فيها عاهل البلاد ، بعيدا عن شعبه ، فتبادلا على طول تلك دلائل الحب والتعلق والوفاء على عهد ، وضحى كل منهما بالغالي والنفيس ، يجمع بينهما ايمان زاخر في الحرية ، وهيام نادر بقضية الوطن ، وها هو عطف صاحب الجلالة على الطبقات الكادحة يظهر كل يوم ، وعنايته بمشاكلها ، واهتمامه باحوالها ، ورغبته في تقدمها تزداد وتتقوى ، وها هي الطبقة العاملة المغربية لا تترك فرصة تمر دون ان تعبر عما تكنه لجلالته من شديد تعلق وعما تذكره له من ايادي بيضاء .

وفي الامس القريب كان هذا التجاوب بين الملك والشعب عنصرا فعالا في تحقيق الاستقلال وعاملا من عوامل القضاء على قوى الشر وقد حاولت جهد المستطاع ان تفرق بينهما فلم تنجح ، واستعملت شتى الوسائل وضروب الحيل فلم تفلح ؛ لان مشاعرهما المتبادلة كانت اساسها المغرب ومصالح المغرب ورغبة الجميع في صيانتها والذود عنها .

واليوم ، ونحن نرى وطننا مهددا بكثير من الاخطار ، ونحن نرى استقلالنا الفتي موضوع تلاعب الخونة والمارقين ، الذين لعبوا بالامس ورقة الحماية فخسروا ، ثم حسبوا ان خسرانهم موقت ، وان الايام – ايامهم – ستبتسم من جديد ، اليوم ، ولحن نرى الاستعماريين يعاودون الكرة قصد استرجاع ما ضاع منهم ، اليوم نعتبر

البقية على (ص 2)

تكوين الاتحاد ، امل و التزام

تحل اليوم ذكرى عشرين مارس 1955 وهو اليوم الذي برزت فيه للوجود منظمتنا العمالية العتيدة : الاتحاد المغربي للشغل ؛

والشعب المغربي باجمعه ما يزال ولا شك يتذكر الظروف العصيبة التي تكون فيها الاتحاد ، تلكم الظروف المظلمة الحالكة حلكة الاستعمار الغاشم ، اذ عراه جنونه . واشتدت الازمة ايما اشتداد فضاعفت جيوش الاحتلال والبوليس الوحش الاضطهادات والقمع ، واصيب شعبنا في اعز ابنائه وبناته ، كلنا يذكر تلكم الظروف والمقاومة المغربية لا تهن ولا تضعف ، تصيب الاعداء والخونة بوابل من ضرباتها ، وتفتح في كل ناحية من نواحي المغرب واجهة نضال جديدة . وما كانت غاية الاستعمار الحقيقية الا ان يجعل شعبنا ييأس من نيل حقه ، ييأس من هذا الاستقلال الذي طالب به وكافح من اجله . كانت غاية الاقامة العامة من وراء التعذيب والتنكيل بالمغاربة ان يعتقدوا ان تحرير البلاد مستحيل ، وان الدخيل سيبقى دوما سيد امرنا ونهينا .

والطبقة العاملة بوجه خاص ، كانت منذ سنين في طليعة المناضلين من اجل التحرير الوطني ، وشهداؤها في سبيل تلكم القضية لا يمكن احصاؤهم او عدهم : ولاقوا ضروبا من التنكيل والاضطهاد عقابا لهم عن وطنيتهم فما وهنوا لما اصابهم في سبيلها وما ضعفوا وما استكانوا .

لهذا جاء تكوين الاتحاد المغربي للشغل بمثابة الامل الوضاح ، كان رمزا لامال الشعب في الاستقلال ، رمزا ليقين الشعب بان الاستقلال ات ، وستفخر الطبقة العاملة المغربية على مر الاجيال والعصور بكونها اول منظمة تحدت الاعداء جهارا ، وداست شرف الاقامة المزيف ، وقالت كلمة الاستقلال في وضح النهار ، غير هيابة ولا متوانية ، سيبقى كل هذا فخرا للاتحاد المغربي للشغل ، المنظمة الوطنية الصميمة ، المنبثقة عن الشعب ، الصادرة عن ارادته .

فما هي الاعمال التي انجزها الاتحاد وما هي المراحل التي قطعتها بفضله الطبقات الكادحة؟ يطول بنا الكلام اذا ما اردنا سردها برمتها . فلنكتف اذا باستعراض البعض من ميادين نشاطنا .

– في الميدان التشريعي : كلنا يعرف مواقف صاحب الجلالة والمهابة سيدي محمد الخامس من القضية العمالية ، وكلنا يذكر له بمزيد الامتنان عطفه الدائم للطبقات المستضعفة ، المغلوبة على امرها ، وما يولي مشاكلها من اهتمام مستمر ، وما يحفها به من عناية ، كيف لا وهو الملك الديمقراطي ذي الفكر النير الذي ادرك منذ القدم خطورة الدور المرسوم تاريخيا للطبقة العاملة . وبفضل هذا الادراك استطعنا لحد الساعة ان نحصل على فوائد كثيرة ، فلقد صدرت ظهائر شريفة عدة تعترف للعملة الفلاحين منهم والصناعيين بالحق النقابي ،

البقية على (ص 2)



بمناسبة مرور ثلاث سنين على ميلاد الاتحاد المغربي للشغل يشرفنا ان نتقدم الى مقام صاحب الجلالة بازكى عبارات التعلق والولاء راجين من الله ان يبقيه ذخرا للبلاد حتى يتحقق لها ما تصبو اليه من عز وسؤدد .

لم تتحقق اهداف الاتحاد المغربي للشغل على اسس من الخيال والاحلام ، وانما تحققت من دماء الكادحين في المعتقلات ، واشلاء العاملين التي اصبحت رميما في دهاليز الكوميسريات .

وقد ظل وفيا لمبادئه ، مخلصا في سيره نحو التقدم

قـائمة المـراجع

أولا: باللغة العربية:

1) المؤلفات:

- **أكنوش عبد اللطيف** : « تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب»، إفريقيا الشرق،الدار البيضاء،1987.
- **أكنوش عبد اللطيف** : « السلطة والمؤسسات السياسية في المغرب،الأمس واليوم» مطبعة بروفانس،الدار البيضاء،1988.
- **اي أشفورد دوجلاس** : «التطورات السياسية في المملكة المغربية» ترجمه عن الانجليزية عائدة سليمان وأحمد مصطفى أبوحاكمة دار الكتاب الدار البيضاء،1963.
- **بناني محمد سعيد** : « قانون الشغل بالمغرب» دار النشر المغربية،الدار البيضاء،1985.
- **بوجداد أحمد** : «الجامعة المغربية و حصيلة البحث العلمي السياسي» مؤلف جماعي بتنسيق أحمد بوجداد، مطبعة النجاح الجديدة أبريل 2005.
- **بوجداد أحمد** : « الملكية و التناوب، مقاربة لإستراتيجية تحديث الدولة و إعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب» مطبعة النجاح الجديدة، الدر البيضاء، 2000.
- **تفاسكا أحمد** : « تطور الحركة العمالية في المغرب » بيروت: دار ابن خلدون، 1980 .
- **الجابري محمد عابد** : « مواقف: إضاءات وشهادات: الأزمة بين الحزب والنقابة: المعركة من أجل الديمقراطية أم سياسة الخبز»،دار النشر المغربية،الدار البيضاء 2002.
- **خمليش عزيز** : « الانتفاضات الحضرية في المغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981»، إفريقيا الشرق الدار البيضاء،2005.
- **زنطار امحمد الأمراني** : « التشريع الاجتماعي بالمغرب وفق آخر التعديلات 1997»،دار النشر الأحمدية،الدار البيضاء،1998.
- **العوفي نور الدين** : الإصلاح الاقتصادي، الإستراتيجية و المؤسسات و الفاعلون. ضمن كتاب«التحولات الاجتماعية بالمغرب» الصادر عن مركز طارق ابن زياد للدراسات والأبحاث الطبعة الأولى،الرباط 2000.
- **الفاسي علال** : « النقد الذاتي» ، مطبعة الرسالة، الرباط، 1979.
- **المصدق رقية** : «القانون الدستوري والمؤسسات السياسية النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة» الجزءII، دار توبقال للنشر،الدار البيضاء1987.
- **معتصم محمد** : «النظام السياسي والدستوري في المغرب» مؤسسة ايزيس للنشر. الدار البيضاء،1992.

- المنوني عبد اللطيف وعياد محمد: «الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات». دارتوبقال، مطبعة فضالة، المحمدية1985.

2) الأطروحات:

- البديوي محمد : « الإضراب»رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا القانون الخاص كلية الحقوق بالرباط1975.
- الشرفي مولاي البشير : « النظام القانوني لنزاعات الشغل الجماعية وفق مدونة الشغل المغربية» أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،أكدال،الرباط،2009.
- الشرقاني محمد : « مدى مشروعية الإضراب العمالي بالمغرب» رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط1990-1991 .

3) الدراسات والمقالات:

- أمين عبد الحميد : «حقوق الإنسان الاقتصادية والإجتماعية بالمغرب» في حقوق الإنسان:المعايير وآليات الحماية،منشورات التضامن ،الرباط 1997 .
- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: « الحالة في الدار البيضاء:الوقائع » نشرة حزبية داخلية، يونيو 1981.
- بنجلون عمر : « الطبقة العاملة المغربية » مجلة جسور ،عدد4 1982.
- بنعدي حسن : « البنية والممارسة النقابية في المغرب » بحث في التاريخ والتأويل في: وعي المجتمع بذاته:عن المجتمع المدني في المغرب العربي تحت إشراف عبد الله حمودي دار توبقال،الدار البيضاء 1998 .
- بن عمر عبد الرحمان : « الجمعيات والتجمعات والنقابات التشريع،الممارسة والعمل القضائي ».مجلة الإشعاع،عدد7،1992.
- بولعيش محمد :«إشكالية العمل النقابي في المغرب»مجلة نوافذ،عدد،2 ، 1998 .
- التلمساني محمد بنلحسن: « حصيلة التقويم الهيكلي وتأثيرها على المجالات الاجتماعية وعلى التشغيل بالمغرب»الحوليات المغربية للاقتصاد،عدد 16، 1996.
- حمادي حميد : « التطورات السياسية للطبقة العاملة المغربية » مجلة أنفاس،عدد1.1971 .
- جابي عبد الناصر : « مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية الجزائرية» مجلة نقد، العدد 6، 1994.

- **خيدري مصطفي** : « حول الحركة العمالية المغاربية » مجلة الأبحاث العدد : 15-16، 1987.
- **ساعف عبد الله** : « المجتمع المغربي والانتقال الديمقراطي » مجلة الشعلة،العدد:2، يونيو 1998.
- **ساعف عبد الله** : «النخب المغربية الحالية وإشكالية الإصلاح» مجلة دفاتر الشمال،العدد الأول،1996.
- **ضريف محمد** : إشكالية المشروعية في المغرب"عناصرمن أجل بحث"م.م.ع.ا.ج.س عدد: 4 ،1987.
- **عبد اللطيف المنوني** : « التحولات الراهنة داخل الحركة العمالية أبعادها ومغزاها».مجلة المشروع، العدد2، 1980.
- **العتيقي عبد العزيز** : « المفاوضة الجماعية حصيلة وآفاق » المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية.عدد22، 1990.
- **العسري خالد عبد الرحمان:** « العمل النقابي بالمغرب بين رهان التحزيب والتحييد» مجلة نوافذ،العدد 19، 2003.
- **عقار عبد الحميد** : « واقع الحركة الجماهرية : تساؤلات وخلاصات » مجلة الجسور ،عدد1-1981.
- **عليوة خالد** : « الحركة التصحيحية النقابية بين المقتضيات التحليلية والخصوصيات». في :المشروع:من أجل توطيد الفكر الاشتراكي،عدد 1، 1986.
- **كاتيس مريم** : المقاولون المغاربة: الحماة الجدد للعرش العلوي وجهة نظر،عدد 16 ،2002.
- **الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية:** « بصدد نشأة الظاهرة النقابية بالمغرب »وجهة نظر، العدد 6 ،2000.
- **النويضي عبد العزيز** :«السلطات العمومية في الدستور المغربي لعام1996 » مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية،العددI، 1998.
- **الهداني العربي** : « الأسس الثقافية للممارسة النقابية داخل المقاولة » معالم وآفاق،العدد 4 ،2003.
- **ولد الحاج شعيب عمر** : « التحول الديمقراطي في المغرب الأسباب الداخلية والخارجية». مجلة شؤون الأوسط، عدد 71 ،1998.
- **يعتة علي** : « تغيير الاتجاه لضمان الاستقرار وتحقيق مطالب الشعب»مطبوعات البيان، ابريل 1984.

4) الجرائد:

❖ العلم :

عدد 3163 الصادرة بتاريخ 04-11- 1958
عدد 3164 الصادرة بتاريخ 05-11- 1958
عدد 3194 الصادرة بتاريخ 04-12- 1958

عدد 3253 الصادرة بتاريخ 02-02-1959

عدد 4044 الصادرة بتاريخ 21-03-1960
عدد 4045 الصادرة بتاريخ23-03-1960

عدد 4283 الصادرة بتاريخ 30-04-1961
عدد 4285 الصادرة بتاريخ 03-05-1961
عدد 4324 الصادرة بتاريخ 17-05-1961
عدد 4929 الصادرة بتاريخ 22 -05-1961
عدد4321 الصادرة بتاريخ 14-06-1961
عدد 4322 الصادرة بتاريخ 16-06-1961
عدد 4325 الصادرة بتاريخ 18-06-1961
عدد 4326 الصادرة بتاريخ 20-06-1961
عدد 4037 الصادرة بتاريخ 20-07-1961
عدد 4476 الصادرة بتاريخ 09-12-1961
عدد 4478 الصادرة بتاريخ 12-12-1961
عدد 4485 الصادرة بتاريخ 20 -12-1961

عدد 4813 الصادر بتاريخ 10 يناير 1963
عدد 4824 الصادرة بتاريخ 23 يناير 1963
عدد 4895 الصادرة بتاريخ 01 أبريل 1963
عدد 4893 الصادرة بتاريخ 02 أبريل 1963
عدد 4892 الصادرة بتاريخ 12 أبريل 1963
عدد 4893 الصادرة بتاريخ 13 أبريل 1963
عدد 4909 الصادرة بتاريخ 02 ماي 1963
عدد 4913 الصادرة بتاريخ 06 ماي 1963
عدد 4914 الصادرة بتاريخ 07 ماي 1963
عدد 4916 الصادرة بتاريخ 09 ماي 1963
عدد 4929 الصادرة بتاريخ 22 ماي 1963
عدد 4942 الصادرة بتاريخ 06 يونيو 1963
عدد 4943 الصادرة بتاريخ 07 يونيو 1963

عدد 4944 الصادرة بتاريخ 09 يونيو 1963
عدد 4945 الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1963
عدد 4969 الصادرة بتاريخ 09 يوليوز 1963
عدد 4987 الصادرة بتاريخ 13 يوليوز 1963
عدد 5003 الصادرة بتاريخ 09 غشت 1963

عدد 5244 الصادرة بتاريخ 06 ماي 1964
عدد 5248 الصادرة بتاريخ 30 و31 ماي 1964

عدد 5492 الصادرة بتاريخ 10مارس 1965
عدد 7797 الصادرة بتاريخ 27-10- 1971
عدد 7806 الصادرة بتاريخ 05-11-1971
عدد 811 الصادرة بتاريخ 10-11-1971
عدد 7817 الصادرة بتاريخ 16-11-1971
عدد 7833 الصادرة بتاريخ 02-12-1971

عدد 8692 الصادرة بتاريخ 1974/04/14
عدد 8693 الصادرة بتاريخ 1974/04/15
عدد 8694 الصادرة بتاريخ 1974/04/16
عدد 8696 الصادرة بتاريخ 1974/04/18
عدد 8697 الصادرة بتاريخ 1974/04/19

عدد 7794 الصادرة بتاريخ 24-10-1977

عدد 10086 الصادرة بتاريخ 11 فبراير 1978
عدد10087 الصادرة بتاريخ 12 فبراير 1978
عدد 10088 الصادرة بتاريخ 13 فبراير 1978
عدد 10093 الصادرة بتاريخ 18 فبراير 1978
عدد 10145 الصادرة بتاريخ 11 أبريل 1978
عدد 10184 الصادرة بتاريخ 24 ماي 1978
عدد 10185 الصادرة بتاريخ 25 ماي 1978
عدد 10187 الصادرة بتاريخ 28 ماي 1978
عدد 10190 الصادرة بتاريخ 31 ماي 1978
عدد 10191 الصادرة بتاريخ 01 يونيو 1978

عدد 10401 الصادرة بتاريخ 06 يناير1979
عدد 10411 الصادرة بتاريخ 18 يناير 1979

عدد 10429 الصادرة بتاريخ 05 فبراير1979

عدد 10442 الصادرة بتاريخ 18 فبراير 1979
عدد 10449 الصادرة بتاريخ 27 فبراير1979
عدد 10460 الصادرة بتاريخ 12 مارس1979
عدد10487 الصادرة بتاريخ 08 أبريل 1979
عدد 10488 الصادرة بتاريخ 09 أبريل 1979
عدد 10491 الصادرة بتاريخ 12 أبريل 1979

عدد 11331 الصادرة بتاريخ 22 يونيو 1981
عدد 11347 الصادرة بتاريخ 08 يوليوز1981
عدد 11348 الصادرة بتاريخ 09 يوليوز1981

عدد14727 الصادرة بتاريخ 29 نونبر1990
عدد 14728 الصادرة بتاريخ 30 نونبر1990
عدد 14731 الصادرة بتاريخ03 دجنبر1990
عدد 14738 الصادرة بتاريخ 10دجنبر1990
عدد 14745 الصادرة بتاريخ 17دجنبر1990
عدد 14746 الصادر بتاريخ 18 دجنبر1990
عدد 14748 الصادر بتاريخ 20 دجنبر1990
عدد 16811 الصادرة بتاريخ07 ماي1995
عدد 16448 الصادرة بتاريخ 10ماي1995
عدد 16452 الصادرة بتاريخ 14ماي1995
عدد 22 يوليوز1995
عدد 26 يوليوز 1995
عدد 27 يوليوز 1995

❖ **التحرير :**

عدد 569 الصادر بتاريخ 24 نونبر1961
عدد 575 الصادر بتاريخ 01 دجنبر1961
عدد 576 الصادر بتاريخ 02 دجنبر1961
عدد 591 الصادر بتاريخ20 دجنبر1961
عدد 592 الصادر بتاريخ 21 دجنبر1961
عدد 593 الصادر بتاريخ 22 دجنبر1961
عدد 594 الصادر بتاريخ 23 دجنبر1961

❖ المحرر :

عدد 28 أبريل 1981

عدد 04 يونيو 1981

عدد 16 يونيو 1981

عدد 19 يونيو 1981

عدد 20 يونيو 1981

❖ الإتحاد الاشتراكي:

عدد 01 ماي1985

عدد 18 ماي 1987

عدد 12 فبراير1988

عدد 01 ماي 1990

عدد 21 ماي 1990

عدد 14 شتنبر1990

عدد 07 دجنبر1990

عدد 28 غشت 1993

عدد 03 يناير1995

عدد 05 يناير1995

عدد 06 يناير1995

عدد31 مارس1995

عدد 26 أبريل1995

عدد 01 ماي 1995

عدد 09 ماي 1995

عدد 15 ماي 1995

عدد 22 ماي 1995

عدد 24 ماي 1995

عدد 31 ماي 1995

عدد 22 يونيو1995

❖ البيان :

عدد 15 ماي 1995

عدد 10غشت1981

عدد 13 دجنبر1990

❖ بيان اليوم

عدد 14 ماي 1995

عدد 02 يونيو 1995

عدد 09 يوليوز 1995

عدد 05 غشت 1995

عدد 09 غشت 1995

عدد 30 شتنبر 1996

❖ أنوال :

عدد 15 أبريل 1994

عدد 31 دجنبر 1994

عدد 06 يناير 1995

عدد 07 يناير 1995

عدد 8-9 يناير 1995

عدد 20 أبريل 1995

عدد 25 أبريل 1995

عدد 29 أبريل 1995

عدد 1 ماي 1996

عدد 9 ماي 1995

عدد 11 ماي 1995

عدد 15 ماي 1995

عدد 31 ماي 1995

عدد 11 غشت 1995

عدد 18-19 شتنبر 1995

❖ الميثاق :

عدد 21 يونيو 1981

عدد 26 يوليوز 1995

عدد 6 و 7 غشت 1995

عدد 9 غشت 1995

❖ الأنباء :

عدد 23 يونيو 1981

عدد 10 ماي 1995

عدد 31 ماي 1995

عدد 09 غشت 1995

5) الوثائق:

أ- الخطب الملكية.

- خطاب ملكي بمناسبة عيد الاستقلال بتاريخ 1 مارس 1971.
- خطاب ملكي بتاريخ 2 يناير 1991
- الخطاب الملكي حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتاريخ 18 مايو 2005.
- الخطاب الملكي أثناء افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة يوم الجمعة 09 أكتوبر 2009.

ب- الجريدة الرسمية

- ظ.ش رقم 1.57.199 بتاريخ 18 ذي الحجة 1376(16 يوايوز1957) بشأن النقابات المهنية- ج ر عدد 2340- 3 صفر 1377(30 غشت 1957).
- ظهير شريف رقم 194 -03-1 صادر في14رجب1424

 (11شتنبر2003). بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل والصادر بالجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 8 دجنبر 2003.

ج- وثائق صادرة عن المركزيات النقابية.

❖ الاتحاد المغربي للشغل :

- التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الخامس المنعقد بالدار البيضاء 19مارس 1972
- الاتحاد" نشرة داخلية يصدرها الاتحاد المغربي للشغل العدد السادس – مارس 1990.
- **الطليعة:** جريدة أسبوعية، لسان حال الاتحاد المغربي للشغل،صدر أول عدد بتاريخ 1 ماي 1956 ،وتوقفت عن الصدور بتاريخ 27 نونبر1961،ثم عادت إلى الظهور من جديد بتاريخ 02 فبراير 1979 ،إلا أنها توقفت عن الصدور مرة أخرى في فاتح يونيو1979.

وتشمل الأعداد المعتمدة لجريدة الطليعة :

عدد 252 (12-3-1961)

عدد 264 (1961/06/12)

عدد 265 (1961/06/19)

عدد 267 (1964 /05/23)

عدد297 (6 ابريل 1979)

❖ الكنفدرالية الديمقراطية للشغل:

- **القانون الأساسي**
- **الديمقراطية العمالية:** جريدة أسبوعية، لسان حال الكنفدرالية الديمقراطية للشغل،صدر أول عدد بتاريخ 1 أكتوبر 1978 ، وتوقفت عن الصدور ما بين 19 يوليوز 1979 و24 نونبر1979،ثم توقفت من جديد ما بين 2 غشت 1980 وفاتح ماي 1986.

وتشمل الأعداد المعتمدة لجريدة الديمقراطية العمالية :

عدد 10 (28 يناير 1979)

عدد 13 (12 مارس1979)

عدد 15 (23 ابريل 1979)

عدد 16 (08 يونيو 1979)

عدد 18 (19 يوليوز1979)

عدد 36 (22 مارس1980)

عدد 38 (15 أبريل1980)

عدد 40 (19 ابريل1990)

❖ **الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.**

- **القانون الأساسي.**
- **العلم :** جريدة يومية واسعة الانتشار، لسان حال حزب الاستقلال ،شكلت منبرا للاتحاد العام للشغالين بالمغرب منذ تأسيسه بتاريخ 20 مارس 1960 ،وهي تصدر بكيفية منتظمة منذ سنة 1946، باستثناء توقفها في بعض الفترات خلال مرحلة الحماية ما بين 8 دجنبر 1952 و 18 نونبر 1955،إضافة إلى توقفها خلال مرحلة الاستقلال ما بين 16 فبراير 1971 و 14 مارس 1971.

د - حوارات :

- ساهمت المقابلات التي أجريتها مع مجموعة من المناضلين النقابين والأساتذة الباحثين في مساعدتي على دراسة هذا الموضوع، وفهم بعض القضايا التي تحكم العمل النقابي في المغرب، وتوضيح المواقف المتخذة أثناء النزاعات العمالية من طرف كل مركزية نقابية على حدة.إلا أنه يلاحظ تحفظ مختلف المناضلين النقابيين عن ذكر أسمائهم في هذا البحث، وخصوصا أن بعضهم أدلى بتصريحات حول ممارسات تثبت ضعف الديمقراطية الداخلية.وعلى أي حال أتوجه إليهم جميعا بخالص الامتنان والشكر والاحترام، وستتم الإحالة على هذه المقابلات لتعزيز تحليل بعض الإشكالات المطروحة في هذا البحث.

ثـانيا : باللغة الفرنسية :

1) LES OUVRAGES :

- **AGNOUCHE (Abdellatif)** : « les chorafas face à l'Etat de droit dans le Maroc contemporain » in santucci Jean Claude,Le Maroc Actuel, une modernisation au miroir de la tradition CNRS; Paris, 1992.
- **AYACHE (Albert)** : « le mouvement syndical au Maroc » Tome I, 1919-1942. Edition l'harmatan, Paris, 1982
- **AYACHE (Albert)** : « le mouvement syndical au Maroc » Tome II : la marocanisation1943-1948, édition walada, Casablanca, 1990.
- **AYACHE (Albert)** : « le mouvement syndical au Maroc » tome III: vers l'indépendance 1949-1956 Editionl'harmatan, Paris, 1993.
- **AYACHE (Albert)** :«Etudes d'histoire sociale marocaine», Edition Okad, Rabat 1997.
- **AYACHE (Germain)** : « La fonction d'arbitrage du makhzen » In bulletin économique et social du Maroc, Casablanca, 1978.
- **BEN BOUAZZA(TAIEB):** «la naissance du syndicalisme ouvrier libre au Maroc», Edition maghrébines, Casablanca ,1992.
- **Benhaddou (Ali)** :« Maroc; les élites du Royaume» : essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc, l'harmatan ; Paris 1997.
- **Bensbia (Najib)** : « pouvoir et politique au Maroc : du rejet à l'alternance »Ed.média statégie,Rabat, 1996.

- **BENSEDIK (Fouad)** : « syndicalisme et politique au Maroc » Tome I, 1930-1956 éditions l'Harmatan, 1990.
- **BOUAZIZ (Mostefa)** : «mouvements sociaux et mouvement national au Maroc, de la liaison organique à l'amorce du désengagement » In Emeutes et mouvement sociaux au Maghreb, Karthala, Paris, 1999.
- **BOVY (LAMBERT)** : « la nature du mouvement Syndical ouest-africain d'expression française » Académie Royale des Sciences d'Outre-mer. Classe desSciences Morales et Politique - N.S.XXXV-2 Bruxelles ; 1967.
- **DUVERGER (Maurice):** «les partis politiques»Ed.colin, Paris,1976.
- **ELHARRAS (Mohamed larbi):**« secteur privé au Maroc et ses structures représentatives» Imprimélite, Rabat, 1997.
- **EL AOUFI Nourreddine:** «La marocanisation », édition Toubkal, Casablanca, 1990.
- **GALLISSOT (René)** : le patronat européen au Maroc, action social, action politique,1931-1942, Eddif casablanca ,1990.
- **LACOUTURE (Jean)** : « le Maroc à l'épreuve », édition du seuil, Paris, 1958.
- **LEVEAU (Rémy)** : « le fellah marocain défenseur du trône » fondation national des sciences politiques, Paris,1985.
- **MAURICE (Torrelli)** : « le pouvoir royal dans la constitution - In «Trente années de vie constitutionnelle au Maroc»Ouvrage collectif dirigé par : Driss bassri , Michel rousset et George Vedel Ed: LGDJ- Paris , 1993.

- **MENOUNI (Abdelatif)** : «le syndicalisme ouvrier au Maroc » éditions maghrébines ,Casablanca, 1979.
- **MEYNAUD (JEAN)** : « les groupes de pressions » collection « que sais–je ? »Paris, puf, 1965.
- **ROCHER (GUY)** : « introduction à la sociologie générale » tome3, le changement social, éditions HMH.1968.
- **SAAF (Abdellah)** : Bilan et perspectives de la recherche en sciences politiques dans les facultés de droit marocaines (1968-1986). In: la sociologie marocanie contemporaine : Bilan et perspectives, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, 1988.
- **SAAF (Abdellah)** : politique et savoir au Maroc, S.M.E.R, Rabat, 1991.
- **SAAF(ABDELLAH)** : « l'hypothèse de la société civile au Maroc »in (la société civile auMaroc) ouvrage collectif, sous la direction de Nour Eddine El Aoufi : signes de présent – approches, édition SEMR. Rabat, 1992.
- **SERFATY (Abraham)** : « Mehdi Benbarka et le syndicalisme ». In Mehdi Benbarka : de l'indépendance marocaine à la tricontinentale,

  Eddif,Casablanca,1997 .
- **TANGEAOUI (Said)** :« les entrepreneurs marocains: pouvoir, société et modernité » Edition Karthala, Paris, , 1993.
- **TOURAINE (ALAIN)** : «sociologie de l'action» ; éditions du seuil, Paris ,1965.

2) LES THESES:

- **CATUSSE (Myriam)** :«l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc: libéralisation économique et réforme de l'ordre politique », thèse pour l'obtention du doctorat de sciences politiques, institut d'études politiques, Aix-en-Provence,1999.
- **SIMON(Perrin)** : « les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique face au Makhzen ?» Institut Universitaire d'Etudes du Développement, Genève, mémoire de diplôme d'études approfondie (DEA) présenté en janvier 2002.

3) LES ETUDES ET LES ARTICLES :

- **ADAM (André)** : «Chronique sociale et culturelle » (Algérie, Maroc) A.A.N, Tome I, 1962, Edition du C.N.R.S, Paris
- **ADAM (André)** :« chronique sociale et culturelle» A.A.N, Tome II, 1963.Editions du C.N.R.S, Paris.
- **ADAM (André)** : « Chronique sociale et culturelle Algérie et Maroc». A.A.N,Tome III,1964,Ed.du C.N.R.S,Paris.
- **ADAM (André)** : «Chronique sociale et culturelle».A.A.N Tome VIII, 1969, Editions du C.N.R.S, Paris.
- **ADAM (André)** : «Chronique sociale te culturelle Maroc » A.A.N, Tome XIX, 1980, Editions du C.N.R.S. Paris.
- **ADAM (André)** :« chronique sociale et culturelle, Algérie. Maroc», Tome XV, 1976, Editions du C.N.R.S, Paris.

- **ADAM (André)** : « Maroc: Chronique sociale et culturelle» A.A.N.Tome XVII ,1978.Ed.C.N.R.S. Paris.
- **ABOUHANI (Abdelghani):** «mouvements syndicaux, émeutes urbaines et luttes politiques au Maroc " In: l'Etat et les quartiers populaires au Maroc de la marginalisation à l'émeute : habitat spontané et mouvements sociaux, Codesria, Dakar, 1995.
- **ANONYME** : « une audience qui peut tout arranger » Jeune Afrique du 15/6/1964.
- **ANONYME** :"Nouvelles condamnations des provocateurs des événements de casablanca" Maroc soir n 3176 du 26 juin 1981.
- **ANONYME** : « le patronat saisi par la politique » la vie économique du 29-11-1996.
- **BENABDALLAH (Mohamed Amine):**« l'expérience du conseil consultatif pour le suivi du dialogue social»In: bulletin économique et social du Maroc: Rapport du social 2002, éditions Okad ,2002.
- **BEN ALI (Driss)** : « Etat et reproduction sociale au Maroc: le cas du secteur public » Tome XXVI 1987, Editions du C.N.R.S, Paris.
- **BELAID (Habib)** :«Observations sur les conflits du travail en Tunisie et au Maroc pendant les années 60 et70» In: النقابة والمجتمع، المطبعة العصرية، تونس، 1989.
- **BOUHARROU (Ahmed):** « les conflits collectifs du travail » bulletin économique et social du Maroc » rapport du social, édition OKADS, 2002.

- **CATUSSE (Myriam)** :« acteurs privés et action publiques: patronat et politique au Maroc » In les cahiers de l'orient, revue d'études et de réflexion sur le monde arabe et musulman. N°:55.1999.
- **CATUSSE (Myriam)** : de la lutte des classes au dialogue social : la recomposition des relations professionnelles au Maroc. Monde Arabe, Maghreb Machrek, n°162 octobre-décembre1998.
- **CATUSSE (Myriam)** :« La C.G.E.M formation d'un groupe d'intérêt patronal» critique économique, n°1, printemps 2000.
- **CATUSSE (Myriam)** : «La réforme économique est restée avant tout une affaire d'Eta t» Le journal.juin 2006.
- **CHRISTOPHEL (Claude):** «Chronique politique Maroc» A.A.N, Tome IX, 1970, Ed. Du C.N.R.S.Paris.
- **Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir**,le dialogue social au Maroc. Publications du CNJA, Rabat, 1996.
- **GOURDON(Jean)** : « Chronique politique.Maroc». A.A.N, Tome X,1971 ,Ed.du C.N.R.S.Paris.
- **DURAND (CLAUDE)** :«revendications explicites et revendications latentes » sociologie du travail n°4 ,1973
- **GOURDON (Jean)** :«Chronique politique. Maroc» A.A.N,Tome XIII,1974,Ed du C.N.R.Paris.
- **KHACHANI (Ahmed)** : « les conflits sociaux collectifs » bulletin économique et social du Maroc, rapport du social, édition OKADS, 2002.

- **LE TOURNEAU (Roger):**« Chronique politique»A.A.N, Tome II, 1963.Edition du C.N.R.S, Paris

- **Le TOURNEAU (Roger):** « chronique politique».A.A.N,Tome III. 1964, Edition du C.N.R.S,Paris.

- **MADANI(Mohamed)** : « les turbulences urbaines au Maroc » .

  In: l'Etat et les quartiers populaires au Maroc de la marginalisation à l'émeute: habitat spontané et mouvements sociaux. Ed.Codesria: Dakar, 1995.

- **MENOUNI(Abdeltif)** : «le recours à l'article 19- une nouvelle lecture de la constitution » .revue juridique politique et économique au Maroc.N°15 1984

- **MOUNFIQ(Mohammed):** « Les Emeutes de juin 1981 à Casablanca »

  In :Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb, Karthala. Paris, 1999.

- **SANTUCCI (Jean Claude):** « Maroc:Chronique politique». A.A.N,Tome XVII, 1978.Ed.du C.N.R.S.Paris.

- **SANTUCCI (Jean-Claude):** «Chronique politique Maroc» - A .A.N, Tome XVIII, 1979, Ed.C.N.R.S Paris.

- **SANTUCCI (Jean-Claude):**«Chronique politique Maroc» A .A.N, Tome XIX,1980,Ed.C.N.R.S.Paris.

- **SANTUCCI (Jean-Claud):** «Chronique politique Maroc» A.A.N.Tome XX, 1981,Edition du C.N.R.S, Paris.

- **SANTUCCI (Jean-Claude) et Benhlal Mohamed :** « chronique Maroc» A.A.N,Tome XXIX,1990,Editions du C.N.R.S.Paris.

- SANTUCCI (Jean Claud):« Etat de droit et changement socio politique: Quelques réflexions à propos de l'expérience marocaine»In: القانون والممارسة بالمغرب Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Fès 1994.

4) Les journaux:

- **L'opinion:**

  01 Décembre 1990

  07 Mai 1995

  08 Mai 1995

  16 Mai 1995

  15 Juin 1995

  28 Juin 1995

  26 Juillet1995

  10 Août 1995

- **Maroc Presse :** 21 Mars1955.
- **Maroc Soir :** n° 3176 du 26 juin 1981.

  n° 3183 du 4 et 5 Juillet 1981.

- **Le Matin du Sahara:** du 22 Juin1981.

  du 24 Juin 1981.

  du 05 Janvier 1995.

  du 03 Mai 1995.

  du 28 Mai 1995.

- **Albayane :** n°1962 du 23 Juin 1981

  n°1953 du 12 Juillet 1981

  n°1954 du 14 Juillet 1981

  n°1956 du 15 Juillet 1981

  n°1957 du 17 Juillet 1981

n°1959 du 19 Juillet 1981

n°1965 du 26 Juillet 1981

n°1965 du 28Juillet 19 81

n°1980 du 14 Août 1981

n°1983 du 19 Août 1981

n° 1984 du 20 Août 1981

n° 1993 du 31 Août 1981

du 06 Décembre 1990

du 15 Décembre 1990

du 16 et 17 Décembre 1990

du 05 Janvier 1995

du 05 Novembre 1995

- **Libération :** du 28 Mars 1995

  du 28 Avril 1995

  du 30 Mai 1995

  du 05 Juin 1995

  du 20 / 21 Juin 1995

  du 28 Décembre 1995

- **Al Maghreb :** du 05 Janvier 1995

  du 24 Juin 1981

- **Le temps :** n°1923 du 10 Juillet 1981.

- **Maghreb Informations :** n°58 du 16 Juin 1966.

  n°59 du 17-18 juillet 1966.

  n°60 du 19 juillet 1966.

  n°61 du 20 juillet 1966.

  n°63 du 22 juillet 1966 .

  n°64 du 26 juillet 1966

5) Les documents:

a) Rapports Officiels:

- **Royaume du Maroc , Centre d'Etudes et de Recherches Démographique (CERED). Enquête** : «population vulnérables profil socio-démographique et répartition spatiale»1997.

b) Organisations Syndicales:

❖ **U.M.T :**

- **Avant-garde:** n° 268 30 Mai1964

  n° 269 du 06 Juin 1964

  n° 295 du 05 Décembre 1964

  n° 297 du 19 Décembre1964

- **Rapport Général:** 3ème Congré National de l'UMT

  Casablanca 4,5 et 6 Janvier 1963 .

c) Rapports du patronat:

- **Rapport moral de la C.G.E.M** , du 27 juin 1978.
- **Centre d'étude de documentation et d'information économiques et sociales (C.E.D.I.E.S):** Organe de la confédération général des entreprises du Maroc, Hebdomadaire, parution régulière depuis le premier numéro du 29 septembre 1956 :

  n°276 du 06 janvier 1962.

  n°278 du 20 janvier 1962 .

  n°339 du 23 MArs1963

  n°346 du 11 Mai 1963.

  n°403 du 06Mai 1964.

  n°405 du 20Juin 1964.

  n°591 du 13 Janvier 1968

  n°953 du 25 Janvier 1975

  n°978 du 19 Juillet /1975

n°1029 du 10 juillet 1976

n°1033 du 07 Août 1976

n°1136 du 29 Juillet 1978

n°1159 du 06 Janvier1979

n°1167 du 03 Mars 1979

n°1175 du 28 Avril 1979

n°1190 du 25 Août 1979

n°1196 du 13 Octobre 1979

n°1191 du 08 Septembre 1979

n°1235 du 12 Juillet 1980.

n°1246 du 11Octobre 1980

n°1322 du 10Avril 1982

n°1476 du 04 Mai 1986

n°1548 du 18 Octobre 1986

n°1721 du 24 Mars1990

n°1760 du 5 janvier 1991

n°1874 du 27 Mars 1993

n°2022 du 17 Février 1996

d) Organisations Internationales

- **Annuaire des statistiques du travail**, bureau international du travail (B.I.T) Genève, Année 1970-1978 et 1980.
- **Rapport mondial sur le développement humain** 2007/2008. Edité par le programme des Nations Unis pour le développement- Editions la découverte – Paris, 2007.

الفهرس